

المدخل إلى علم السياسة

الدكتور جاسم زكريا



Books

المدخل إلى علم السياسة

الدكتور جاسم ذكريا

من منشورات الجامعة الافتراضية السورية

الجمهورية العربية السورية 2018

Introduction to Political Science

Jasem Zakaria

Publications of the Syrian Virtual University (SVU)

Syrian Arab Republic, 2018

الفهرس

الوحدة التعليمية الأولى

تطور علم السياسة وعلاقته بالعلوم الاخرى

علم سياسة أم علوم سياسية؟

الكلمات المفتاحية:

علم السياسة – علوم سياسية

الملخص:

انقسم الفقهاء في نظرتهم لعلم السياسة إلى تيارين: انجلوسكسوني ويعتبر علم السياسة علماً قائماً بذاته، وفرنسي يقول بوجود علوم سياسية، هي عبارة عن اجتماع مجموعة علوم مع علم السياسة كعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد السياسي، فليس هناك علم سياسة منعزل عن هذه العلوم.

الأهداف التعليمية:

1. تنمية معارف الطالب بمفهوم علم السياسة وأهميته.
2. تحديد ماهية علم السياسة وعلاقته بغيره من العلوم وتاريخ ظهوره كعلم مستقل.

علم سياسة أم علوم سياسية؟

أ- محاولة تعريف

تختلف العلوم النظرية عما عداها بقابليتها المتزايدة للتحليل والتأويل، حيث تحتمل مفاهيمها الأساسية تفسيرات، أو وجهات نظر متعددة إن لم نقل متضاربة.

والسبب في ذلك يعود، برأينا، الى تداخل الذاتي بالموضوعي في هذه العلوم بطريقة يصعب فيها الفصل بينهما. ففي الوقت الذي نجد أنفسنا فيه مجبرين على تفسير الظواهر العلمية أو القوانين الطبيعية، كما هي، على حقيقتها، ترانا في إطار العلوم النظرية، وبموقف لا شعوري أحياناً، ندفع اليها بما نمتلك من مشاعر وأحاسيس خاصة. وهذه واقعة لا يمكن لأي باحث تجاهلها. لأن الادعاء بالموضوعية المطلقة ليس من سمات الفكر الانساني، والدليل على ذلك، ما نشهده من إختلاف في المواقف بين الاختصاصيين في نفس العلم النظري. فكل واحد منهم يقدم تحليله الشخصي للقضية نفسها، بالشكل الذي يتصوره أقرب الى الواقع أو الحقيقة.

صحيح أنه يقوم بذلك إنطلاقاً من معطيات عملية محددة، إلا أن صفة العلمية هذه تبقى نسبية الى حد بعيد، ولا تلغي أبداً، أو تقلل من أهمية العنصر الذاتي.

وإنطلاقاً من هذا الأمر، فإننا نقول بأن التداخل العميق بين الخاص والعام، والسياسي والاجتماعي، يطرح علينا جملة من التعقيدات التي تجعلنا نتساءل عن إمكانية وجود علم سياسة صرف.

فهل السياسة علم وقائع قائمة كالدولة ومؤسساتها، والسلطة وممارساتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، والعلاقات التي تقيمها مع الوحدات السياسية الاخرى، أما أنها تتضمن بالاضافة الى هذا كله تلك الطاقة المبدعة التي تجعل من السياسي البارز رجل دولة يترك آثاراً ملموسة في سياق التاريخ الراهن أو اللاحق؟

وإلى أي مدى تتطابق الفكرة، أو النظرة السياسية مع الواقع، من خلال الممارسة أو التجربة؟

فلنحاول الاجابة على هذه التساؤلات الجوهرية من خلال الاطلاع على التعريفات المتعددة المعطاة لعلم السياسة.

في الواقع، تنوعت التعريفات المقدمة لهذا العلم بتنوع الباحثين، كما سنرى من خلال الامثلة التالية:

فالسياسة هي "علم الحكومة وفن علاقات الحكم. وتطلق على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة أو الطريقة التي يسلكها الحكام[1]"

أو هي "علم الدولة والسياسة لغة القيام بشؤون الرعية وإستخدام العرب لفظ السياسة بمعنى الارشاد والهداية[2]".

أو أنها "تنظيم امور الدولة وتدبير شؤونها، وقد تكون شرعية أو تكون مدنية. فإذا كانت شرعية كانت أحكامها مستمدة من الدين. وإذا كانت مدنية كانت قسماً من الحكمة العملية وهي الحكمة السياسية، أو علم السياسة[3]".

وفي ما يرى بعض أهل الاختصاص بأنها "تشير الى السلوك المتعلق بمؤسسات وعمليات الحكم"، فإن البعض الآخر يعتبرها "العملية التي تتعامل بمقتضاها الجماعة البشرية مع مشكلاتها وصولاً ألى اهدافها[4]".

ولا تخرج قواميس اللغة العربية والفرنسية عن إطار التنوع في التعريفات التي قدمتها لنا الموسوعات السياسية أعلاه.

ففي لسان العرب المحيط للعلامة إبن منظر الانصاري، وتحت عنوان سوس نقرأ : "السوس: الرياسة. يقال ساسوهم سوساً، واذا رأسوه قيل سوسوه وأساسوه وساس الأمر سياسة: قام به وسوسه القوم: جعلوه يسوسهم والسياسة، القيام على الشيء بما يصلحه. وفلان مجرب قد ساس وسيس عليه أي أمر وأمر عليه. وفي الحديث: كان بنو إسرائيل يسوسهم أنبياؤهم أي تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية[5]".

---

1. الموسوعة السياسية، بإشراف د. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص 327.

2. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، منشورات دار النهضة العربية، مصر 1974، ط5، ص 661.

3. جميل صليبا، القاموس الفلسفي، الجزء الأول، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت 1982، ص679.

4. موسوعة العلوم السياسية، منشورات جامعة الكويت، 1994، المجلد الأول،ص 102.

1. إبن منظور الانصاري، لسان العرب المحيط، منشورات بيروت، المجلد الثاني، ص239.

وجاء في المنجد: "ساس القوم، دبرهم وتولى أمرهم. والسياسة إستصلاح الخلق بإرشادهم الى الطريق المنجي في العاجل أو الآجل. وهي فن الحكم وإدارة أعمال الدولة الداخلية والخارجية[6]".

وفي حين يرى آميل ليتريه E. Littré بأن السياسة هي "ما له علاقة بالشؤون العامة[7]"، فإن معجم روبير Robert يرى فيها "فن غدارة المجتمعات الانسانية[8]"، ويشير لالاند André Lalande إلى أن السياسة "هي كل ما له علاقة بالدولة والحكم[9]".

ونستنتج من هذه التعريفات تركيزها على عدة أمور. فالسياسة هنا هي علم، وفن، وسلوك، وتدبير، وإرشاد أي حكمة عملية. وهذه المواصفات يجب أن تبرز في إطار الحكم والدولة. أي أن السياسة لا تجد حقيقتها إلا من خلال ممارسة السلطة عبر الوجود في الحكم. وكل ما يقع خارج دائرة الدولة، كتجسيد لهذه السلطة، يصبح مجرد سلوك ذاتي إجتماعي.

والملاحظ تركيز معظم التعريفات، الآنفة الذكر، على جانب الموهبة الشخصية، أو القدرة الابداعية التي يجب أن تتوفر في السياسي. والفن هو تلك الطاقة الخلاقة التي تسمح لصاحبها بالبروز والتميّز. وفن السياسي يكمن هنا في حنكته، أي مهارته في تدبير الامور وإدارتها بشكل جيد. وألا يصبح السياسي موظفاً كبيراً في خدمة الادارة، ويفقد صفة رجل الدولة، لأن هذه الصفة لا تنطبق إلا على أولئك السياسيين الذين يمتلكون حس مصلحة الدولة. وهذا يتطلب إمكانية عالية في التقدير لأن الحدود التي تتوقف عندها مصلحة الدولة ليست بنفس الوضوح بالنسبة لكل المسؤولين. وقد يؤدي الخطأ في تقديرها الى الاضرار بالدولة ومصلحتها. وكم هي عديدة الأمثلة التي يقدمها لنا التاريخ عن تلك المواقف التي إتخذها بعض المسؤولين، على أساس خطأ في التقدير، وأدت الى هلاك انظمتهم ودولهم.

ومهما يكن من أمر تضارب المفاهيم حول تحديد السياسة وتعريفها، فإن هذا لا يؤثر على كونها علماً. لكن هل هي علم قائم بحد ذاته؟.

---

2. أنظر المنجد في اللغة والاعلام
3. أنظر بالفرنسية معجم Emile Littré.
4. أنظر بالفرنسية معجم Robert

[9] André Lalande: «Vocabulaire Technique et critique de la philosophie» éd.P.U.F. Paris.

ب- علم السياسة والعلوم السياسية:

للتوصل الى جواب محدد على السؤال السابق، لا بد لنا من الاشارة الى النقاش الذي دار، منذ بداية هذا القرن، حول ماهية علم السياسة، فالاختصاصيون إنقسموا في مواقفهم، حيال هذه المسألة، الى تيارين أساسيين: الأول، انجلو سكسوني ويعتبر السياسة علماً قائماً بحد ذاته. والثاني، فرنسي ويقول بوجود علوم سياسية.

أي أن الاختلاف في الموقف بين التيارين تركز حول موضوع هذا العلم وليس حول وجوده.

ويعود موقف المدرسة الاميركية في أساسه الى طغيان علم النفس السلوكي، في بداية القرن الحال، على ما عداه من المواضيع النفسية، عندما طرح واتسون Watson، تلك الفكرة القائلة بأن سلوك الانسان، أي ردود فعله حيال المؤثرات الداخلية والخارجية هي التي يجب أن تكون موضوع الدراسة النفسية، وان الملاحظة يجب أن تكون المنهج الوحيد المستخدم لذلك. وانطلاقاً من هذا فانه يصل الى النتيجة التي تربط بين الحافز Stimulus ورد الفعل réaction أي بمعنى آخر، ان معرفتنا للحافز تسمح لنا بتوقع رد فعل الانسان عليه، أي سلوكه.

وهكذا ركزت المدرسة الاميركية على دراسة السلوك السياسي political behavior كموضوع وحيد للدراسة السياسية العلمية. فالسلوك هو "وحده مادة البحث الجديرة بالاهتمام على أساس أنه يمكن مشاهدته وملاحظته، ولأنه ينتج عن تأثير متبادل بين الفرد والبيئة، وبالتالي فإنه تعبير عن إستجابة فيزيولوجية لمنبهات خارجية[10]". وكان من شأن هذه النظرة أنها رفضت أية معرفة لا تثبت بالتجربة، والمشاهدة، والملاحظة، أي انها رفضت التحليلات المعيارية والقيمية.

كما إهتمت المدرسة السلوكية أيضاً بعلم السياسة "بوصفه علماً بحتاً وليس علماً تطبيقياً. فإهتمت بتنظير وتجويد السياسة كعلم وليس بتأصيل الحقائق السياسية بغرض تثقيف المواطنين سياسياً والعمل على المساهمة في حل مشكلات المجتمع بغرض تحقيق الاصلاح الحكومي[11]" .

1. موسوعة العلوم السياسية، المرجع السابق، ص 396.
2. المرجع السابق، نفس الصفحة.

إلا أن هذه النظرة الآحادية الجانب لم تستمر طويلاً. فتطور المجتمعات الانسانية، وتعقد مشكلاتها، وتعدد مصادر التأثير فيها تطلب فهماً جديداً للسياسة كعلم عن طريق تحديد واجباتها الفعلية أي خدمة حاجات المجتمع الاساسية وهذا ما حاولت المدرسة الفرنسية القيام به.

فبرأي الاختصاصيين الفرنسيين لا يمكن أبداً فهم السياسة خارج الاطر التي تطبق فيها كالارض، والناس، والثروة، أي الجغرافيا، والمجتمع، والاقتصاد، باعتبارها تلعب دوراً مباشراً في صناعة القرار السياسي وتنفيذه. وهذه العناصر هي علوم سياسية إذا ما نظرنا اليها من زاوية سياسية، ولا تقل أهمية أبداً عن السياسة نفسها. فمن يستطيع الفصل، مثلاً، بين علم السياسة وعلم الاجتماع؟ ومن يقول بعدم وجود الاعتبارات والحوافز الاقتصادية في القرارات السياسية الهامة؟

من هنا، فإن علم السياسة لا يستطيع الادعاء، بأن له موضوعاً خاصاً ومحدداً يميزه عن هذه العلوم أو بالأحرى يفصله عنها. وإتساع هذه العلوم وتطورها هو الذي جعل السياسة، التي وضعها أرسطو فوق كل النشاطات الانسانية، تفقد وحدانيتها. وهكذا، فإنه ليس ثمة علم السياسة برأي المدرسة الفرنسية وإنما علوم سياسية.

ويحدد لنا جورج بيردو G. Burdeau هذه المسألة معتبراً بأنه يمكن إكتشاف الحقيقة العلمية التي تطبق على الظواهر السياسية في ميادين وإتجاهات متنوعة. فالتاريخ السياسي، والقانون الدستوري، والعقائد والأفكار السياسية، والعلاقات الدولية، وعلم الاجتماع الانتخابي، ودراسة التصنيفات الاجتماعية، كلها علوم سياسية لأنها تهتم بما له علاقة بالمجتمع السياسي، أو بالعلاقات السياسية بين الأفراد[12]، وعلم السياسة هو أحد هذه العلوم المتنوعة، والارضية المشتركة أو العنصر الموحد الذي تلتقي حوله وتنطلق منه بقية العلوم[13].

ويأتي تحديد منظمة اليونسكو لموضوعات علم السياسة، في عام 1947، ليؤكد صوابية موقف الاستاذ بيردو. فبالرغم من قيام العاملين في هذا المجال بتحديد موضوعات علم السياسة بأربعة هي النظم السياسية، والنظرية السياسية، والقوى الضاغطة، والعلاقات الدولية، فإن كل واحدة منها تكشف عن

---

[12] Georges Burdeau: «Méthode de la science politique», éd. Dalloz, Paris, 1959, p.22.

2. المرجع السابق، ص 23.

ارتباط وثيق مع علوم أخرى ذات منحى قانوني، أو إجتماعي، أو تاريخي. أي أن القول بعلم سياسة مستقل يعني عملياً القول بعلوم سياسية متعددة.

ج- حداثة علم السياسة:

من خلال ما تقدم يتبين لنا بأن علم السياسة لم ينل ذلك الاستقلال النسبي الذي كان يطمح اليه إلا ابتداء من الصنف الثاني للقرن الحالي. فهو، وحتى محاولة اليونسكو المذكورة سابقاً لإقامته في إطار علم مستقل كان يشكل موضوعاً متطابقاً مع علم الاجتماع السياسي. وغالباً ما تم إعتبار علم الاجتماع السياسي بأنه علم السياسة نفسه دون أي فارق في المضمون. وهذا ما نراه من خلال كتابات بعض كبار الاساتذة الفرنسيين كموريس دوفرجيه وشوارزنبرغ وغيرهم. ولا تزال المناقشة قائمة اليوم بين القائلين بوحدة الموضوعين الاجتماعي والسياسي، وبين المنادين بضرورة التمييز بينهما.

وككل اختصاص لم تترسخ جذوره بعد بشكل وطيد ومستقل، لا يزال علم السياسة يعاني من ثغرات عديدة نتلمسها في الحدود الدقيقة التي يجب إقامتها بين شتى الموضوعات التي يعالجها هذا العلم. فما هو الفاصل، مثلاً، ودائماً ضمن إطار علم السياسة، بين النظرية السياسية والفكر السياسي؟ وهل الافكار السياسية تشكل جزءاً من النظرية السياسية والى أي مدى؟

كذلك، وعلى مستوى الممارسة، فإننا غالباً ما نشهد لك الفوارق الكبرى بين النظرية والتطبيق. ولعل ما يفسر لنا هذا الشرخ القائم بين الامرين المذكورين، هو ندرة رجال الدولة الذي يجمعون في شخصهم تلك المواصفات العالية من الامكانيات الفكرية والتطبيقية في آن معاً. مما يذكرنا بقول أفلاطون الشهير بان "العالم لن يخلص من شقائه إلا إذا تحول الحكام الى فلاسفة والفلاسفة الى حكام".

وبدون التوقف طويلاً امام هذه المسألة، فإن ما نستطيع قوله بإيجاز، بأن المطلوب هو تكريس الصفة الانسانية لعلم السياسة. فالمصالح المختلفة للامم، والطبقات، والجماعات، والافراد، لا تستطيع التعبير عن نفسها إلا في إطار العلاقات السياسية. وهذه العلاقات ستكون دائماً مشوبة بالعنف إن لم تنطلق من قواعد أخلاقية متجذرة في الفكر الانساني. وهذا أمر لا يمكن بلوغه إلا بإستناد علم السياسة الى مجموعة من المعارف المتطورة التي تمتلك درجة كافية من التلاحم والتناسق تسمح بالتوصل الى نتائج منطقية مترابطة مع مصالح المجتمع وتطوره.

تمارين: اختر الإجابة الصحيحة:

المدرسة الفرنسية	1- علم السياسة هو علم قائم بذاته
المدرسة الأمريكية	2- لا يوجد علم سياسة بل مجموعة من علوم سياسية

الإجابة الصحيحة:

- المدرسة الفرنسية: لا يوجد علم سياسة بل مجموعة من علوم سياسية
- المدرسة الأمريكية: علم السياسة هو علم قائم بذاته

الوحدة التعليمية الثانية

تطور علم السياسة وعلاقته بالعلوم الأخرى

1- تطور الظاهرة السياسية عبر التاريخ

الكلمات المفتاحية:

الظاهرة السياسية – التجربة السياسية عند: اليونان – الرومان – الإسلام.

الملخص:

إن نضج الفكر السياسي قد مر بمراحل طويلة عبر التاريخ، وأسست له حضارات قديم كحضارة مابين النهرين ومصر القديمة والهند والصين. إلا أن هذا النضج تجلى بأقوى أشكاله في الفكر اليوناني.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بتاريخ ظهور الأفكار السياسية.
- تحديد الأفكار السياسية لدى بعض الفلاسفة عبر التاريخ الغربي والإسلامي.

أ- الظاهرة السياسية إحدى ميزات الحضارة

ليس بمقدورنا الحديث عن ظاهرة سياسية في بداية التطور البشري، فنحن نجهل تاريخ ظهور الانسان الاول على وجه الارض. والمعلومات المتوافرة لدينا حول هذه المسألة متناقضة جداً وتختلف بإختلاف العلماء والباحثين. إلا أن الامر المتعارف عليه هو ان التاريخ الانساني الذي وصل الينا يعود، بأقصى حد، الى حوالي ستة آلاف عام قبل الميلاد. ومهما يكن من أمر، فإن علينا الإقرار بأن الانسان الاول لم يعش معزولاً، بل كان مضطراً للتعاطي مع غيره من الأفراد بحد معين من التعاون الاجباري أو الطوعي لمواجهة الطبيعة والبيئة القاسية.

وقد أدى إكتشاف الزراعة، وتدجين بعض الحيوانات، الى تجمع الناس في مناطق معينة، وظهور العشيرة الاولى التي كانت عبارة عن تجمع لعدة عائلات متقاربة أو متجاورة، متحدة بالدم أو متضامنة بالسكن في أرض محددة. وفي هذه العشيرة نشأت مجموعة الاعراف والتقاليد التي شكلت أخلاق المجتمع في تلك المرحلة.

وتكونت القبيلة من عدة عشائر، وإختارت زعيماً لها من بين أولئك الرجال الاقوياء الذي يتمتعون بقدرات خاصة، سحرية في معظم الاحيان، وينتمون الى احدى العشائر النافذة أو المسيطرة.

وقد مارس هذا الزعيم صلاحيات واسعة، إذ كان، في الوقت نفسه، القائد العسكري للقبيلة، والقاضي الذي يحكم بموجب الاعراف السائدة، والوسيط الذي يؤمن الاتصال مع الآلهة التي تقوم بحماية القبيلة. أي أنه كان مطلق الصلاحية في معظم الامور باستثناء تلك الحالات الخاصة التي كان يلجأ فيها الى إستشارة مجلس شيوخ القبيلة، أي الكبار في السن ممن يمتلكون التجربة، أو قدراً ضرورياً من المعارف.

وفي القبيلة، كما في المدينة البدائية، لم يكن كل الرجال أحراراً،أي بمقدورهم المشاركة المباشرة في الشؤون العامة. فبالاضافة الى العبيد، كان هناك طبقة مؤلفة من العبيد السابقين الذين كانوا

قد اعتقوا، والاجانب القادمين من مناطق أخرى، والذين تم قبولهم في مجتمع القبيلة أو المدينة البدائية، فضلاً عن عدم وجود أية مساواة بين الرجال والنساء.

إنتشار الظاهرة القبلية أدى الى تحول جزئي في نظام الرعي والتنقل لصالح الزراعة، حيث راحت التجمعات المدينية، التي بدأت على شكل قرية كبيرة تتسع شيئاً فشيئاً لتفسح في المجال أمام قيام تجمعات ترتكز على مبدأ السلطة السياسية[1].

ومن المعروف بأن أقدم هذه التجمعات ظهر في بلاد ما بين النهرين ومصر، أي في المناطق الغنية بمصادر المياه.ومع تكون الدول في هذه المناطق أصبح من الصعب المحافظة على المؤسسات القديمة التي كانت قد ظهرت في إطار القبيلة او المدينة الاولى. فتوزيع مياه الري على الفلاحين كان يتطلب وجود سلطة قوية تشرف على هذه العملية بما يحقق فائدة الجميع.

وإتساع أراضي الدولة، في المرحلة اللاحقة، فرض تحقيق نوع من اللامركزية في إدارة المناطق من قبل الولاة أو الحكم الذين فوضهم الملك جزءاً من صلاحياته. وكانت هذه الدول تقوم على سيطرة فئتين إجتماعيتين: القادة العسكريون من جهة، والكهنة المسؤولون عن العبادات الوطنية من جهة ثانية. ولذا فان الصراع حول السلطة سيتركز في معظم الاحيان بين هاتين الشريحتين التي كانت كل واحدة منهما تحاول إثبات قوتها ونفوذها بوجه الاخرى.

وبغضّ النظر عن هذه المسألة، فإنه لا بد من الاشارة الى أن القوانين الاخلاقية– الاجتماعية عرفت شكلها المكتوب لأول مرة في هذه المناطق. فشريعة حمورابي، التي ظهرت في القرن الثاني والعشرين قبل الميلاد في بابل القديمة، تبين لنا عظم المساهمة التي قدمتها حضارة بلاد ما بين النهرين للانسانية في هذا المجال.

كذلك، فإن كتاب الاموات، عند المصريين القدماء والذي يعود تاريخه الى القرن الثامن عشر قبل الميلاد، كان يحرم الكذب، وشهادة الزور، ويحض على إطعام الفقراء، ومعاملة العمال بصورة حسنة، أي أنه كان يكرس قواعد الاخلاق التي لا بد منها لقيام حضارة ما.

ولم يختلف الامر عن ذلك في حضارات الشرق الاخرى كالهند والصين.

ففي الهند القديمة كان الفكر الديني يبرّر تقسيم المجتمع الى طبقات متمايزة. وقد ألقيت مسؤولية هذا التباين الاجتماعي على إرادة الاله براهما الذي أخرج الكهنة من رأسه، والمحاربين

---

1. أنظر: Marcel Deat:«Sociologie», éd. Alcan, paris, 1925,p.56-57

من ذراعيه، والتجار من ساقيه، والفلاحين من قدميه. وكان الفكر السياسي الهندي، المرتكز على الحكمة التي علمها الاله براهما، يرى بأن فن الحكم يقتصر على معرفة الذات والآخرين. فإذا ما كان الحاكم متمتعاً بتلك المؤهلات الطبيعية التي تسمح له بمعرفة قدراته الذاتية، ومعرفة الآخرين، فان الحكم لا بد من أن يسير بصورة حسنة، وإلا فإنه سيصل في الحالة المعاكسة الى مرحلة الاضطراب والتمرد.

وفي الصين، ألحّ كونفوشيوس، الذي عاش في القرن السابق ق.م. على الواجبات الاخلاقية للحكام. وجاء مانشيوس، بعد ذلك بقرنين، ليؤكد بأن على الأمراء معاقبة الوزراء الذين يخلّون بواجباتهم، وأن على الوزراء من جانبهم، خلع الامير الفاسد إذا لم يعمل بنصائحهم الهادفة لضمان خير المجتمع. ويبدو أن العديد منالمفكرين الصينيين، لم يتوانوا عن انتقاد الحكومة التي كانوا يعتبرونها غير صالحة، وهم بذلك كانوا يجازفون بحياتهم الشخصية في سبيل التعبير عن المشاعر الشعبية التي كانت تولي قيمة كبرى لممارسات الحكام الاخلاقية[2].

ومع أن هذه الأفكار أسّست في الحضارات المذكورة، لتراث كبير من الفلسفة الأخلاقية والسياسية، إلا أن نضج الفكر السياسي بأقوى أشكاله لم يظهر واضحاً ومميزاً الا في كتابات المفكرين اليونان. فما هو الارث السياسي الذي تركه لنا هؤلاء الفلاسفة؟

ب- التجربة السياسية عند اليونان

تشتق كلمة سياسة Politique في اللغة الفرنسية من الاصل اليوناني Polis أو المدينة.

والواقع، ان الفلاسفة اليونان كانوا أول من قدم تصوراً مكتوباً عن انظمة الحكم التي كانت سائدة في دولهم المدينية. ومن خلال قراءتنا السريعة للتاريخ السياسي اليوناني نرى بأن الملك في اليونان القديمة كان يتمتع بصلاحيات مطلقة: فهو يقود الجيش في زمن الحرب، ويمارس العدالة في زمن السلم، ويقوم، بمساعدة القدماء، بتقديم الضحايا والقرابين للآلهة بإسم المدينة.

---

1. أنظر : G. Mosca,:«Histoire des doctrines politiques», éd. Payot, paris, p.23-24

وحتى القرن السابق ق.م. كان الطغيان هو السائد في نظام الحكم. ولم يتم الغاء هذا النظام إلا في نهاية القرن السادس ق.م. حيث تطورت مؤسسات السلطة، ولا سيما في أثينا، نحو الديمقراطية. وأصبحت جمعية المواطنين هي التي تصادق على القوانين، وتعيّن الموظفين، وتعلن الحرب، وتوقّع المعاهدات مع المدن والدول الاخرى.

ومع ان الحرية التي كانت تتمتع بها دولة المدينة ساهمت برفع المستوى الفكري والاخلاقي للشعب اليوناني، إلا أن هذه الدولة كان ينقصها عناصر أساسية للاستقرار تتمثل بعدم وجود بيروقراطية ثابتة، أي جهاز إداري دائم، وجيش نظامي محترف.

فالوظائف العامة كانت تمارس دورياً من قبل المواطنين الذين كان يتم تعيينهم عن طريق القرعة دون أخذ مؤهلاتهم بعين الاعتبار. والدفاع عن الدولة والنظام، داخلياً وخارجياً، كان يتعلق بإرادة المواطنين الاحرار الذين كانوا يمتلكون السلاح لوحدهم. وقد انتقد سقراط مسألة القرعة هذه في إدارة الشؤون العامة إذ تساءل عن مدى جدية إختيار إنسان عادي لقيادة سفينة دون أن يكون ملاحاً، أو لبناء بيت دون أن يكون مهندساً.

فضلاً عن ذلك فإن الصراع الطويل بين إسبارطة التي كانت تمثل الحزب الارستقراطي، وأثينا التي كانت تمثل الحزب الديموقراطي، إنعكس بشكل مباشر على قوة الدول اليونانية وأدى الى ضعفها البارز، مما دفع بالعديد من المفكرين للتفتيش عن صيغة توفيقية بين النظامين، من أجل المزيد من التلاحم والتماسك بين هذه الدول.

أهم نتائج الفكر السياسي اليوناني نجده في ما تركه لنا أفلاطون وأرسطو.

أفلاطون (427-347 ق.م.)، الذي كان أول من أشار في كتابه الى فكرة التوحيد ووجود إله واحد خالق للكون، وموجّه للإنسانية، عبّر عن أفكاره السياسية في ثلاثة حوارات هامة هي: الجمهورية، والسياسي، والقوانين.

في "الجمهورية"يركز أفلاطون على قضية العدالة وينطلق من الاسئلة التالية: ما هي العدالة؟ ومن هو الانسان العادل؟

وبحسبه، فإن الدولة المثالية تتكون من ثلاث طبقات، طبقة التجار والحرفيين التي تمسك بالبينة الاقتصادية للدولة، وطبقة المحاربين المسؤولين عن حمايتها، وطبقة الملوك–الفلاسفة التي تتولى القيادة السياسية. وتتحدد الطبقة التي ينتمي اليها كل فرد بسياق تربوي يبدأ مع الولادة ويستمر حتى بلوغ هذا الفرد أعلى مستوى من التربية متلائم مع مصلحته وقدراته. والاشخاص الذين يستطيعون إجتياز كل هذه المرحلة التربوية يصبحون ملوك – فلاسفة. وهم أولئك الافراد الذين تكوَّن ذهنهم بطريقة تسمح لهم بإستيعاب المسائل، واتخاذ القرارات الاكثر حكمة. ومن هنا، فان النظام التربوي المثالي، كما يتصور أفلاطون، هو ذلك المبني بطريقة تسمح بإنتاج ملوك–فلاسفة.

ولتنظيم دولة المدينة بشكل جيد فإن أفلاطون يقترح إلغاء الصراع بين المصلحة الخاصة ومصلحة الدولة. ولذا فانه يرفض الملكية الخاصة التي تتسبب بتناقضات حتمية بين الفقراء والاغنياء. كذلك يرفض فكرة العائلة لأن محبة الأهل للأولاد تطغى فيها على الاخلاص للخير العام. من هنا فانه يرى بان اتحاد الجنسين يجب أن يكون مؤقتاً، ومنظماً من قبل السلطة العامة. وعلى الدولة تحمل مسؤولية تربية الاولاد الذين يجب أن يظلوا مجهولين من أهاليهم. وبالطبع فانهدف هذه التربية هو تنمية المشاعر الراقية لدى الانسان بحيث يصبح المواطن بعيداً عن كل شعور أناني ومستعداً للتضحية بنفسه من أجل خير الدولة.

وبما أنه يخشى من انحطاط النظام السياسي في مدينته المثالية الذي قد يصل الى الطغيان، وهو أسوأ أنواع الحكم، فان افلاطون يحاول تفادي هذا الامر عن طريق مزج الفضائل اليونانية مع البنيات الطبقية للدولة المثالية. فالاعتدال يجب أن يكون الفضيلة الوحيدة لطبقة التجار، والشجاعة الفضيلة الخاصة بالطبقة العسكرية، والحكمة ميزة الملوك الفلاسفة. لأن الدولة العادلة برأيه هي تلك التي تستطيع فيها كل طبقة من القيام بوظيفتها بصورة مثالية دون الاعتداء على نشاطات أو اختصاصات الطبقات الاخرى.

ويقسم أفلاطون النفس الانسانية الى ثلاثة أقسام: العقل، والارادة، والغربات، والانسان العادل هو ذلك الذي يقوم فيه العنصر العقلاني، مدعوماً بالارادة، بالتحكم بالرغبات. وفي هذا تماثل مع

التقسيم الطبقي الثلاثي للدولة حيث أن الملوك الفلاسفة، وبدعم من طبقة المحاربين، يقومون بحكم وإدارة بقية المجتمع.

والأخلاق عند أفلاطون تستند الى الفكرة التي أخذها عن إستاذه سقراط والقائلة بأن الفضيلة مؤسسة على المعرفة ويمكن تعليمها. ومعرفة الخير تعني القيام به. والانسان الذي يتصرف بشكل لا أخلاقي فانه يقوم بذلك بسبب الجهل.

في الحوار الثاني "السياسي" يسعى أفلاطون لتحديد الهدف الذي يريد من الانسان بلوغه. وبرأيه، فا الغاية الحقيقية التي على الحكام السعي اليها لا يجب أن تكون فقط توسيع الدولة، ولا جعلها أكثر قوة وغنى، وإنما جعل المواطنين أكثر سعادة، وأفضل أخلاقياً، والسياسي هو صاحب المعرفة الحقيقي الذي يعمل لصالح المجتمع، وهو يمتلك وسيلتين لتحقيق المجتمع المثالي: الاولى تقتصر على تحسين الجنس الانساني عن طريق الزواج الملائم، والثانية تتمثل بالتربية التي تطور المشاعر العالية التي غرسها الخالق في النفس الانسانية.

ولا يرى أفلاطون فائدة من قيام "السياسي بإسترضاء المحكومين لأنه لا ينظر إلا الى المصلحة العامة ورفاهية المجتمع. وفي سبيل تحقيق هذا قد يضطر الى تجاهل القوانين وتجاوز التقاليد المرعية، وقد يغضب المواطنين، بل قد يضطر أحياناً الى القضاء على حرياتهم.

ولكنه مع هذا فرق بين الحاكم الطاغية والملك المستبد المستنير، فالاول يستخدم القوة الغاشمة لفرض حكمه على شعب غير راض عنه، أما الملك المستنير أو السياسي الحقيقي، فإن له من الحكمة والمعرفة ما يمكنه جعل حكمه مقبولاً لدى شعبه[3] ".

ويقسم أفلاطون نظم الحكم في "السياسي" على الوجه التالي:

1. الدولة المثالية التي يرأسها الملك الفيلسوفوتتميز بالمعرفة الكاملة، ولذلك لا تتقيد بالقوانين، وهي دولة سماوية.

2. الدولة الزمنية، وهي ستة أنواع: ثلاثة منها تتقيد بالقوانين:

أ. حكم الفرد الذي يتمثل بالملك المستنير.

ب. حكم الاقلية الارستقراطية.

ج. حكم الديمقراطية المعتدلة.

---

1. أنظر: د. محمود خيري عيسى ود. بطرس غالي "المدخل في علم السياسة"، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1991، ص: 40.

وثلاثة منها لاتتقيد بالقوانين وهي:

أ. حكم الفرد الاستبدادي أي الطاغية.

ب. حكم الاقلية الاوليغارشية.

ج. حكم الديمقراطية المتطرفة أو الغوغاء[4].

في الحوار الثالث حول "القوانين"، والذي كتبه بعد الجمهورية بحوالي ثلاثين سنة، أي بعد بلوغ مرحلة متطورة من النضج الفكري، يعترف أفلاطون بان مدينته المثالية هي صعبة التحقيق، على الأقل في زمنه، ولذا فإنه سيعدّل أفكاره بحيث تغدو أكثر واقعية، وقابلية للتطبيق.

فالنظام السياسي المثالي هو الآن ذلك النظام الذي يجمع بين حكمة الملكية وحرية الديموقراطية، والذي يخضع فيه الجميع، حكام ومحكومين لسلطة القوانين. والمعرفة لوحدها هي التي تعلو على القانون. إذ لا يعقل التمسك بقانون، وضع في ظروف معينة، وأصبح يتعارض الآن مع مصلحة المجتمع.

كذلك، يقبل أفلاطون بوجود الملكية الخاصة في النظام الجديد بشرط ألا تؤدي الى فوارق كبرى في ثروات المواطنين. ومع إعترافه هنا بصعوبة الغاء العائلة، كما كان الامر في الجمهورية، الا أنه يتمسك بفكرة الزواج الملائم من اجل تحسين النوع الالنساني، ويقترح على الشباب الاخذ بنصائح الحكماء في ما يختص بهذه المسألة أي بزواجهم.

أرسطو (384–322 ق.م.) الذي حاز لقب المعلم الأول بسبب معارفه الموسوعية، وبلغ شهرة كبرى في السادسة والعشرين من عمره عندما عهد اليه فيليب المقدوني بتربية إبنه الاسكندر الكبير، ترك لنا تصوراته في كتابه الشهير "السياسة".

يؤكد أرسطو في هذا الكتاب بان الانسان هو حيوان إجتماعي بطبعه، فالانسان لا يستطيع تنمية القدرات التي وهبته إياها الطبيعة إلا في المجتمع وبواسطته. والانسان المعزول عن الحياة الاجتماعية يجب ان يكون إلهاً كي يتمكن من الاحتفاظ بقدراته الانسانية. لكن ربما أنه ليس إلهاً، فان عملية الانعزال سوف تؤدي به الى الانحطاط الى مرحلة الحيوان.

---

2. المرجع السابق، ص 41.

وبعكس معلمه أفلاطون، يقول أرسطو بان العائلة هي أول درجة في المجتمع الانساني، لكنها لا تكفي لوحدها لتطوير طاقات الانسان. وبعد العائلة تأتي القرية المكونة من عدة عائلات، لتقدم نموذج مجتمع إنساني أكثر تطوراً. الا أن الشكل الاكمل للتجمع الانساني يبقى المدينة أو الدولة. ففي هذه الاخيرة يستطيع الانسان تنمية إستعداداته المختلفة. وسلطة الاب في العائلة، على زوجته واولاده، ليست مطلقة كسلطة السيد على عبده. فالسلطة هنا معنوية تستخدم الرقة أكثر مما تستخدم العنف. والملكية الخاصة هي أفضل وسيلة لجعل الانسان يعمل وينتج. وإذا ما كانت هذه الملكية الخاصة تقدم منافع فردية إلا انها تفيد الجماعة أيضاً. لأنه عندما يمتلك المواطنون المقومات الضرورية للحياة، فان ذلك يعني بأن الدولة غنية. بيد أن الثروة يجب أن تكون ناجمة عن العمل وليس عن المضاربة.

الدولة هي الكيان الطبيعي الذي يحقق فيه البشر إنسانيتهم، أي أنها الشكل الكامل للجماعة الانسانية. والتعاون الاجتماعي بين الافراد يتطلب تنظيماً سياسياً، لأن الفوضى هي ضد الطبيعة.

والدولة بحسب دستورها، يمكن أن تكون محكومة من شخص واحد، أو من فئة صغيرة من الناس، أو من طبقة. والمسؤولون يستطيعون ممارسة الحكم لمصلحة الجميع، او لمصلحتهم الخاصة. وهناك ستة أنواع من الانظمة او الدساتير: ثلاثة منها صالحة هي الملكية، والارستقراطية، والحكومة الدستورية، وثلاثة سيئة هي الطغيان، والاوليغارشية، والديموقراطية.

اللامساواة هي دائماً في أساس الثورات بحسب أرسطو لأن الثائرين يكافحون من أجل العدالة والمساواة. واللامساواة ليست دائماً إقتصادية بحت، إلا أن المال هو عنصر أولي فيها. والثورات تندلع عندما ينتفض الفقراء على الاغنياء. وعلى رئيس الدولة العمل في سبيل تأمين العدالة والتخفيف من غضب أولئك الذين يتحملون وطاة اللامساواة. كذلك فإن واجب رئيس الدولة الاساسي هو المحافظة على دستور الدولة وأفضل دولة بنظره هي تلك التي تسمح لكل المواطنين بالوصول، على الأقل، لبعض المسؤوليات العامة. ومن الافضل أن تكون الطبقة

الوسطى هي المسؤولة عن السياسة وإذا ما كانت هذه الطبقة كبيرة بما يكفي للحفاظ على التوازن بين السلطات فان الدولة تستطيع التمتع، آنذاك، باستقرار كبير لأن القرارات الجماعية غالباً ما تكون جيدة.

وعلى مستوى العلاقات الدولية فان على الدولة تأمين ما يكفي من القوة للدفاع عن نفسها ضد أي هجوم خارجي، وعليها في الوقت ذاته الابتعاد عن الطموحات التوسعية، والدخول في حرب عدوانية لأن الطموحات التوسعية هي التي تؤدي الى هلاكها.

المواطنون الاحرار، هم الوحيدون الذي يشكلون جزءاً من الدولة، فهو يقومون أثناء شبابهم بخدمتهم العسكرية، ثم يشغلون مختلف الوظائف السياسية. والى جانبهم هناك القسم الآخر من السكان، أي الاولاد، والنساء، والعبيد، والاجانب. وبرأي أرسطو فإن بعض الناس هم عبيد بطبيعتهم، لأنهم يفتقرون الى بعض الامكانيات الفكرية، فهم قادرون على تنفيذ ما يطلب اليهم، إلا أنهم غير قادرين على التفكير لوحدهم لأنهم لا يمتلكون المقدرة على ذلك، ولذا فان من الطبيعي والعادل أن يصبحوا عبيداً. النساء أيضاً يفتقرن الى الذكاء، لأنهن يخضعن سريعاً لتأثير العاطفة. ومع أنه يعترف لهن بحق التعليم وباهمية مكانتهن في العائلة، الا أنه يرفض تمتعهن بالحقوق السياسية.

أرسطو لا يعتبر بأن الحرية تتجسد في ذلك المثال الديموقراطي الذي يسمح لنا بان نفعل ما نريد. فهو لا يحب الديموقراطية. الحرية عنده هي نقيض العبودية، ولذا يجب أن يكون الانسان مستقلاً أي قادراً على فعل ما يريد، والتصرف بحسب قناعاته لتحقيق ذاته.

ومن الملاحظ بأن ثمة تماثلاً هاماً بين أفكار أفلاطون وأرسطو، فكلاهما يعتبر بان التنظيم السياسي الوحيد والممكن لشعب متحضر هو نموذج الدولة– المدينة اليونانية. وكلاهما يرى بان السلطة تجد مسوغاتها عندما تكون مرتكزة على أساس أخلاقي، وتصبح شرعية عندما تمارس ضمن إطار مصلحة المحكومين. إلا أنهما يختلفان حول الموقف من القانون. فأفلاطون يفضل تعسف الملك الفيلسوف على سيادة القانون الذي بطبيعته، يفتقد للمرونة، ولا يستطيع التكيف مع الحالات الخاصة. في حين يعتبر أرسطو أن القانون، كنتاج للعقل الانساني المتجرد من

العواطف، يكتسب خاصيته المميزة لكونه لايأخذ بالحسبان الحالات الخاصة ولا يتأثر كالتعسف، بالعواطف الانسانية[5].

ج- الامبراطورية الرومانية – البيزنطية:

كان عصر أفلاطون وأرسطو يمثل ظاهرة متميزة في الفكر اليوناني والانساني، وقد تركا وراءهما إرثاً فلسفياً وسياسياً برزت بضماته في المدارس الفكرية التي قامت منبعدهما، ولدى المفكرين الذين تناولوا مسألة الدولة والسلطة والموقف الذي يجب إتخاذه منها.

فالمدرسة الكلبية Cynique، التي كان ديوجين من أشهر مفكريها، رفضت فكرة الوطنية، ونادت بالعالمية، وركزت جهودها على تحقيق سعادة الانسان، وطالبت بالغاء الملكية الخاصة.

وقالت المدرسة الابيقورية، نسبة الى مؤسسها أبيقور، بأن قيام المجتمع السياسي يرتكز على فكرة العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين.

اما المدرسة الرواقية Stoïque، فقد رأت بأن على الفرد الخضوع لحكم العقل وحده، وأن يستخدم هذا العقل للسيطرة على رغباته. وكانت تميز بلسان سينيك Sénèque، أحد روادها، بين الحق الطبيعي المرتكز على العقل، وبين الحق المدني المرتكز على القانون. وإعتبر أنصارها بان الدولة المثالية هي تلك التي يحكمها العقل، وتضم الانسانية كلها بدون تمييز بين الاعراق[6].

هذه المدارس، ولاسيما الأخيرة منها، أثرت بصورة مباشرة في الفكر الروماني، فالرومان الذين تكرست أمبراطوريتهم بعد الانتصار على مقدونيا في عام 168ق.م. نقلوا عن اليونان الكثير من الافكار التي حاولوا تطبيقها في ممارستهم للحكم والسلطة. إذ قاموا بفصل الفرد عن الدولة، واعتبروا بأن له شخصية قانونية مستقلة تمنحه حقوقاً محددة، وترتب عليه واجبات معينة تجاه المجتمع والدولة، وأن على هذه الاخيرة تقع مسؤولية الحفاظ على حقوق الأفراد تجاه بعضهم البعض وتجاه الدول نفسها.

---

1. أنظر موسكا، المرجع السابق، 53-54.
1. المرجع السابق، ص 56.

وقد إعتنق الرومان فكرة سيادة الدولة، وإعتبروها السلطة العليا في المجتمع التي لا يمكن التنازل عنها لأي كان، والتي يتوجب على الجميع الخضوع لها. كما إعتبروا بان الدولة هي مصدر جميع الحقوق القانونية، وأن الامبراطور يمارس السلطة فيها نيابة عن الشعب الذي يتمتع جميع أفراده، ما عدا العبيد، بالمساواة في الحقوق السياسية[7].

إلا أن روما لم تصل الى هذه المفاهيم إلا بعدما مرت بتجارب عديدة عرفت فيها أشكالاً متنوعة من أنظمة الحكم تراوحت بين الملكية، والجمهورية، والديكتاتورية، والامبراطورية.

وقد تمثل التطور الذي شهدته روما في ميدانين أساسيين: المضمون الديني للسلطة، وتنظيم الاعراف والعادات، التي كانت قائمة على التقليد الشفهي، في إطار قوانين مكتوبة.

فالسلطة التي كانت تتسم بطابع ديني أبان الملكية، شهدت في عهد الجمهورية فصلاً تاماً بين ما هو سياسي وما هو ديني، ووجهت الدولة بإتجاه علماني. وأصبح القنصل، حاكم الجمهورية، يتعاطى فقط بالشؤون المدنية بإعتبار أن القضايا الدينية لم تعد من إختصاصه.

وعلى المستوى القانوني، فان التقدم الذي عرفته روما في حقل التشريع إنما يرجع الى الصراعات بين الطبقة الارستقراطية والطبقة الشعبية التي كان يشتكي من عدم وجود حقوق محددة لها، ومن جهلها بالقواعد القانونية المطبقة من قبل القضاة الذين يمكن أن يتصرفوا، والحالة هذه، بصورة عشوائية، ولذا لا بد من وجود نصوص واضحة تحدد هذه الحقوق ويلتزم بها القضاة[8].

من هنا سيكون الانجاز الاعظم للحضارة الرومانية كتابة القوانين بشكل واضح ودقيق. وقد ساعدها هذا الامر على الامساك جيداً بمستعمراتها المترامية الاطراف، وإقامة نوع من التجانس بين القانون الروماني وقوانين هذه المناطق،وجاء قانون كركلا الصادر في عام 212 ب.م.

---

1. انظر المدخل في علم السياسة، د. عيسى وغالي، مرجع سابق،ص 55.

2. أنظر د. خضر خضر "مدخل الى الحريات العامة وحقوق الانسان"، منشورات المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان، 1996، ص 37–39.

ليوثق هذه الصلة الوطيدة بين الامبراطورية وشعوبها عندما أقر المساواة في الحقوق الاساسية، المدنية والسياسية، بين جميع الافراد بغضّ النظر عن جنسياتهم.

المسيحية التي كانت منذ ظهورها، قبل قانون كركلا المذكور بقرنين من الزمن، قد دافعت بقوة عن مسألة المساواة بين الافراد، وطالبت بالغاء الرق والعبودية، ووعدت بملكوت الله، لم تقم، على المستوى السياسي، سوى بدعم الدولة ومطالبة أتباعها بضرورة الخضوع للحكم القائم إنطلاقاً من المبدأ القائل "إعط ما لقيصر وما لله لله"، وإستناداً الى مفهوم الحق الالهي في الحكم، وقد شرح القديس بولس هذين المفهومين في خطابه للرومان حيث قال:

"فلتخضع كل نفس للسلطات العليا، فما السلطان إلا الله. والسلطات القائمة في الأرض إنما هي من أمره. فمن يعصى السلطات الشرعية انما يعصى الرب، ومن يعصها حلت عليه اللعنة، فالحكام ما وجدوا لمحاربة العمل الصالح، بل لمحاربة الشر، فلا تتوجس من الحاكم خشية، بل اعمل الخير تنل رضاءه، فالحاكم ليس إلا رسول الله للناس ليعملوا الخير، إما من عمل شراً فليتوجس خيفة من جزائه، فان عقابه لن يكون عبثاً، بل قصاصاً يوقع عليه بأمر الله جزاء للآثمين. فلا تخضعن لسلطة الحاكم فحسب، بل لحكم ضميرك كذلك. إن السلطان ظل الله يرعى كل شيء بأمره، فأعطه الجزية التي هي حقه، مالا لصالحب الحق في ماله، وادفع له المال، وخشية لمن له الخشية، وتشريفاً لمن له التشريف"[9].

لم تخرج كتابات المفكرين المسيحيين اللاحقة عنهذا المنحى. فهذا إيسوب Eusèbe (260-237 م) يعتبر بأن ما من سلطة إلا وتصدر عن الله، وأن الامبراطور هو بالتالي كلمة الله، وأن الخضوع لإرادته هو خضوع لمشيئة الله. وعلى غراره قال القديس أوغسطين (354-430م):

"بما أن الله هو المبدع لكل شيء، فانه لا يمكن أن يكون قد أراد ترك ممالك الارض خارج قوانين عنايته التي تفرض علينا الانظمة السياسية التي نستحقها عادلة كانت أم جائزة"[10].

---

1. أنظر: جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثاني، دار المعارف بمصر 1964، ص 265.

1. أنظر:

Jean Touchard «Histoire des idées politiques» éd. P.U.F.Paris,1971, P.108-115.

د- الإسلام ومفهوم الحكم

بعكس المسيحية، التي ظهرت وانتشرت في اطار دولة قائمة آنفاً هي الامبراطورية الرومانية التي تكيفت معها في البداية قبل أن تصبح دينها الرسمي في مرحلة لاحقة، فإن الاسلام ظهر في مجتمع قبلي لم تكن الدولة قد قامت فيه بعد بالرغم من وجوده على تخوم إمبراطوريتين كبيرتين هما الفارسية من جهة والبيزنطية من جهة أخرى. وكان واضحاً منذ البداية بأن الغاية الاساسية لهذه الرسالة السماوية، التي أنزلها اللهعز وجل، عن طريق الوحي، على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم في عام 622 م، كانت توحيد المجتمع القبلي، المشتت والغارق في النزاعات الداخلية، على مستويين ديني ودنيوي.

على المستوى الروحي جاء الاسلام ليحارب إشراك القبائل وإيمانها بآلهة متعددة، وليغرس في نفوس الناس عبادة الله الواحد الاحد.

وعلى المستوى الاجتماعي، ركزت الدعوة الاسلامية إهتمامها على إقامة نمط جديد من العلاقات الانسانية يضع حداً لحالة الانقسام والتنافر، ويخلق أسساً متينة لمجتمع يقوم على ثلاثة مبادئ: المساواة، والشورى، والعدل.

ولعل الاهتمام بترسيخ هذه المفاهيم الضرورية والاساسية لكل مجتمع يريد أن يحقق نقلة نوعية في وجوده هي التي حالت، نسبياً، دون صياغة نظرية متكاملة في الحكم والدولة. فالإسلام توجه أولاً لتكريس مبدأ الديموقراطية المباشرة في إدارة شؤون الناس والمجتمع، وجعل منه أساساً لطريقة التعاطي بالشؤون العامة، وواجباً يلتزم به الرسول الكريم نزولاً عند طاعة الخالق الذي أمره بالتشاور مع جماعته وصحبه في أمورهم (وشاورهم في الأمر) (سورة آل عمران، الآية 159). كما أمر المؤمنين بالالتزام بهذا المبدأ في كل قضاياهم (وأمرهم شورى بينهم) (سورة الشورى الآية 38).

وكانت الترجمة العملية لهذا المبدأ توطيد المساواة في المسؤولية بين الحاكم والرعية طبقاً للحديث الشريف (كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته) أي أن الرعية، وهي جماعة المؤمنين، تقبل بالخضوع للمسؤول عنها طالما هو متقيد بتعاليم الدين، وإلا يصبح من واجبها التصدي له

عملاً بالحديث الشريف "إن أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر"،و"من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان" لأن السكوت عن الجور والظلم هومشاركة به.

أما المبدأ الثال فهو العدل باعتباره الغاية النهائية لوجود المجتمع الصالح. وهذا العدل لا يتحقق بصورة سليمة إلا عندما يشارك الجميع في تحمل مسؤولية الحكم الى جانب الحاكم ومنعه من الانحراف عن طريق الصواب[11].

وقد بقي الالتزام قائماً بهذه المبادئ طيلة عهد الخلفاء الراشدين الذين تولوا أمور المسلمين بعد وفاة الرسول. بيد أن الامر ما لبث أن تغير مع قيام الدولتين الاموية والعباسية اللتين قامتا بالغاء مبدأ الشورى، واتبعتا قاعدة الوراثة في الحكم.

والواقع أن قيام الخلافة على اساس وراثي أثار جدلاً كبيراً بين علماء المسلمين الذين إنقسموا الى مؤيد ومعارض له.

إلا أن ما تجدر الاشارة اليه هنا هو أن تكريس الحكم على هذا المنوال أفسح في المجال امام الكثير من الفلاسفة والفقهاء ورجال الدولة للبحث في السلطة السياسية، والتفتيش عن الصيغة الامثل لها.

الفيلسوف الكبير أبونصر الفارابي (259-337 هـ) ناقش في "المدينة الفاضلة" فكرة الدولة، وتقسيم المجتمعات الانسانية، والاسس التي يجب أن يقوم عليها النظام السياسي الفاضل.

فالدولة برأيه هي "وسيلة لتحقيق السعادة القصوى كغاية للأفراد"، وهي "ظاهرة طبيعية كنتاج لطبيعة الفرد الذي يراه مدنياً بطبعه يميل الى الاجتماع بغيره لتحقيق كماله".

---

1. أنظر مدخل الى الحريات العامة وحقوق الانسان، المرجع السابق، ص 50.

والمجتمعات الانسانية هي إما مجتمعات كاملة كبرى على مستوى المعمورة كلها، أو وسطى على مستوى الامة الواحدة، أو صغرى على مستوى المدينة التي هي أولى مراتب الكمال في العالم برأيه. وإما مجتمعات غير كاملة مثل القرى، والمحال، والسكك، والبيوت.

وتتلخص أسس النظام السياسي في المدينة الفاضلة برأيه بوجود:

1. رئيس فاضل.
2. نظام تراتبي يركز على الفضيلة.
3. روابط مشتركة مفننة للحفاظ على تماسك النظام وترابط أجزائه في ظل التعاون على الاشياء الموصلة الى السعادة.

وعلى غرار أفلاطون في جمهوريته المثالة، ومناداته بحكم الملك–الفيلسوف، رأى الفارابي بأن رئيس المدينة الفاضلة يجب أن يكون "فاضلاً فيلسوفاً يتمتع بخصال الانبياء ليدير أمور المدينة وينظمها بما أوتي من كمال الانسانية والمعلومات والمعارف مثل قيادة الآخرين وتعليمهم[12]".

أبو الحسن الماوردي (364–450هـ)، القاضي ورجل الدولة الذي عمل في خدمة الخلفاء العباسيين كان من أنصار الحكم الآلهي المطلق. فالملك برأيه "هو هبة من الله، وبالتالي فان الملك ليس مسؤولاً سوى امام الله. وليس للافراد أية حقوق في مواجهة الملك الذين عليهم الخضوع له بصورة مطلقة عمياء. وأن طبيعة العلاقة بين الملك والرعية هي علاقة تبعية كتلك القائمة بين الراعي والحيوان. وأفضل انواع الحكم هو الملكية المطلقة القائمة على أساس ديني وعادل، والمؤيدة بالقوة العسكرية والثروة المادية[13]".

إبن حزم الاندلسي (384–456 هـ)، عدد صفات الخليفة الذي يجب ان يكون "مسلماً، عاقلاً، بالغاً، رجلاً فاضلاً،مؤدياً للفرائض، رفيقاً عالماً، حسن السياسة، قوياً على الانفاذ".

---

1. أنظر موسوعة العلوم السياسية، المرجع السابق، ص 205–206.
1. المرجع السابق، ص 207–208

وطالب الامة بوجوب الانقياد للإمام العادل الذي يقيم فيها أحكام الله، ويتقيد بأحكام الشريعة، ورأى بأن مسؤولية الخليفة الاساسية هي تحقيق اهداف الحكومة الاسلامية المؤلفة من شقين:

1. تنظيم سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية.
2. تدبير أمور الجماعة ومعاشها في الداخل[14].

إبن سينا، الشيخ الرئيس، (370-427 هـ)، اعطى الحاكم صلاحيات واسعة جداً، فهو يضع "الشرائع، ويسنّ القوانين ويطبقها، ويعد الاسلحة لحماية الثغور، ويضبط الدخل والخرج، وهو مطلق الارادة في ما يدبر من أمور".

وفي الوقت الذي لم يتخذ فيه إبن سينا موقفاً حاسماً تجاه تعيين الخليفة "من قبل الرئيس أو من قبل أهل الحل والعقد،"، فانه عدد بالمقابل الصفات التي يجب توافرها في هذا الحاكم وهي:

1. الاستقلال بالعقل.
2. الاستقلال بالسياسة.
3. التحلي بالاخلاق الشريفة مثل الشجاعة وحسن التدبير.
4. المعرفة بالشريعة معرفة كاملة[15].

أبو المعالي الجويني (419-478هـ)، كان على طرفي نقيض مع إبن سينا في ما يختص بصلاحيات الحاكم. وقدم لنا نظرية متطورة في مفهوم السلطة لا تقل أهمية عن النظريات السياسية الحديثة والمعاصرة. فالحاكم، برأيه "يستمد قوته من المحكومين فالأمة هي التي تختار الحاكم. وهوليس مشرعاً، فمصدر الشرع هو رسول الله، وعلى الحاكم تنفيذ السنة على ضوء الدستور الذي هو القرآن ". ولليس للحاكم الاستبداد بالرأي والإنفراد به. بل عليه واجب مراجعة العلماء والتشاور مع أهل الحل والعقد حتى وأن كان يمتلك درجة عالية من المعرفة. كذلك فان حرية الافراد يجب ان تكون مصونة، وملكيتهم محفوظة في الحكومة الاسلامية. وإنه لا يجوز إستحداث عقوبة لم ينص عليها الشرع. وإنه لا يجوز أيضاً زيادة العقوبة المنصوص عليها في الشرع، كما لا يجوز مصادرة أملاك الناس واموالهم بدون عقوبة، ولاتطرق أيدي الحكام اليها من

---

2. المرجع السابق، ص 176-177.

1. المرجع السابق، ص 182-184.

غير ضبط. وطاعة الامام واجبة طالما هو ينفذ شرع الله، وأن لا طاعة لحاكم إذا ما عصى الله وإنحرف عن شرعه.

ويشكل إبن خلدون (732-808هـ) حالة فكرية متطورة في فهم الظواهر السياسية وتحليلها مستقاة من تجربته الخاصة في العمل مع الحاكم وأرباب السلطة.

وقد ترك لنا حصيلة انطباعاته وملاحظاته في مؤلفه الضخم "كتاب العبر" الذي تعتبر المقدمة الشهيرة الجزء الأول منه. ففيها يطرح إبن خلدون تفسيره لتطورات نظام الحكم الاسلامي المعروف بالخلافة، ويتناول الاسباب التي أدت الى زوال الدور الذي كانت تقوم به الشريعة الاسلامية بصفتها سلطة السيادة العليا، وبروز عصبية بني أمية الذين تخلوا عن مبدأ الشورى في الخلافة وحولوها الى وراثة دائمة[16].

ويؤكد إبن خلدون، الذي يعتبر الانسان بأن الحيوان الاجتماعي الوحيد الذي يحتاج لمن يقوده، بأن العقد هو أساس إتفاق الافراد على العيش في تجمع. إلا انه يخضع هذه التجمعات الانسانية لتأثير العوامل البيئية والمناخية الملائمة التي تسمح بحفظها وإستمرارها. لكن، تبقى العصبية في أساس قيام المجتمعات التي يمكن أن تدعمها قوة الدين الموحدة. وهذا التجمع بحاجة لسلطة تنظم اموره. والسلطة تكون في بداية عهدها قبلية، وعندما تقوى تصبح ملكية وتنشئ دولة. ويقوم الحكم بإدارة الجماعة كوحدة سياسية متناسقة عمادها العصبية. فهذه الاخيرة هي التي تمنح القوة والوحدة للجماعة، وإذا ما قام الحاكم بالانفصال عن هذه العصبية لممارسة سياسة مطلقة فانه لا بد واقع في الطغيان، مما يؤدي الى انفراط الوحدة السياسية.

ويميز إبن خلدون بين التاريخ الحقيقي الواقعي وبين الروايات التاريخية. فالعمران والعصبية لا يمكن فهمهما برأيه إلا في سياق الدولة التي هي عبارة عن تعاقب سلالات في مرحلة زمنية معينة، فالدولة، كما يقول، تبدأ بالنشوء وتنتهي بالإنحدار والإضمحلال طبقاً لنمو العصبية وتقهقرها.

---

2. المرجع السابق، ص 177-180.

تمارين:

اختر الإجابة الصحيحة:

المدرسة الكلبية	1- رأت بأن على الفرد الخضوع لحكم العقل وحده، وأن يستخدم هذا العقل للسيطرة على رغباته.
المدرسة الرواقية	2- رفضت فكرة الوطنية، ونادت بالعالمية، وركزت جهودها على تحقيق سعادة الإنسان، وطالبت بإلغاء الملكية العامة.

الإجابة الصحيحة:

- المدرسة الكلبية: رفضت فكرة الوطنية، ونادت بالعالمية، وركزت جهودها على تحقيق سعادة الإنسان، وطالبت بإلغاء الملكية العامة.
- المدرسة الرواقية: رأت بأن على الفرد الخضوع لحكم العقل وحده، وأن يستخدم هذا العقل للسيطرة على رغباته.

2- علم السياسة في العصر الحديث والمعاصر

الكلمات المفتاحية:

علم السياسة في العصر الحديث – علم السياسة في العصر المعاصر – السياسة فلسفة الدولة والمجتمع.

الملخص:

حتى القرن الرابع عشر ظل الفكر السياسي الغربي يدور ضمن إطار المشاركة في السلطة بين الملك وبين الكنيسة الممثلة بالبابا. ومنذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر ظهر بوادر الفكر السياسي الذي يفصل في ممارسة السلطة بين الحاكم والكنيسة. وقد أدت أفكار مجموعة من المفكرين في العصر الحديث إلى ظهور التيارين الأساسيين في علم السياسة وهما الليبرالية والاشتراكية.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بتطور مفهوم علم السياسة.
- تحديد الأفكار السياسية لدى بعض المفكرين المؤسسيين لفكرة الليبرالية والاشتراكية في مسألة السلطة والدولة .

أ- تطور مفهوم السلطة في العصر الحديث

حتى القرن الرابع عشر بقي الفكر السياسي يتسم بتلك المناقشات الدائرة في إطار ثنائية السلطة التي كانت الكنيسة قد طرحتها إنطلاقاً من القول بأن العاهل مسؤول عن أعمال المجتمع المادية، وأن البابا مسؤول رعن قيمه الأخلاقية والروحية. وفي هذا المنحى جاءت أفكار القديس **توما الأكويني** (1224–1274) لتتحدث عن التوفيق بين العقل والايمان، مثلما نادى **دانتي أليجييري** (1265–1321) بمسيحية موحدة تحت سلطة الأمبراطور والبابا معاً. وكان لا بد من إنتظار النصف الثاني من القرن الخامس عشر لسماع صوت جديد في التفكير السياسي هو نقولا ميكافيللي الذي أعطانا في كتاب "الامير" صورة جديدة عنالدولة المستقلة عن الكنيسة.

يمثل **ميكافيللي** (1469–1527) مرحلة متقدمة من تفكير عصر النهضة بإتجاه فهم الآوالية التي ترتكز عليها ممارسة السلطة في الدولة. فهذه الاخيرة برأيه، هي بنية عضوية تخضع لقوانين تطور خاصة، وتجد مبرراتها في نجاحها في تحقيق غاياتها. والسياسة هي مفاهيم للسلطة والامساك بها، وهي أيضاً سلوك إنساني يجب أن يمزج فيه الدهاء بالقوة بحسب ما تقتضيه الظروف. ويبتعد ميكافيللي عن المفهوم الديني للجماعة الدولية، لأن المسيحية بشرت بقيم لا تتلاقى مع متطلبات الدولة القوية. أما السمة الاساسية للدولة فهي السيادة والسلطة التي لا يهتم ميكافيللي كثيراً بالوسائل الشرعية أو الاخلاقية لحيازتها. وهو يجسد هذه الدولة بشخص "الامير" الذي لا بد له من مواصفات معينة كالقوة، والمقدرة، والحيوية. فاستخدام الخداع، والقسوة، والحرب، هي الاجراءات العادية لعمل الامير الذي عليه أن يكون "**ثعلباً وأسداً**" في آن معاً لتحقيق مصلحة الدولة. وتحقيق هذه المصلحة يبرر الوسائل المستخدمة. وهذه القاعدة تطبق، كما يقول، ليس فقط على علاقات الدول ببعضها البعض، وإنما أيضاً على الروابط بين الامير ورعاياه. والرعايا ليس لهم قيمة كبرى أمام قوة الدولة وعظمتها، التي لا يجب أن يحد من سلطتها أي شيء وإن كان من مصدر روحي. فالدين ليس سوى وسيلة في خدمة الدولة وليس مرشداً لها أو قيداً من سلطانها[1].

القرن السابع عشر شهد بروز مدرسة القانون الطبيعي التي قدم فلاسفتها العديد من الافكار الاساسية التي ساهمت في تطوير النظرة الى السلطة والدولة.

---

1. أنظر :

Louis Cavaré : Droit international publicpasitif,T1, éd.pédone,paris,1967,p.40-42.

فغروتيوس (1584–1645)، الدبلوماسي الهولندي، أعطانا نظرية في القانون والدولة. فعلى صعيد القانون يقول غروتيوس : هناك قانون مستقل عن أية إرادة أخرى، وتكمن قيمته في ذاته، هو القانون الطبيعي. وهناك قانون آخر ناجم عن إرادة معينة هو القانون الإرادي أو الوضعي.

القانون الطبيعي، الثابت الذي لا يتبدل، ليس هو الارادة الآلهية، وإنما يشتق منها بصورة غير مباشرة، لأن الله خالق الطبيعة لا يقبل بوجود شيء مخالف لقوانين هذه الطبيعة. والقانون الطبيعي هو فوق كل القوانين الارادية أو الوضعية.

الدولة هي جسم كامل من الاشخاص الاحرار الذين اتفقوا في ما بينهم على العيش معاً من أجل التمتع بحقوقهم ومنافعهم المشتركة. والسلطة المدنية، السيدة، التي لا تخضع قراراتها المستقلة لأية سلطة انسانية أخرى هي التي تحكم الدولة. إلا أن القانون الطبيعي يطبق على الدولة مثلما يطبق على الافراد. وكما أننا نرفض أي تصرف فردي مناقض للقانون الطبيعي ونديته، فان نفس هذا القانون هو الذي يحد من سلطان الدولة ويخضعها اليه. وإذا ما قامت الدولة بحكم رعاياها خلافاً لأوامر الله والقانون الطبيعي، فان هؤلاء الرعايا لا يعودوا مجبرين على طاعتها[2].

ومن الواضح أن غروتيوس يربط تأييده للسلطة، دونتحديد شكلها، بخضوعها لمبادئ الاخلاق التي يقرها القانون الطبيعي والتي لا تستطيع أية سلطة تخطيها مهما بلغت درجة إطلاقيتها.

توماس هوبس (1577–1679) لجأ الى نفس التبرير تقريباً بقبول السلطة الملكية المطلقة التي حاول تفسيرها من خلال نظرية العقد الاجتماعي. والواقع أن هذه النظرية كانت من أبرز المساهمات الفكرية التي عرفها القرنان السابع عشر والثامن عشر، في تفسير السلطة وممارساتها كظاهرة سياسية.

ينطلق هوبس من إعتبار أن المجتمع الانساني كان يعيش في المرحلة الطبيعية أو البدائية، في حالة حرب الكل ضد الكل بسبب الصراعات التي كانت تدفع بالافراد للحفاظ على وجودهم ومصالحهم دون الاهتمام بأمن الاخرين وحقوقهم، أي أن القانون الوحيد الذي كان سائداً في هذه

---

2. المرجع السابق، ص 28–40.

المرحلة هو قانون القوة لوحدها. وهذا ما جعل الانسان يتحول الى عدو لاخيه الانسان، والى ذئب يستخدم العنف والحيلة معاً.

وللخروج من هذه الحالة، وبدافع من الخوف قرر الافراد التوافق في ما بينهم للتخلي عما كانوا يعتبرونه حقاً مطلقاً لهم، والتنازل عن حرياتهم الاساسية، وتفويض إدارة أمورهم الى شخص آخر. وقد تم هذا الاتفاق، كما يفترض هوبس، بمعزل عن الحاكم صاحب السيادة الجديدة، الذي كان عليه واجب نقل المجتمع من حالته الطبيعية الى حالته المدنية المستندة الى القانون. وهكذا نشأت الدولة التي كان عليها حماية الناس من الفوضى. غير أن هذه الدولة لا تستطيع القيام بمهمتها إن لم تكن تتمتع بتلك السلطة المطلقة التي تضعها فوق الجميع. وتخضع الجميع لإرادتها. وكلما إزدادت هذه الدولة قوة، كلما أصبحت أقدر على القيام بمهمتها بشكل سليم، أي تأمين إستقرار المجتمع وتطويره.

جون لوك (1632–1704) إنطلق من نفس إفتراضات هوبس بوجود حالة فطرية بدائية يليها نشوء عقد إجتماعي، إلا أنه توصل الى نتائج مغايرة لتلك التي إستخلصها سلفه. فهو يرى بأن الانسان كان يمتلك، في حالة الفطرة أو الطبيعة، ما يكفي من الوعي للحفاظ على حريته الشخصية والتمتع بثمار عمله، وأنه لم يكن ينقصه آنذاك سوى وجود السلطة لضمان حقوقه هذه. ولذا إتفق الأفراد التنازل عن جزء من حقوقهم وإعطائها للدولة. وهذا التنازل تم بموجب عقد ولا تستطيع الحكومة، التاي أصبحت بموجب العقد مسؤولة عن شؤون المجتمع، إساءة إستخدام السلطة التي منحت لها بموجب العقد. وإلا فانه يصبح من حق الشعب، في الحالة المعاكسة، الانتفاض والثورة على الحكومة لاستعادة سلطته الاساسية، ويرفض لوك وجود نظام الحكم المطلق في المجتمعات المدنية[3].

جان جاك روسو (1712–1778) رأى بان المجتمع هو كائن حي كأي كائن آخر، وله إرادة خاصة به هي الإرادة العامة. وهذه الإرادة العامة هي التي تضع المعايير الاخلاقية المناسبة لإعضائها وتسن القوانين العادلة. وهي السلطة العليا المطلقة والنهائية التي تلزم كل أفراد المجتمع والسيادة هي المظهر الوحيد للإرادة العامة. وهذه السيادة لا تقبل التجزئة أو التنازل والعقد الاجتماعي هو الذي يعكس هذه السيادة. ومهمة الدولة الاساسية التي تمارس السلطة بموجب هذا العقد، هي إضفاء الشرعية على العلاقات بين المواطنين عن طريق تدعيم المساواة

---

1. أنظر ج. موسكا، المرجع السابق، ص 197–198.

القائمة على السمة الانسانية الكامنة في كل البشر. وواجب الحكومة هو تطبيق القوانين، والمحافظة على الحريات، وتدبير حاجات الدولة، وحماية الفقراء ضد طغيان الأغنياء، وإتخاذ الإجراءات التنفيذية لمنع عدم المساواة الكبرى في الثروة[4].

مونتيسكيو (1689-1755) المعاصر لروسو يقدم لنا تصوره عن النظام السياسي الأمثل في كتابه "*روح الشرائع*". وما يقصده بروح الشرائع أو القوانين، كما يقول، هو "*تكييف وتعديل أهداف وتعاليم العقل على ضوء الروح العامة لكل أمة*". ولذا فانه يتمسك بكل ما هو سياسي، وحق، وتشريع، كعناصر أساسية في وجود كل مجتمع.

ويقسم مونتسكيو الحكومات الى ثلاثة أنواع. فهناك النظام الجمهوري، والنظام الملكي، والنظام الاستبدادي. والجمهورية هي نظام الحكم الذي تكون فيه سلطة السيادة للشعب بهيئته كلها، أو لجزء من الشعب فقط. وهي قد تكون ديموقراطية تقوم على الفضيلة بالمعنى السياسي، أي حق الخيار لكل مواطن بتقديم المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة. أو قد تكون أرستقراطية تعود فيها سلطة السيادة لعدد معين من الاشخاص.

والنوع الثاني هو الحكم الملكي الاقطاعي الذي يقوم على مبدأ الشرف. أما النوع الثالث فهو أسوأ أنواع الانظمة آلا وهو الحكم الاستبدادي وهو نظام يحكم فيه الشخص المستبد بحسب نزواته بلا قوانين، وبلا قواعد، ويقوم على الخوف حيث يعامل المستبد رعاياه كالبهائم.

المعادلة الاساسية في نظرية مونتسكيو حول فصل السلطات هي تلك التي تقول بأن "*السلطة توقف السلطة*". وهي حجز الزاوية في الممارسة الديموقراطية الحقيقية القائمة على الحرية. إذ لا يمكن تحقيق هذه الحرية إلا عندما يقوم النظام السياسي في الدولة على أساس الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية. وأن مصير الحرية سيكون الى الزوال إذا ما تجمعت هذه السلطات في إرادة واحدة فردية أو جماعية[5].

---

2. أنظر د. خضر خضر، المرجع السابق، ص 69-72.

1. أنظر توشار، المرجع السابق، الجزء الثاني ، ص 392-400.

ب- علم السياسة المعاصر

لعبت حركة المناقشات الفكرية، التي سادت في عصري النهضة والانوار، دوراً مباشراً في تطور الوقائع الاجتماعية والسياسية اللاحقة. وقد أثبتت الثورة الفرنسية، في أواخر القرن الثامن عشر، صعوبة الفصل بين السياسي والاجتماعي. فالحدث الاجتماعي، أياً كان مصدره، لا يمكن فهمه بمعزل عن مضمونه السياسي. وعلى هذا الأساس إستمر رجال الفكر بطرح تصوراتهم للنظم والمفاهيم السياسية وتأثيرها على التغيرات المختلفة التي إبتدأ العالم يشهدها منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن.

الفيلسوف الالماني **إيمانويل كانت** (1724-1804) غير بان شمولية الاخلاق تقود الى المساواة بين جميع الافراد من حيث هم ذوات أخلاقية. ويستلزم الاستقلال الذاتي لكل منهم كرامتهم. وبما أن تلك الذوات كريمة، لأنها أشخاص عاقلة، فهي تستحق الحرية السياسية، وبما أن العالم الأخلاقي، وبالتالي عالم الوقائع السياسية والاجتماعية، إنما يخضع لسيطرة الغايات، فانه ينجم عن ذلك أن هذا العالم يمكن أن تنظمه إلا حالة حقوقية يجب فيها على السياسة أن تكون في خضوع حيال الاخلاق التي تتصف بصفة مطلقة وصلبة[6].

هيجل الفيلسوف الالماني الكبير (1770-1831)، يعتقد بان الدولة - أي الجماعة السياسية- ليست مجرد وسيلة إخترعها العقل العملي للانسان ليصل الى الاهداف الفردية. فهو يعتبر الدولة ككيان أخلاقي تتجذر غاياته في شبكة من العلاقات الشخصية المتداخلة التي تنقل رغبات كل فرد مهما كانت.

وتتضمن الطبيعة الاخلاقية للوجود الاجتماعي بحسب هيجل ثلاث مراحل تحوي بمجموعها الوجوه المتعددة للحياة الانسانية وهي العائلة، والمجتمع المدني، والدولة.وكل واحد منها هو شبكة علاقات إنسانية ترتكز على مبدأ مختلف، والعلاقة الجدلية بين الثلاثة هي التي تعطي معناها لغنى الحياة الانسانية. والشخص الذي تنقصه إحدى هذه العلاقات الثلاث هو شخص ناقص في صفته ككائن إنساني.

---

1. أنظر توشار، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 489.

عالم الاجتماع الفرنسي اوغيست كونت (1798-1857) رأى بأنه يجب رفض المفهوم التقليدي للسياسة والتمسّك بقيادة تكنوقراطية من أصحاب الكفاءات العالية للتعاطي مع الشؤون العامة، لأن الثورات العلمية، الصناعية والسياسية، قد فتحت الطريق أمام منتظم إجتماعي جديد لا يحتاج فيه الشعب لأن يكون محكوماً، وحيث يكفي لتثبيت النظام تسوية القضايا ذات المنفعة العامة. فالمجتمع الجديد يجب أن ينظم من قبل أولئك الذين يمتلكون مؤهلات علمية، وأيضاً من قبل المصرفيين والصناعيين الذين يشرفون على الموارد الضرورية لخلق الثروة.

ينطلق كونت في تصور هذا النظام من الإيمان بتطور الانسانية. فهذه الاخيرة إنتقلت من الحالة التيولوجية للملكية الى حالة الميتافيزيقية للديموقراطية لتصل الى الحالة الوضعية العلمية والصناعية. والسلطة لا ترتكز فقط على القوة او الغنى، وإنما أيضاً على الملاحظة العلمية التي تتطلب إستعادة القدرة الروحية لأن التعاون الشامل، السلمي والسياسي، على مستوى الكون لا يمكن أن يتحقق بدون حكومة تسترشد بالقوة الروحية.ويخلص كونت الى القول بانه يجب إقامة ديكتاتورية محافظة ورأسمالية، حيث تكون البروليتاريا خاضعة وحيث تقوم الدولة بتأمين التربية والعمل مع حد أدنى من الضمان الاجتماعي.

ألكسي دي توكفيل (1805-1859) الباحث في التغيرات العميقة التي كانت تضرب المجتمعات الأوروبية آنذاك على المستوى السياسي، ولا سيما ثورة فرنسا في عام 1830، وجد في كتابه "الديموقراطية في أميركا" حلا لهذه القضية عن طريق دراسة مسألتين أساسيتين: المساواة والحرية. وكان السؤال الوحيد الذي يشغله هو كيف ننقذ الحرية؟

دي توكفيل يعتبر بأن المجتمع يتطور بالضرورة نحو المساواة. أي نحو الديموقراطية التي ترتدي معنيين مختلفين عنده. الأول، وهو أن الديموقراطية هي ذلك النظام التمثيلي الذي يقوم على إقتراع واسع، والثاني هو انها مجتمع تعتبر فيه المساواة كالقيمة الاجتماعية الاساسية، إلا أنه، وهو المعجب بنمو الديموقراطية وتطورها في المجتمع الاميركي باتجاه مساواة الاوضاع بين الناس يعتبر بأن الحرية في ذلك المجتمع مهددة بطغيان الاكثرية، وديكتاتورية الرأي العام، وتمركز السلطات. ولذا فانه يميز بين الديموقراطية، كحالة إجتماعية شبه محققة في معظم الدول

الغربية، وبين الديموقراطية كحالة سياسية لا تزال بعيدة المنال. وبما أن الحرية السياسية ترتدي بنظرة أهم قيمة فانه يدعو لحمايتها عن طريق اللامركزية، والفصل بين السلطات، ووجود سلطات المراقبة كالصحافة والجمعيات وغيرها.

كارل ماركس (1818–1883)، قدم لنا نظريته الشهيرة في تطور المجتمعات الحتمي نحو الشيوعية. وقد إنطلق في فلسفته السياسية من معارضة أطروحات هيجل المثالية قائلاً بانه "*لا يكفي فهم وإدراك العالم الذي نعيش فيه، وإنما يجب العمل على تغييره*".

ماركس إنتقد ديالكتيكية هيجل المثالية وطرح بدلاً منها الديالكتيكية العلمية التي ترتكز على قوانين التطور الحتمية. وهويرى بأن المجتمعات الانسانية قد مرت بمراحل محددة كانت كل واحدة منها تتضمن من بذور التناقضات الذاتية ما يكفي للقضاء عليها والانتقال الى المرحلة التالية.وعلى هذا الاساس، فان قوانين التراكم الرأسمالي سوف تؤدي لا محالة الى الصراع بين الطبقة المالكة، البرجوازية المالية والصناعية، وبين الطبقة الفقيرة العاملة أو البروليتاريا التي ستتمكن من الانتصار وإقامة ديكتاتوريتها في مرحلة أولى قبل الانتقال الى النظام الاشتراكي ومن ثم الى النظام الشيوعي المثالي الذي ستزول فيه الدولة، كاداة قمع بيد طبقة ضد الطبقات الأخرى. وتتحول الى متحف التاريخ.

ان مساهمات هؤلاء المفكرين، وغيرهم، هي التي طرحت القواعد الجوهرية لعلم السياسة بمعناه المعاصر.إذ كان من شأن تأثيرها ان ادى الى نشوء التيارين الاساسيين، اللذين تتمحور حولهما كل القواعد والأسس التي تناقش مسألة السلطة وقيام الدولة الحديثة.

ولا نبالغ كثيراً القول بان علم السياسة كان منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر وحتى اليوم،محكوماً على الصعيد النظري والتطبيقي من قبل هذين التيارين، أي الليبرالية والاشتراكية، اللذين تضمن كل منهما تفسيرات متعددة لاوجه تطبيقهما.

ج- السياسة فلسفة الدولة والمجتمع

كان من شأن التطور الفكري الذي عرفته أوروبا في العصور السابقة أن بلغ مرحلة متقدمة في القرن التاسع عشر أدت، في نتائجها، الى وضع علم السياسة في قلب الاهتمامات الاجتماعية المتنوعة. وأصبح هم المفكرين يتركز حول كيفية الملائمة بين هذا العلم والعلوم الانسانية الاخرى. وحاول المفكرون الاجتماعيون ربط دراساتهم بالسياسة لمعرفة العلاقة التفاعلية القائمة بين المجتمع من جهة، والسلطة وممارساتها في اطار الدولة من جهة أخرى. ونشأ لدينا علم الاجتماع السياسي الذي يبحث في الجماعات والافارد، والتقسيم الطبقي للمجتمع، وموقف الجماهير من السلطة، ومدى تجاوبها مع السلطة أو رفضها لها، والمعارضة وأسباب قيامها، وغير ذلك من الامور التي تعتبر ذات تأثير مباشر في طريقة عمل السلطة، وتطور أشكال الحكم. وأصبح علم الاجتماع السياسي يعتبر نفسه بانه يشكل الاطار السياسي لعلم السياسة إن لم نقل المرادف له. لابل أن بعض العلماء والباحثين لا يزال يصر، حتى اليوم، بوحدة موضوعهما.

ولم تخرج جهود المؤرخين عن هذا المنحى، حيث غدا التاريخ السياسي أو الدبلوماسي كما يسميه البعض، وعلى رأسهم جان باتيست ديروزيل[7]، إختصاصاً يقوم في قلب العلاقات الدولية ليحاول تفسير الاحداث التاريخية التي تركت أثراً بارزاً في تطور أوضاع الدول وعلاقاتها المتبادلة، أو التي أدت الى حصول تعديلات جوهرية في الخارطة السياسية الدولية. أي ان هذا العلم أصبح يقدم مادة غنية لرجل الدولة الواعي المستنير الذي يريد الاستفادة من عبر التاريخ التي تفسر قوانين اللعبة السياسية وأبعادها، وتقدم له الدروس عن تطور المواقف وتعقدها، وطرق التغلب على صعوباتها.

كذلك لم تعد الجغرافيا ذلك العلم الذي يعنى فقط بدراسة مجموع العوامل الطبيعية مثل الأرض، والمناخ، والموارد الاقتصادية، وغيرها، بل أصبحت على علاقة مباشرة بالسياسة. وراحت الجغرافيا السياسية، التي كان الالماني فريدريك راتزل Frédéric RATZEL أول من قال بها كعلم مستقل في نهاية القرن التاسع عشر، تحاول شرح سياسة الدول بحتمية العوامل

1. أنظر في هذا المجال المؤلف القيم للعلامة الاستاذ جان باتيست ديروزيل، "التاريخ الدبلوماسي منذ عام 1919وحتى أيامنا هذه"، ترجمة خضر خضر، منشورات دار المنصور، طرابلس لبنان، في مجلدين.

الطبيعية، وإعتبار أن قوى الدولة تخضع لعلاقتها بالموقع الذي تحتله على الخارطة العالمية، وما يتضمن هذا الموقع من طاقات بشرية، وثروات، تحدد قوة الدولة أو ضعفها.

وكان نابليون بونابرت قد أدرك قيمة هذا الأمر عندما قال بأن "سياسة الدول تقوم في جغرافيتها" وتبعه في ذلك البريطاني ماكيندر Mackinder في عام 1919،عندما أعطى الموقع الاستراتيجي الاهمية القصوى في سيطرة دولة ما على غيرها من الدول[8].

ويشكل الاقتصادر العمود الفقري للصراع السياسي، وللمعادلات التوفيقية بين الدول على المستويين الداخلي والخارجي، ولا يخفى على أحد بان الانقسام السياسي الذي بدأ يرخي بثقله على مقدرات العالم منذ مطلع هذا القرن إنما كان إقتصادياً في جوهره. وقد أوضح ماركس وانجلز في البيان الشيوعي الصادر في عام 1848، بان تاريخ الصراع بين الامم إنما هو تاريخ الصراعات الاقتصادية.

ويقدم لنا الاقتصاد السياسي المرتكزات التي تشرح العلاقة التداخلية بين الاقتصاد والسياسة، وإنعكاس كل منهما على الآخر، ونقوم نحن، إنطلاقاً من هذه المرتكزات، بتصنيف الدول الى غنية وفقيرة، وقوية وضعيفة، ورأسمالية وإشتراكية، الى ما هنالك من امور. كما نفهم أيضاً تلك الاعتبارات التي تضع مصالح الدول فوق العداوات أو الصداقات الدائمة. فسياسة الدول تقوم أولاً وأخيراً على حماية مصالحها الوطنية. وغالباً ما يتجاوز العنصر الاقتصادي بقية العناصر القانونية، والايديولوجية، والجغرافية، التي تحكم علاقات الدول ويخضعها لتأثيره. إذ نادراً ماتلعب هذه العوامل دوراً مهدئاً عند إصطدام المصالح الاقتصادية بشكل حاد.

ويتجه قسم كبير من علماء القانون الى عدم الفصل بين هذا الأخير وبين علم السياسة. فالقانون الدستوري، وكما هو معروف، يحدد طبيعة النظام السياسي القائم في دولة ما، ويعين المؤسسات التي يقوم عليها هذا النظام، والعلاقة بين الحكام والمحكومين، أي مجموع الحقوق

---

1. يعتبر ماكيندر بأن أوروبا وآسيا وأفريقيا تشكل كتلة جغرافية واحدة يسميها جزيرة العالم. وأن هناك منطقة إستراتيجية في قلب هذه الكتلة يمكن الانطلاق منها للسيطرة على بقية المعمورة، وهذه المنطقة تقع على الاراضي الروسية. ومن هنا كان إستنتاجه القائل بأن "من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم، ومن يسيطر على القلب يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على الجزيرة يسيطر على العالم كله".

والواجبات الفردية والعامة، مثلما يرسم القانون الدولي الأطر التي تستند اليها الاواصر والعلاقات بين الدول. وتبرز هذه العلاقة الوثيقة بين الاثنين منخلال الدور الذي يلعبه القانون في تكريس تفوق السلطة في المجتمع. فالقانون هو أداة السلطة لممارسة سيطرتهم على الافراد، ولتنظيم علاقة هؤلاء الأفراد في ما بينهم، كما أن طريقة تطبيقه هي التي تعكس مدى عدالة السلطة أو جورها، أي مدى تقبل المحكومين أو رفضهم لها.

بعد هذا العرض لتطور علم السياسةعبر المراحل التاريخية المختلفة، سنحاول الآن التعرف على أهم المدارس والنظريات التي تناولته من زواياه المتعددة.

تمارين:

أشر إلى الجملة الصحيحة فيما يلي:

1. يعتبر مونتيسكيو الدولة ككيان أخلاقي تتجذر غاياته في شبكة من العلاقات الشخصية المتداخلة التي تنقل رغبات كل فرد مهما كانت.
2. لجأ توماس هوبس بقبول السلطة الملكية المطلقة التي حاول تفسيرها من خلال نظرية العقد الاجتماعي.
3. يقدم جان جاك روسو بروح الشرائع أو القوانين، كما يقول، هو "تكييف وتعديل أهداف وتعاليم العقل على ضوء الروح العامة لكل أمة."
4. رأى هيجل الفيلسوف الألماني الكبير بأن المجتمع هو كائن حي كأي كائن آخر، وله إرادة خاصة به هي الإرادة العامة.

الإجابة الصحيحة رقم 2

الوحدة التعليمية الثالثة

المدارس والنظريات السياسية

1- المدرسة الليبرالية

الكلمات المفتاحية:

المقدمات الفكرية السياسية لليبرالية – المقدمات الفكرية الاقتصادية لليبرالية – النظرية الليبرالية.

الملخص:

تكونت النظرية الليبرالية خلال ثلاثة قرون تقريباً من مساهمات المفكرين السياسية والاقتصادية وارتكزت على فكرة محورية هي الحرية.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بتطور مفهوم النظرية الليبرالية في علم السياسة.
- تحديد ماهية النظرية الليبرالية في علم السياسة .

المدرسة الليبرالية

أ- المقدمات الفكرية-السياسية لليبرالية الحديثة

لعب النقاش الفلسفي الذي دار إبان عصر الانوار دوراً فعالاً في تكوين الأفكار الليبرالية التي عرفت صياغتها النظرية الواضحة في القرن التاسع عشر، والتي جاءت في معظمها كرد فعل عنيف ضد سيادة الدولة المطلقة التي نادى بها هيجل آنذاك[1].

وكان من شأن هذه النقاشات أن طرحت المبادئ الاساسية للأفكار الليبرالية وغرست البذور الأولى لهذه المدرسة التي جاءت تعتبيراً عن تطور الفكر المثالي منذ العصور القديمة وحتى الآن.

فالليبرالية، ونتاجها الاقتصادي-السياسي، أي الرأسمالية التوسعية إستندت في تحولاتها الكبرى على مجمل التعاليم الدينية الاخلاقية التي ركزت على حرية الفرد والمجتمع، وطرحت نفسها كبديل عن المادية الواقعية التي رأى فيها البعض تناقضاً مع الطبيعة الانسانية، ويترجم فواتير وديدرو هذه الافكار من خلال تركيزهم على مفاهيم الحق العام، والمنفعة الخاصة التي تحرك، وتحفز تصرفات الانسان في المجتمع.

فولتير (1699- 1778)، فيلسوف فرنسا الكبير، يرى بأن الإيمان بالإحساس العام، والأخلاق،والضرورات التي تفرضها الممارسة العملية على الأفراد، هي التي تشكل المرتكزات الأساسية لفلسفته. والناس، برأيه، ومهما إختلفت مشاريعهم فإنما يرتبطون ببعضهم البعض بأساس واحد هوالأخلاق.

1. أنظر د.محمد علي محمد ود. علي عبد المعطي محمد"السياسة بين النظرية والتطبيق"، منشورات دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص 183.

والحرية هي مسألة أساسية بالنسبة له وهي تعبير عن سلامة الروح. وهو يقدم لنا تعريفاً شبه مطلق عن الحرية التي يعتبرها تلك "المقدرة على التفكير أو عدم التفكير بشيء من الأشياء بحسب خيار ذهننا".

ويؤكد فولتير، بشيء من الأضرار، على أن شعورنا الداخلي، الذي لا يمكن مقاومته، يقول لنا بأننا أحرار. حتى إعداء الحرية يعترفون بوجود هذا الشعور الداخلي، ولا يشك أحدهم بحريته الذاتية، وترتبط الإرادة بالحرية. وتتحدد، بدورها، بالأشياء التي نعتبرها بانها الأفضل. ومع أن الحرية هي فوق كل شيء، إلا أنه لا بد من سلطة عادلة لتأسيسها. والقانون الطبيعي الذي يحكم أعمالنا وتصرفاتنا هو تلك الغريزة التي تجعلنا نشر بالعدالة، حتى وإن كان صادراً عن سلطة شرعية، وهنا يبرز موقف فولتير الشخصي تجاه السلطة التي كانت قائمة في فرنسا آنذاك، والتي عانى منها الأمرين: السجن والنفي.

وتعكس آراء فولتير الفلسفية مواقفه السياسية. فهو يعلن إنجذابه للحكومة الإنكليزية "التي تحتفظ بكل ما هو مفيد من الملكية، وبكل ما هو ضروري في الجمهورية". وكبرجوازي مثقف يؤمن بمنطق النخبة الفكرية، يعتبر فولتير بأن المساواة بين الناس هي وهم وأن التقسيم الاجتماعي للطبقات هو ميزة جيدة[2].

من جهته، **ديدرو** (1713-1784) الذي قال عنه فولتير بانه "الوحيد القادر على كتابة تاريخ الفلسفة"، بشر بهذه النفعية السياسية في المقالات المتعددة التي كتبها في دائرة المعارف (الأنسيكلوبيديا).

فالحرية عنده تقتصر على مسألة أساسية هي الحرية الإقتصادية التي يجب أن تبذل الدولة كل ما في وسعها لضمانها من خلال إزالة العراقيل التي يمكن أن تقف عائقاً بوجه عمل الأفراد، وتحول دون تمتعهم بالمنتجات.

---

1. أنظر، توشار، تاريخ الافكار السياسية، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 402-404.

ويقيم ديدرو حواراً بين المادية والأخلاقية ويحدد واجبات الأفراد إنطلاقاً من هذين الأمرين، بثلاثة أشياء هي البحث عن السعادة، والقيام بالواجب الإجتماعي، والتضحية في سبيل الآخرين.

وتتألف الثروة الكبرى في كل مجتمع من عنصرين: الإنسان والأرض. فلا قيمة لأحدهما من دون الآخر. وغاية التنظيم السياسي الجيد يجب أن تكون الإستخدام الأفضل للبشر بما يحقق لهم حياة هانئة، وبما يضمن ثروة الأمة.

والمهم، برأيه، في أي نظام سياسي ان يكون مستقراً، وأن يشجع الفعالية الاقتصادية والفنية. "فالحكم الأفضل ليس الذي يكون خالداً، وإنما الذي يدوم، مستقراً، أطول فترة ممكنة". والحكم التعسفي هو نظام سيء، حتى وإن كان على رأسه أمير عادل ومستنير.

ديدرو لا يضع قيوداً على الملكية، فهو يؤمن بحق الانسان في الملكية بدون مواربة أو تحفظ إلا أن هذه الملكية تحتاج الى أمرين أساسيين: الأمن من جهة، والحرية من جهة أخرى. ولذا فانه يحدد الحرية السياسية للمواطن بأنها تلك الحالة الذهنية الصافية التي تسمح لكل فرد بالتعبير عن رأيه في امنه الخاص.

والدولة كلها تقوم على هذا الأساس وتسعى لتحقيق هذه الغاية. فالدولة هي مجتمع مدني مؤلف من كثرة من الناس إجتمعوا في ظل عاهل للتمتع، تحت عنايته وحمايته. بالامن والسعادة التي كانوا يفتقدون اليها في حالة الطبيعة.

الفكر السياسي الذي عبرت عنه الانسيكلوبيديا ليس ثورياً ولا ديموقراطياً. وإنما هو تعبير عن روح العصر، وعن فهم البرجوازية الصاعدة في تلك المرحلة لطبيعة النظام السياسي الذي يجب أن يتولى تسيير شؤون المجتمع. ولذا فانها تزخر بالمطالبات الاصلاحية، وتمتدح العمل، وتدين

الاستبداد وعدم التسامح. وهذه كلها كانت من القيم التي تسعى هذه البرجوازية الليبرالية لترسيخها كنظام أخلاقي إنساني[3].

سبينوزا (1632-1677) الهولندي ترك لنا آراء واضحة في النفعية السياسية بالرغم من إهتمامه العميق بالفلسفة. وبرأيه، فان العقل يعلم الإنسان بان المجتمع مفيد، وأن السلم أفضل من الحرب، والمحبة أفضل من الكراهية.

ومع ذلك، وإذا ما كان الناس قد تنازلوا عن حقوقهم للدولة، وسمحوا لها بتطوير قوتها المادية، فإنهم قاموا بذلك لكي تسمح لهم الدولة بالعيش بسلام وطبقاً للعدالة. وإذا ما تصرفت الدولة بعكس ذلك فإنها تزول بسبب تقصيرها في القيام بواجباتها هذه.

سبينوزا لم يكن من الملكية المطلقة، بل يعتبر بأن أفضل انواع الملكية هي الملكية العادلة والاشتراكية بمعنى أن الاراضي والبيوت يجب ان تكون ملكية للدولة التي تقوم بتأجيرها للأفراد. ويجب تحديد سلطة الملك من قبل مجلس يقوم الملك نفسه بإختيار أعضائه من بين رؤساء العائلات الكبرى.

النفعية utilitarisme الانكليزية كانت أكثر وضوحاً في طروحاتها النظرية التي تمثلت بإثنين من كبار المفكرين هما جيريمي بنتام وجون ستيورات مل.

جيريمي بنتام (1748-1832) أسس على النظرية النفعية ليس فقط نظامه الأخلاقي، وإنما أيضاً إصلاحاته القانونية والسياسية. وقد طالب بالتضحية بالمصالح الصغرى في سبيل الكبرى، وجعل من شعار "أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس" الغاية الوحيدة للمجتمع الإنساني. بنتام إفترض أن هناك أربع عقوبات أو مصادر للذة والألم هي العقوبات الجسدية، والاخلاقية والدينية، والسياسية. وتأتي العقوبة الجسدية، برأيه، في المقام الأول. أما على مستوى القضاء، فإنه كان مستاءً من فساد العدالة البريطانية ويطمح لإصلاحها بحيث تغدو كونية شاملة. ولم يكن يرى في النطق بأحكامها بإسم الملك سوى إحدى مخلفات الهمجية الاقطاعية. وكان قد

---

1. أنظر توشار، المرجع السابق، ص 405-409.

طرح في كتابه "مبادئ الاخلاق والتشريع" ضرورة وجود قوانين مكتوبة واضحة ومحددة بدلاً من الاعراف والتقاليد الغامضة.

المعادلة التي انطلق منها بنتام في نظريته النفعية تقول بأن الفرق الوحيد الممكن بين عمل وآخر يكمن في فائدة أو ضرر نتائجه، وان المنفعة هي المبدأ أو الوسيلة الوحيدة التي تسمح لنا باضفاء صفة على هذا العمل. وأن أي شيء، أو أي عمل يكون بلا قيمة إذا لم يمتلك خاصية إعطاءنا الألم او اللذة. فنحن لا يمكن أن نرفض أو أن نقبل عملاً ما أو شيئاً ما إلا على ضوء هذه الخاصية. وأن البحث عن اللذة والابتعاد عن الألم هو غاية الغنسان الوحيدة وهدف كل حياة.

إن شرعية، وعدالة، وصحة، وأخلاقية عمل ما لا يمكن أن تتحدد، بنظره، إلا على ضوء هذا الفهم. وبما أن مصلحة الفرد هي بلوغ أقصى حد ممكن من السعادة، فإن مصلحة المجتمع، بإعتبارها تتألف من مجموع مصالح الأفراد، هي أيضاً كذلك. ووظيفة المشرع في هذه الحال هي السعي للتوفيق بين سعادة الفرد وسعادة المجموع. وهذا يكون عن طريق قيام المشرع بدفع الافراد للقيام بالاعمال النافعة، والامتناع عن الاعمال الضارة بالجماعة. والعقوبة القانونية هي الوحيدة التي يستطيع المشرع تطبيقها على الافراد المخالفين بشرط ألا تتعارض مع العقوبات الطبيعية، والمعنوية، والدينية. أي أنه يحدد هنا المدى الذي يجب أن يصل اليه المشرع ويقف عنده.

مواقف بنتام المؤيدة للثورة الفرنسية، ومؤسساتها الديموقراطية سمحت له بالحصول على المواطنية الفرنسية قبل ان يبتعد عن هذه الثورة، بسبب غلوّ شعاراتها، في ما بعد. وإنطلاقاً من إيمانه بهذه الديموقراطية التمثيلية دافع بنتام في كتابه "القانون الدستوري" عن قيام حكومة منفتحة، ووجود تشريع يضمن الأمن، والمساواة، ويقلل من فساد الموظفين. وعلى ما يبدو أنه كان لأفكار بنتام تأثير واضح على الاصلاحات التي قامت بها الحكومة البريطانية في العهد الفيكتوري، على صعيد تحديد ساعات العمل، والحدّ من سلطة أصحاب المصانع في تشغيل

الأولاد، وإلغاء بعض القيود التي كانت مفروضة على حق الاقتراع لجعله يشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين[4].

جون سيتورات مل Mill (1806–1873) إنتقد أسلوب التربية الذي يشدد على الفكر التحليلي أكثر من الانفعالات، وإعتبر بأن العالم الخارجي هو نظام أحاسيس ممكنة، والمجتمع مجموعة ظواهر، وأن ليس هناك في الطبيعة من شيء لا يمكن رؤيته، ولعله كان بذلك يرد على مواقف جيريمي بنتام، أستاذه وصديق والده. فالأب جيمس ميل وصديقه بنتام أخضعا جون سيتورات لنظام تربية قاس لم يحمل اليه "سوى فائدة مجردة من أي عاطفة حول خير الأفراد" على حد قوله. ولذا، فإنه سيحاول، في المفاهيم التي طرحها، إثبات رؤيته الخاصة للأمور.

سيتورات مل كان مقتنعاً بأن نظرية الحكم يجب أن تقوم على مفهوم للتاريخ وفلسفة للتقدم لأننا لا نستطيع تحليل القضايا المؤسساتية دون أن نأخذ بعين الاعتبار المعطيات الاجتماعية والثقافية. وبرأيه أن علم الاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، يمكن دراستهم بصورة علمية. فالعلم يقدم لنا تفسيراً عن ماهية الاشياء لكن ليس عما يجب ان تكون عليه.

مل تناقض مع بنتام للإقتراع العام وقاعدة الأغلبية لضمان قيام حكومة جيدة. فهو لا يرى سبباً في أن تكون الأكثرية دائماً على حق، لاسيما وأن معظم أفراد الطبقة الوسطى لا يفكرون إلا بكسب المال، وأن الطبقة العاملة هي جاهلة ومضللة، وهذا ليس غلطتها.

في "التأملات حول الحكومة التمثيلية" يقول مل بأنه يجب إتباع نظام التمثيل النسبي لحفظ حقوق الأقلية. وأنه يجب إستبعاد الأميين والمجرمين وأولئك الذين لا يستطيعون كسب عيشهم لوحدهم من عملية الاقتراع لتفادي سيطرة الجهلة على المتعلمين. ووظيفة البرلمان ليست وضع أو تعديل القوانين، وإنما إنشاء لجان متخصصة لتحضير ما هو ضروري من أشياء.

---

1. أنظر في هذا المجال، توشار، المرجع السابق، ص 416.

وأيضاً عيسى وغالي ص 123–129

مل كان يريد التوفيق بين أمرين : تحقيق أوسع مشاركة شعبية في قيام حكومة التقدم من جهة، وسيطرة النخبة الثقافية والاخلاقية على كامل المجتمع من جهة أخرى.

وقد دافع عن نمط معين من الاشتراكية، وفكر بمجتمع من المنتخبين المتجمعين في تعاونيات. وهو رفض الرأسمالية لأن العمال لا يحكمون فيها أنفسهم بأنفسهم، ولأن الانقسام بين الملاكين والمستخدمين في هذا النظام لا يؤدي الى نشوء ديموقراطية سياسية. كما رفض الشيوعية المركزية التي لا يمكن القبول بها كما يقول، ويقترح حلاً وسطاً يقوم على اقتصاد تنافسي يلعب فيه العمال دوراً هاماً.

مل كان مأخوذاً بالدفاع عن الحرية في مجتمع ديموقراطي، وفي هذا الدفاع عن الحرية طوّر وجهة نظره النفعية. فهو يعتبر بان الحرية هي الشرط الاساسي للسعادة، لأن السعادة الحقيقية تفترض تطوير الشخص، وهذا لا يمكن أن يتم بدون حرية.

الحرية هي أحد ملامح السعادة، وهي الشرط الضروري للتفتيش عن أشكال أخرى من السعادة. ولذا، فانه قبل من بنتام الفكرة القائلة بأن اللذة والألم هو الذي يحفز كل أعمالنا، في الوقت الذي ميز فيه بين نوعيات وكميات هذه اللذة، وصنفها الى لذات عليا ودنيا.

ب- المقدمات الفكرية- الاقتصادية لليبرالية الحديثة

يمكننا التعرف على أولى المحاولات الجادة لتكوين نظرية ليبرالية في الاقتصاد من خلال المساهمات الكبرى التي قدمها الاقتصاديون الفرنسيون والانكليز عبر تيارين أساسيين: التيار الفيزيوقراطي والتيار التقليدي.

التيار الفيزيوقراطي الذي تمثل بكيناي Quesnay (1694-1774) ، وتورغو Turgot، وجان باتيست ساي Say، إقترح رؤية شاملة للاقتصاد إنطلاقاً من إعتبار الارض كمصدر وحيد للثروة. فالارض كما يقول كيناي هي الوحيدة القادرة على إنتاج قيم جديدة في حين يقتصر دور الصناعة والتجارة على تحويل القيم التي تخلقها الزراعة.

كيناي أسس نظريته على تقسيم المجتمع الى ثلاث طبقات:

1) الطبقة المنتجة وتتألف من الفلاحين والمزارعين.

2) طبقة الملاك أصحاب الارض.

3) الطبقة العقيمة المؤلفة من الصناع والتجار وغيرهم من منتجي الخدمات.

الطبقة الأولى هي وحدها المنتجة بفضل مساهمة الطبقة الثانية التي تقدم الأرض. والتعاون بين هاتين الطبقتين هو الذي يؤدي الى تطوير الاقتصاد. لكن، ولضمان قيام دورة إقتصادية مزدهرة لا بد من اعتبار الملكية الخاصة مقدسة، وإعفاء الأرض وكذلك العمل من الضريبة، وتأمين حرية السوق. إذ عندما تكون السوق حرة، فإن المؤسسات الزراعية تنتج ربحاً هو الناتج الصافي produit net، أي الفائض المتبقي بعد دفع كامل كلفة الانتاج. والضريبة يجب أن تفرض فقط على هذا الناتج الصافي لأن كل ضريبة مفرطة على الثروة الزراعية تؤدي الى إضعاف الاقتصاد كله. كذلك، فإن الضريبة على الرساميل الموجهة للاستثمار، ووضع العراقيل أمام حرية إنتقال المنتجات الزراعية يكون لها نفس الأثر.

تيرغو Turgot(1727-1781) قال بنفس أفكار كيناي تقريباً ولم يضف اليها سوى تشديده على الحرية الاقتصادية إنطلاقاً من الشعار الشهير الذي أطلقه غورناي gournay "دعه يعمل، دعه يمر" Laissez-faire, laissez-passez . فكل إنسان له الحق بإستخدام رؤوس أمواله العقارية والمنقولة على هواه، وأي إضرار بهذا الحق هو ظلم موجه ضد الشخص، وخطأ بحق المجتمع، ولذا، فإن الحل الأمثل يكون في إطلاق الحرية الكاملة للعمل والتجارة.

جان باتيست ساي Say (1767-1832)، إستلهم شعار الحرية الاقتصادية هذا، وأضاف اليه إهتمامه بتوزيع الثروات بين الأفراد والأمم، وقد إعتبر بأن كل الشعوب متضامنة في انتاج الثروات، وأن إنهيار أحدها لا بد من ان يؤثر سلباً على الأخرى. وكما يطالب الحكومة بعدم التدخل في الدورة الاقتصادية الداخلية، كذلك فإنه يدعو الدول لتفادي النزاعات، والتمسك بالسلام بإعتباره أفضل النعم التي تؤمن رفاهية الإنسان. الفيزيوقراطية لم يعارضوا إجمالاً فكرة الحكومة الملكية المطلقة، وإكتفوا بمطالبتها بعدم التدخل في الشأن الاقتصادي، في حين أن الاقتصاديين

الانكليز كانوا يرون بأن النمو الاقتصادي، وحماية الملكية الخاصة يتطلبان وجود نظام سياسي تمثيلي يعكس ويطور حرية السوق.

مساهمة المدرسة التقليدية الانكليزية كانت أهم وأكبر. وقد تجلت في المبادئ الاقتصادية المتطورة التي قدمها ثلاثة من أركانها هم آدم سميث،Smith، وروبرت مالتوس Maltus، ودافيد ريكاردو David Ricardo.

سميث (1723–1790) هو فيلسوف أخلاقي، ومؤسس ما سيعرف في ما بعد بإسم المدرسة التقليدية للإقتصاد السياسي، وقد طرح نظريته الاقتصادية في كتابه الشهير "بحث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي ضمنه المبادئ الكبرى لما أعتبره الليبرالية الاقتصادية.

يرى سميث بأن الحرية الطبيعية والعدالة الكاملة هي التي تفسر التصرفات الانسانية في الميادين الاقتصادية وأن المنافسة والبحث عن المنفعة الشخصية يمكن أن تؤديان الى خلق نظام إجتماعي متناسق، حيث تكون فوائد النمو الاقتصادي قد عمّت سائر المجتمع عن طريق إرتفاع الاجور، وإنخفاض الأرباح وبالتالي الاسعار.

ويحدد سميث أسباب النمو الاقتصادي بثلاثة عناصر :

1) توسع السوق.

2) زيادة الانتاجية الناجمة عن تقسيم العمل.

3) تراكم رأس المال.

ويدافع عن حرية التجارة والمنفسة على الصعيدين الداخلي والخارجي: "يجب أن ندع السوق حرة حتى تكتشف مستوياتها الطبيعية للأثمان، والأجور، والأرباح، والانتاج، لأن كل تدخل في سيرها إنما يتم على حساب ثروة الشعب الحقيقية"[5].

ويؤكد سميث على أن الاحتكارات، مهما كان نوعها، تضر بالاقتصاد، لا بل أنها العدو الاول له، وهي مناقضة لأبسط المفاهيم الاخلاقية، وأن إنتشارها يؤدي الى الحاق الأذى بالمجتمع، ومنع السوق بعملها بسهولة ويسر[6].

---

1. أنظر روبرت هيلدونر : "قادة الفكر الاقتصادي" ترجمة د. راشد البراوي، منشورات مكتبة النهضة المصرية، ص 77.

ويركز سميث على العمل بإعتباره مصدراً لثروة الأمم. فهو المقياس الحقيقي الوحيد الذي يمكننا من تقدير قيمة السلع لأنه يشكل ثمنها الفعلي[7].

وبعكس الفيزيوقراطيين الذين شددوا على الأرض كمصدر للثروة، فإن سميث وبدون أن ينكر قيمة الأرض في تشكل القيمة، يرى بأن الزراعة، والتجارة، والصناعة، وبدون أي تمييز بينها، تساهم فعلياً بتكوين الثروة العامة.

وعلى صعيد الدولة يعتقد سميث بان الاستعدادات النفسية والاجتماعية، وعادة إحترام السلطة القائمة، ووجود شعور بمنفعة الحكومة هو في أساس قيام الدولة وليس العقد الاجتماعي.

ويمثل روبرت مالتوس ودافيد ريكاردو الاتجاه التشاؤمي في المدرسة الليبرالية.

ففي مقال له عن "مبدأ السكان كما يؤثر في تحسين المجتمع في المستقبل" يطرح علينا مالتوس (1766-1836) أفكاره عن الإختلال في التوازن بين النمو السكاني، وبين الكميات الغذائية مشبعة بذلك القلق للحفاظ على رفاهية المجتمع، والخشية، من وقوعه ضحية البؤس والمجاعة. وبرأيه ان هناك "ميلاً الى ان يتجاوز عدد السكان جميع وسائل العيش الممكنة". وأن المجتمع البشري "محكوم عليه الى الأبد بصراع بين الأفواه الشرسة والمتكاثرة وبين موارد الطبيعة غير الكافية، بصورة أبدية، مهما بذلنا من النشاط في البحث عن هذه الموارد"[8].

الصورة التي يقدمها لنا مالتوس في نظريته أصبحت معروفة جيداً. فالغريزة التي تدفع الناس للتناسل هي قوة قاهرة. وفي حال بقاء معدل الولادات ثابتاً، فإن السكان سيزدادون بحسب متوالية هندسية Progression géométrique (2،4،8،16،32 الخ)، في الوقت الذي لن تزيد فيه المواد الغذائية بنفس النسبة. فالأرض محدودة المساحة، ولا يمكننا زيادة كميات المواد الغذائية إلا باضافة أراض زراعية جديدة. وحتى، في هذه الحال، فان المواد الغذائية لن تزيد وبأحسن الظروف إلا بحسب متوالية حسابية Progression arthmétique (2، 4، 6، 8، 10، 12 الخ). فضلاً عن ذلك، فان نمط الانتاج الزراعي نفسه يخضع لقانون الغلة المتناقضة، أي أنه ليس للمزارعين أي مصلحة في زيادة عوامل الانتاج (وحدات العمل، ورأس المال المستخدم في استغلال نفس الارض الزراعية) إذا ما وصلوا الى الانتاج الزراعي الحدي. لذلك، وللحفاظ على

---

2. المرجع السابق.

3. د.عزمي رجب،مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات دار العلم للملايين 1964، ص48.

1. أنظر قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 87.

رفاهية البشرية، وتحقيق منفعتها عن طريق تصحيح الاختلال في التوازن بين عدد السكان وكميات المواد الغذائية، فإنه لا بد من نوعين من العوائق : العوائق الرادعة كالمجاعات، والأمراض، والحروب، وهي عوائق طبيعية تتولى تأمين التوازن بين الانتاج والاستهلاك.

والعوائق الوقائية أو الارادية كتأخير سن الزواج، وممارسة العفة، وتحديد النسل الطوعي الخ، أي كل ما من شأنه المساهمة في عدم زيادة عدد السكان[9].

وقد إلتزم مالتوس نفسه بهذه المواقف الاختيارية، إذ لم يتزوج إلا في سن الثامنة والثلاثين، ولم ينجب سوى ثلاثة أولاد.

دافيد ريكاردو (1772–1832)، ناقش المسألة بإسلوب منهجي، مادي، عقلاني، إنطلاقاً من قناعته الذاتية بأن الطبيعة هي وحدها الكفيلة بتصحيح الخلل بين السكان والمواد الغذائية، وقد ميز في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة" بين ثلاثة أنواع من العائدات : الريع العقاري، والأجر، والربح، تعود لثلاثة أنواع من الفئات الاقتصادية هي : فئة الملاكين، والعمال، والرأسماليين. وبما أنه كان صديقاً مقرباً من مالتوس، فقد تأثر بإفكاره حول السكان، إلا انه نظر الى القضية من زاوية الاجر. فإزدياد عدد السكان، سيؤدي الى التنافس بين العمال، وبالتالي الى إنخفاض الأجور الى الحد الأدنى اللازم للمعيشة، طبقاً لقانون الاجور الذي وضعه تورغو، وأن إستمرار إنخفاض الأجور سيؤدي بدوره الى سوء التغذية، وإنتشار الأمراض، وإرتفاع نسبة الوفيات بين العمال بحيث ينقص عدد العمال المتنافسين، ويرتفع الطلب من جديد على الأيدي العاملة مما يؤدي الى إرتفاع الاجور الى المستوى الحدّي مرة ثانية.

والعمل برأي ريكاردو هو أساس كل قيمة. وهذه الاخيرة هي ثمن كلفة السلع أو الخدمات. وهذا الثمن هو عبارة عن التكاليف الاجمالية من عمل ورأسمال. والمادة الأولية لا تصبح ذات قيمة إلا من جراء إقترانها بالعمل الانساني الذي يعطيها شكلها النهائي المطلوب. والربح هو العائد الذي يجنيه الرأسمالي من الفرق القائم بين سعر الكلفة، وسعر البيع. وهو، مثل الريع يسمح بتراكم رأس المال.

ريكاردة المشبع بالأفكار الليبرالية كان مؤيداً لمبدأ حرية التبادل، حرية العمل الاقتصادي العام، ومطالباً بعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية[10].

---

2. حول مالتوس، أنظر د. عزمي رجب، المرجع السابق، ص 127–130.

ج- النظرية الليبرالية

من خلال ما تقدم، نستنتج بأن النظرية الليبرالية تكونت خلال ثلاثة قرون تقريباً من مساهمات المفكرين السياسية والاقتصادية، وإرتكزت على فكرة محورية هي الحرية. فالليبرالية هي فلسفة تمجيد الحرية الفردية بأبلغ معانيها، حيث يتقدم الفرد فيها على الدولة وبقية الفئات الاجتماعية. والدولة كنظام سياسي، لا يمكن أن تعتبر ليبرالية إلا اذا قامت على هذه الحرية ووجهت كل طاقاتها وإمكانياتها لحمايتها وتكريسها.

بيد أن الفردية لا تعني في الليبرالية أنانية مطلقة مجردة من المواصفات الانسانية.وإنما تعني بالدرجة الاولى ذلك الاحترام الكبير لوجود الكائن الفرد، بحد ذاته، كمخلوق بشري بغضّ النظر عن إنتماءاته العرقية، أو الاجتماعية، أو معتقداته الفكرية، دينية كانت أم سياسية. فميزة الليبرالية هي ذلك التسامح الذي تتصف به، والذي يقضي دائماً بالاعتراف بوجود الآخر، والقبول به، والحوار معه، لإكتشاف الحقيقة المثلى التي يمكن أن تكون قاسماً مشتركاً بين الجميع. والقول بالحوار يستوجب القبول بمنطق سيادة العقل. فالعقل وحده هو الذي يستطيع التحكم بمختلف النشاطات الانسانية وتوجيهها بصورة سليمة. الليبرالية ترفض فكرة السلطة المطلقة. وتقبل على مضض بوجود هذه السلطة التي تعتبرها إصطناعية وغير ضرورية وتقول بوجوب التكيف معها، طالما أنها ناجمة عن ذلك الاتفاق بين الحكام والمحكومين كما شرحت ذلك مطولاً نظريات العقد الاجتماعي.

وما من أحد يستطيع الادعاء، في الليبرالية، بأنه حكم باسم القانون الطبيعي أو غيره فالسلطة هي نتيجة توافق مجموع إرادات الأفراد. ولا معنى لهذه السلطة في الليبرالية إن لم تكن هادفة لتحقيق مصلحة هؤلاء الأفراد الذين يتكوّن منهم المجتمع.

وكي لا تنحرف السلطة عنمسارها الطبيعي والصحيح، فقد طرحت الليبرالية مجموعة من الضوابط التي تقيد هذه السلطة وتمنعها من الاستغراق في الاطلاقية. فالفصل بين السلطات هو

1. أنظر د. عزمي رجب، المرجع السابق، ص 55-58.

الكفيل لوحده بمنع قيام السلطة المطلقة إنطلاقاً من المبدأ الذي يقول بأن "السلطة توقف السلطة".

واللامركزية الادارية هي كابح آخر لجماح تمركز السلطة. والبرلمانية هي ترجمة عملية لذلك الحوار الدائم الذي يجب أن يقوم بين الحكام والمحكومين عبر المؤسسات التشريعية.

وفي الميدان الاقتصادي يجب الحد من تدخل الدولة بقدر الامكان، والسماح للمبادرة الفردية، والمنفسة، والتبادل الحر بلعب دورهم الطبيعي في تنمية المجتمع وازدهاره[11].

وفي الميدان الاجتماعي لا بد منالغاء الفكر الرسمي وإستبداله بمناقشة عقلانية بين الافكار المختلفة. والعقائد الوحيدة المقبولة في النظرية الليبرالية هي تلك التي تسعى الى تطوير الحرية الفردية وتحجيم دور السلطة. فوظيفة الدولة كما يقول هوبرت سبنسر يجب أن تقتصر هنا على المسائل الاساسية المتعلقة بتأمين النظام العام، والدفاع عن البلاد بوجه الاخطار الخارجية، وضمان العدالة للجميع.

وعلى الدولة إعتماد مبدأ حرية الاعتقاد والتفكير بالنسبة لكل المواطنين، وإفساح المجال أمامهم في التعبير عن آرائهم بحرية كاملة. ودون أي قيود. كذلك عليها التخلي عن أي فكرة تدخلية في الميدان الاقتصادي ولا سيما في القطاع الخاص، وأن تحترم حرية التبادل والعلاقات الاقتصادية بين الافراد والامم. من هنا يبدو لنا واضحاً تأثير الاتجاهات النفعية في تكوين النظرية الليبرالية.

وإذا ما كانت الليبرالية قد إستطاعت إثبات وجودها، وصحة مسارها في العديد من انظمة الحكم في العالم، فإن هذا لا يعني إطلاقاً بأنها خالية من بعض الشوائب الكبرى كظهورها بمظهر نموذج النظام السياسي–الاقتصادي الصالح للتطبيق فقط في الانظمة الغربية إجمالاً، أي التي أحرزته درجة معينة من التطور الصناعي، وتعدد الاتجاهات والمفاهيم الساعية لإصلاحها من الداخل لتخفيف الآثار السلبية التي تتركها على نمو شخصية الفرد/الانسان وتطورها. ولذا فان الليبرالية، كالاشتراكية، لا تستطيع الادعاء بوحدانية فلسفتها وتجد نفسها مرغمة على الاعتراف بوجود تفسيرات متعددة لها تصل في كثير من الاحيان الى درجة كبرى من التباعد.

---

1. أنظر :

René Rémond. «Introduction à l'histoire de notre temps» T2, éd. Du seuil, Paris 1974, p.23-28.

تمارين:

أشر إلى الجمل الصحيحة فيما يلي:

1. ارتكزت النظرية الليبرالية على فكرة محورية هي: الحرية.
2. ارتكزت النظرية الليبرالية على فكرة محورية هي: السلطة المطلقة.
3. ارتكزت النظرية الليبرالية على فكرة محورية هي: التوجيه الاقتصادي.

الإجابة الصحيحة رقم 2.3

2- المدرسة الاشتراكية

الكلمات المفتاحية:

الاشتراكية المثالية– الاشتراكية العلمية – التفسيرات المتعددة للاشتراكية.

الملخص:

برزت الاشتراكية كرد فعل على الليبرالية مستندة في مواقفها إلى الواقع البائس الذي خلفته الثورة الصناعية التي كانت شهدتها أوربا آنذاك في الأوساط الاجتماعية لاسيما في صفوف البروليتاريا.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بتطور مفهوم النظرية الاشتراكية في علم السياسة.
- تحديد ماهية النظرية الاشتراكية في علم السياسة وتطبيقاتها العملية .

أ- الاشتراكية المثالية:

برزت الاشتراكية كردّ فعل على الليبرالية. وإستندت في مواقفها الى الواقع البائس الذي خلفته الثورة الصناعية التي كانت شهدتها أوروبا آنذاك، في الأوساط الاجتماعية، ولا سيما في صفوف عمال المصانع (البروليتاريا).

جان دي سيسموندي Jean de Sismondi (1773-1842)، كان أول من إنتقد النظرية الليبرالية في كتابه "المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي" المنشور في عام 1819.

ومع أنه كان في البداية مأخوذاً بالتطور الصناعي العام الحاصل في أوروبا، ولا سيما في بريطانيا، على أثر مؤتمر فيينا 1815 الذي كان قد أرسى قواعد جديدة للسلام في القارة بعد إسقاط نابليون بونابرت بصورة نهائية، فإنه ما ليث أن وقف مشدوهاً أمام بؤس التجمعات العمالية وفقرها. وراح يندد بشدة بالمفاهيم التحررية التي كان قد أطلقها آدم سميث، وجان باتيست ساي، وريكاردو. وتبدو الرؤية المثالية واضحة في أفكار سيسموندي. فمقابل ريكاردو الذي كان يعتبر بأن النشاط الاقتصادي يضاعف الثروات، شدد سيسموندي على أن غاية النشاط الاقتصادي والسعادة هي مسألة نفسانية، معنوية، لا يمكن تحليلها بلغة الارقام. وهي لا يمكن أن تكون كما من اللذات، او مجموعاً من المنتجات أو الارباح. وقد صاغ فكرته هذه بالقول بأن "الثروة ليست مرغوبة في المجتمع إلا لأجل الرخاء الذي تنشره على كل الطبقات فالانسان يعمل لكي يرتاح الانسان ويسعد". وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توزيع جديد للثروة القومية بصورة عادلة.

وبعد أن يستعرض سيسموندي الحالة البائسة التي يعيش فيها العمال بسبب منافسة الآله لهم، وبسبب المضاربات في سوق العمل مما يؤدي الى إنخفاض الاجور، فإنه يركز إنتقاده على النظام الرأسمالي الذي يقف وراء فقر هؤلاء العمال، ويقيد منافذ العمل، في الوقت الذي يضاعف فيه من كمية المنتجات. فالفقراء الذين يحتاجون لأشياء كثيرة، لا يملكون ما يكفي من المال لشرائها. والاغنياء الذين يمتلكون الكثير من المال، ليس لديهم إحتياجات كبيرة تكفي لإمتصاص فائض المنتجات المصنعة. ولذا يتجه النظام الاقتصادي نحو تراجع دائم في الاستهلاك بسبب الاختلال في توزيع الثروات. وللتخفيف من بؤس العمال، يطالب سيسموندي الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن طريق سن تشريعات جديدة تسمح للعمال بالتجمع ضد

أصحاب العمل الراسماليين، والحصول على عطلة يوم واحد في الاسبوع، وعلى إعطاء ضمانات للعمال بتلقي رواتب من المؤسسة التي يعملون فيها بصورة دائمة حتى عندما يتوقفون عنتقديم العمل لها، كما طالب بمنع تشغيل الاطفال وتحديد ساعات العمل اليومي. وهذه برأيه وسائل فعالة للحد من بؤس العمال. فهدف الاقتصاد السياسي يجب أن يكون التقليل من عذاب الانسان، وليس تسهيل مد سيطرة الانسان على الطبيعة[1].

سان سيمون (1720–1855) الذي كان "آخر النبلاء واول الاشتراكيين" إنطلق في نظريته الفلسفية الاقتصادية منمبدأ أن "الاقتصاد السياسي هو علم الحرية".

وقد ترك لنا سان سيمون أفكاره الفلسفية في عدة مؤلفات أهمها "رسائل احد سكان جنيف" و"بحث حول علم الانسان"، شدد فيها على فكرة الحرية والمساواة.

يقترح علينا سان سيمون، النبيل الذي يقول بأن جذوره تعود الى شارلمان، رؤية جديدة للتاريخ تقسم تطور المجتمع الانساني الى ثلاث مراحل: ففي المرحلة الأولى كان هناك المجتمع الاقطاعي–العسكري القائم على القوة، ثم في مرحلة ثانية، جاء مجتمع المشرعين المرتكز على مبادئ القانون، وأخيراً المجتمع الصناعي القائم على العلم والانتاج.

وفي الوقت الذي كان فيه الاقتصاديون الكلاسيسكيون يعتبرون بان مساحة الأراضي الصالحة للزراعة هي التي تحدد حجم الانتاج الزراعي، وأن الرأسمال الموظف في الصناعة هو الذي يحدد حجم الانتاج الصناعي، فإن سان سيمون إعتبر بان ما يحد من الانتاج بشكل عام هوتلك الطاقات الانسانية غير المستعملة بصورة عقلانية.

ورأى بان الطبقات المنتجة هي وحدها الطبقات المفيدة للمجتمع، ولذا يجب تنظيم التعليم والتأهيل المهني، من أجل السماح لكل إنسان بتطوير طاقاته الطبيعية الى الحد الاقصى والوصول الى الوظائف التي تسمح له بها هذه الطاقات، لان مصلحة الانتاج العام تتطلب ذلك.

1. أنظر :د. محمد عبد المعز نصر : "في النظريات والنظم السياسية" دار النهضة العربية، بيروت 1972، ص242–243. وأيضاً د. عزمي رجب، المرجع السابق.

وبما أن الحرية السياسية مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بنظام الانتاج، فإن علينا تنسيق وتنظيم الانتاج بطريقة تبعده عن فوضى المنافسة[2].

تأييد سان سيمون للمساواة ينطلق أيضاً من نفس الاعتبارات التي تميز بين الكفاءة وعدمها وبين النشاط والكسل. فإمتيازات الموهبة هي أهم بكثير من إمتيازات النسب، ولا بد من العمل على قيام طبقة نبلاء جديدة مكونة من رجال المختبرات والاعمال. فالجدارة وحدها، برأيه، هي التي تستحق القيادة، والمركز، والثروة، ولا شيء غيرها. أي بمعنى آخر أن سان سيمون مجد العمل المنتج، والجهد المنظم، وعبقرية الانسان.

بعكس سان سيمون الذي يحلم بإقامة مجتمع صناعي متطور تديره نخبة منتجة جديدة، فإن شارل فورييه (1772-1835) يدخلنا في عالم خيالي يقوم في طبيعة عفوية مرتكزة على البساطة والعواطف التي تؤدي الى خلق مجتمع تعاوني يكون فيه كل إنسان ملاكاً ومنتجاً في الوقت نفسه. وهذا يمكن أن يتم من خلال تنظيم العلاقات بين المنتجين والمستهلكين عبر ما يسمى بكتائب الانتاج Phalanstères.

وينطلق فورييه من إعتبار أن هناك نظام جاذبية يحكم العلاقات الانسانية. ولذا فإنه يريد إفساح المجال أمام العواطف كي تتفتح من دون أي قيد أخلاقي. فالواجبات، كما يقول ليست سوى "نزوات فلسفية" تأتي من الانسان، في حين أن العواطف تأتي من الله. ويرى بأن خطأ المصلحين الاجتماعيين قبله يأتي من إعتقادهم بان العالم الجديد يمكن أن يتكون عبر إصلاح الحكومة والتعليم الديني. بينما أن الاصلاح الحقيقي والانقاذ يأتي من القاعدة وليس من القمة.

وفي الوقت الذي كان فيه سان سيمون يريد تكوين نخبة جديدة، وسلطة جديدة، فغن فورييه يسعى لتحرير الأوراق الأذواق الطبيعية الموجودة لدى كل إنسان لكي يصبح مفيداً من الناحية الاجتماعية.

---

1. المرجع السابق ص 244.

ويتخيل كتائب الانتاج كتجمعات صغيرة مؤلفة من ألف وستمائة شخص تقريباً يعيشون في إتحاد حر بدون أية قيود، ويقومون بالانتاج إنطلاقاً من الميول الموجودة لديهم تجاه العمل. وهم يختارون العمل الذي يؤونه مناسباً لهذه الميول. وهو عمل جماعي يختار فيه الانسان المجموعة التي يريد الانضمام اليها طبقاً لميوله ورغباته. وناتج العمل يقسم الى ثلاثة أقسام، بحيث يخصص 12/5 منه للعمل، و12/4 لرأس المال، و12/3 للمقدرة.

فكرة فوربيه التعاونية هذه كانت خيالية الى حد كبير. ولذا لم تلق من يشجعها في فرنسا. بينما إستطاعت الانتقال الى الولايات المتحدة حيث قامت محاولات تعاونية صغيرة لم تعمر طويلاً.

برودون Proudhon (1809–1865) سيحاول إقامة نظام متوازن بين الاقتصاد الليبرالي والاشتراكية التعاونية. وسينطلق من قاعدة أخلاقية– إجتماعية– قانونية هي قاعدة العدالة. والعدالة بجوهرها تعني المساواة، فالناس متساوون في الكرامة لأنهم يمتلكون جميعهم العقل. ولذا فغنه يهاجم الاقتصاد الليبرالي بإسم العدالة لأنه لا يحقق لا الكرامة ولا المساواة بين الناس.

برودون يعتبر بأن الملكية ناجمة عن حق المحتل. لكن، وإذا ما كان الاحتلال ينشئ مثل هذا الحق على الاشياء، فان عدم الاحتلال يجب أن يؤدي الى زوالها. وتصبح الملكية حق ذلك الذي لا يحتل الأرض.

برودون يرفض القانون الطبيعي الذي يسمح للانسان بالاحتفاظ بنتاج عمله. فالانتاج ليس من حق المنتج لوحده، وإنما من حق الجميع. وتوزيع إنتاجية العمل يجب أن يكون عادلاً ومتساوياً. وليس للمنتج أي حق خاص بإنتاجه الا مثل بقية أفراد المجتمع. لأن الملكية إذا كانت ناتجة عن العمل فإنها تصبح من حق جميع العمال.

من هنا فان المؤسسة الرأسمالية تسمح بترف المالكين، وتغلق الطريق أمام العمال للوصول الى الملكية. وحق الملكية يؤدي الى توزيع غير عادل للثروات لأنها تسمح لأصحابها بالحصول على مختلف انواع العائدات بدون عمل، ولذا فان الملكية برأي برودون، هي سرقة.

البديل عن الملكية هو الاشتراكية في الاملاك، ولا بد من إستبدالها بالحيازة أو الاستملاك. والدولة هي الوحيدة القادرة على الحيازة، وهي التي تستطيع منح اي انسان حق استثمارالاملاك المعهود بها اليه.

برودون يكره السلطة مهما كان نوعها ويعتبر الدولة ككائن بلا أخلاق، أو عاطفة أو عبقرية.

في أواخر حياته سيغيّر بردون موقفه من الملكية وسيصبح مؤيداً لها لكنه سيبقى متمسكاً بموقفه ضد فائدة رأس المال، والربح الصناعي والتجاري، وإستغلال العامل[3].

في إنكلترا، حاول **روبرت أوين** (1760–1825) خوض تجربة تعاونية بأسلوب لم يكن معروفاً في عصره. وكانت الفكرة التي إنطلق منها تقول بأن "الوسط الذي نعيش ونعمل فيه هو الذي يؤثر على مواصفاتنا الذاتية". وأن "ان الجنس البشري ليس أفضل من بيئته، وأنه إذا ما تغيرت هذه البيئة أمكن خلق جنة على الأرض"[4].

أوين الذي طرح أفكاره التجديدية هذه في كتابه "رؤية جديدة للمجتمع" في عام 1813 سوف يمضي حياته في نشر أفكاره هذه ومحاولات تطبيقها لإثبات صحة نظريته، فهو يعتبر بأن الكسل، والجهل، والجريمة، والفقر وغيرها من شرور المجتمع هي ظواهر لا يمكن تجنبها في حياة الطبقات الدنيا في المجتمع، وهي تنجم عن الأوضاع الاجتماعية التي يمكن تحسينها وقد حاول إثبات فكره الاصلاحي عبر التجربة التعاونية الرائدة التي خاضها في نيوزلانارك حيث كان يمتلك مصانع للغزل والنسيج.

---

1. أنظر :

Daniel Villey: «Petite histoire des grandes doctrines économique», éd. P.U.F. Paris 1944, P:113-126.

1. أنظر قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 121.

في هذه التجربة أراد أوين التأكيد على أن "الفقراء يمكن أن يصبحوا منتجين لثروة عظيمة أذا أتيحت لهم فرص العمل، وأن عاداتهم الاجتماعية الجاعية الى الاسى يمكن أن تتحول الى عادات فاضلة تحت تأثير بيئة رائعة"[5].

قيمة أوين الاقتصادية الاجتماعية تكمن في محاولاته إقامة نظام جديد من العلاقات بين أصحاب العمل والعمال على أساس من التعاون أكثر من التنافس[6]. كما حاول ذلك من خلال تجربته التعاونية، والتي وإن لم تعمر طويلاً، كان لها الفضل في إرساء فكرة إنشاء التعاونيات الانتاجية والاستهلاكية في انكلترا، مثلما كانت لمواقفه وآرائه التي كان يمطر بها السلطات المسؤولة الفضل الأول في ارساء الحركة النقابية في تلك البلاد إبتداء من عام 1833.

ب- الاشتراكية العلمية:

تاريخياً، إقترنت الاشتراكية العلمية بالعقيدة الماركسية التي كانت أول من حدد القواعد والأسس لمفاهيم اقتصادية جديدة مناقضة كلياً للطروحات المثالية الساعية لتحقيق العدل والمساواة في المجتمع الانساني، ضمن إطار من الآخاء والمحبة.

ولا بد من الاشارة الى أن الماركسية لم تكن من إنتاج فكر كارل ماركس لوحده. فمساهمة صديقه ورفيقه في النضال فريدريك إنجلز في بلورة الطروحات الفكرية لهذه النظرية لا تقل اهمية عن مساهمة ماركس نفسه كما يؤكد ذلك البيان الشيوعي الصادر في عام 1848 بعنوان "يا عمال العالم جميعاً إتحدوا"، والذي يدعو العمال في اصقاع الارض للثورة على الظلم والاستغلال.

إلا أن ما جعل إسم ماركس يتفوق في الشهرة على إسم رفيقه إنجلز (1820-1895) هو، برأينا، ذلك المؤلف الضخم الذي كتبه بعنوان "رأس المال" Le capital وضمّنه نظريته الاقتصادية التي بناها إنطلاقاً من نقد الفكر الاقتصادي الليبرالي الانكليزي.

---

2. نفس المرجع ، ص 125.

3. محمد عبد المعز نصر، المرجع السابق، ص 253.

وبما أن من الصعب علينا هنا شرح العقيدة الماركسية بكل تفاصيلها، فإننا سنكتفي بعرض الخطوط والمبادئ العامة لهذه النظرية التي شغلت ولا تزال تشغل العالم منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر وحتى اليوم.

بإجماع الدارسين والمفكرين، المؤيدين والمعارضين للماركسية، يبقى كارل ماركس (1818-1873) من أهم المفكرين الاقتصاديين الذي إستطاع الربط بين التاريخ والنظرية، والعمل والمعرفة، والذي ترك، بفضل منهجه العلمي، أثراً مباشراً على مختلف العلوم الانسانية. وكمعظم الفلاسفة والمفكرين الذين تصدوا لمشاكل مجتمعاتهم وطرحوا حلولاً عملية لها، كذلك كان ماركس الفيلسوف مقتنعاً بأن الانسانية لن تجد طريقها الى السعادة إلا عبر حل مسألة الصراع الاقتصادي. ولعل العصر الذي عاش فيه جعله يفكر في التناقضات القائمة حوله. فأوروبا التي كانت قد قهرت فرنسا في مؤتمر فيينا عام 1815 كانت لا تزال واقعة بمعظمها تحت سحر وتأثير أفكار الثورة الفرنسية الكبرى. والثورة الصناعية الكبرى التي كانت السبب في تعاظم نفوذ وتأثير الطبقة البرجوازية ودورها السياسي، كانت تعاني هي الاخرى من أزماتها الانتاجية في الوقت الذي كانت قد سمحت فيه بولادة طبقة عمالية واسعة.

من هنا سيتصدى ماركس للرؤية الاقتصادية الفرنسية المتمثلة بمفاهيم مثالية للعدل والمساواة وتوزيع الثروات في المجتمع، مثلما سيتصدى لمفاهيم الفكر الاقتصادي الليبرالي الانكليزي وسينطلق في بناء نظريته من مواجهة الفلسفة الهيغلية التي كانت تعتبر بمثابة "العقيدة الرسمية للدولة البروسية".

هيغل كان قد قال بمبدأ الحركة كأساس للتطور في الطبيعة. ومصدر هذه الحركة هو الفكرة التي تخلق نقيضها، بحيث يتولد عن التفاعل بين الاثنين نقيض جديد يؤدي الى مرحلة أعلى، في تطور مستمر ودائم. وقد عبر عن مبدأ الحركة والتطور هذه بفكرة الجدل أو الديالكتيك Dialectique أو التفاعل بين المتناقضات. ويتلخص الجدل بالقول بأن الفكر يتولد عن اطروحة Thèse ونقيضها Antithèse والتركيب Synthèse بين المتناقضين. وبمعنى آخر، فإن الفكرة Idée تتطابق مع الأطروحة. وهذه الفكرة تصطدم بالطبيعة التي هي النقيض لها، وعن هذه الصدمة يتولد الفكر Esprit. والفكرة برأي هيغل هي مبدأ العالم وأصل وجود الانسان. ولذا فانه حاول إقامة نوع من التوازن بين الفكرة والطبيعة، إلا أنه لم ينجح بذلك تماماً.

أتباع الفكر الهيغلي إنقسموا الى قسمين : يمين محافظ متمسك بالفكر الديني، ويسار إنساني مؤمن بوحدة الوجود ومناهض لرجال الدين ومنه كارل ماركس.

معارضة ماركس للديالكتيك الهيغلي إنطلقت من الجوهر. فالمادة، وليس الفكرة، هي الاسبق في الوجود. والحياة المادية هي التي تفسر تطور النظام الاجتماعي عبر العصور. والوعي هو الذي يشتق عن المادة وليس العكس. فالوعي لا يولد الكائن، وإنما الكائن هو الذي يولد الوعي. أي بمعنى آخر أن اسلوب الانتاج في الحياة المادية هو الذي يحدد درجة التطور في الحياة الاجتماعية والسياسية.

من هنا نرى بأن ماركس قبل مفهوم تطور حركة التاريخ عند هيغل، إلا أنه رفض الجانب المثالي فيه ليحل محله الجانب المادي. ولذا قال جملته الشهيرة التي نقلها عن فيورباخ بأن، "الديالكتيك كان يقف مع هيغل على رأسه"، وأن ما قام به هو "إيقافه على قدميه".

التفسير المادي للتاريخ عند ماركس ينطلق إذن من فكرة أن الظروف المادية لحياة الناس هي التي تؤدي الى تكوين وعيهم بدرجة معينة. وهذه الظروف المادية هي القوى الانتاجية التي تقسم الى قسمين: قوى حية مثل العمال والمخترعين وغيرهم من المنتجين، وقوى غير حية مثل المواد الخام والآلات وغيرها أي، وبعبارة أخرى، ان الأوضاع الإقتصادية هي التي تؤثر على الطريقة التي يقوم فيها الناس بإنتاج وإعادة إنتاج وسائل عيشهم، وهي التي تؤثر كذلك على الميادين الأخرى للنشاط الاجتماعي. والسياسة لا يمكن فهمها إلا على ضوء هذا التطور الذي يأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد كمحرك لاحداث التاريخ الكبرى. فالبينة الاقتصادية التحتية هي التي تهمين على البنية الفوقية الايديولوجية والسياسية. والنظام السياسي هو نتيجة للتنظيم الاقتصادي في المجتمع. فطريقة "إنتاج الحياة المادية هي التي تسود، إجمالاً، في نمو الحياة الاجتماعية، والسياسية والثقافية. والايديولوجيات، والاديان والاخلاق، والقانون والدولة، وحتى الفنون نفسها هي الانعكاس في وعي الأفراد لوضعهم الخاص في سياق من الانتاج الخاص"[7].

---

1. أنظر :

Philippe Braud et François Burdeau: «Histoire des idées politiques depuis la révolution» éd. Montchrestien, paris 1983, p.358.

وأيضاً د. راشد البراوي: المذاهب الاشتراكية الموحدة، منشورات مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1967، ص 70.

وتنمو القوى الإنتاجية، في كل مرحلة، لدرجة أنها تصبح حاجزاً بوجه تطورها الذاتي نفسه. ولا يعود من الممكن حل هذا التناقض إلا من خلال ثورة إجتماعية تنشئ علاقات جديدة، إقتصادية وسياسية تتلاقى مع توسع القوى الإنتاجية. لكن، وفي كل مرحلة أيضاً تكون القوى الانتاجية خاضعة لسيطرة أقلية تستخدم قوتها الاقتصادية لاستغلال الجماهير عن طريق إمتلاك قسم من الانتاج وهكذا يصبح الصدام بين القوى المستغلة التي تمتلك وسائل الانتاج وبين القوى المستغلة (قوى الانتاج) التي لا تمتلك سوى قوة عملها أمراً حتمياً ولا مفر منه. هذه هي الحتمية التاريخية. فتاريخ التطور الاجتماعي الانساني في عهوده المختلفة هو تاريخ الصراع الاقتصادي، والصراع بين الطبقات، كما جاء في البيان الشيوعي. وتطور كل طبقة يحمل في طياته بذور التناقض الكفيلة بالقضاء على الطبقة نفسها وإستبدالها بطبقة أخرى.

الصراع بين الطبقة الرأسمالية وبين الطبقة العمالية ينشأ في الأساس حول قيمة العمل. فالرأسمالي، صاحب المصنع، لا يمكن، وبسبب جشعه، أن يقدم للعامل سوى الحد الأدنى الضروري لإستمراره في العملية الانتاجية، في الوقت الذي يزيد فيه من أرباحه من خلال فائض القيمة المتجمع لديه من الفرق بين سعر كلفة السلعة المنتجة وسعر بيعها. والحصول على فائض القيمة de plus-value، أي عن اكبر درجة من اللربح، يدفع دائماً بأصحاب الرأسمال لزيادة إستثماراتهم في المواد الاولية والآلات بهدف زيادة الانتاج، وفي إطار الصراع بين المستثمرين أنفسهم يتغلب الاقوياء على الضعفاء. وتبلع المصانع الكبرى المحترقات الصغرى وتدفع بأصحابها للانضمام الى صفوف العمال الذين لا يملكون سوى قوة عملهم. وهذا هو قانون تمركز رأس المال والنمو العمالي.

وينجم عن هذا القانون قانون آخر هو قانون الاستغلال والافقار الدائم أو المتصاعد. وبحسب هذا القانون فان تطور الراسمالية سيؤدي لا محالة الى اختفاء الحرفيين، وأصحاب المحلات، والفلاحين وكل صغار المنتجين الذين يكونون أو يؤلفون الطبقات الوسطى. وهذه الطبقات تسعى دائماً في صراعها مع البرجوازية للعودة الى الوراء من أجل المحافظة على أوضاعها ولذا فانها رجعية في حين أن الطبقة العاملة هي طبقة ثورية لسببين: أولاً لأنها إنتاج لطريقة الانتاج

الصناعية وهي تتماثل مع هذه الطريقة بحيث تصبح قضية التقدم الاقتصادي قضيتها. ولأنها ثانياً هي النقيض الحي للمجتمع البرجوازي أي أنها الطبقة الأكثر إستغلالاً في المجتمع.

وكما كانت البرجوازية الرأسمالية من نتاج الطبقة الاقطاعية الارستقراطية وقامت بالقضاء عليها، كذلك فان البروليتاريا، كنتاج للرأسمالية البرجوازية، سوف تقوم بالقضاء على هذه الطبقة إنطلاقاً من حتمية الصراع.

إذن الصراع الطبقي حتمي برأي كارل ماركس. وخيار البروليتاريا أو الطبقة العاملة سيكون بين مجتمعين: المجتمع الطبقي البرجوازي الرأسمالي القائم على الاستغلال، والمجتمع اللاطبقي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج حيث تتطور طاقات الفرد بحرية كاملة. البروليتاريا لن يكون لديها سوى الخيار الثاني. فهي لا تملك شيئاً تخسره في الثورة في حالة قيامها بها لأنها لا تمتلك سوى قوة عملها، في حين أن أمامها كل شيء تربحه في حال نجاح الثورة، فهي تربح المستقبل.

في المجتمع الذي تسود فيه طبقة البروليتاريا سوف يتم القضاء على الملكية الفردية، ولا سيما تلك المتعلقة بوسائل الانتاج بحيث تصبح ملكاً للعمال. كما سيتم القضاء على الطبقة البرجوازية الرأسمالية كي لا يكون هناك إستغلال للانسان من قبل أخيه الانسان. وسيكون هناك مرحلة إنتقالية، بقيادة الطبقة البروليتارية، نحو الاشتراكية. فثورة البروليتاريا وإنتقالها لإستلام السلطة ليست سوى مرحلة مؤقتة في مسيرة النضال نحو اقامة المجتمع الشيوعي.

في النظام الاشتراكي ستركز كل أدوات الانتاج في يد الدولة التي تقوم بتوزيع الخيرات على كل المواطنين بناء على مساهمة كل فرد في الانتاج. وبعد أن يتكرس هذا النظام بصورة نهائية ستقوم البروليتاريا بإلغاء نفسها كطبقة مسيطرة وحاكمة، ويتم الانتقال الى المجتمع اللاطبقي.

وفي المجتمع اللاطبقي، حيث تسود العدالة والمساواة بين الجميع، لن يكون هناك أية حاجة للدولة. هذه الدولة التي لم تكن في مرحلة البرجوازية سوى أداة قمع لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة أي الطبقة التي تمتلك وسائل الانتاج، ولذا، فإنه في النظام الشيوعي حيث ستختفي

الطبقات لن يكون هناك أية حاجة لهذه الدولة التي ستذهب الى متحف التاريخ. وسيتم توزيع عائدات الانتاج على أساس المبدأ القائل : من كل بحسب طاقته وكل بحسب حاجته.

وواضح، بأن هذا التصور للمجتمع الشيوعي إنما ينبع من رؤية مثالية للمجتمع الانساني حيث يفترض ماركس أن ما سيشهده مجتمع الثورة البروليتارية من تطورات سيتم فقط في حلقة داخلية، وبمعزل عن أية مؤثرات خارجية. مثلما يفترض بان الطبقة البروليتارية التي ستقود عملية التحول الاقتصادي–الاجتماعي هذه إنما بلغت درجة من الارتقاء والنمو النفسي والذهني يجعلها قادرة على التخلص من كل الانانيات الفردية. فهو يعتبر أنه في المجتمع الشيوعي سنصل الى مرحلة الفرد المتكامل الذي سيبذل لمجتمعه كل ما يمتلك من طاقة وجهد، وأنه سيكتفي، بالمقابل، بما يلزم من وسائل عيش كافية لاشباع إحتياجاته ورغباته الاقتصادية. وهذا يعني ان المجتمع سيبلغ آنذاك أعلى درجة ممكنة من التناسق والتناغم، الامر الذي يتنافى وتجارب التاريخ السابقة التي أكدت بأن التناقضات الانسانية هي جزء من الطبيعة الانسانية نفسها.

ج- التفسيرات المتعددة للاشتراكية:

تركت النظرية الاشتراكية التي وضعها ماركس وانجلز أثراً مباشراً في العديد من الدول الاوروبية، ولاسيما تلك التي كانت قد بلغت درجة متقدمة من التطور الصناعي، وشهدت بروز طبقة عمالية تسعى لتحسين ظروف عملها ومعيشتها عن طريق الاتحاد والتضامن بوجه قوى الرأسمال كما كانت عليه الحال في فرنسا وبريطانيا. والواقع، أن هذه الدولة الأخيرة كانت قد بدأت، منذ نهاية النصف الأول للقرن التاسع عشر، في الدخول في مرحلة النضال النقابي والصراع بين العمال البائسين، من جهة وشرائح البرجوازية الرأسمالية الساعية لزيادة أرباحها بكل الطرق الممكنة.

إلا أن هذه التناقضات لم تؤد بها الى مرحلة الثورة الداخلية التي شهدتها فرنسا مثلاً في عام 1848، وبقيت الأمور محصورة في دائرة المطالب الاصلاحية التي ينادي بها بعض قادة العمال والفئات المثقفة. وكانت الجمعية الفابية التي تأسست عملياً في عام 1884 مثالاً واضحاً لهذا النمط الانكليزي من الفكر الاصلاحي الذي يأخذ بعين الاعتبار واقع الحياة السياسية في البلاد،

ويريد طرح الافكار الاشتراكية بصورة عقلانية تنأى عن العنف، وتأخذ بمبدأ التحول التدريجي للمجتمع بإتجاه الاشتراكية عن طريق الديموقراطية البرلمانية.

الفابيون، الذين كان من بينهم شخصيات معروفة كسدني ويب، وجراهام بالاس وهـ.ويلز، وجورج برناردشو، كانوا يقبلون التفسير المادي للتاريخ، أي أن قوى الانتاج هي التي تحدد ظروف المجتمع السياسية ولكنهم كانوا يرفضون، في الآن نفسه، فكرة إعتبار الدولة كأداة قمع في خدمة الطبقة الحاكمة، أو الاخذ بمبدأ الصراع الطبقي وديكتاتورية البروليتاريا، ويشددون على أهمية دور الدولة في التنظيم الجماعي للمجتمع من أجل تحقيق المصلحة العامة على الصعيد الوطني، داخلياً وخارجياً[8].

وبرأيهم فان التحول نحو الاشتراكية لا يمكن أن يتم إلا من خلال الممارسة الديموقراطية، باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تسمح لكل مواطن بممارسة دوره في تحقيق الخير العام، وتفسح في المجال أمام العقل لبناء مجتمع جديد يستند الى الجدارة والذكاء أكثر من إستناده الى قوة المال. فالعمل الجدي، والاقناع العقلي سيؤديان حتماً الى قيام الاشتراكية.

هذه النظرة الاصلاحية للاشتراكية العلمية، سيقابلها موقف أكثر جذرية من جانب الاشتراكيين الروس الذين أخذوا بكامل النظرية الماركسية وعملوا على موائمتها مع أوضاع بلادهم بحيث تصبح أكثر قابلية للثورة العمالية التي بشّر بها ماركس. والحقيقة أن هذا الأخير الذي لم يستبعد إمكانية نشوب مثل هذه الثورة في روسيا، كان يرى أن بلاده المانيا، وبسبب تطور ظروفها الاقتصادية، هي التي كانت مهيأة لثورة الطبقة العاملة قبل أي بلد أوروبي آخر.

إذن مع الاشتراكيين الروس، الذي نجحوا في ثورتهم ضد النظام القيصري في عام 1917، ستصبح نظرية ماركس، ماركسية–لينية،، بفضل المساهمات النظرية والتطبيقية التي قدمها لينين، إنطلاقاً من واقع الحياة السياسية والاجتماعية الخاصة بروسيا.

---

1. د. راشد البراوي، المرجع السابق، ص 119 "المذاهب الاشتراكية الموحدة".

لينـين (1870–1924) أكمـل أفكـار مـاركس حـول الدولـة، وعـدل فـي نظريـة ديكتاتوريـة البروليتاريا التـي سيكون لها تـأثير خـاص فـي الدولـة السوفياتية الجديدة. فمنذ عام 1899، كـان لينين قد رأى فـي تحليلـه لتطور الرأسمالية فـي روسيا. بـأن العمل المـأجور، وبالتـالي الاستغلال الرأسمالي يمتد الـى كافة قطاعات المجتمـع الروسـي، بيد أن البروليتاريا الصناعية كانت الوحيدة مـن بين بقيـة الشرائح الاجتماعيـة. القادرة علـى تنظيم نفسها لفرض مطالبها بفعاليـة. وكـان يرى بأن الوعي الطبقي، وتنظيم الطبقات يمر هو الآخر أيضاً بمراحل مختلفة من النمو. فبمقدار ما تستطيع البروليتاريا الصناعية تجاوز إطار تطلعاتها الذاتيـة، بمقدار مـا تتوفر الفرصـة لإمكانيـة قيام تنظيم سياسي قادر على التعبير عن مصالح كل العمال الروس، بحيث يتم الكلام عن طبقة عاملة بالمعنى الكامل للكلمة.

لكن، ولتحقيق هذا الأمر، لا بد من إنشاء بنية تنظيمية خاصـة يلعب فيها الثوريون المحترفون دوراً أساسياً تحت إشراف حزب منظم بصورة مركزية. وهذا الحزب الطليعي هو الذي يلعب الدور الأساسي في الثورة الديموقراطية ضد الملاكين العقاريين والاوتوقراطية. وانه كي ينجح الحزب في نضاله، لا بد لـه من الحصـول علـى دعم العمال الزراعيين، فهؤلاء، وليس البرجوازيـة الراديكاليـة، هم الخلفاء الطبيعيون للبروليتاريا.

فـي كتابـه، الامبرياليـة أعلـى مرحلـة الرأسـمالية (1916)، وسـع لينـين الفكـرة القائلـة بـان دور الرأسمالية في تطور القوى المنتجة كان مرتبطاً بوجود المنافسة، وأن هذا الدور قد توقف عندما أصبحت هذه الرأسمالية إحتكارية. وفي هذه المرحلة من تطورها غدت الرأسمالية رجعية، وعاشت كطبقة طفيلية عن طريق إستغلال المستعمرات، مهيأة بذلك الارضية اللازمة للاتحاد والتضـامن بين قوى الثورة الاشتراكية الوطنية وبين القوى المناضلة لتحرير الشعوب المستعمرة.

ويـؤدي النمـو اللامتكـافئ للرأسـمالية، بنظـر لينـين الـى إسـتبدال المنافسـة بـين المؤسسـات فـي السوق الوطنية، بمواجهة عامة بين الاحتكارات الكبرى التابعة للدول الرأسمالية مما يجعل الحرب بين هذه القوى حتمية من أجل الحصـول علـى المدى الاقتصـادي. وستكون النتيجـة إنهيار القوى الرأسمالية نفسها بعد ان تكون قد إستنفذت دورها التـاريخي. وهكذا فـان الرأسمالية، فـي مرحلتهـا الامبريالية، هي التي تخلق الشروط الموضوعية للانتقال العام الى الاشتراكية.

ليون تروتسكي (1879–1940) رفيق لينين في النضـال وأحد قادة الثورة البلشفية كتب عن ظاهرة الثورة الاشتراكية في مجتمـع متخلـف، ورأى أنـه وبسبب "الحجز الثوري" للفلاحين، وبالرغم

من الضعف العددي للطبقة العاملة، فان على هذه الاخيرة العمل بمختلف الوسائل للسيطرة على الدولـة، وإطـلاق سياق ثوري دائم ضد كل الاشكال الاقطاعيـة، أو البرجوازيـة للاستغلال. فعن طريـق إشـعال الانتفاضـات الفلاحيـة فـي الاريـاف ضـد الملاكـين، والمطالبـات الديموقراطيـة بالاصلاحات الليبرالية ضد نظام التسلط القيصري، يمكن الوصول الى الثورة الاشتراكية بقيادة البروليتاريا. وعلى هذه الثورة أن تأخذ شكلاً عالمياً وتنتشر في بقية الدول، لأنه لن يكون للثورة في روسيا أي مستقبل إلا بمقدار ما تجذب الى خطها بقية الشعوب مهما كانت درجة نموّها الاقتصادي.

ومع أن نظرية الثورة المستمرة هذه تتناقض كلياً مع المفاهيم الاقتصادية للماركسية التي ترى بأن الثورة البروليتارية لا يمكن أن تنفجر إلا في ظروف موضوعية ناضجة، أي خاصة بوجود طبقة عمالية كبيرة منظمة وواعية، فانها تؤدي لاعطاء قيمة كبرى للملامح الثورية في الدول ذات التقدم الاقتصادي الضعيف، وخاصة عند الشعوب الاخرى الملونة، لأن عولمة الصراع الطبقي وظهور دولة البروليتاريا يفرضان دعم حركات التحرر الوطني بكل أشكالها[9].

روزا لوكسمبورغ (1871–1919) الثورة الالمانية ذات الاصل البولوني ترفض في كتابها "الاصلاح الاجتماعي والثورة" الصادر في 1899، الفكرة القائلة بإمكانية الوصول الى الاشتراكية عن طريق الاصلاحات التدريجية الرأسمالية. وتعتبر بأن تناقضات وأزمات الرأسمالية لا يمكن حلها عن طريق الاصلاحات. وأن إفلاس الرأسمالية هو مسألة حتمية لأن السوق الرأسمالية سوف تصل في مرحلة الاشباع الى العجز عن امتصاص فائض القيمة المتولد عن حلقات الانتاج. ولكن هذه الرأسمالية ستحاول التفتيش عن حلول لمصاعبها في التوسع الإمبريالي. غير أن هذا ليس سوى علاج مؤقت لمشكلة لا يمكن حلها. لأن التوسع الامبريالي سيسمح بالوصول الى حلقات غير رأسمالية والى أسواق جديدة، وأن هذه البيئة سوف تتغير تدريجياً بحيث لا يعود للرأسمالية فيها أية إمكانية للتوسع.

في كتابها "إضراب الجماهير، الحزب والنقابات"، الصادر في عام 1906، تطرح روزا لكسمبورغ رؤيتها للثورة البروليتارية التي يجب أن تتم من خلال موجة من الاضرابات والمظاهرات التي تبرز فيها المبادرات العفوية للجماهير الشعبية. وهنا يقوم الحزب الثوري هذه

---

1. أنظر : «Histoire des idées politiques depuis la révolution», p.426-427

الجماهير والتأثير فيها لكن دون تعديل مسيرتها. وفي هذا الموقف إنتقاد واضح لرأي لينين الذي ركز على إقامة حزب طليعي، إنتقائي، جامد، لا يحترم الارادة الديموقراطية للجماهير السوفياتية.

الثورة الاشتراكية، بالنسبة لروزا لوكسمبورغ، هي التي تسمح بالوصول الى المعرفة، والى تثقيف الطبقة العامة. ولذا، فإنها تلح على أن هذه الطبقة العاملة هي التي ستتحقق تحررها الذاتي من خلال التجربة التي تخوضها. فالتجربة السياسية هي مفتاح المعرفة، والتنظيم، والقوة للعمال، والانتصارات والهزائم هي جزء منها. وبما أن ليس من شيء مضمون أو تلقائي في عملية الانتقال الى الاشتراكية، فان انهيار الرأسمالية يمكن أن يقود الى البربرية ما لم يكن هناك قيادة إشتراكية واعية قادرة على تجنب هذا الخطر.

ستالين (1879–1953) أكد بأن اللينينية ليست نسخة عن الماركسية موجهة لبلد زراعي، وإنما هي "ماركسية العصر الامبريالي وديكتاتورية البروليتاريا" وأنه يمكن تطبيقها على العالم كله. والحزب ليس فقط طليعة الطبقة العاملة التي يقودها وينظمها، وإنما هو التجسيد الحي للارادة الموحدة التي تقوى بالخلاص من العناصر الانتهازية.

ستالين إعتبر أنه يمكن بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي لوحده دون إنتظار قيام الثورة في بلد آخر. ورأى بان صراع الطبقات سوف يشتد ويقوى مع المسيرة نحو الاشتراكية. وأنه خلال مرحلة الانتقال هذه الى الاشتراكية لا يجب إزالة ديكتاتورية البروليتاريا، وإنما العكس، تقويتها، بسبب الحصار الرأسمالي. وعلى هذا الأساس قام بزيادة التصنيع والزراعة الجماعية.

ستالين كان يعطي دوراً خاصاً للطبقة العاملة التي يجب أن تحافظ على تفوقها في ادارة المجتمع من قبل الدولة، وأن الفلاحين لا يقومون سوى بدور مساعد ومساند لها.

ماوتسي تونغ (1893–1978) وبسبب طغيان الطابع الزراعي على بلاده الصين، إعتبر بان الطاقة الثورية للطبقة الفلاحية هي أقوى من طاقة أية طبقة أخرى وشبه الفلاحين بالبروليتاريا.

ماو ركز في كتاباته على التناقضات الاجتماعية التي يمكن أن تبقى موجودة في النظام الاشتراكي أثناء مرحلة الانتقال الى الشيوعية. ولفت الانتباه الى دقة هذه المرحلة الانتقالية والى إمكانية بروز طبقة جديدة من المنتفعين والانتهازيين داخل الحزب الشيوعي نفسه أثناء المرحلة المذكورة.

وبالرغم من مساهمات هؤلاء القادة الماركسيين في تطوير النظرية الاشتراكية، فإنه لا بد من الاشارة الى التغييرات الفكرية التي طرأت على هذه النظرية داخل الجماعات الاشتراكية الاوروبية.

التطور الأول، قادته الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية التي إنفصلت عن الحركة الشيوعية العالمية أثناء المؤتمر الثاني للاممية الدولية المعقود في بروكسيل بلجيكا في عام 1891 والتي رفضت أساساً مقولة الصراع الطبقي، وآمنت بضرورة التغيير، عبر منهج إصلاحي، من خلال النظام البرلماني القائم في معظم الدول الاوروبية، كما كانت الحال مع الحزب الاشتراكي الفرنسي وغيره من الأحزاب الاشتراكية الاخرى.

والتطور الثاني هو ذلك الذي عصف بالأحزاب الشيوعية الاوروبية إبتداء من سنوات السبعين.
ففي هذه المرحلة بادر الحزب الشيوعي الاسباني بزعامة سانتياغو كاريو Carillo الذي تميز عن الشيوعية السوفياتية بغعلانه التخلي عن مفهوم الصراع الطبقي وديكتاتورية البروليتاريا، والقول بضرورة التغيير ضمن إطار اللعبة الديموقراطية البرلمانية. وقد لحقه في هذا الموقف، بعد فترة وجيزة، الحزب الشيوعي الايطالي بزعامة أنريكو برلينغوير الذي كان يرأس أقوى التنظيمات الشيوعية في أوروبا بعد الاتحاد السوفياتي. ولم يبق من بين الاحزاب الشيوعية الاوروبية متضامناً مع الحزب الشيوعي السوفياتي، سوى الحزب الشيوعي الفرنسي بزعامة جورج مارشيه آنذاك.

تمارين:

أشر إلى الجمل الصحيحة فيما يلي:

1. اقترفت الاشتراكية العلمية بالفكر الليبرالي.
2. اقترفت الاشتراكية العلمية بالعقيدة الماركسية.
3. اقترفت الاشتراكية العلمية بالفلسفة الهيغلية.

الإجابة الصحيحة رقم 1.3

3- النظرية الشمولية أو التوتاليتارية Totalitarisme

الكلمات لامفتاحية:

الأسس الفكرية للنظرية الشمولية – المرتكزات التطبيقية للنظرية الشمولية.

الملخص:

تمثل الدولة التوتاليتارية السلطة المطلقة للدولة. وهذه السلطة تذوب في شخص القائد الذي ليس لارادته حداً والتي ليست بحاجة للشرعية.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بتطور مفهوم النظرية الشمولية في علم السياسة.
- تحديد ماهية النظرية الشمولية في علم السياسة وتطبيقاتها العملية .

أ- الأسس الفكرية

لم تستخدم كلمة توتاليتارية بمعناها المعاصر إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى للدلالة على الأنظمة الجديدة التي قامت في الدول التي هزمت في الحرب مثل إلمانيا وورسيا. أو تلك التي خذلت في معاهدات السلام مثل إيطاليا، بيد أن هذه الانظمة كانت تنهل في توجهاتها الجديدة من الطروحات الفكرية الليبرالية والاشتراكية التي كانتقد برزت فيها منذ بداية القرن التاسع عشر وساهمت بشكل مباشر ببعض وحدتها القومية في الربع الاخير من القرن نفسه.

الفيلسوف الالماني فخته Fichte (1762-1814) الذي شهد نتائج الانتصارات العسكرية البونابرتية الاليمة على بلاده كان أول من حاول، في خطابه للامة الألمانية الصادر في عام 1808 التأكيد على بدء عصر جديد تكون السيطرة فيه للعلم العقلاني الذي يجب الاعداد له عن طريق اصلاح النظام التربوي. فالتربية، برأيه، هي القادرة على تحقيق حرية الامة الألمانية. وهذه الأمة لها مواصفات خاصة، ورسالة معينة تحملها للعالم أجمع. فهي أمة تتحدد بلغتها قبل كل شيء. وبمواصفاتها النوعية، وبقدراتها الروحية الكبرى التي يجب أن تستجمعها إذا ما أرادت تحمل مسؤوليتها التاريخية في تمدين العالم وتحضيره.

وقد علمت الحرب فخته بان ليس هناك قانون أو حق بين الدول بإستثناء حق الأقوى. وأنه كي يصبح الشعب الالماني أمة حقيقية، فان عليه الخضوع لارادة مربٍ وطني حازم لأن الارغام بحد ذاته هو احد اشكال التربية. وعلى كل المفاهيم الاخرى كالاغلبية الديموقراطية، والحس العام الاختفاء أمام هذا المربي لأن لا أحد يمتلك أي حق امام العقل، ولأن الذي يتمتع بطاقة كبرى على فهم وإستيعاب المسائل الاساسية له وحده الحق بإجبار كل الناس على اتباع تحليلاته ومواقفه.

هيغل جاء ليثني على أفكار فخته وليؤكد أقواله حول تفوق الامة الالمانية. ففي كتابة فلسفة التاريخ، المنشور في عام 1837، كرر هيغل القول بان مهمة الشعب الإلماني هي قيادة العالم أجمع نحو المرحلة التي لا تكون فيها الحرية إمتيازاً لشخص أو لطبقة محددة، وإنما من حق كل اولئك الذين يشكلون الجسم الاجتماعي.

نيتشه Nietzsche (1844-1900) شدد على التأثير الذي يمكن لبعض الأفراد، المتميزين بقدراتهم العقلية، وإرادتهم، وحبهم للسيطرة، أن يمارسوه على مجرى تاريخ الشعوب. وبنظره، فإن

الإنسانية تقسم الى نوعين من الاعراق: العليا والدنيا. فالاعراق المتفوقة هي سبب ومبعث الحضارة، ولذا لها الحق في السيطرة، في حين أن على الاعراق الاخرى الخضوع لها.

في كتاب هكذا تكلم زرادشت، المنشور في عام 1892، يستعرض نيتشه أفكاره عن الانسان الخارق الذي يجب أن يكون متحرراً من كل الكوابح الاخلاقية التي تعيق مهمته التاريخية، ويقترح علينا عبادة القوة. كما يندد بالقوانين الموجودة التي تحد من نمو وقوة الرجال الخارقين باعتبار أنها تقوم على مساواة وهمية مناقضة للطبيعية الانسانية.

ومن الواضح بأن مثل هذه الافكار عن اللامساواة العضوية كانت في أساس المواقف العنصرية التي تميزت بها النازية في العصر الحالي. إلا أن ما يجب التوقف عنده أيضاً هو الدور الذي لعبته هذه الأفكار في تحريك المشاعر القومية حيث إستخدمها كل من بسمارك في المانيا، وماتزيني في إيطاليا، لتحقيق وحدة بلادهما.

كذلك إستخدمها الاشتراكيون الفابيون لتبرير تأييدهم للسياسة الاستعمارية التوسعية التي على بريطانيا القيام بها من أجل مساعدة الشعوب المتأخرة على إدارة أمورها كما كانوا يزعمون.

ب- المرتكزات التطبيقية

بجوهرها لا تختلف التوتاليتارية الاشتراكية عن تلك الرأسمالية. فهي في كلا الحالتين تمثل السلطة المطلقة للدولة التي تريد إلغاء الحدود التي تفصلها عن بقية الشرائح الاجتماعية وحتى عن الافراد. وهي تطرح نفسها كعنصر توحيد يضع حداً لكل أشكال الانقسامات الاجتماعية من أجل إقامة المجتمع المتماسك. فالوحدة الاجتماعية لها الأولوية هنا على بقية المسائل والامور.

والدولة التوتاليتارية لا تمثل شعباً سابقاً عليها بوجوده وإنما هي الشعب نفسه. وبما أنها مشاركة في وجود الامة فإنها ليست بحاجة إلى أية شرعية كانت. وليس هناك من قانون يعلو عليها، فهي مركز السلطة وإرادتها هي القانون. ولأن الارادة السياسية لا يمكن أن تكون سوى

إرادة شخص واحد، فان السلطة كلها تذوب في شخص القائد الذي يعتبر تجسيداً للشعب وليس ممثلاً عنه. ومن هنا فان ارادة هذا القائد لا تعرف حدوداً، وهي أيضاً ليست بحاجة للشرعية[1].

ودور القائد في النظام الشمولي هو محوري يمثل مركز الاستقطاب لكل الفعاليات التي تقوم عليها الدولة. ومواقفه لا تحتمل النقد أو المراجعة لأنها تنبع من رؤية إستشراقية خاصة ليست بمتناول الآخرين، ولذا فاننا نراه يتدخل في كل الامور والمسائل السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والايديولوجية فهو المنظر السياسي والايديولوجي، وهو القائد العسكري، والاقتصادي، وهو الحارس على القيم الاجتماعية. وهو يستمد طاقته الكبرى من إيمان الجماهير به التي تكرس له نوعاً من التعظيم يصل الى درجة العبادة. ولعل مثال هتلر وستالين دليل واضح على أهمية القائد في النظام التوتاليتاري.

وبالرغم من تباعدهما الفكري، وإيمانهما بمبادئ متناقضة، فان كلا الاثنين بنى في بلاده نظاماً يتطابق في مضمونه مع النظام الاخر. فالشيوعية السوفياتية حاولت خلق حالة إندماجية بين الشعهب والدولة تحت زعامة ستالين، على غرار النازية لاقامة مجتمع بدون انقسامات، يذوب فيه الفرد داخل الجماعة.

لكن، وللوصول الى هذا التطابق التام بين الشعب والدولة، فان التوتاليتارية ترى نفسها مضطرة لسلوك سبل معينة حددها عالم السياسة الاميركي كارل فريدريتش على الوجه التالي:

أولاً : وجود أيديولوجية شمولية، وحزب واحد تحت إمرة قائد مطلق. فالتوتاليتارية لا تؤمن بالتعددية الحزبية أو الفكرية ولا تسمح بها. وإيديولوجية النظام هي العقيدة الرسمية التي يجب إعتناقها والخضوع لمتطلباتها من قبل الجميع.

ثانياً : وجود نظام إرهابي يعتمد على بوليس سري وأجهزة قمع متطورة جداً للسهر على بقائه وإستمراره. وهذه الاجهزة تمارس رقابة مباشرة وفعالة على كل الأفراد، حتى في ادق تفاصيل حياتهم الخاصة لأن ليس هناك منحياة خاصة خارج إطار النظام الذي يجب أن يحظى بالتقديس من كل أبناء الشعب بدون إستثناء، ولا حريات فردية.

---

1. أنظر : «Histoire des idées politiques depuis la révolution», p.444

ثالثاً : إحتكار الدولة لوسائل الاتصال مع الجماهير (أجهزة الاعلام) وإستخدامها في تكوين الرأي العام وتوجيهه. إذ ليس هناك من رأي يخالف الرأي الرسمي. فالمعارضة غير موجودة، ولا يسمح بقيامها. ولذا فإن التوتاليتارية ترفض اللعبة البرلمانية الديموقراطية، وتستبدلها بالاستفتاءات المباشرة التي تعتبرها اكثر تمثيلاً لمواقف الجماهير وإرادتها.

رابعاً : السيطرة التامة على كل أنواع المنظمات المهنية والاقتصادية وإدارتها بصورة مباشرة. فالنقابات والاتحادات العمالية والمهنية هي من ضمن مؤسسات النظام، وتعمل بإشرافه في إطار برنامج محدد يكفل تناسقها الكلي مع الحركة الشاملة للمجتمع.

وهذه الامور لا يمكن توفرها إلا في مجتمع صناعي يمتلك وسائل تكنولوجية متطورة ولذا يمكن القول بأن النظام التوتاليتاري إستفاد من الادوات المتقدمة التي وضعتها التقنية الحديثة في خدمته[2]. ونلاحظ بأن الانظمة التوتاليتارية في كل من روسيا في عهد ستالين والمانيا بقيادة هتلر، كانت قد دخلت بإندفاع قوي في مرحلة التطور الصناعي الكبير التي عرفها النصف الأول من هذا القرن، ووجدت فيها حافزاً لتبرير سياستها التوسعية داخل أوروبا الشرقية بحجة إيجاد مدى حيوي لمنتجاتها الاقتصادية.

وبالرغم من القواسم المشتركة المتعددة التي تجمع بينها، فان تناقضات المصالح الهامة بين هذه الانظمة قادتها كما نعلم الى ذلك الصدام الذي شهده العالم في الحرب الثانية. وكانت النتيجة دخول الغرب الصناعي، بشقيه الرأسمالي والاشتراكي، في دوامة أخرى من الصراعات والتسابق الى التسلح وإنقسام مناطق النفوذ في العالم.

وبرزت الامبريالية كظاهرة تسلطية جديدة في العلاقات الدولية ناجمة عن الانظمة الغنية والقوية. وقد عبر الاستاذ ريمون آرون عن هذا الواقع الجديد بقوله: *أن الرأسمالية والاشتراكية هما وجهان لعملة واحدة هي المجتمع الصناعي*"، فالامبرالية أصبحت سمة العصر السائد في هذه الدول المتطورة.

1. المرجع السابق، ص 445.

تمارين: اختر الإجابة الصحيحة:

الليبرالية	**1**- تمثل السلطة المطلقة للدولة وهي مركز السلطة وإرادتها هي القانون. وفيها تذوب السلطة في شخص القائد الذي يعتبر تجسيداً للشعب وليس ممثلاً عنه.
التوتاليتارية	**2**- هي فلسفة تمجيد الحرية الفردية بأبلغ معانيها، حيث يتقدم الفرد فيها على الدولة وبقية الفئات الاجتماعية

الإجابة الصحيحة:

الليبرالية: هي فلسفة تمجيد الحرية الفردية بأبلغ معانيها، حيث يتقدم الفرد فيها على الدولة وبقية الفئات الاجتماعية.

التوتاليتارية: تمثل السلطة المطلقة للدولة وهي مركز السلطة وإرادتها هي القانون. وفيها تذوب السلطة في شخص القائد الذي يعتبر تجسيداً للشعب وليس ممثلاً عنه.

الوحدة التعليمية الرابعة

طرق ومناهج البحث العلمي في السياسة

1- أهمية الطريقة أو المنهج في البحث العلمي

الكلمات المفتاحية:

تعريف مناهج البحث العلمي في السياسة – تصنيف مناهج البحث العلمي في السياسة – المنهج والتقنية.

الملخص:

لا يوجد منهج خاص في البحث العلمي لعلم السياسة، فعلم السياسة هو أحد العلوم الاجتماعية التي تتداخل مع بعضها بحيث يصعب فصل إحداها عن الأخرى، والتي تخضع لذات المناهج في البحث العلمي.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بمناهج البحث العلمي في علم السياسة.
- تحديد ماهية مناهج البحث العلمي في علم السياسة وأنواعها .

أ- محاولة تعريف وتحديد

قد يكون من المبالغ فيه جداً الزعم بوجود منهج خاص بعلم السياسة. فهذا الأخير، فضلاً عن حداثة نشأته بصورة مستقلة، لا يعدو كونهأحد فروع العلوم الاجتماعية التي تتميز بتداخلها مع بعضها البعض، وتشابكها بصورة معقدة بحيث يصعب فصل إحداها عن الاخرى.

ولذا يمكن القول بأن هذا العلم قد إستفاد من مراحل التطور التي قطعتها العلوم الاجتماعية الاخرى في ميدان البحث العلمي، وإستعان بمعظم طرقها ومناهجها لتوضيح القواعد والأسس التي يرتكز عليها، خصوصاً وأن المنهج، كما هو معلوم، يعتبر الوسيلة الوحيدة التي تسمح لنا ببلورة الشكل العام لأي علم كان. فما هو المنهج وكيف يمكن تعريفه؟

المنهج، بشكل عام، هوذلك النشاط الفكري الذي نقوم به، إنطلاقاً من فرضيات أو مبادئ معينة، بغية الوصول الى هدف محدد يؤدي، برأينا، الى الحقيقة. وبما أن الحقيقة هي محور حركته، ومبرر وجوده، فان لا بد له من التمتع بصفتين أساسيتين هما : الشمولية والعقلانية.

وتعني الشمولية بأن المنهج لا يقتصر على موضوع خاص لدراسته والتعرف عليه، وإنما يمكن إستخدامه في كافة أعمال الفكر، سواء تلك النابعة من العقل نفسه كالقضايا الطبيعية، بيد أنه، وبالرغم منهذه الخاصية الهامة جداً من الناحية النظرية، لا بد لنا من لفت الانتباه الى أن المناهج تختلف العلوم تبعاً للغايات التي تسعى الى تحقيقها، والمسائل التي تريد البرهان على صحتها. فقد يكون منهج ما فعالاً في إطار أحد العلوم، وعديم الجدوى خارجه، ولذا لا يجوز القول بوجود منهج واحد صالح لكل العلوم بدون استثناء. فما ينطبق على العلوم الطبيعية أو التطبيقية لايصح، بالضرورة، في العلوم الاجتماعية النظرية. ومن هنا، فاننا لا نستطيع مثلاً تطبيق مناهج علم النبات- التي تسمح لنا بالتعرف على النباتات وخصائصها وتطورها على الرياضيات، أو التاريخ، او علم النفس ألخ. وفي نفس السياق علينا تجنب الخطأ الذي وقع فيه الرياضيون عندما إعتبروا بأن المنهج العلمي هو ذلك المستخدم في العلوم التطبيقية لوحدها. فالوسائل المعرفية، الفكرية والحسية، التي يستخدمها الانسان للوصول الى الحقيقة العلمية لايمكن أن تقتصر على ميدان لوحده دون غيره من الميادين الاخرى.

وكي يكون المنهج علمياً ويخدم الغرض الذي إستخدم لأجله، فغنه يجب أن يمتاز أيضاً بالعقلانية. أي يعتمد على الملاحظة، والتجربة، والتحليل بصورة موضوعية، بمعزل عن كل المفاهيم المسبقة التي يمكن أن تترك تأثيراً معيناً في شعور أو لا شعور الباحث. وبدون هذه الموضوعية، التي تعني التجرد التام، لا يكون ثمة منهج بالمعنى العلمي للكلمة. إلا أن الاشكالية التي تعترضنا في هذا المجال هي التالية: إذا ما كنا قادرين على التحلي بمثل هذه الموضوعية عند دراستنا للقوانين الطبيعية باعتبار أن أحاسيسنا ومشاعرنا الذاتية لاتؤثر في شيء على مجراها، فالى أي مدى نستيطع إدعاء ذلك في العلوم الاجتماعية. ومنها علم السياسة، وهي القائمة على إرادة الانسان ومن صنعه؟

أي أننا "في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة لا يمكننا الحديث عن موضوعية مطلقة" لأن الاعتبارات الشخصية للباحث بصورة مباشرةأو غير مباشرة في طريقة إختيار النماذج التي يدرسها، او في عملية إختيار العينات الاجتماعية التي يستطلع مواقفها حول موضوع معين، الى ما هنالك من أمور قد تقلل الى حد بعيد منمقاييس الموضوعية العلمية[1].

ومن هنا تتضح لنا أهمية المواصفات التي يجب أن يتميز بها الباحث العلمي، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

أ. الالتزام بالحقيقة العلمية دونسواها.

ب. إمتلاك درجة عالية من الوعي تسمح له بالغوص في عمق المسائل المطروحة.

ج. التمتع بتلك المقدرة على التطور الذاتي[2].

أي، بكلام آخر أن شخصية الباحث ومقدرته على إستيعاب القضايا المطلوب معالجتها هما شرطان واجبا التحقيق للتوصل الى النتائج العلمية الصحيحة، لا سيما إذا ما إعتبرنا بان البحث العلمي ينطلق من مبادئ ومسلمات تفترض:

1. عدم إعتبار أي أمر صحيحاً ما لم يكن كذلك بوضوح.
2. تجزئة العقبات، التي يمكن أن تعترضنا، من أجل التوصل الى حلول لها.

---

1. أنظر موسوعة العلوم السياسية، مرجعسابق، ص 43.

1. أنظر د. ملحم قربان: «المنهجية والسياسة»، منشورات دار الطليعة، بيروت 1963، ص47–55.

3. التدرج في فهم المسائل من الاسهل الى الاصعب، وفهم العلاقة التداخلية والسببية التي تربط بين كل ظاهرة وأخرى.

4. تقديم براهين منطقية للدلالة على صحة النتائج التي توصلنا اليها.

وبدون التمسك بهذه المقومات الى اعلى درجة ممكنة، فان الاقتراب من المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية يصبح أمراً عسير المنال.

ب- تصنيف مناهج البحث

تتعدد مناهج البحث بتعدد الباحثين، وإختلاف تكوينهم الذهني، ومداركهم المعرفية. وعلى هذا الأساس فاننا لا نستطيع الكلام عن منهج واحد في العلوم الاجتماعية، وإنما عنمناهج متنوعة يمكن تصنيفها على الوجه التالي:

1. مناهج التحليل والتركيب Analyse et Synthèse

يعتبر التحليل والتركيب من العناصر الاساسية لأي منهج. فهما ينجمان عن طبيعة الفكر الانساني ويعتبران كقانون لتطور هذا الفكر.

والتحليل L'analyse يعني أن الذكاء الانساني يتلمس الاشياء أولاً بشكل عام، ثم يعمد الى تركيز الانتباه على أحد هذه الاشياء، ويقوم بعملية تفكيكه الى أجزاء. هذه العملية التفكيكية نسميها التحليل.

أما العملية الاساسية التي تقتصر على فهم العلاقة القائمة بين هذه الاجزاء، ومن ثم جمعها في شيء عام أو أساسي، فانها تسمى التركيب.

ومن الصعب الفصل أو التمييز بين التحليل والتركيب. وهما ينقسمان من حيث التصنيف الى عمليات تجريبية ومنطقية. فعمليات التحليل والتركيب التي نقوم بها من خلال الملاحظة نسميها تجريبية. أما تلك التي نقوم بها من خلال الفكر فاننا نسميها منطقية.

وقد عرف تاريخ الفكر الانساني مراحل تحليلية وأخرى تركيبية. في الأولى، كان العلماء أو الباحثون يستشعرون الحاجة لدراسة الوقائع الخاصة، وملاحظة خصائصها وقوانينها دون ربطها بمبادئ عامة.

وفي الثانية كان ثمة حاجة للتنسيق بين كل هذه التفاصيل، وجمع كل موادها من أجل بناء وحدة العلم. وهكذا يمكن تسمية القرن الثامن عشر بقرن التحليل لأنه علم هذه الطريقة أو المنهج وحقق بواسطته نتائج باهرة ولا سيما في ميدان العلوم التطبيقية. بيد أن هذا لا يعني أبداً أن القرن المذكور لميعرف مناهج علمية أخرى.

والتحليل والتركيب ضروريان لبعضهما، ولا بد من إجتماعهما لتكوين المنهج الكامل. وليس ثمة تركيب لم يسبقه تحليل. فالحقيقة مثلاً مركبة. إلا أنه لا يمكن معرفتها إلا بعد دراستها وتحليلها من مختلف الزوايا والوجوه. ولذا يجب أن يكون التحليل كاملاً بمعنى إمتداده الى كل أجزاء الموضوع، وإلا فان التركيب لن يستطيع إكتشاف علاقة عناصر الموضوع ببعضها البعض إن لم تكن لديه معرفة وافية بها كلها، فالتحليل الناقص يجبر التركيب على الاستناد الى فرضيات معينة لسد الثغرات المنهجية، ولذا فان بإمكاننا القول بأن التركيب الصحيح هو الذي يرتكز على التحليل المتكامل.

2. مناهج الاستنتاج والاستقراء Déduction et Induction

الاستنتاج هو شكل من أشكال التفكير يقتصر على تحديد حقيقة خاصة عن طريق إستنباطها من مبدأ عام موجود سابقاً.

وعندما يكون الشيء المراد تحديده قابلاً للرصد بصورة مباشرة، فان الملاحظة هي السبيل الوحيد لمراقبته. وإذا ما كنا ندرك إحدى خصائص هذا الشيء، ونمتلك عنه بعض المعطيات، فان علينا معرفة ما إذا كنا بواسطة هذه المعطيات نستطيع ربطه بمبدأ عام تتحد فيه الصفة المطلوبة مع الصفة المعروفة. وعندما يصح هذا الأمر، فانه يصبح بمقدورنا آنذاك أن نؤكد عن الخاص ما نعرفه عن العام، وهذا ما نسميه بالاستنباط أو الاستنتاج Déduction. فنحن نقول مثلاً بأن الانسان فان، وأن فلاناً هو انسان، لنصل الى النتيجة بأن فلان فان.

والاستنتاج ليس عملية بدائية. لأنه، نستخرج معرفة الخاص من العام، فان علينا ان نكون قد حزنا مسبقاً، على معرفة العام. وعندها فقط نستطيع عدم دراسة الافراد بحد ذاتهم، وإستخلاص معرفة إحدى خواصهم من الخواص المعروفة بشكل عام.

وتأتينا مبادئ الاستنتاج عن طريقين. فإما انها موجودة لدينا، باعتبارها مبادئ مطلقة وثابتة، وهي التي يمنحنا إياها العقل كالقول مثلاً بأن كل ظاهرة تفترض سبباً، وإما أننا نستخرجها بواسطة الملاحظة، والتجربة، والمقارنة وغيرها.

ويستند الاستنتاج الى ثلاثة أفكار أساسية : فكرة المبدأ العام، والمعطيات المتوفرة، والنتيجة المستخلصة.

أما الاستقراء فإنه يقوم على المبدأ القائل بأنه : في نفس الظروف، وفي نفس المواد، فإن ذات الآثار تنتج عن ذات الاسباب.

ويتداخل الاستقراء مع الاستنتاج في علاقة وثيقة بحيث أن الثاني لا يمكن أن يوجد بدون الاول، وأن الأول يجب أن يطبق ويتم التحقق من صحته بواسطة الثاني.

3. المناهج الكمية والكيفية أو النوعية Méthodes quantitatives et qualitatives

تتكون الكمية qualité في أذهاننا عن طريق عنصرين أساسيين: العدد والحجم. والعدد هو مجموعة وحدات متمايزة، أي أنه يتضمن في الآن نفسه مفهوم الفردانية، ومفهوم التواصل بين أجزائه، إذا كان يتكون من أجزاء، ومفهوم الانقطاع. فالرقم واحد يتضمن في كليته مفهوم الفردانية. مثلما يتضمن مفهوم التواصل عندما نقسمه الى ثلاث أو أرباع أو أخماس ألخ، كما يتضمن مفهوم الانقطاع عندما يؤخذ لوحده بدون أي عنصر آخر.

والاعداد موجودة في الطبيعة بمعزل عن الفكر، كالقول مثلاً أن زهرة معينة لها أربعة أو خمسة أوراق، سواء أكنا قادرين على إحصائها أم لا.

أما النوعية qualité فإنها كل ما يستخدم لتحليل طبيعة شيء ما، وكل ما له علاقة ليس فقط بوجود الكائن. وإنما بالطريقة التي هو عليها أكان ذلك في إطار فردي، أم في إطار جماعي مع كائنات مشابهة.

النوعية هي تلك الصفة التي نحدد من خلالها الأشياء والكائنات. فعندما نقول مثلاً بأن حجراً قد وقع في مكان ما، فإن هذا الأمر يعبّر عن حادثة، لكن عندما نصف هذا الحجر بالكبير أو الثقيل، فاننا نضفي عليه صفة نوعية.

ولا بد من التمييز بين نمطين من النوعيات، الأول يشكل جوهر الكائن وهوما نسميه المادة، والثاني صفة مضافة الى الأول وملتصقة به، ولا يمكن فهمه بدونها. كأن نقول مثلاً عن فلان بانه طويل القامة أو صغيرها، أو أنه ذكي أو حساس ألخ.

وبالرغم من العلاقة بين الكم والكيف بإعتبارهما وجهين لحقيقة واحدة، فان هناك إختلافاً بينهما على مستوى المناهج.

"فالكم يدل على درجة تطور الشيء والمرحلة التي وصل اليها أو درجة كثافة خصائصه الجوهرية، وكذلك حجمه وكتلته... والمناهج الكمية هي تلك التي تشتمل على قياس أو عمليات حسابية أو علاقات عددية"[3].

وبالعكس فإن "المناهج الكيفية لا تشتمل على عد أو قياس، وانما تأخذ في الاعتبار الخصائص والفروق الكيفية بين الاشياء... وهي تستخدم غالباً في معالجة كثير من الموضوعات السياسية، في حين تستخدم المناهج الكمية في المسائل المتعلقة أساساً بالوحدات النمطية كبيرة العدد كالناخبين"[4].

---

1. أنظر، موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 53.
2. المرجع السابق، ص 54.

4. المنـهج المقارن Méthode comparée

هناك العديد من مواضيع معارفنا التي تدخل الفكر تلقائياً، في حين يبقى بعضها مجهولاً إذا لم نحاول إكتشافه. إن هذا البحث من أجل الاكتشاف هو ما نسميه بالمقارنة La comparaison وعندما يقوم الفكر بعملية المقارنة، فإنه يركز الانتباه على شيئين في الآن نفسه. من هذا المنظور فان المقارنة ليست إذن سوى الانتباه المزدوج الممزوج بالرغبة لفهم علاقة معينة بين الافكار التي تستحوذ على عقلنا. وهي عمل إرداي يمارس تأثيراً بيناً على تكوين الأفكار، حيث أنها تولد معظم أفكارنا، وتساهم في توضيحها. أي أنها الشرط الضروري لأفكارنا العامة الناجمة عن التجربة. وبما أن هذه الافكار هي التعبير عن الخصائص المشتركة لكمية من الاشياء، فان هذه الافكار لا يمكن ان تتكون بدون مقارنة عدة أمور أو مسائل بين بعضها البعض.

ويستخدم المنهج المقارن، بصورة واسعة، في علم السياسة، حيث يتصدى لدراسة الانظمة السياسية، وتكوينها، ومؤسساتها، وصلاحية هذه المؤسسات، ومفعول القرارات الصادرة عنها. وهومنهج سائد عموماً في دول الغرب الصناعي، حيث تعلق أهمية خاصة على العوامل التي تلعب دوراً ملحوظاً في تطور المؤسسات السياسية القائمة، وانماط السلوك السياسي.

ج- المنـهج والتقنية La méthode etla technique

من الخطأ الاعتقاد بأن المنهج هو التقنية، إذ ثمة فرق أساسي بينهما بالرغم من تلازمهما وعدم إمكان تصور أحدهما بدون الآخر. فالمنهج هو موقف واضح تجاه موضوع محدد، ومحاولة منظمة لتفسير هذا الموضوع وشرحه من الناحية النظرية، في حين أن التقنية هي الوسيلة العملية أو التطبيقية التي تساعدنا على بلوغ غاياتنا وإدارك ما نصبو اليه. وفي هذا السياق يعتبر أميل دوركهايم، بأن علم الاجتماع لا يستطيع الارتقاء الى التعميم بشكل موضوعي، أو أن يتطور كعلم إلا من خلال اللجوء الى مناهج نموذجية، أي الى تقنيات واضحة

ومحددة تسمح بتصنيف الوقائع الاجتماعية ضمن أطر معينة، وإرجاعها الى عدد محدد من النماذج[5].

وغالباً ماترتبط التقنية بطبيعة الموضوع المراد درسه. فنحن، مثلاً، لا نستطيع التعرف على مدى إنعكاس سوء الوضع الاقتصادي في بلد ما على المواقف السياسية للناخبين دون اللجوء الى استطلاعات الرأي Sondages، وسؤال الناس عن نواياهم الانتخابية. كذلك لا يمكننا التقرير بان إقتصاد بلد ما قد شهد نمواً ملحوظاً خلال فترة معينة من الزمن دون الرجوع الى الاحصائيات المتوافرة لدينا عن مختلف القطاعات خلال مراحل زمنية سابقة، وإجراء عملية تحليل لها، ومقارنتها بالمعطيات القائمة في نهاية الفترة التي ندرسها.

إن الصفة الاساسية للتقنية هي إرتباطها الوثيق بموضوع المعرفة، كما يقول الاستاذ جورج بيردو. فالعقل يبتكر المنهج، أما الواقع فإنه يفرض التقنية. والمنهج يتدخل عندما يحاول العقل، المزود بحصيلة أدوات البحث (أي التقنيات)، بناء صورة ملموسة للواقع في إطار نظام متماسك[6].

من هنا ندرك الأهمية الكبرى التي ترتديها التقنية في عملية البحث العلمي. فهي تحدد لنا الوسائل التي علينا إستخدامها في عمليات الملاحظة، والتجريب، والتحليل، وتجنبنا، الى حد كبير، مزالق الوقوع في اخطاء كبرى يمكن أن تؤدي الى نتائج مغلوطة.

ويتفق الباحثون في العلوم الاجتماعية على تقسيم تقنيات البحث الى قسمين أساسيين : الأول يتعلق بالأفراد والجماعات، وتدخل فيه التحقيقات، والمقابلات، والاختبارات، والثاني يتخذ طابعاً تحليلياً ينطلق من وضع الافتراضات، وتصنيف النماذج وصولاً الى تفسير المعطيات والحصول على النتائج.

---

1. أنظر : La Sociologie, éd. Marabout, Belgique, T2, P: 317.

2. أنظر :
Georges Burdeau: «Méthode de la science politique», éd. Dalloz, 1959, p:10-11

تمارين:

أشر إلى الجمل الصحيحة فيما يلي:

1. تعتبر مناهج الاستنتاج و الاستقرار من أهم مناهج البحث العلمي.
2. تعتبر مناهج التحليل والتركيب من أهم مناهج البحث العلمي.
3. يعتبر منهج الخاص من أهم مناهج البحث العلمي.
4. يعتبر منهج المقارن من أهم مناهج البحث العلمي.

الإجابة الصحيحة رقم 1.2.4

2- وسائل البحث العلمي

الكلمات المفتاحية:

وسائل البحث العلمي – مصادر البحث العلمي – استطلاعات الرأي – المقابلة.

الملخص:

تعتبر استطلاعات الرأي من أهم وسائل البحث العلمي المباشرة وتتنوع مصادر البحث العلمي الوثائقية كالمحفوظات والصحافة والوثائق التسجيلية , والمقابلة تعتبر من أهم الطرق في الصحافة المعاصرة.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بوسائل البحث العلمي في علم السياسة ومصادره.
- تحديد أهمية مصادر البحث العلمي في علم السياسة.

أ- مصادر البحث الوثائقية

وتتناول عدة مصادر هامة منها:

1) المراحل:

لا بد للباحث في موضوع معين من إمتلاك قدر كبير من المعرفة حول هذا الموضوع يسمح له بتحديد المراحل التي قطعتها الأبحاث السابقة، والثغرات العلمية التي تضمنتها، والخطوات الواجب إتخاذها لسد النقص في هذا المجال. أي أن عليه، قبل كل شيء، تحديد المشكلة البحثية على ضوء الوقائع القائمة، وإبراز أهمية تناولها والتطرق اليها. ومن المفيد جداً للباحث في هذا المجال أن يطلع على المراجع والكتابات النظرية المتعلقة بموضوع بحثه. فهذه المراحل تشكل أداة لا غنى عنها للباحث توفر له التأكد من المنطلقات المعرفية، وإثرائها بمزيد من التحليلات، مثلماً تؤمن القاعدة النقدية التي يمكن أن ينطلق منها لدحض أو إثبات وجهات النظر السابقة، وتطويرها على ضوء آخر المستجدات العلمية. والواقع أن مراجعة هذه الكتابات النظرية تسهل للباحث الغوص في عمق المسألة المطروحة دون الوقوع في التعميم، مثلما توفر عليه الكثير من الوقت والجهد الذي لا بد له من بذلهما في حال الاكتفاء بمعارفه الذاتية فقط.

2) الارشيف أو المحفوظات Les archives

تشكل المحفوظات مصدراً هاماً من مصادر المعلومات الاساسية، ولا سيما في العلوم الاجتماعية وهي تقسم، بصورة عامة، الى قسمين: المحفوظات الرسمية، والمحفوظات الخاصة.

المحفوظات الرسمية، هي الوثائق التي تتعلق بمؤسسات الدولة (وزارات، إدارات ألخ...) على شتى أنواعها، وتتضمن سجلاً مكتوباً لسير هذه المؤسسات وعملها، ولا سيما في الميدان السياسي والعسكري. ولذا، فإن المحفوظات المتعلقة بوزارة الخارجية، أو وزارة الدفاع أو الداخلية ترتدي أهمية خاصة لجهة المعلومات التي تتضمنها، ولا سيما بالنسبة للقرارات أو المواقف التي تترك تأثيراً مباشراً على الحياة العامة في البلاد.

وتعاني المحفوظات الرسمية، في معظم دول العالم الثالث ومنها سوريا، من مشكلة التنظيم والمحافظة عليها. إذ غالباً ماتتعرض للتلف أو الضياع لسبب أو لآخر.

أما في الدول المتطورة،حيث هناك إهتماماً ملحوظاً بالمحفوظات الوطنية التي تحظى بدرجة عالية من الرعاية والتنظيم، فان المشكلة التي تطرح على الباحثين تتعلق بصعوبة إطلاعهم على هذه الوثائق قبل مرور فترة طويلة من الزمن عليها تقارب الخمسين عاماً، الأمر الذي ينزع عنها طابع الحداثة والجدة.

أما المحفوظات الخاصة فهي تلك المتعلقة بالأحزاب، أو النقابات، أو الجمعيات. أو الأفراد. وهي أيضاً يتعذر الوصول اليها بسهولة. إما لإمتناع هذه الهيئات إرادياً عن الكشف عنها ووضعها بتصرف الباحثين، وإما لعدم وجودها بشكل منظم بكل بساطة.

3) الصحافة:

تكتسب الصحافة أهميتها من كونها وثيقة يومية تسجل فيها أحداث الساعة على مختلف الصعد، السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها. ولذا فإنها تعتبر مصدراً وثائقياً أساسياً يقدم المعلومات المتوافرة حول مختلف الأحداث. ومع أن الاستاذ موريس دوفرجيه يتساءل عما إذا كانت تنقل الوقائع بدقة، أو تنقلها كلها، ويرى أن ثمة إمكانية لتشويه الوقائع في الصحافة، من خلال السياق وطريقة التقديم، فانه، مع ذلك، يعتبر الصحف ذات قيمة وثائقية كبرى، ولا سيما بالنسبة للمراحل التاريخية التي لا يمكن فيها الوصول الى المحفوظات الرسمية، والاطلاع عليها.

وتتوزع الصحافة بشقيها المكتوب، والمحكي (عبر محطات الراديو والتلفزيون) على قطاعين: عام وخاص. فالقطاع العام، أو الرسمي، يمتلك في الأنظمة الشمولية سيطرة كاملة على وسائل الاعلام، كما يمتلك في بعض الانظمة الليبرالية، كفرنسا مثلاً، سلطة شبه تامة في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة، الأمر الذي يطرح علينا، والحالة هذه، مسألة الموضوعية في نقل الاخبار وتحليلها[1].

---

1. أنظر:

Brimo Albert: «Les methods des sciences sociales» éd. Montchréstien, paris 1972 p: 115-121.

فضلاً عن ذلك، فان الدولة، أياً كان نظامها، هي التي تقوم بإصدار "الجريدة الرسمية"، التي تتضمن القوانين، والمراسيم، والقرارات، ومختلف أنواع المعلومات الرسمية.

وتعكس الصحافةعادة مدى التطور الذي بلغه مجتمع ما في ميدان حرية الرأي والتعبير عنه. وتلعب دوراً بارزاً في تكوين الرأي العام كما هو معروف، الأمر الذي يهم مباشرة الباحث الاجتماعي والسياسي.

4) المصادر الأخرى:

وتشتمل على:

1- **الأدوات والأشياء:** وهي عديدة، ومتنوعة، تضم كل ما له علاقة بحياة الانسان: كالأدوات الاقتصادية المستخدمة في الحصول على شتى المنتجات وإستهلاكها، والأدوات المنزلية (كالالبسة، والاثاث، والاواني وغيرها)، وأدوات الحرب، والعبادات، والادوات السياسية كالشعارات، والرموز الخ... فهذه الادوات والاشياء تسمح للباحث بالتعرف الى المستوى الثقافي الذي بلغته أي حضارة من الحضارات، وفهم الدور الذي يلعبه التقدم التقني في التطور الاجتماعي والسياسي.

2- **الرسوم والمنحوتات:** وهي أيضاً تعكس مستوى رقي الأمم والشعوب. فالحالة التعبيرية (بواسطة الرسم أو النحت) كانت، ولا تزال، إحدى الطرق التي نكتب بها تاريخ معتقداتنا، وطموحاتنا الاجتماعية والسياسية. فإهرامات مصر وما تضمنته من كنوز مادية وتصويرية، وتمثال فينوس، ولوحة غير نيقا للرسام الاسباني الراحل بيكاسو، ليست سوى صفحات في التراث الانساني، تعكس مدى تطور الفراعنة والرومان، مثلما تجسد الاثار العميقة التي خلقتها الحرب الاهلية في ذاكرة الشعب الاسباني.

3- **الوثائق التسجيلية:** كالسينما، والتسجيلات الصوتية، والصور الفوتوغرافية، وهي تشكل مصدراً هاماً من مصادر البحث السياسي والاجتماعي. فنحن قد نتعرف أكثر، من خلال الافلام الوثائقية، على الحماس الهائل الذي كانت تبثّه خطابات هتلر في الشعب الالماني، مثلما يمكن

أن نستوعب، من خلال نفس الوثائق التصويرية، عمق المأساة التي تركتها الحرب العالمية الثانية، ليس في ألمانياوحدها، وإنما في معظم دول العالم.

وأخيراً، لا بد من الاشارة الى اهمية الخبرة والمعرفة في دراسة الوثائق وتحليلها. فهذه الأخيرة، سواء أكانت مكتوبة أم مسجلة، غالباً ما ترتدي طابعاً ذاتياً بالنسبة للوثائق الخاصة. ولذا يقتضي الأمر الكثير من الدقة والحذر، في حالة الاستناد اليها، للتمييز بين الرؤية الذاتية والموضوعية للاحداث لدى مؤلف الوثيقة. فمن المعروف أن رجال السياسة عامة يدونون في وثائقهم الخاصة إنطباعاتهم، وآرائهم الخاصة عن الأحداث، مثلما يقوم الآخرون بالأمر نفسه في ما يختص بالتسجيلات الصوتية، ألم يقل السينمائي والكاتب الفرنسي جان كوكتو "أن السينما هي مداد من ضوء أكتب به ما أشاء"[2].

ب- إستطلاعات الرأي Les sondages d'opinion

وهي من وسائل البحث الاجتماعي العلمي المباشرة، التي نستطيع من خلالها قياس المواقف حول حدث معين، والتنبؤ بردود الفعل المحتملة تجاه هذا الحدث. ولذا يعلق الباحثون الاجتماعيون أهمية كبرى على هذه الوسيلة التي ينصحون بإستخدامها بكثير من الدقة.

وتتم إستطلاعات الرأي عادة من خلال التحقيق enquête الذي يجري بناء على إستمارة إستبيانية questionnaire تتضمن عدداً معيناً من الأسئلة، المصاغة بطريقة تقنية، حول الموضوع المطلوب بحثه. ويمكن أن تكون كمية، تتناول شريحة واسعة من الأفراد، أو نوعية تتناول فئة محددة مسبقاً بحسب معايير خاصة.

ويجب أن ترتكز التحقيقات على عنصرين أساسيين: الدقة أو الامانة La fidélité والصحة أو السلامة La validité. وتعني الدقة أو الامانة التوصل الى نفس النتائج من خلال تحليلات متعددة لموضوع البحث. أما الصحة والسلامة، فانها الخاصية التي تؤكد لنا تطابق التحليل مع الواقع، أي عندما يقدم لنا صورة دقيقة عن الظاهرة التي ندرسها[3].

---

1. أنظر: B. Albert, op. cite. P. 127-130

1. نفس المرجع، ص 153.

ونظراً لأهمية التحقيقات كوسيلة في البحث الاجتماعي العلمي، فانه يجب تحضيرها بشكل جيد، فنحن لا نستطيع القيام بتحقيق فعال، إلا إذا كنا على معرفة تامة بالموضوع الذي نريد دراسته، والاهمية التي نعلقها عليه، ومطلعين في الأن نفسه على الدراسات التي أجريت حوله، أو حول المواضيع الاخرى التي لها علاقة مباشرة به. وعلى هذا الأساس يتم تحديد موضوع البحث وإطاره ووضع عدد معين من الافتراضات التي تسمح بالتوقف عند القضايا الهامة. وهذه العملية، أي وضع الافتراضات هي التي تسمح للباحث باعتماد العقلانية، في عمله، لإدخال أو إستبعاد بعض الوقائع ذات المغزى بالنسبة للموضوع المطروح[4].

وصفة الاستطلاع (كمي أم نوعي) هي التي تحددمدى ضيق أو إتساع العينة الاجتماعية، ونوعيتها ومدى تمثيليتها النسبية للواقع المدروس، مثلما تفرض الى حد بعيد تقنية إعداد الاسئلة. وهناك طريقتان لاختيار العينة: إما عن طريق الحصة النسبية أو الكوتا، وإما عن طريق الصدفة وهو ما يسمى عادة بالعينة العشوائية Echantillon choisi au hasard. العينة بواسطة الكوتا أو الحصة النسبية تعني أن خطة التحقيق تحدد لكل باحث عدد الاشخاص الذين عليه إستجوابهم (100 شخص مثلاً) كما تحدد له العدد المطلوب إستجوابه داخل كل فئة إجتماعية، أو مهنية أو غيرها.

أما إختيار الصدفة، وهو يقوم على حساب الاحتمالات، فانه ينطلق من مبدأ أن لكل شخص موجود في الفئة الاجتماعية، المراد إجراء التحقيق عليها، نفس حظوظ الاعضاء الآخرين الموجودين داخل هذه الفئة، في أن يكون ضمن العينة المزمع تكوينها لتمثيل الفئة المذكورة. وإختيار الصدفة يمكن أن يتم على أساس لوائح إسمية، أو رقمية تتعلق بمنطقة معينة، أو على أساس جغرافي (شارع، حي، مدينة، قرية ألخ)، او مهني، أو إجتماعي، أو غير ذلك[5].

وبعد تكوين العينة يتم تحضير الاستبيان Le questionnaire، أو الأسئلة. ولا بد من أن تكون الاسئلة واضحة ومتناسبة مع المستوى الثقافي للاشخاص الذين تطرح عليهم. وبما أن الاستبيان هو وسيلة للمراقبة وجمع المعطيات، فان علينا أن نطبق مواصفات الدقة والسلامة على كل واحد من الاسئلة الواردة فيه.

2. المرجع السابق، ص 159.

1. نفس المرجع، ص 180-187.

والشرط الأول لدقة أو أمانة الاستبيان هو ان يكون ثمة نموذج واحد يطرح على كل الاشخاص الذين يتم إستجوابهم، وإلا فغنه لا يمكن، في الحالة المعاكسة، جمع الأجوبة أو مقارنتها.

ويمكن إستخدام الاسئلة المباشرة (هل تعتقد بأن...) أو الاسئلة غير المباشرة (كتلك المتعلقة بمستوى معيشة المستجوب بدلاً منسؤاله عن دخله الشهري أو السنوي).

والاسئلة على ثلاثة أنواع: إما مغلقة وتقتصر الاجابة فيها على (نعم- لا- موافق- غير موافق- لا إجابة- لا أعرف ألخ) وإما مروحية تفسح في المجال أمام المستجوب للاختيار بين عدة إجابات ممكنة، وإما مفتوحة (كيف تقيمون الوضع الفلاني...)

كذلك تراعى في عملية وضع الاسئلة: بساطتها، وتسلسلها، وترابطها مع بعضها البعض، والوقت الزمني الذي يمكن أن تستغرقه الاجابات عنها. وهذه مسألة هامة جداً، لأن العدد الكبير من الاسئلة الطويلة مثلاً قد يحظى باجابات مختصرة أو سريعة، أو بكل بساطة بالتهرب، من الرد عليها بسبب ضيق الوقت.

والزمن المخصص للاستبيان ليس هاماً فقط بالنسبة للشخص المستجوب، وإنما أيضاً بالنسبة للباحث الذي يقوم باعداد دراسة حول مواضيع تحتمل تطورات سريعة خلال فترة زمنية محددة (كالتعرف على اتجاهات الناخبين وتبدلها خلال المعركة الانتخابية ألخ...)[6].

ج- المقابلة L'interview

المقابلة هي إحدى طرق العمل الاساسية المستخدمة في الصحافة المعاصرة، إلا أنها ليست تحقيقاً صحفياً (ريبورتاج) ولا مجرد دردشة أو حديث، بل اداة مراقبة في البحث السياسي والاجتماعي تتطلب من الذين يستخدمونها إنضباطاً كبيراً[7]. وهي وسيلة فعالة لجمع المعلومات حول موضوع معين، ولا سيما إذا لم يكن ثمة وثائق يعتد بها حول الموضوع المذكور.

---

1. أنظر:

Pierrette Rongère: «Méthode des sciences sociales», éd.Dalloz,1975,p.62-73

2. نفس المرجع، ص 74.

والمقابلات نوعان: شخصية وتوثيقية.

المقابلات الشخصية هي التي تتناول المستجوب في حياته، وآرائه، ومواقفه الذاتية.

أما المقابلة الوثائقية، وهي المستخدمة غالباً في الابحاث السياسية، فانها تقوم على سؤال المستجوب عن الآخرين (أشخاصاً أم احداثاً) لمعرفة رأيه فيهم. وتفرض المقابلة الوثائقية نفسها في عملية البحث السياسي لأسباب عديدة تعود لندرة الوثائق، او عدم إمكانية الحصول عليها أو لأية أسباب أخرى، ولذا فإنها تعتبر مصدراً ثرياً للمعلومات، ولا سيما عندما تتم مع أشخاص شهدوا أحداثاً معينة، او ساهموا في صنعها. أي أن أهميتها تكمن في ما يمكن أن يتولد عنها من تفاسير، أو شروحات، أو كشف عن أمور محددة كان لها تأثير ما في مرحلة معينة من المراحل.

بيد أن هذه المقابلات تتضمن من جهة أخرى، سلبيات تكمن في ما يلي:

"1. تخوف بعض أعضاء النخبة من الادلاء بما لديهم من معلومات، وبصفة خاصة في المجتمعات التي لا تتوفر فيها حرية الرأي.

2. ميل النخبة، في بعض الأحيان، الى المبالغة في الدور الذي قاموا به.

3.ميل بعض اعضاء النخبة الى تبرير تصرفاتهم حتى وإن جاء هذا على حساب دقة المعلومات التي يقدمونها.

4. عدم صدق المعلومات التي تقدمها النخبة في بعض الاحيان رغبة منهم في حماية أنفسهم او حماية آخرين"[8].

ولتذليل هذه العقبات لا بد من توافر صفات معينة في المستقصي الذي يدير المقابلة، كالمقدرة على خلق جو معين من الثقة مع المستجوب، والمعرفة العميقة بالموضوع التي تسمح له بإدارة المقابلة بطريقة تتيح له الحصول على ما يريد من معلومات، والمهارة في تفادي المواقف الحرجة التي يمكن أن تؤثر إجابات الشخص الآخر. أي أن عليه إمتلاك موهبة الاتصال مع الاخرين.

ويرى الاستاذ موريس دوفرجيه بأن هذا النوع من المقابلات يجب أن يلعب دوراً أساسياً في علم السياسة، لأن هذا العلم يدرس السلطة، ولأن هؤلاء القادة أو السياسيين هم الذين يمتلكون هذه السلطة [9].

---

1. أنظر: موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 68.

وبشكل عام، ليس هناك فوراق كبرى بين تقنية المقابلة والاستبيان على مستوى الاعداد والاهداف. والتمايز الوحيد بينهما يبرز على مستوى الاسلوب، أو الطريقة التي تدار فيها كل من العملتين. ففي الوقت الذي يكون فيه الباحث مجبراً على التقيد بحرفية الاسئلة الواردة في الإستبيان وعدم الخروج عنها، فان المستجوب يمكن أن يسمح لنفسه بطرح أسئلة إضافية، أو غير متوقعة، لم تكن واردة إبان عملية التحضير للمقابلة. ولذا يمكن القول، بأن المرونة التي تتمتع بها هذه الوسيلة الاستطلاعية تجعل منها آداة أساسية، في ميدان البحث العلمي، ولاسيما في العلوم السياسية.

تمارين:

حدد أهمية المقابلة كطريقة هامة في الصحافة المعاصرة ؟

---

2. أنظر: M.Duverger, op. cite. P.254.

3- غايات البحث العلمي

الكلمات المفتاحية:

غايات البحث العلمي– الاختبار – قياس المواقف – أشكال القياس – أنماط رصد الأفراد والجماعات – نتائج البحث العلمي.

الملخص:

إن وسائل البحث العلمي تتضمن في جوهرها عمليات اختبار وقياس لردود الفعل الإنساني تجاه موقف معين أو حدث ما. لذا رأى بعض الباحثين ضرورة التركيز على هاتين المسألتين في العلوم الاجتماعية ومنها علم السياسة.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بغايات البحث العلمي في علم السياسة.
- تحديد أهمية الاختبار والقياس في الأبحاث السياسية.

أ- على صعيد رصد الأفراد والجماعات

رأينا، في الباب السابق، كيف أن المقابلات والاستبيانات تشكل وسيلة فعالة في معرفة تكون الرأي العام، والوقوف على درجة تطور مواقف الافراد والجماعات. والحقيقة أن هذه الوسائل تتضمن، في جوهرها، عمليات إختيار وقياس لردود الفعل الانساني تجاه موقف معين، أو حدث ما. ولذا، رأى بعض الباحثين أن من الضروري التركيز على هاتين المسألتين، في العلوم الاجتماعية ومنها علم السياسة، بإعتبارها أدوات أساسية تسمح بإستكشافجوانب جديدة منشخصية ألفرد لم نستطع التأكد منها من خلال الوسائل السابقة. ومن هنا، فان عملية مراقبة الافراد لا يمكن أن تكتمل، من الناحية العلمية، إلا من خلال اللجوء الى الاختبارات وقياس المواقف.

1. الاختبار Le test

بالتعريف البسيط، الاختبار، "هو وسيلة من التجارب التي نقوم بها للاقتراب الى اقصى حد ممكن من معرفة الاشياء أو الاشخاص"[1]. إلا أنه "لا يقدم لنا معرفة مباشرة، وإنما إشارات عن هذا السلوك، أو هذا الرأي، أو هذه الشخصية". ولذا، فان من الجوهري ضمان التقاطع بين الاشارة أو الدلالة وبين الشيء ذو الفحوى أو المغزى.

والاختبارات على أنواع، منها مايتعلق بالاهلية والمعرفة، ومنها ما يتناول الشخصية الانسانية بحد ذاتها، وهي تستخدم، عامة، في عمليات إختيار الموظفين في المؤسسات العامة والخاصة، وفي تطويع العسكريين في مختلف أنواع الاسلحة. إلا أن اللجوء الى هذا الاجراء لا يزال ضيقاً في علم السياسة. ولعل ذلك يعود الى الفريق القائم بين طبيعة العمل السياسي، وطبيعة الوظائف أو المهن الاخرى. فاختلاف السياق السياسي بين بيئة وأخرى بسبب العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية، يجعل من الصعب تماماً إعتماد نموذج إختبار عام يطبق في مختلف الحالات أو معظمها.

---

1. أنظر: B.Albert, pp. p:222

وهذا ما يفسر تحفظ علماء السياسة تجاه إستخدام هذه الطريقة في الابحاث السياسية. غلا أن ذلك لم يمنع البعض من القيام بمحاولات تجريبية في هذا المجال لتحديد ردود فعل الافراد، أو لمعرفة إنتماءاتهم أو إلتزامهم بمواقف يسارية أو يمينية[2].

2. قياس المواقف:

الموقف هو "إستعداد ذهني أو عصبي منظم بواسطة التجربة، ويمارس تأثيراً حيوياً على سلوك الأفراد تجاه الأشياء أو الأوضاع التي يرتبطون معها أو بها". وهو يتميز عنالرأي بثباته. فالرأي هو عرضي، ومعزول، في حين أن الموقف يرتبط بعناصر أكثر إستقراراً في سلوك الفرد[3]. ويعبر الموقف عنتوجه، ويرتبط بمشاعر وإنفعالات، وبعوامل فردية وإجتماعية، ونظراً لاهمية المواقف في القضايا والتصرفات السياسية فقد تم اللجوء الى قياسها وتصنيف كثافتها، كمياً ونوعياً.

والقياس هو عملية مقارنة تسمح بالتعرف الى مواقف شخص معين، بالنسبة لأفراد آخرين. وهناك عدة أشكال للقياس منها:

أ) سلم بوغارديس L'échelle de Bogardus

الذي إستخدم في 1925 لدراسة الاحكام المسبقة العنصرية وقياس كثافة المواقف الوطنية. وهو يقوم على بناء يتضمن سبعة أسئلة تدور كلها حول محيط واحد. "ويطلب من الشخص الاجابة، بوحي من مشاعره فقط، عما إذا كان يقبل أن يكون له بين أفراد الفئة المعنية بالسلم:

1. أقارب بالزواج أو المصاهرة.
2. أصدقاء شخصيون في ناديه.
3. جيران في الشارع الذي يسكنه.
4. زملاء في العمل.
5. مواطنون في بلده.

---

1. كإختبار بروشانسكي بعرض سلسلة من الصور على الأفراد مأخوذة من الصحافة اليومية وتمثل مشاهد اضراب، أو احتلال مصانع، أو مشاجرات. أو كمحاولة فروم لتصور إختبار يقوم على نفس المبادئ وموجه للوقاية النفسية في النزاعات الدولية. وأيضاً دراسة مؤسسة الابحاث الفرنسية .I.F.O.P التي تصب في نفس الاتجاه.

أنظر بهذا الصدد بريمو البير، المرجع السابق، ص 232.

2. أنظر: Madeleine.Grawitz:«Méthodes des sciences sociales»,éd.Dalloz,paris 1976, p:530-532.

6. سياح في بلده.

7. أو يحظر عليهم الاقامة في بلده.

ويضاف الى كل هذا طلب الى الشخص المستجوب يقضي بالتعبير عنموقفه من كل عرق أو جنسية بمجموعها، دون الأخذ بعين الاعتبار للعلاقات الشخصية، السلبية أو الايجابية، ببعض أفراد هذه الفئة"[4].

ب) سلم ثورستون L'échelle de Thurstone

ويعتبره البعض كنوع من التطوير لطريقة بوغاديس لأنه يظهر كتقنية عامة لبناء مقاييس للمواقف[5] ويشارك في تصميم المقياس عدد من اعضاء المجتمع موضع الدراسة. وبحسب هذه الطريقة، فان الباحث يقوم بوضع عدد كبير من العبارات (100 عبارة مثلاً) تعكس تنوع الاتجاهات المتعلقة بموضوع البحث. ثم يتم اختيار عدد من المحكمين بطريقة عشوائية (حوالي 50 محكماً من مجتمع البحث).ويعطى لكل محكم مقياس من 11 نقطة تتراوح بين مؤيد من 7 الى 11، ومحايد 6، وغير مؤيد من 5 الى 1، ومجموعة من البطاقات يطبع على كل منها إحدى العبارات. ويطلب من كل محكم أن يفحص علاقة كل عبارة بالموضوع وأن يضعها ضمن السلم وفي الدرجة التي تتوافق مع تقييمه لها (الأكثر تأييداً للموضوع في الدرجة 11، والاقل تأييداً في الدرجة 10 وهكذا...)، الى أن يتمكن الباحث من الحصول على تقييم كل محكم لكل عبارة.

وقد إستخدم سلم ثورستون في الولايات المتحدة لقياس المواقف السياسية المختلفة. كما إستخدمه دوربا Dorba في عام 1930 لقياس الموقف العام من الحرب.

وبالرغم من دقته، فان السلم المذكور يتطلب الخضوع لقواعد معقدة وقاسية إذا ما أردنا الوصول الى جردة عالية من الدقة[6].

---

1. أنظر بريمو البير، المرجع السابق ص 242.
2. أنظر بريمو ألبير، المرجع السابق، ص 243-245.
1. موسوعة العلوم السياسية، المرجع السابق، ص 74.

ج) سلن ليكرت L'échelle de Likert

وهو مقياس بسيط جداً يتكون من مجموعة من العبارات تتطلب حكماً تقييماً من جانب أحد المستجوبين عن طريق ذكر رأيه بخصوص كل عبارة، التي يحدد المقياس درجة معينة للإجابة عنها على الشكل التالي:

يوافق بشدة 5

يوافق 4

لا رأي له 3

يرفض 2

يرفض بشدة 1

ثم تجمع الدرجات الرقمية وتقسم على عدد العبارات من أجل الحصول على مفهوم ما[7]، عن طريق إستبعاد الاجابات الضعيفة، والابقاء على تلك ذات العلاقة الواضحة مع الموقف المدروس. وقد استخدم ليكرت مقياسه هذا للقيام بتحقيقات حول الاممية، والامبريالية، ومشكلة السود في الولايات المتحدة الاميركية[8].

د) سلم غوتمان L'échelle de Guttman

وهو سلم تسلسلي يرتكز على جملة من الافتراضات المرتبة بدقة، بحيث أن المشاركة في إقتراح من مستوى معين يفترض بالضرورة المشاركة بإفتراضات من مستوى أدنى. فعندما نسأل أحد الاشخاص عما إذا كان يحمل شهادة جامعية مثلاً، فان السؤال يتضمن بالتالي حصول هذا الشخص على الشهادات الادنى، وبحسب التسلسل[9].

أي أن المقياس المذكور ينطلق من إفتراض وجود علاقة ترابطية بين بعض انماط السلوك. وعدم وجودها في البعض الآخر إذا لم يتم إحترام القاعدة التسلسلية بترتيب العلاقة الترابطية بدقة. فممارسة النشاط السياسي عن طريق إحدى المؤسسات السياسية كالأحزاب، وتسلم مهام

---

2. نفس المرجع، ص 74.

3. بريمو البير، المرجع السابق، ص 246.

4. موريس دوفرجيه، المرجع السابق، ص 290.

كبرى في هذه المؤسسة يفترض أن الشخص المعني قد مارس بالتأكيد نشاطاً إنتخابياً، وشارك في العملية الاقتراعية. في حين أن المشاركة في هذه العملية لا تفرض بالضرورة الانتساب الى حزب أو مؤسسة سياسية أو تحمل مسؤوليات معينة فيها[10].

ب- الانماط المختلفة لرصد الأفراد والجماعات

الرصد هو نوع من التجربة الهادفة لملاحظة واقع معين ودراسته من أجل تحديد مواصفاته، وقوانينه، وغاياته. والملاحظة ضرورية في كل أنواع العلوم. لا بل أنها نقطة الانطلاق والبداية لكل علم. وهي تساهم مع العقل في تكوين العلم. الملاحظة تعطينا الخاص، والعقل يكتشف العام، وهذا الاكتشاف هو الذي يرفع معطيات الملاحظة أو التجربة الى مستوى العلم.

وكما هو معروف فان هناك علوم تلعب فيها التجربة دوراً كبيراً مثل العلوم التطبيقية. وعلوم يكون لتدخل العقل فيها أثر أكبر من معطيات التجربة، كالعلوم النظرية أو الانسانية. لكن لا بد لأي علم نظري من الاعتماد على الرصد أو الملاحظة. والدخول في الطريقة الاختبارية، وإلا فانه يغامر بدخول مجال لا نهائي من الافتراضات. وابتداء من اللحظة التي نقوم بها بطرح إفتراضات أو مبادئ عشوائية على أنفسنا لنحاول من خلالها إستخلاص الحقيقة، بدون دراسة ما هو موجود، فاننا لن نصل أبداً الى المبادئ العلمية الصحيحة.

ويعلق الباحثون أهمية كبرى على دراسة الظواهر الاجتماعية، على مستوى الافراد والجماعات، من خلال الرصد أو الملاحظة باعتبارها وسيلة لجمع الوقائع، ودراستها، وتحليلها. ولا تخرج الدراسات السياسية عن هذا الاطار. فنحن نراقب الظاهرة السياسية، الفردية والجماعية، باعتبارها ظاهرة مجتمعية قبل كل شيء. إلا أنها ليست مطلقة. فهي تخضع لقواعد ومواصفات تتغير، وتتبدل بحسب الزمان والمكان. ولذا فإنه ليس بمقدورنا أبداً تعميم خصائص فئة معينة من الفئات الاجتماعية على بقية الفئات الأخرى، بسبب الشروط الخاصة التي ترافق تشكل وتكوّن كل مجموعة إنسانية.

---

1. موسوعة العلوم السياسية، المرجع السابق، ص 75.

وتصنف الجماعات، بصورة إجمالية، على ضوء المقاييس التالية:

1. الحجم (فئة واسعة أم ضيقة).
2. الديمومة (فئة ثابتة أم عرضية).
3. طريقة التكوين (فئة تطوعية، فئة موجودة أصلاً أم فئة مفروضة).
4. التلاحم الداخلي (فئة منظمة، منظمة وغير متلاحمة).
5. طبيعة العلاقات الفردية وكثافتها.
6. الوظائف بالنسبة للفرد.
7. العلاقات مع المجتمع الكلي.

ويرى الاستاذ بيردو بان الدراسة العلمية للسوكيات تفترض توافر شرطين: القناعة بضرورتها، والوسائل المادية اللازمة لها. كما يصنف السلوكيات التي تخضع للمراقبة داخل فئتين: الاولى عفوية ومستقلة عن الباحث وتتناول تصرفات الافراد العادية، والثانية إصطناعية تتم بفعل تدخل الباحث عبر المقابلة، أو إستطلاع الرأي الخ[11].

وبرأيه، فان المراقبة العلمية لا يمكن أن تكون خاضعة لإلهام الباحث، باعتبارها عملية منظمة يجب أن تتم وفق تصورات معدة مسبقاً، وصالحة لعدد كبير من الناس. كما يجب، والحالة هذه، تجاوز مستوى الحالات النفسية الفردية من أجل دراسة التأثير المحتمل للعوامل الخارجية في سلوكيات الاشخاص المبحوثين[12].

ويميز بعض الباحثين بين عملية الرصد أو المراقبة وأشكال التحقيق الأخرى كالمقابلة والاستبيان وغيرها. فهذه الاخيرة تسجل مواقف وآراء الافراد في فترة معينة، بينما تتوجه عملية الرصد لمراقبة الواقع بكل تعقيداته، وكما هو دون أي تعديل فيه من جانب الباحث.

---

1. أنظر: Pierrette Rongère, op. cite, p:93-94
2. أنظر: Georges Burdeau, op. cite, p:345-348

وترتبط عملية المراقبة، من حيث الشكل، بالهدف الذي نسعى اليه. فالهدف هو الذي يحدّد الجماعة التي ندرسها، والوسائل التي نستخدمها. وتتأثر تقنية البحث، عادة، بعنصرين أساسيين: مساحة الأرض الخاضعة لعملية المراقبة أو التحقيق، ودرجة القياس التي نريد الوصول اليها[13].

وتنقسم عملية المراقبة من حيث المضمون الى ثلاثة أنواع:

أ- المراقبة الاولية أو الاستكشافية، وهي تتلخص بالتعرف الى المشاكل المطروحة، وتحديد مواصفاتها، من أجل العمل على وضع الخطة الملائمة لمواجهتها. وهذه خطوة أولية، ضرورية، بإتجاه المراقبة المعمقة.

ب- المراقبة التحليلية أو التشخيصية diagnostic، وتقضي بالاجابة على تساؤل أساسي، وتحليل العوامل التي أدت الى قيام المشكلة المطروحة. كالقول مثلاً بان نسبة النجاح كانت متدنية جداً في أحد الصفوف الدراسية. وهنا لا بد من التعرف على أسباب هذا الوضع، وتحليل ظروف الدراسة، وتشخيص الاسباب في ما إذا كانت تعود الى صعوبة المناهج، أو طريقة التدريس، أو مستوى الطلبة أنفسهم.

ج- المراقبة التجريبية Expérimentation، وتعني إخضاع الفئة أو الجماعة المبحوثة الى تجارب معينة لمعرفة ردود فعلها حيال وضع معين من الأوضاع. وقد إتبعها العالم لوين Lewin الذي إختار لهذا الغرض مجموعة من الأطفال في سن الحادية عشرة لمعرفة تأثير المناخات الاجتماعية كالديموقراطية، والتسلط، او اللامبالاة عليهم. وبنتيجة التجربة توصل الى الملاحظات التالية:

1- أن المناخ الديموقراطي يسهل إنتاجية المجموعة، ويطور وضعها الجسدي، لأنه يشجع على المبادرة الفردية والجماعية، ويقلل من التوترات الداخلية والخارجية.

2- أن المناخ التسلطي يزيد من التوترات والمشاعر العدائية تجاه المجموعات الاخرى.

3- أن مناخ اللامبالاة يبعد، الى أقصى حد، الفكر عن الجسد ويقضي على فعالية المجموعة التي تتجه والحالة هذه الى التفكك[14].

---

1. أنظر: M.Grawitz, op. cite, p:853-857.

اما من حيث الشكل، فان عملية المراقبة يمكن أن تتم بطريقتين:

الأولى: المراقبة من خلال المشاركة Observation–participation، وهي العملية التي تعني مشاركة الباحث في حياة المجموعة التي يدرسها بحيث يندمج فيها لدرجة تنسى فيها المجموعة بأنه غريب عنها، وأنه موجود فيها، ليس كمراقب خارجي، وإنما كواحد من أعضائها.

وهذا النمط من التحقيقات أو الدراسات شائع جداً في ميدان الانتربولوجيا، وبعض ميادين علم الاجتماع. وتبرز صعوبته في الحقل السياسي عندما يتعذر على الباحث الدخول الى قلب مجموعات سياسية معارضة ولاسيما عندما تكون في بداية نشاطها، أي في مرحلة العمل السري. أو عندما يريد الباحث التصدي لدراسة سلوك جماعة مغلقة كمجلس الوزراء مثلاً.

ويتوجب على الباحث الذي يقوم برصد جماعة معينة ودراستها التصرف بكثير من الذكاء، واللباقة، والحذر، حتى يتمكن من إكتساب ثقة المجموعة، وإعترافها به. فمن البديهي ألا تقبل أية مجموعة، بسهولة تامة، وجود شخص غريب فيها.

كذلك، فان الباحث الذي يتوصل الى الاندماج في حياة المجموعة، ألا يتخطى حدوداً معينة من التماثل مع هذه المجموعة بحيث ينسى الهدف الذي دفعه للعيش معها، كأن يمضي فترة طويلة من الزمن داخل هذه المجموعة، أو أن يتساهل بمقاييس الموضوعية، والعلمية، التي هي أساس لكل دراسة جادة.

الثانية: المراقبة من خلال مشاركة المبحوثين أنفسهم، وهذا نوع من المراقبة الداخلية الذاتية، إذا صح التعبير، يتم اللجوء اليه عندما يتعذر على أي باحث غريب عن المجموعة الدخول اليها لأسباب دينية، أو سياسية، أو إجتماعية، أو غيرها. وتقضي هذه الطريقة أن يقوم هناك نوع من التعاون بين الباحث من جهة، وبين عضو أو أكثر من داخل المجموعة يدركون أهمية ومعنى الدراسة المطلوبة، ويقومون هم بأنفسهم بالمراقبة العلمية.

---

1. أنظر: A.Albert, op. cite, p:270-272.

بيد أن المشكلة التي تطرح والحالة هذه هي درجة الموضوعية التي يمكن أن تسود ملاحظات، أو انطباعات هؤلاء المراقبين، والمدى الذي يمكن أن يعبروا فيه عن مواقف تحليلية علمية بعيدة إلى أقصى حد ممكن عن المشاعر والاحاسيس الذاتية الناجمة عن العلاقة العضوية، الجسدية والروحية، القائمة بينهم وبين المجموعة المذكورة.

ج- نتائج البحث العلمي

إن غاية البحث العلمي هي الوصول الى نتائج معينة تتوخى تفسير الظواهر التي تمت دراستها، ووضع التوقعات الممكنة حولها. وأهمية النتائج تنبع ليس فقط من كونها المرحلة الاخيرة من الخطة المنهجية التي قام الباحث بعمله على أساسها، وإنما أيضاً من إعتبارها المرتكز الذي يتم الاستناد اليه في عملية إتخاذ القرار على شتى الصعد والمراحل. ولذا، فان من الطبيعي أن تمر صياغة النتائج بطورين أساسيين:

الأول تصنيفي، ويتلخص بفرز الاجابات التي تم الحصول عليها في المقابلات أو الاستبيانات، وتحديد المؤشرات الدالة على متغيرات معينة في عملية المسح أو التحقيق الاجتماعي.

والثاني تحليلي يهدف الى تفسير هذه المعطيات بطريقة علمية واضحة، وملموسة عبر الاساليب التالية:

أ) إما بواسطة التعميم الذي يقول بأن الظواهر التي تطورت في الماضي بناء على خصائص معينة ستظل تتطور في المستقبل بنفس الاسلوب طالما لم يطرأ اي تغير جوهري على هذه الخصائص أو المواصفات. أي أنه أسلوب يبحث عن أصل الحالات المدروسة من خلال العودة الى السوابق، أي الى التواصل الزمني، من أجل فهم الوضع الحالي. وهو أسلوب مستخدم جداً في علم النفس يعتمد على فكرة التطور أو التأثير الوراثي، كما هو مستخدم في علم الاجتماع والسياسة حيث يستند الى التفسير التاريخي.

ب) وإما عن طريق دراسة مفاعل الارتباط القائم بين الظواهر، والذي يشير الى أن التبدلات، أو التغييرات الحاصلة في ظاهرة معينة لها تأثير على ظاهرة أخرى. أي أنه تحليل وظيفي يقول بأن هناك وحدة في وظيفة المجتمع، وشمولية، وضرورة لهذه الوظيفة، إنطلاقاً منبحث دور كل

عنصر من عناصر المجتمع بالنسبة للكل، ومدى تأثير هذا العنصر في عمل وتطور بقية العناصر.

ج) وإما عن طريق الاسلوب الرياضي، الذي يلجأ الى المعاجلات الرقمية والاحصائية، والمنحنيات والرسوم البيانية، أو الخرائط التفصيلية لتعيين حجم وعمق الظواهر، أي الاطلاع على حقيقتها من الناحيتين الكمية والنوعية وقياسها بصورة دقيقة. وهذا الاسلوب شائع جداً في الدراسات والتحقيقات العلمية في وقتنا الراهن نظراً لوضوحه وللامكانيات الكبرى التي يتيحها في تلمس تطور الظواهر، وتحديد مداها بصورة واقعية تتطابق وحقيقة الاوضاع الميدانية.

د) وهناك أخيراً الاسلوب الديالكتيكي الذي إعتمدته النظرية الماركسية في تحليلاتها. وهو يركز على فهم التناقض الحيوي أو الديناميكي القائم داخل الحقيقة الاجتماعية. أي أنه يحدد إطار التناقضات في قلب الواقع وليس في فكر الفرد آخذاً بعين الاعتبار العمق التاريخي للظواهر المبحوثة.

وكما هو معلوم، فان التحليل يلعب دوراً مفصلياً في عملية التقرير لأن صناعة القرار (الاقتصادي أو السياسي، أو الاجتماعي، أو العسكري وغيره) لا يمكن أن تتم إلا بعد تشخيص دقيق للمعطيات، وقياس أهمية النتائج الممكنة، أو المحتملة التي ستترتب على موقف معين. والقرار بمفهومه البسيط، هو عمل إرادي يعني القيام بأمر ما، أو الامتناع عنه، ويهدف لإجراء تعديلات محددة، سلبية أو إيجابية، في وضع معين، ويمكن أن يكون فردياً أو جماعياً. وتفترض صناعة القرار في الشؤون السياسية قيام أفراد، او مجموعة، بإتخاذ مواقف ملزمة للآخرين ونيابة عنهم إنطلاقاً من سلطة شرعية يتم الاستناد اليها خلال مرحلة تاريخية معينة. والقرار يكون إما معيارياً يحدد قواعد العمل والطرق الكفيلة بالمساعدة على إنشاء، وتحضير، وتنفيذ الغايات المطلوبة، وإما معرفياً يؤمن الوسائل الضرورية لتلمس، وتفهم الظواهر الاجتماعية والسياسية بطريقة أفضل[15].

وهناك علاقة وثيقة بين القرار وعملية إستشراف المستقبل المنظور أو البعيد. فالقرار يحدث تغييراً في إطار المستقبل، والتنبؤ أو الاستشراف يتضمن محاولة لاكتشاف صورة المستقبل

---

1. أنظر بهذا الصدد: Pierrette Rongère, op. cite, p:46-50.

إنطلاقاً من الوضع الحالي، وبالارتكاز عليه. ولا يمكن إتخاذ أي قرار بمعزل عن هذا الجانب الاحتمالي الذي يحاول تبين ردود الفعل الممكنة ودرجات النجاح أو الفشل في التطبيق.

ومع أن عملية التنبؤ العلمي تعتمد "على القياس الدقيق، والقدرة على ضبط المتغيرات، وإستخدام الاساليب الاحصائية، وحساب الاحتمالات[16]"، إلا أنها تبقى في إطار الاستكشاف النظري للمستقبل إذا لم تقترن بخطوات تقريرية تسمح الى حد بعيد بتوقع المشاكل المحتملة، وإيجاد الحلول الملائمة لها. وهذا ما يعرف، في علم السياسة، بالتنبؤات الهادفة. أي الإجراءات التي يعتمدها صناع القرار في وضع البدائل التي تسمح لهم بتفادي الوقوع في أوضاع مأزقية، أو لمواجهات الحالات المفاجئة وغير المتوقعة. فالسلطة السياسية الناجحة، والمتنورة، هي تلك القادرة على التحكم بالاحداث ساعة وقوعها والسيطرة عليها بما يضمن مصالح الجماعة وتطورها، وليس تلك التي تجد نفسها واقعة تحت ضغط الاحداث، وأسيرة لمجرياتها.

Ency Larousse V 16, p:9844.

Ency Larousse V6, p: 3676.

1. أنظر د. محمد عاطف غيث، "قاموس علم الاجتماع"، منشورات الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1979، ص 344-345.

تمارين:

سلم تسلسلي يرتكز على جملة من الافتراضات المرتبة بدقة، هو :

1. سلم بوغارديس.
2. سلم ثورستون.
3. سمل غوتمان.
4. سليم ليكرت.

الرقم الصحيح رقم 3

الوحدة التعليمية الخامسة

المجتمع السياسي أو الدولة

1- مكونات الدولة

الكلمات المفتاحية:

مكونات الدولة – القواعد الفكرية – العناصر المادية للدولة – الإقليم – السكان– الدولة الأمة – الدولة متعددة الجنسيات– السلطة السياسية.

الملخص:

خضعت الدولة منذ نشأتها لكثير من التحليلات والدراسات والنظريات التي حاولت التعرف إلى ماهية وجودها والدور المطلوب منها وموقع الإنسان فيها.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بمكونات الدولة أو المجتمع السياسي.
- تحديد ماهية القواعد الفكرية والعناصر المادية التي تتكون منها الدولة .

أ- القواعد الفكرية

خضعت الدولة منذ نشأتها، أي كمجتمع سياسي منظم، لكثير من التحليلات والدراسات والنظريات التي حاولت التعرف الى ماهية وجودها، والدور المطلوب منها، وموقع الانسان فيها. والحقيقة أنه لا يمكن فهم طبيعة ومصير الانسان، كمحور أساسي وحيد لكل نشاط سياسي، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار كامل الاوضاع والظروف المحيطة به داخل ما يسمى بالنظام الاجتماعي.

وقد إنقسم الباحثون والدارسون لهذا الأمر، أي الدولة والفرد، الى قسمين: فمنهم من ركز إهتمامه على حقوق ومصالح الافراد الذين يؤلفون جسم الدولة أو المجتمع السياسي، ومنهم من أنكر وجود الإنسان كفرد ليدافع عن المجتمع بكليته، أو بالأحرى عن السلطة التي تحمي هذا المجتمع وتحكمه. وكانت النتيجة أن هؤلاء أولئك وقعوا في خطأ التقصير بحق الفرد والدولة، وضحوا بأحدهما على حساب الآخر، في حين أن المطلوب هو تلك النظرة العميقة للعلاقة الوثيقة التي تربط الفرد بالمجتمع السياسي، وتحدد آلية عمل هذا المجتمع إنطلاقاً من مصالح أعضائه.

فنحن، كما نعلم، لا يمكن أن نتصور وجود إنسان سياسي خارج إطار المجتمع كما يقول أرسطو. إلا أن إتفاق عدد من الأفراد للعيش معاً، بفعل الحاجات المشتركة، أو العادات المتشابهة، أو حتى الأصل الواحد، لا يكفي لانشاء مجتمع مدني أو سياسي أي دولة. ولذا فان صفة الدولة لا يمكن أن تنطبق على المجتمعات البدائية كالعائلات الكبرى، والعشائر، والقبائل. فهذه قد تمثل حالات إجتماعية-سلطوية، إلا أنها لا يمكن أن تكون مجتمعات سياسية. فالدولة ليست مجرد تركيب بين الأفراد المرتبطين ببعضهم البعض والخاضعين لسلطة شخص واحد يحكمهم في ظروف خاصة، وإنما هي جسم منظم تجري فيه حياة واحدة تحكمها إرادة عامة. أي أنها مجتمع متحد في ظل قوانين، وفي حمى مقدرة لسلطة عامة مكلفة بتنفيذ هذه القوانين وتمثل، بنظر كل فرد، المجتمع باكمله.

إن عدم وجود القوانين والسلطة القادرة على فرض هيبة هذه القوانين وتنفيذها ينفي صفة الدولة، بمعناها الحديث، عن المجتمع. فبغياب القانون يصبح الشخص الحاكم سيداً مطلقاً، ويتحول الخاضعون له الى مجرد عبيد. وإنتفاء السلطة القوية جداً لجعل القوانين تحترم من

الجميع يؤدي الى إلغاء معنى هذه القوانين، وإلى دفع المجتمع أكثر فاكثر نحو التفكك والإنحلال. والقول بالسلطان أو السلطة لوحدها لا يعني القول بالدولة. وحتى بوجود قائد أو رئيس فإن السلطان والسلطة السياسية بقيت مسائل شخصية محكومة بضرورات الحفاظ عليها وثوريتها[1].

إلا أن لا السلطة، ولا القوانين تستطيع الوجود والإستمرار طويلاً بدون توفر تلك العلاقة الوجدانية مع عادات، ومشاعر، ومصالح الأفراد الذين تتوجه اليهم، والذين يجب أن يكونوا هم أيضاً من جانبكم متحدين بكتلة من العواطف، والأفكار، والذكريات التي تشكل روح المجتمع، أو الأمة نفسها.

ولذا يجب التمييز، عند الحديث عن الدولة – الامة، بين مرحلتين تاريخيتين: الأولى، هي مرحلة التكون والخروج من الفوضى وحيازة كل العناصر التي تحتاج اليها في وجودها، وتوحيدها كلها بالرضى أو بالقوة.

والثانية،هي المرحلة التي تصل فيها الى نموها الكامل، وتبدأ فيها بوعي وجودها، وحكم نفسها بحسب قوانينها الذاتية، والتمتع بجزء من القوة أو الخرية التي تكون قادرة عليها.

في الحالة الأولى لا يكون هناك مكان إلا للحماسة، والقوة، والخضوع الأعمى لطغيان القيادة، حيث تتصف السلطة بالشمولية، والقدسية، والارغام[2]. وفي الحالة الثانية لا تكون الهيمنة لأحد، ويخضع الجميع لضرورات العقل وموجبات القانون، ولا تعد الدولة إنعكاساً لشخص الحاكم، وإنما تجسيداً لإرادة المواطنين في إطار متساو من الحقوق والواجبات.

لكن، على ماذا تقوم هذه الدولة؟

---

1. أنظر :

Henri Lefevre «De l'Etat, l'Etat dans le monde mogerne», coll.10-18,union générale d'Editions, paris,1976,p:4.

1. نفس المرجع، ص 3.

على فكرة العدالة التي تشكل جوهر كل تشريع مكتوب؟ أم على القوة، أي الضرورة المادية لوضع حد لحالة الفوضى والعنف؟ أما أنها تقوم على مجرد إتفاق، إرادي وعفوي، يستمد سلطته من قدسية إلتزاماته؟

لقد تعددت النظريات التي حاولت الاجابة على هذه التساؤلات. فمنها من قال بالاصل التعاقدي للدولة، أي أنها نتيجة عقد اجتماعي، غير مكتوب، بين الحكام والمحكومين، كما يرى بعض كبار الفلاسفة من أمثال هوبس، ولوك، وسبينوزا، وروسو، والبعض الآخر رأى في الدولة مجرد نتيجة للصراع بين الجماعات البدائية، وأنها ليست سوى أداة قمع بيد طبقة ضد الطبقات الاخرى على حد تعبير النظرية الماركسية، وأن هذه الدولة ستؤول الى الزوال عندما تنتهي حالة الصراع بين الطبقات. وسواء أكان وجود الدولة يعود لمجرد حدث طبيعي بمعزل عن أي صفة قانونية، كما يقول كاري دي مالبرغ Carré de Malberg، أو أن ظهورها إرتبط بوجود الدستور، الشفهي أو المكتوب، الذي أعطى للجماعات هيئات أو أجهزة توحد إرادتها، كما يرى كيلسن Kelsen[3]، فان الامر الاكيد هو ان الدولة والمجتمع المدني لا يقومان على القوة أو التعاقد لوحدها، وإنما أيضاً على مبدأ سام لا يكون للقوة بدونه أي كابح، ولا يكون للإتفاقات بمعزل عنه أي ضامن يمكنها من التحول الى عقود دائمة.

هذا المبدأ السامي ليس فقط العدالة، وإنما أيضاً الاخلاق بكل معنى الكلمة. أي، بمعنى آخر، أنه لا يكفي في الدولة المنظمة جداً أن يتمتع كل فرد بحقوقه ويمارسها بسلام وإطمئنان، وإنما يجب أن يتمكن من إستخدام كل الموارد الضرورية لتطوير قدراته، والوصول الى الهدف الأخلاقي لواجباته. فاذا لم يكن الافراد واعين لواجباتهم، وإذا لم يكن سبب وهدف المؤسات الاجتماعية إعطاءهم هذا الشعور، فكيف يمكن أن ننتظر منهم إحترام حقوق بعضهم البعض بصورة متبادلة. لاسيما وأن الحقوق والواجبات ليست سوى وجوه مختلفة لمبدأ واحد يقوم عليه المجتمع المدني أو السياسي، ألا وهو المبدأ الأخلاقي. وقد أكد أرسطو على هذا المبدأ حين قال بان الفضيلة هي غاية الدولة – المدينة، وأن هدف المجتمع السياسي هو القيام بأعمال صالحة

---

2. حول هذه النظريات المختلفة أنظر :

Georges Burdeau : «Traité de science politique», T2, éd. L.G.D.P, paris 1967, p:8-76.

وشريفة. مثلما قال هيغل بأن الدولة هي المجتمع الواعي لوحدته وهدفه الأخلاقي، والمدفوع لمواصلتهما بإرادة واحدة.

وأخيراً لا بد من التنويه بأن المبدأ الاخلاقي الذي تقوم عليه الدولة لا يجب أن يمنعها من إستخدام القوة الضرورية لتأمين تطبيق القوانين وإحترامها ضمن أطر العدالة، والحرية، والنظام العام، التي تترجم لوحدها المعنى الحقيقي للأخلاق.

ب- العناصر المادية للدولة

المجتمع السياسي هو تجسيد لحالة إنسانية-جغرافية، ولذا فانه يتكون من عناصر مادية تعكس حقائقه الجوهرية. وهذه العناصر هي الاقليم، والشعب، والسلطة.

أ) الإقليم أو الأرض Le territoire

يشكل الإقليم الشرط الأول من شروط وجود الدولة، حيث يستحيل تصور قيامها بدونه . وهو "تلك الرقعة من الارض التي تختص بها كل دولة لتمارس فيها نشاطها الحيوي على وجه الدوام والاستقرار وهو أحد العناصر الاساسية للدولة، وبدونه لا يمكن لأية جماعة مهما أوتيت منكثرة، أو قوة، أو ثروة أن يكون لها كيان سياسي مستقل وأن نقوم كدولة"[4].

وتنبع أهمية الإقليم من كونه "الدعامة المادية للسلطة الحكومية، والمجال الخاضع لهذه السلطة[5]" أي الحيز الجغرافي الذي تمارس الدول صلاحياتها عليه، وتطبق فيه نظامها السياسي. ولذا فان من الطبيعي جداً أن تكون أولى إهتمامات الدولة هي ترسيم حدود واضحة لإقليمها الوطني في مجالاته الثلاث، البرية، والبحرية، والجوية. وإذا كانت معظم الدول، ولا سيما القديمة منها، تتمتع بحدود ثابتة ومعترف بها من قبل الجماعة الدولية، فان المشكلة لا تزال قائمة على مستوى بعض الدول الجديدة، أي تلك التي حصلت على إستقلالها حديثاً، حيث تتداخل الحدود بين بعضها البعض وتشكل مجالاً لخصومات سياسية، ونزاعات مسلحة في غالب الاحيان.

وللإقليم قيمة وجدانية كبرى في نفوس الشعب الذي يقطنه. إذ غالباً ما يرتبط تحديد الهوية الوطنية لهذا الشعب بالمنطقة الجغرافية، أو الارض التي يتواجد عليها منذ مراحل متباعدة في

---

1. أنظر د. علي صادق أبو هيف "القانون الدولي" منشورات منشأة الاسكندرية 1992، ص321-324.

1. أنظر :

Louis Cavaré «Le Droit international public», éd. A. Pédone, T1, Paris 1967, p: 321.

التاريخ، لا سيما وأن هذه الارض تضم تراثه، وذكرياته، وتمنحه ذلك الشعور الخاص بالامان والإستقرار الذي يحتاجه في مسيرته نحو التطور والتقدم، وإسهامه في الحضارة الإنسانية.

ونظراً لإرتباط الدولة بالإقليم، فقد أفرد القانون الدولي حيزاً كبيراً لمناقشة صلاحيات الدولة على إقليمها لمعرفة الحدود التي تتوقف عندها هذه السلطة. وفي هذا المجال يورد الاستاذ لويس كافاريه Louis Cavaré، ثلاث نظريات لكبار الفقهاء.

1. النظرية الاولى، الإقليم – الموضوع territoire–objet، وهي ترى بأن الاقليم هو موضوع سلطة الدولة مثلما أن الملك الخاص هو موضوع التملك من الافراد. وكما يستطيع الفرد التصرف بملكه كما يشاء، كذلك تستطيع الدولة التصرف بإقليمها بدون أي تقييد خارجي لإرادتها. وخطأ هذه النظرية التي قال بها الفقيه الالماني لاباند Laband هو أنها لا تميز بين سلطة الدولة التي تنبع من القانون العام، وبين حق الملكية الذي يخضع للقانون المدني. كما أنها تخلط بين مفهوم السيادة، ومفهوم سلطة الدولة على أراضيها، وتسمح حتى بالتنازل للغير عن قسم من أراضي الدولة على حساب الجماعة التي تعيش فيها.

2. النظرية الثانية، الإقليم – العنصر Territoire–sujet ، وتقول بانه لا يمكن فصل الاقليم عن الدولة بإعتباره احد العناصر المكونة لها. فالاقليم هو الدولة نفسها كما نراها داخل حدودها بغض النظر عن إتساع أو ضيق الرقعة التي تقوم عليها. وقد قال بهذه النظرية المفكر النمسوي جيلينيك Jellinek.

3. النظرية الثالثة، الإقليم – الحد Territoire – limite، وقد أخذ بها المفكر الفرنسي ميشو Michoud الذي يرى بان الاقليم ليس مادة لسلطة الدولة، وإنما هو فقط الإطار الذي تظهر فيه هذه السلطة. والإقليم يلعب دوراً رئيسياً هنا لأنه يشكل حداً لسلطة الدولة. فالدولة تستطيع، داخل هذا الحد، فرض نفسها كما تشاء، في حين أنها تصبح عاجزة عن ذلك كلياً خارجه أي أن الحدود هي الخط الفاصل الذي لا تستطيع الدولة إجتيازه لممارسة سلطتها[6].

---

1. أنظر : L.Cavaré,op. cite, p: 323-324.

وبمناسبة الحديث عن الحدود لا بد من الاشارة الى أن الحدود الطبيعية (كالجبال، والوديان، والانهار)، هي التي تعتمد في ترسيم الفواصل بين دولة وأخرى، وإنه عندما تفصل صحراء كبرى بين دولتين أو أكثر فانه يتم اللجوء الى الاساليب الهندسية في ترسيم الحدود عن طريق تعيينها على الخرائط.

أما بالنسبة للحدود البحرية، فان القانون الدولي العام لم يحدد بعد مسافة معينة للحدود المائية، أو المياه الإقليمية التي يمكن أن تتراوح بين إثني عشر ميلاً ومئتي ميل بحري بحسب قدرة الدول على حماية إقليمها المائي. وهنا، فإن المسألة الوحيدة التي تم الاتفاق عليها في ما يختص بالمياه الإقليمية هي أن للدولة السيادة الكاملة على الجوف القاري، أي تلك المنطقة الموجودة داخل المياه الاقليمية والتي يعتبرها الفقهاء إمتداداً طبيعياً للبر أو اليابسة.

وفي ما يتعلق بالمجال الجوي، فان من المتعارف عليه بأن للدولة السيادة على المنطقة من الجو التي تعلو مباشرة إقليمها البري والبحري (إذا لم تكن دولة حبيسة أي بعيدة عن شاطئ البحر ولا تمتلك منافذ عليه) وهذا ما يعرف في القانون الدولي بإسم المجال الجوي الداخلي أو الوطني، في حين تبقى طبقات الجو العليا، أو الفضاء الخارجي مفتوحة امام كل الدول بلا إستثناء.

ومع أن حجم الإقليم، من حيث المساحة الصغيرة أو الكبيرة، لا يؤثر في وضع الدولة من الناحية القانونية كوحدة سياسية مستقلة، إلا أن هناك فوارق هامة على شتى الصعد بين الدول ذات المساحة الشاسعة، وتلك ذات المساحة الضيقة. فالمساحة تلعب هنا دوراً رئيساً في قوة الدولة، ولاسيما عندما تتضمن مواقع إستراتيجية هامة من الناحية العسكرية، أو ثروات إقتصادية تشكل عنصراً في غنى الدولة وقوتها.

وبسبب تأثير الحتمية الجغرافية (دور المناخ، طبيعة الأرض، حجم الموارد المعدنية وغيرها) على موقع الدولة على الساحة السياسية الدولية، والتي أكدها نابوليون بونابرت بقوله "أن سياسة الدول تقوم في جغرافيتها"، فقد قام بعض العلماء الالمان، وعلى رأسهم فريدريك راتزل Frédérie Ratzel "بدراسة العلاقة بين الجغرافيا والسياسة، وشرح سياسة الدول بحتمية العوامل الطبيعية.

فقوة اللدولة، كما يقول راتزل، تخضع لعلاقتها بالمكان الذي يجب رؤيته من ثلاث زوايا: المدى، والموقع، والشكل الخارجي. وقد ميز راتزل، على صعيد الارض، بين موقع البلد، ومداه، وحدوده. والشعوب الكبرى برأيه، هي تلك التي تمتلك حس المدى. وبالنتيجة، فان الحدود تكون قابلة للاتساع أو الانكماش بحسب ديناميكية الشعب المعني بالمسألة. وقد قادت هذه الافكار، في ظل الرايخ الثالث، الى نظرية "المجال الحيوي الخطيرة"[7].

ب) الشعب أو السكان La population

السكان هم العنصر الاساسي الثاني في تكوين الدولة ومبرر وجودها. وكما لا يمكن تصور دولة بدون أرض، كذلك لا يمكن تخيل وجود هذه الدولة بدون شعب. فهذا الأخير هو الذي يكون الجماعة السياسية التي ينبثق منها النظام.

وعلى غرار تباين مساحة الأرض، فان عدد السكان لا يلعب أي دور في الوضع القانوني والسياسي للدولة. فنحن قد نجد دولة يتجاوز عدد سكانها المليار إنسان كالصين، مثلما قد نجد دولة أخرى لا يتعدى عدد سكانها بضعة آلاف. ويمكن ان تتنوع فئات السكان من دولة لأخرى. فتكون متقدمة في السن، كما هي الحال في معظم دول أوروبا، أو شابة، كما هو واقع الأمر في كثير من الدول النامية.

وينقسم السكان الى ثلاثة أنواع : الوطنيون، والاجانب، والاقليات.

الوطنيون هم أولئك الذين يحملون جنسية الدولة بفعل روابط الدم، أو عنصر الإقامة (جنسية الارض)، وهم يشكلون الغالبية العظمى في الدولة. وتقوم بعض الدول بالتمييز، على صعيد التمتع ببعض الحقوق كالترشيح للانتخابات، وممارسة الوظيفة العامة، بين المواطن Le Citoyen الذي يمتلك جنسية الدم، وبين الوطني Lational الذي يمتلك جنسية الأرض، حيث تشترط مرور فترة زمنية معينة، خمس أو عشر سنوات، للوصول الى المساواة التامة في الحقوق.

أما الأجانب، فهم الاشخاص الذين يحملون جنسية دولة أخرى، والمقيمون بصورة مؤقتة على أرض دولة ثانية لغرض العمل، أو الزيارة، أو لأي سبب آخر.وهم يتمتعون مبدئياً بمعظم الحقوق والحريات التي يتمتع بها الوطنيون، كحرية المعتقد، والسكن، والانتقال، والمساواة امام القضاء،

---

1. أنظر: دانيال كولار "العلاقات الدولية"، ترجمة د. خضر خضر، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1985، الطبعة الثانية، ص 30-31.

والحق بإستخدام بعض المرافق العامة، كالنقل مثلاً، أو الاستفادة من خدمات عامة أخرى. وبالمقابل، فان للدولة ملء الحق برفض بعض الحريات الاساسية للاجانب، كحرية التظاهر، والتجمع، والاشتراك بالأحزاب، أو الحصول على تعليم خاص من شأنه أن يؤثر سلباً على الحياة العامة في البلاد[8]. وغالباً ما يخضع وضع الاجانب في الدولة ومعاملتهم بصورة خاصة لاتفاقيات ثنائية بين الدولة – الأم، والدولة المضيفة، على أساس شرط الرعاية الخاصة، القاضي بإيلاء معاملة متميّزة لرعايا هذه الدولة، أو تلك، بصورة تبادلية.

وتشكل الأقليات، في بعض الدول، الفئة الثالثة من السكان. والأقليات Les minorités هي تلك الجماعات البشرية التي وجدت نفسها، لأسباب إقتصادية، أو عسكرية، أو سياسية (كالتعديلات الجغرافية الإقليمية)، تعيش وسط غالبية كبرى من سكان دولة تختلف عنها من حيث اللغة، أو العرق، أو الدين. وقد عملت معظم الدول على حل مشكلة الأقليات، سواء أكانت وطنية (أي إكتسبت جنسية البلد بفعل الاقمة)، وسواء أكانت أجنبية، على ضوء قواعد القانون الدولي، والمبادئ الانسانية التي تقضي بمساواتهم في الحقوق والواجبات مع بقية السكان. وقليلة جداً اليوم الدول التي لا تزال تمارس سياسة تمييز عنصري حيال الأقليات الموجودة على أراضيها. وحتى في مثل هذه الحال، فان الدول المذكورة تلاقي إستهجاناً عارماً ضد ممارستها اللاإنسانية هذه.

وتنبع أهمية الشعب في الدولة من كونه مصدر قوتها، وإزدهارها، ولا سيما إذا ما كان يشكل وحدة متجانسة ومتوافقة على المصالح الرئيسة التي يقوم عليها الوطن، أي يؤلف ما يعرف بالأمة.

وهنا لا بد لنا من التوقف أمام مثل هذه الحالة الشائعة، أي ظاهرة الدولة– الامة – L'Etat Nation.

1. الدولة – الأمة.

حتى بداية القرن التاسع عشر، كانت ظاهرة الدولة– الامة تقتصر على قوتين كبيرتين هما إنكلترا، وفرنسا. اما اليوم فان معظم دول العالم تدخل في إطار هذا التصنيف. فكيف ولدة فكرة الأمة، وما العلاقة القائمة بينها وبين الدولة.

---

1. أنظر: L.Cavaré,op. cite, p: 275-306.

من المعروف بأن الجماعة السياسية أسبق في وجودها على الدولة. وهي قد مرت بمراحل عدة من التطور الإجتماعي، والاقتصادي قبل أن تصل الى وعي هويتها الوطنية وتتحول الى امة ذات خصائص محددة. وهذا التطور لم يكن معتمداً، بل إتصف بنوع من العفوية التي فرضها سياق العلاقات التي كانت قائمة بين العائلات الكبرى، ومن ثم العشائر والقبائل قبل أن تتوحد وتنصهر في بوتقة واحدة وتتحول الى مجتمع كلي، أي أمة. وميزة هذا الوعي للحالة الوطنية التي أصبحت عليها هذه الجماعة خلال فترة تاريخية طويلة، هو أنه أظهر الخصائص المشتركة التي تجمع بين أفرادها بحيث تحولت مسألة الانتماء الى هذه الجماعة الى نوع من التماثل التام معها.

ومن الطبيعي أن تساهم مسألة التواجد على أرض واحدة، والايمان بمعتقدات واحدة، والنطق بلغة واحدة، والتعلق بتراث مشترك من الذكريات الغابرة، والتطلع الى طموحات وآمال مستقبلية بخلق هذه الحالة الوجدانية من شعور كل فرد وإحساسه بذلك الرباط الخفي الذي يضفيه عليه العيش وسط هذه الجماعة الانسانية.

إلا أن هذا لا يعني إطلاقاً ضرورة توفر كل هذه العناصر بصورة تامة لكي تتكون الأمة، فبعض الأمم كما هو معروف موزعة بين عدة أراض أو دول. والمعتقد الديني ليس لازماً في عملية التكون القومي بمقدار ما هو عامل مساعد على ذلك. واللغة، أو العرق أيضاً لا يلعبان دوراً فاصلاً في عملية التكوين القومي. من هنا تبرز صعوبة القول بحتمية هذه العناصر في نشوء الأمة التي لا يمكن قيامها بمجرد توافر العوامل المذكورة. فالأمة تتكون عبر عمل تاريخي طويل يترجم في وعي أفرادها للحالة الروحية التي تسودها.وقد عبر أرنست رينان عن تصور للأمة بالقول "أن الأمة هي روح، ومبدأ روحي"، مضيفاً "بأن تكون لها أمجاد مشتركة في الماضي، وإرادة مشتركة في الحاضر. وأن تكون قد صنعت بأكملها أشياء عظيمة، ولا تزال تريد صنع الكثير من هذه الأشياء[9]" وإذا ما كانت الأمة تسبق الدولة في وجودها، وتقدم الأرض التي هي الاطار الطبيعي للجماعة السياسية، وللوجود الشرعي، وممارسة السيادة[10]، فهذا لا يعني إستحالة نشوء الدولة قبل إكتمال حالة الوعي القومي. فبعض الدول التي نالت إستقلالها حديثاً،

---

1. أنظر : دانيال كولار، المرجع السابق، ص 50.

2. أنظر : Henri Le Febvre ,op. cite, p: 7-10.

ولا سيما في القارة الافريقية، لم تبلغ بعد تلك المرحلة المطلوبة من الإندماج الوطني، ولا تزال تعيش مرحلة صراعاتها القبلية القديمة في وقتنا الراهن.

الدولة – الامة، مكتملة النمو والشروط، هي تلك التي تعيش حالة متقدمة من الوعي الذاتي الذي يجنبها الوقوع في الصراعات الداخلية، ويوفر لها سلطة مركزية ثابتة، ويؤمن لسكانها تلك الدرجة المطلوبة من الإنسجام الثقافي والفكري الذي يسمح لهم بتوجيه كل طاقاتهم لخدمة الدولة وتطويرها.

وعندما نتكلم عن الدولة–الامة، كوحدة سياسية متكاملة، فاننا نشير بذلك الى تسمية مزدوجة ذات مضمون واحد. فالأمة تصبح هي الدولة أو الوطن، وهذا الأخير يصبح بدوره التسمية العاطفية والروحية للأمة.

2. الدولة المتعددة القوميات

إرتبط نشوء الدولة المتعددة القوميات بإتساع ظاهرة التوسع الامبريالي في الامبراطورية الرومانية، وما تلاها من محاولات مماثلة في العصور الوسطى والحديثة، الى أن وصلت الينا عبر الامبراطورية العثمانية التي كانت مثالاً واضحاً على هذا النوع من الدول في التاريخ المعاصر.

إلا أن قيام الدولة المتعددة القوميات لا يعود فقط الى علل التوسع الإقليمي. فبعض الأقوام، والأثنيات المختلفة وجدت نفسها، بحكم الجوار والتواجد على أرض واحدة، مرغمة على التفتيش عن صيغة مقبولة للعيش المشترك تسمح لها بالخروج من حالة التناقضات التي كانت تعاني منها، والإنطلاق لبناء المستقبل كما هي عليه الحال اليوم في الاتحاد السويسري.

أو أن بعض الأقليات القومية، ودرءاً للاخطار الخرجية المحتملة، إضطرت للاحتماء بقومية كبرى تمتلك سلطة مركزية قوية، أو أنها خضعت لهيمنتها المباشرة، كما كان الأمر عليه في الأمبراطورية الروسية.

كذلك، فان التعديلات الاقليمية التي أدخلت على الخرائط السياسية في منطقة البلقان، أدت كما نعلم الى قيام دول فسيفسائية على المستوى القومي في كل من يوغوسلافيا السابقة، وتشيكوسلوفاكيا السابقة أيضاً، ورومانيا، وبولونيا، وهنغاريا.

وهذه الحالة التعددية، في الدول المذكورة آنفاً، أدت كما نعلم لإنفراط بعضها، وزوالها فعلياً من على الخريطة السياسية العلمية، مثلما تعرضت الدول الباقية لخطر الصراعات العرقية لدى إصطدامها بحاجز التناقضات في المصالح الأساسية.

وتبرز ظاهرة التنوع القومي أحياناً، وهن الحالة التركيبية في الجسد السياسي – الاجتماعي لبعض الدول، وتبرهن عن فشل محاولات الصهر الوطني في إطار إيديولوجي مركزي، كما دلت على ذلك التجربة السوفياتية.

وغالباً ما تعمد الدولة المتعددة القوميات الى إتباع النظام الفيدرالي بإعتباره يؤمن التغطية المثلى لواقع الاستقلال الذاتي القائم داخلياً، ولكونه يخلق حالة من المساواة، الشكلية في معظم الاحيان، بين هذه القوميات عن طريق مشاركتها في المؤسسات الفيدرالية[11].

ومقابل الدولة – الأمة، المركزية، والموحدة سياسياً، وإجتماعياً، وثقافياً، فإن تجربة الدولة المتعددة القوميات تبدو هشة ومعرضة للاهتزاز لدى أول بادرة ينتفي فيها أحد الاسباب الوجيهة والموجبة لوجودها.

1. أنظر : د. عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، بيروت، 1996، ص 196 -197.

ج) السلطة السياسية

وهذا هو العنصر الثالث المؤسس للدولة. إذ يستحيل وجود الدولة بدون السلطة التي تقوم على مبدأ الأمر والإكراه. وسلطة الدولة هذه مستقلة كلياً عن أي سلطة أخرى. وإستقلالها هذا هو آحادي الجانب. فهي مستقلة عن أي أمر آخر، في حين أن لا شيء مستقل عنها بمعنى أن كل الافراد والمؤسسات المتواجدين تحت سقفها يتوجب عليهم الخضوع لشروط أمنها ووجودها نفسه. لأننا عندما نقول بأن الدولة هي المجتمع نفسه، أو هي مجموع المواطنين، أو أنها لوحدها تمثل كامل الحقوق والمصالح المشتركة بينهم، فهذا يعني انه يستحيل وجود أي شيء ضمنها أكبر منها.

وبما أن الدولة هي التجسيد القانوني للامة، فإن عليها تولي تنظيم هذه الأمة من الناحيتين السياسية والقانونية عن طريق سلطة سياسية تمكنها من ضمان إستمرارها على المستوى الداخلي، وحمايتها على المستوى الخارجي. ولذا، فانه لا بد لهذه السلطة من أن تمتلك خصائص أساسية:

أولها : الشخصية المعنوية، وهي تلك الصفة التي تسمح لنا بفهم قدرة الدولة وإستمراريتها. فالدولة هي كيات خاص يتمتع بصلاحيات وحقوق متميزة، ويمتلك حياة خاصة مستقلة عن حياة أعضائه، ولا سيما الحكام. فهؤلاء يستمدون سلطتهم من الدولة ويمارسونها بإسمها، والشرعية التي يتمسكون بها لتبرير تصرفاتهم السلطوية على المستويين السياسي والاداري تنبع أصلاً من هذه الشخصية الكيانية للدولة.

والدولة، من حيث المبدأ، دائمة، بالرغم من التغييرات أو التبدلات التي يمكن أن تطرأ على النظام السياسي السائد فيها. فانتقال النظام من الديموقراطي الى الديكتاتوري أو من القيادة الجماعية الى الفردية لا يغيّر في شيء من جوهر وجود الدولة.

ثانيهما : السيادة، أي أنها "لا تتلقى قوانينها الاساسية من أحد، فهي لوحدها تمتلك صلاحية الصلاحية[12]"، التي تمكنها من التصرف بحرية على المستويين الداخلي والخارجي.

1. أنظر : Louis.Cavaré,op. cite, p: 3332.

وتتلخص السيادة على المستوى الداخلي بقدرة الدولة المطلقة على إتخاذ ما تشاء من قرارات، وفرض ما تراه ملائماً من قواعد لتنظيم حياتها الذاتية، أو حياة الجماعات المختلفة، أو الأفراد الذين يعيشون في كنفها. وهي لوحدها تحتكر قوة الإرغام (من قضاء وقوات مسلحة) لإجبار الآخرين على التقيد بقراراتها، وإحترام، وتنفيذ قوانينها.

وتتميز هذه السيادة، على المستوى الدولي بالإستقلال التام تجاه الدول أو الوحدات السياسية المستقلة الأخرى. فلا تستطيع أية قوة خارجية فرض إرادتها على الدولة، أو إجبارها على التنازل عن جزء من أراضيها، أو إرادتها. فالسيادة، بهذا المعنى، كلية وشاملة، ولا تقبل التجزئة أو التنازل. وللدولة ملء الحرية بإختيار ما تشاء من صنوف التعاقد والالتزام حسبما تمليه عليها مصالحها، وما تقتضيه ضرورات حماية حدودها وأراضيها.

وثالثهما: ممارسة الصلاحيات اللازمة لتنظيم المجتمع، وتطوير مرافقه، والسهر على إستقراره وأمنه، من خلال تدخلها المباشر في الشؤون العامة بهدف التوجيه، أو التحكيم، أو التقرير. أي، بكلمة موجزة أن ممارستها لهذه الصلاحيات تشمل كافة أوجه وقطاعات الحياة الاجتماعية. وهي تقوم بذلك من خلال المؤسسات السياسية العامة المتمثلة بالسلطات الاساسية في الدولة، أي : التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

وهكذا نرى بأن السلطة السيدة لا تقوم في تعدد الإرادات، وإنما في الدولة الممهورة بسلطة الإرغام بواسطة عقد خضوع الأفراد. وهذه السيادة لا تبدأ بالوجود إلا في المرحلة التي تمتلك فيها الدولة، بعد تأسسها في شخصية معنوية، إرادة بديلة عن كل الإرادات الفردية، وتستطيع فيها فرض هذه الارادة بالقوة عند الحاجة[13].

---

1. أنظر :

A Cavillier : «Manuel de sosciologie» éd. P.U.F. T2. paris 1963., p:605.

تمارين:

إن وجود الدولة يعود لمجرد حدث طبيعي بمعزل عن أي صفة قانونية» هذا القول لـ:

1. كيلسن.
2. كاري دي مالبرغ.
3. سبينوزا.
4. هوبس.

الإجابة الصحيحة رقم 2

2- السلطات الاساسية قي الدولة الحديثة

الكلمات المفتاحية:

السلطات الأساسية في الدولة – السلطة التشريعية – السلطة التنفيذية – أجهزة السلطة التنفيذية – الوزراء – رئيس الوزراء – رئيس الدولة – السلطة القضائية.

الملخص:

الدولة تجسد وتمثل المجتمع من خلال الهيئات الشرعية التي تمارس إزاء المواطنين حقوق الأمة وواجباتها . وهذه الهيئات تشكل ما يسمى بالسلطات العامة.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بأنواع السلطات الأساسية في الدولة.
- تحديد ماهية السلطات التي تتكون منها الدولة واختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها.

الدولة كما قلنا هي التجسيد الكامل للمجتمع. وهي تمثل هذا المجتمع في كل شؤونه العامة، من خلال الهيئات الشرعية التي تمارس إزاء المواطنين حقوق الامة كلها وواجباتها. وهذه الهيئات الوسيطة بين المجتمع ككل وبين مختلف العناصر التي يتكون منها هذا المجتمع تشكل ما نسميه بالسلطات العامة.

إذن، من الناحية القانونية ليس هناك من سلطة شرعية في الدولة إلا تلك التي تعمل بإسم الامة، ومن أجل مصلحتها، والتي تستمد صلاحياتها وولايتها من قوة الأمة لأنه إذا لم تكن هذه السلطة قائمة من أجل خدمة المجتمع، ولا تستمد صلاحياتها منه، فهذا يعني أن المجتمع موجود من أجل مصلحة السلطة، وأنه أصبح ملكاً لها. أي أننا إذا ما قبلنا بوضع الأمة تحت سيطرة التعسف المطلق لبعض الأفراد كما كانت عليه الحال في العصور الوسطى، حيث كان الملوك يقسمون مجتماعتهم بين ورثتهم على هواهم، فهذا معناه إنكارنا لفكرة الحق والعدالة، أي للأساس الوحيد والممكن للنظام الاجتماعي.

وتقوم الدساتير في الدولة الحديثة بتعيين مؤسسات السلطة وحدودها، والعلاقات التي يجب أن تقوم بينها إنطلاقاً من مبدأ التوازن المانع لطغيان إحداها على الأخرى، وإستناداً الى فكرة مونتسكيو القائلة بان "السلطة وحدها توقف السلطة".

والدستور بمضمونه هو إنعكاس لروح الأمة أو الشعب، وتجسيد لمفاهيمه، وعاداته، وطموحاته. وهو يلعب دور الضامن والحامي للحقوق الطبيعية والحريات الفردية بوجه تعسف السلطة. كما أنه يعتبر المقياس الوحيد لشرعية كل القوانين الأخرى التي تسنها السلطة التشريعية، أي لدستوريتها أو تواقفها مع مضمونه وجوهره.

وتتفق الدساتير الديموقراطية على تقسيم السلطات الى ثلاث هي: السلطة التشريعية التي تضع القوانين، والسلطة التنفيذية التي تفرض إحترام هذه القوانين على المجتمع بأكمله، والسلطة القضائية التي تطبقها على كل الحالات الخاصة، وتقوم بتفسيرها في المسائل النزاعية.

أ_ السلطة التشريعية Le pouvoir législatif

تتمثل السلطة التشريعية بمؤسسة البرلمان. وهي تنبع عن المجتمع، صاحب السيادة، الذي لا يعقل أن يشارك بأكمله في صنع القوانين، وممارسة الحكم، وتطبيق العدالة. من هنا ضرورة تكوين هذه المؤسسة بطريقة تمثل فيها كل حقوق المجتمع ومصالحه الشرعية، وأن تكون الهيئة المخلصة للوعي والعقل العام. وتمثيلها للارادة الشعبية لا يعني إطلاقاً تعرضها مع السلطة التنفيذية أو تناقضاً معها. بل على العكس إنسجاماً تاماً بينها وبين هذه الأخيرة في طريقة صياغتها للقوانين، حرصاً على الانتظام العام، وتطور المجتمع، وتكريساً لمبدأ العدالة في الدولة التي يجب أن ترتكز اليه أولاً في وجودها قبل قيامها على القوة وبواسطتها.

إن نشوء البرلمان في الأنظمة الحديثة، ولا سيما منذ الثورة الفرنسية الكبرى في عام 1789، شكل الحد الفاصل بين المفهوم القديم للسلطة النابع من الحق الآلهي في الحكم، وبين مفهوم العقد الاجتماعي الذي يقول بسيادة الامة المطلقة، وبحقها بتغيير حكامها في كل مرة يخرجون فيها عن إرادتها. أي بقول آخر، أن البرلمان بمضمونه التمثيلي هو تجسيد لإرادة الغالبية العظمى من المحكومين، أي للاسلوب الديموقراطي في الحكم، وهو أيضاً تكريس تام وكامل لمبدأ الرضى الشعبي، أو قبول الشعب في أن تقوم فئة معينة من الناس بتمثيل إرادته، والتعبير عن قضاياه، وطموحاته. لذا، فان المسؤولية التشريعية التي تقع على عاتق البرلمان في الانظمة الديموقراطية كبيرة جداً. فالقانون الذي تسنّه هذه السلطة لا يكفي أن يكون عادلاً، وإنما أيضاً قابلاً للتطبيق بمعنى التوافق مع روح الشعب وتقاليده، في الوقت نفسه الذي يجب أن يسود فيه ويسيطر لجعل هذا التراث يتطور بصورة أفضل. كذلك، يجب أن يكون القانون ملائماً، وأن يظهر في المرحلة التي يكون ثمة فيها حاجة اليه، وحيث يطالب به الرأي العام، ويكون له نفس الفائدة والتأثير.

من هنا حساسية المهمة التي يقوم بها البرلمان في حقل التشريع. فهو يجب أن يقوم بعمله بطريقة تجنبه الوقوع في مزالق في التشريع الذي يؤدي، كما نعلم، الى فقدان القوانين لقوتها المعنوية، أو التقصير في سن القوانين لتلبية إحتياجات المجتمع، مما يفسح في المجال أمام قيام التعسف.

وكي يتمكن البرلمان من القيام بمهمته على أكمل وجه، فقد حرصت الديموقراطية على التأكيد على حصانة النائب، الذي يمثل الشعب بأسره، طيلة فترة ولايته بحيث لا يكون مسؤولاً عن الاقوال والمواقف التي يتخذها، ليستطيع التعبير عن آرائه كاملة، وتمثيل إرادة الشعب في العملية التشريعية.

والبرلمان، بشكل عام، هو الحامي للدستور ونصوصه، وهو الكابح لجموحات السلطة التنفيذية، فهو الذي يقرر مدى تمسك الحكام باحترام الدستور والخروج عليه، مثلما يقرر التزام هذه السلطة بمصلحة الامة أو الشعب وعدم الاضرار بها. وفي هذا الصدد يقول العلامة جورج بيردو:

"إذا كان ثمة من وظيفة للبرلمانات لم تلق الاحتجاج أبداً، فإنها وظيفة مراقبة نشاط السلطة التنفيذية. وهذه الوظيفة كانت، مبدئياً، في أصل نشوء المؤسسة البرلمانية لأن المقصود بها، وبدون نزع سلطة المبادرة من يد الملك، كان إنشاء هيئة قادرة على مراقبة إستخدام هذه السلطة. وعندما أصبحت البرلمانية صيغة حكومية، فان العلاقات بين ممثلي الأمة والسلطة التنفيذية ترسخت بحسي سيناريو يحفظ العمل للحكومة، في حين بقي الاشراف أو الرقابة صفة ملازمة للبرلمان"[1].

ب- السلطة التنفيذية Le pouvoir exécutif

السلطة التنفيذية هي الهيئة المكلفة بإدارة شؤون البلاد، والسهر على تنفيذ القوانين وتطبيقها وإحترامها في الداخل، والدفاع عن الاستقلال والكرامة الوطنية على مستوى الخارج.

وتتكون السلطة التنفيذية، في الانظمة الديموقراطية، من رئيس الدولة من جهة، والوزراء من جهة ثانية.

ويختلف تشكيل الحكومة من دولة لأخرى بحسب طبيعة النظام السياسي إذا ما كان يتبع أسلوب الديموقراطية الشعبية، أو الديموقراطية الليبرالية، ففي الحالة الأولى يقوم النظام على مبدأ

---

1. أنظر : G.Burdeau «Traité de science politique», op. cite, Tix. P: 173

الحزب الواحد الذي يمارس رقابة مباشرة على كافة أجهزة الدولة، بما فيها الحكومة، التي يشرف على تعيينها المكتب السياسي للحزب وأمينه العام، الذي يكون غالباً الشخصية الأولى في النظام، كما كان الأمر عليه في دول المنظومة الإشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي السابق. وبالرغم من إنهيار هذا النوع من الانظمة على المستوى الدولي بشكل عام، إلا أننا لا نزال أمام نماذج معينه منه لاتزال تتمثل بالصين الشعبية، وكوريا الشمالية، وكوبا.

وفي الحالة الثانية، يرتكز النظام إما على مبدأ الثنائية الحزبية، على غرار فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية وغيرها من الدول الغربية، وإما على مبدأ التعددية الحزبية، أو بكل بساطة على عدم وجود أحزاب قوية بما يكفي للعب دور فعال على المستوى السياسي. وفي هذه الحالة فإن البديل الطبيعي للأحزاب يقوم في البنيات الاجتماعية، كالعائلات الكبرى، والقبائل، والطوائف أو في التكتلات الاقتصادية والمالية، كما هو عليه الواقع في الكثير من دول العالم الثالث ومنها لبنان.

وعلى أكثر من صعيد، فان أنظمة الثنائية الحزبية تبدو أكثر أهلية وقدرة من الانظمة الأخرى على تكوين حكومة تمثل إرادة الغالبية العظمى من الشعب، وتتوافر فيها صفات الاستقرار والاستمرار. ففي هذا النوع من الانظمة يكون التنافس على السلطة محصوراً بحزبين قويين، أو كبيرين، يتقاسمان أصوات الناخبين الذين لهم الكلمة الفصل في إيصال الأغلبية التي يريدون الى الندوة البرلمانية. وعندها تصبح مسألة تكوين الحكومة شكلية، لأن الحزب الذي يفوز بأغلبية المقاعد في البرلمان هو الذي يتولى تأليف الوزارة، وبالتالي ممارسة اللسلطة التنفيذية بالتعاون مع رئيس الدولة. أي، بمعنى آخر، أن الشعب هو الذي ينتخب، في هذه الحالة، الحكومة التي يشاء.

وبمقدار ما تستطيع هذه الحكومة تنفيذ البرنامج الذي طرحته على الناخبين بمقدار ما تظل حائزة على ثقتهم للاستمرار في السلطة. وهي لا تسقط بفعل معارضة البرلمان لها، باعتبار أن الحزب الذي تنتمي اليه يحتل المقاعد في البرلمان، ويؤمن لها العدد الكافي من الاصوات لمنحها الثقة بشكل دائم. وإنما يمكن أن يحدث ذلك في الحالات التالية:

1. عندما تتعرض الأغلبية المساندة لها لأزمة داخلية بسبب الصراعات بين التيارات المتعارضة داخل الحزب، وإنسحاب عدد من النواب منه.

2. في حالة إنفراط التكتل المؤيد لها إذا ما كان الحزب قد إضطر للتعاون مع بعض الأحزاب الصغرة لتأمين أغلبية الاصوات النيابية التي تسمح له بتشكيل الحكومة.

3. إذا ما فشلت في تنفيذ البرنامج الذي قامت على أساسه، وإتسعت قاعدة المعارضة الشعبية لها. ففي هذه الحالة تتم الدعوة لإجراء إنتخابات جديدة، والإتيان بأغلبية برلمانية أخرى قادرة على مواجهة الوضع القائم وتأمين مصالح الشعب.

وغالباً ما يكون أعضاء حكومة من هذا النوع من لون سياسي واحد لضمان الانسجام بينهم وتحقيق أعلى درجة ممكنة من الفعالية، كما هي عليه الحال في بريطانيا حيث يتم التناوب على السلطة بين حزبين كبيرين هما العمال والمحافظون، أو يمكن أن تكون إئتلافية، برئاسة حزب قوي، وتضم تيارات أخرى تنتهج سياسيات متقاربة كما هو عليه الوضع في فرنسا بين حكومات اليسار واليمين.

أما في الدول التي تفتقد الى مثل هذه الاغلبية السياسية الحزبية الضرورية لتأمين الاستقرار الوزاري فان الحكومات تعاني من ضعف بارز يتجلى في تناقضات المصالح المختلفة التي تخيم عليها، وتجعلها عرضة للاهتزاز الدائم، وتمنع بقاءها لفترة طويلة في السلطة كما يحدث في ايطاليا. فغياب الائتلاف بين الاحزاب الكبرى، أو عدم وجود أحزاب قوية لدرجة تحوز فيها على أغلبية أصوات الناخبين اللازمة لتأمين سيطرتها على الوزارة يجعل من إمكانية الاستمرار في الحكم لفترة زمنية طويلة مسألة عسيرة. والسلطة التنفيذية لا تتكون فقط من الحكومة التي يترأسها وزير أول Premier ministre، وإنما أيضاً من رئيس الجمهورية، الذي يتمتع بموقع خاص في أعلى هرم السلطة أي أن السلطة التنفيذية مؤلفة من ثلاثة أجهزة هي: الوزراء، ورئيس الحكومة أو الوزير الأول، ورئيس الدولة.

أ) **الوزراء:** هم المشرفون على مرافق الدولة الاساسية وإدارتها، ويتربعون، بهذه الصفة، على رأس الهرم الإداري. وهم يعملون بصورة مباشرة على تنفيذ سياسة الحكومة التي إلتزمت بها في بيانها الوزاري الذي نالت ثقة البرلمان على أساسه. والوزير هو شخصية سياسية وإدارية في آن واحد وهو المسؤول الوحيد المباشر عن وزارته، ولذلك فانه يتحمل تبعة أعماله الشخصية امام البرلمان، مثلما تتحمل الحكومة بكامل أعضائها المسؤولية عن سياستها العامة.

ب) **رئيس الحكومة** Le chef du gouvernement، أو الوزير الأول، ويحتّل موقعاً متميزاً في الانظمة الديموقراطية، ملكية كانت أم جمهورية، ويتقدم دستورياً على أقرانه من الوزراء. وهو يقوم بدور أساسي بتوجيه نشاط الوزارات المختلفة، والتنسيق بينها، لكي تقوم بعملها بالشكل الذي يتلاءم والسياسة العامة للحكومة. ولذا، فانه يتحمل المسؤولية المباشرة عن آداء حكومته، السياسي والاداري، أمام البرلمان.

ورئيس الحكومة هو عادة شخصية سياسية هامة في أنظمة الثنائية الحزبية، ويتم توليه هذا المنصب بسبب إحراز حزبه لأكبر عدد من المقاعد البرلمانية بين القوى المتنافسة في الانتخابات. وهو كذلك شخصية متميزة في أنظمة التعددية الحزبية، أو الليبرالية الاخرى، يتم إختيارها لتولي منصب رئاسة الحكومة نظراً للمواصفات، أو الامكانيات الخاصة التي يتمتع بها.

وقد أفردت بعض الديموقراطيات الليبرالية، كأنكلترا والمانيا، مكانة خاصة للوزير الاول أو للمستشار بحيث مهرته بصلاحيات واسعة تمكنه من إتخاذ قرارات على جردة عالية من الأهمية. ففي بريطانيا مثلاً يشرف الوزير الأول على سياسة الوزراء في وزاراتهم المختصة، ولا سيما في ما يتعلق بالسياسة الخارجية. كما يقوم بتعيين الموظفين في المراكز الكبرى الادارية، والقضائية مثلما يعين المسؤولين عن الاسقفيات الدينية، ويقترح على الملكة تعيين أعضاء جدد في مجلس اللوردات، او تعيين اعضاء المجلس الملكي، وغير ذلك من الوظائف الهامة[2].

وفي ألمانيا يتمتع المستشار أيضاً بسلطات كبرى، ولا سيما لجهة إختيار الوزراء من بين الأحزاب الأخرى الداخلة في تحالف معه، الامر الذي يسمح له بتحديد حجم الأهمية التي ينوي منحها لهذا الحزب أوز ذاك من خلال عدد الحقائب المخصصة له[3].

ج) **رئيس الدولة** Le chef de l'Etat، رئيس الدولة في النظام الديموقراطي البرلماني هو رأس السلطة التنفيذية التي يمارسها بالتعاون مع الحكومة. وهو بصفته الدستورية هذه يقوم بتعيين

---

1. أنظر : د. إدمون رباط :«الوسيط في القانون الدستوري العام» الجزء الاول، دار العلم للملايين، بيروت 1964، ص 370.

2. أنظر : G.Burdeau, op. cite, T ix. P: 203

رئيس الوزراء، ويحضر جلسات الحكومة بإعتباره رئيساً لمجلس الوزراء، عندما تقتضي الامور ذلك.

إلا أن ما يهمنا هنا هو الدور السياسي الذي يلعبه رئيس الدولة في الانظمة الليبرالية، حيث يتمتع بنفوذ كبير بفعل الصلاحيات الذي يمنحه إياها الدستور، والتي تجعله يحظى بمكانة متميزة في النظام الديموقراطي تضعه بعيداً عن الصراعات، وخارج إطار التجاذبات السياسية.

فرئيس الدولة، وبحكم موقعه كحامٍ للدستور، وقيّم على مصلحة البلاد العليا، يلعب دوراً فعالاً في توجيه سياسة الحكومات على المستويين الداخلي والخارجي. كما أن صفة الثبات، والاستمرار النسبي في مركز رئيس الدولة يسمح له لأن يبقى فوق شتى أنواع الصراعات، وأن يقوم بدور الحكم بين التيارات المتعارضة ليجنّب البلاد أكبر قدر ممكن من الهزات الداخلية التي قد تؤدي بها الى حالة اللا إستقرار. ومن هنا، فإننا نرى بأن رئيس الدولة، وفي حالة النزاع بين الحكومة والبرلمان، لا يلجأ إلا نادراً لإستخدام تلك الصلاحية الأساسية التي يمنحه إياها الدستور، ألا وهي حل البرلمان، إلا في حالة تعذر التوصل الى تسوية بينهما.

والى جانب الرئيس، فان ثمة عدداً كبيراً من المستشارين المتخصصين في مختلف الشؤون الذين يقومون بمعاونته في تصريف شؤون الدولة. ومع أن هؤلاء المستشارين غالباً ما يبقون وراء الستار، أو في الكواليس، إلا أن بصماتهم تكون واضحة في أحيان كثيرة على مجرى بعض الأمور في الدولة.

وبدون الدخول كثيراً في تفاصيل الآوالية التي تعمل بموجبها السلطة التنفيذية، وسيادتها المطلقة في الشؤون السياسية والادارية، فغننا نقول بانها لاتمتلك التفرد أو الوحدانية في عملها بل تجد نفسها مضطرة للتعاون بشكل وثيق معالسلطة التشريعية، وأيضاً مع السلطة الثالثة في النظام الديموقراطي التي هي السلطة القضائية.

ج- السلطة القضائية، le pouvoir judiciaire

وهي السلطة الثالثة في النظام الديموقراطي الليبرالي، وعليها تفسير القانون إنطلاقاً من الروحية التي إستلهمت في وضعه. أي أن عليها أن تلعب دور المشرع في هذه الحالة، في الوقت الذي تحتفظ فيه بعملها كحكم يفصل في المنازعات بين الأفراد من جهة، وبين هؤلاء الأفراد والدولة من جهة أخرى.

هذا الدور المزدوج للسلطة القضائية يبرز من خلال مراقبتها لدستورية القوانين ومن خلال تعاطيها مع الأمور والقضايا الفردية التي يمكن ان تؤثر على إستقرار النظام العام في المجتمع.

إن سبب قيام الرقابة الدستورية على القوانين، كما يقول العلامة بيردو، هو إيجاد الوسائل "الكفيلة بإجبار الحكام على إحترام نظام عملهم وإستخدام صلاحياتهم طبقاً للاجراءات المقررة في الدستور، وتوجيه حياة البلاد بحسب فكرة الحق التي قبلوا خدمتها، والتي منها تنبع، في النهاية، سلطتهم"[4] أي أن الهدف هو منع تعسف السلطة التشريعية، وإخضاع القوانين الصادرة عنها لاحكام الدستور. وقد شقت فكرة الرقابة الدستورية على القوانين طريقها لأول مرة في الولايات المتحدة الأميركية عن طريق الاجتهادات الصادرة عن المحكمة العليا حيث راحت تنتشر لتتحول "الى شكل المبدأ النافذ والمستقر ليس فقط لدى الماحكم الفيدالية على إختلاف درجاتها، بل حتى في المحاكم المحلية الخاصة بالدولة المتحدة"[5].

إلا أن هذا المبدأ لم يلق إجماعاً تاماً من قبل فقهاء القانون. ووجهت اليه انتقادات عددية ترى فيه محاولة لتعطيل الممارسة الديموقراطية، ومخالفة لمبدأ سيادة الشعب. فالسلطة التشريعية التي تسن القوانين ناجمة عن الارادة الشعبية. ولذا فإنه لا يحق، لها برأي البعض، ممارسة الرقابة على هذه السيادة من خلال مراقبة أعمال ممثلي الشعب، فضلاً عن أن الرقابة بحد ذاتها

---

1. أنظر : G.Burdeau, op. cite, V.IV, P: 365-382

2. أنظر د. إدمون رباط، المرجع السابق، ص 610.

تتعارض مع مبدأ فصل السلطة، لأن وظيفة القضاء هي تطبيق النصوص وليس بحث موافقتها او مخالفتها للقواعد الدستورية[6].

وبالرغم من هذه المواقف الاجتهادية المتنوعة، فقد أقرت معظم الدول اليوم بمبدأ الرقابة على دستورية القوانين. وقد أناط الدستور الفرنسي هذه الصلاحية بالمجلس الدستوري Conseil constitutionnel الذي من حقه مراقبة القوانين، والمعاهدات، ومعرفة مدى إنطباقها على أحكام الدستور، ومراقبة صحة إنتخاب رئيس الجمهورية، ورئيسي مجلس النواب والشيوخ، وصحة إجراءات الرفرندوم. كما يمارس المجلس الدستوري رقابة مسبقة على صحة إقتراحات القوانين، وعلى صحة إقتراحات تعديلها الصادرة عن مجلسيّ النواب والشيوخ، ويراقب أيضاً ممارسة الحكومة سلطتها التنفيذية كي لا تتعدى الحد الذي رسمه الدستور بين النطاق الخاص، العائد لإختصاص الحكومة، وبين نطاق القانون، الذي بقي البرلمان مختصاً به[7].

أما الدستور السوري الدائم الصادر في 1973/1/31، فقد أناط صلاحية الرقابة على دستورية القوانين بالمحكمة الدستورية العليا، التي تتشكل من خمسة أعضاء يسميهم رئيس الجمهورية بمرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

وقد حددت المواد /145/ وبعدها من الدستور اختصاصات هذه المحكمة على الشكل التالي:

- التحقيق في الطعون الخاصة بصحة انتخاب أعضاء مجلس الشعب، وتحيل للمجلس تقريراً بنتيجة تحقيقها.
- تنظر المحكمة وتبت في دستورية القوانين وفق الآلية التالية:

- إذا اعترض رئيس الجمهورية أو ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية قانون قبل إصداره، يوقف إصداره إلى أن تبت المحكمة فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل الاعتراض لديها، وإذا كان للقانون صفة الاستعجال وجب على المحكمة الدستورية أن تبت فيه خلال سبعة أيام.

3. أنظر د. خضر خضر "مدخل الى الحريات العامة وحقوق الانسان"، مرجع سابق، ص 164.

1. أنظر د. إدمون رابط، المرجع السابق، ص 50.

- إذا اعترض ربع أعضاء مجلس الشعب على دستورية مرسوم تشريعي خلال مدة خمسة عشر يوماً من انعقاد دورة مجلس الشعب، وجب على المحكمة الدستورية العليا أن تبت فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيل لاعتراض لديها.
- إذا قررت المحكمة مخالفة القانون أو المرسوم التشريعي للدستور، يعتبر لاغياً ماكان مخالفاً منها لنصوص الدستور بمفعول رجعي ولا يرتب أي أثر.
- لا يحق للمحكمة الدستورية العليا أن تنظر في القوانين التي يطرحها رئيس الجمهورية على الاستفتاء الشعبي وتنال موافقة الشعب.

- تتولى المحكمة الدستورية العليا بناء على طلب من رئيس الجمهورية إبداء الرأي في دستورية مشروعات القوانين والمراسيم التشريعية وقانونية مشروعات المراسيم.
- كما تختص المحكمة بمحاكمة رئيس الجمهورية في حالة الخيانة العظمى.

وكي تستطيع السلطة القضائية القيام بعملها على أكمل وجه بتطبيق العدالة في المنازعات بين الأفراد من جهة، وفي حماية حقوقهم الفردية والعامة بوجه تعسف السلطة من جهة أخرى، فانه لا بد للدولة الحديثة من الاعتراف بهذا المجال، بمبدأين أساسيين: الاول مبدأ سيادة القانون، والثاني مبدأ إستقلال السلطة القضائية نفسها.

إن مبدأ سيادة القانون يعني بكل بساطة خضوع كل أفراد المجتمع، من حكام ومحكومين، لقواعد القانون العامة بلا إستثناء، وأي مخالفة لهذه القاعدة الجوهرية تعني تحول القانون الى أداة بيد الحكام يستخدمونها على هواهم بوجه المحكومين مما يؤدي حتماً الى إختفاء فكرة العدالة والمساواة التي يقوم عليها المجتمع. ولذا فإن السلطة، وبالرغم من انها تستمد شرعية النظام السياسي الذي تقيمه من موافقة المواطنين عليه، فانها لا تستطيع أبداً إجبار هؤلاء المواطنين على إحترام القوانين التي تسنها، إلا إذا كانوا متأكدين بان القوانين المذكورة تخدم مصالحهم

الاجتماعية، والقيم الاخلاقية التي يؤمنون بها، وتحل سلطة الضمير والواجب، والعدالة والمساواة، محل النزعات الفردية، والانحرافات التسلطية.

من هنا يركز بعض الفقهاء، ومنهم جورج بيردو، على المفهوم التعاقدي للسلطة، وعدم جواز خرقه من قبل الحكومة، وحق المواطنين بمقاومة تجاوزات الحكومة هذه التي قد تؤدي الى الطغيان: " فإذا ما كان الدستور قاعدة آحادية الجانب يطرحها الحاكم لضمان حريته في ممارسة سلطته، فإن الحق بمقاومة الطغيان يجب أن يكون أداة لصيانة الحقوق والحريات الفردية التي يكفلها هذا الدستور "[8]. والمقاومة الشرعية أو القانونية لتعسف السلطة وطغيانها لا يمكن أن تتم إلا بتحقيق إستقلالية القضاء. فاستقلالية القضاء هي ضمان تحقيق العدالة في المجتمع، وقيام دول القانون التي تؤمن لمواطنيها ممارسة حقوقهم وحرياتهم على قدم واحدة من المساواة[9].

ومبدأ إستقلال القضاء في الدولة الديموقراطية الحديثة ينبع من مبدأ الفصل بين السلطات نفسه. إلا أن ما تجدر الاشارة اليه هو أن هذه الاستقلالية التي أصبحت السمة المشتركة بين كل الأنظمة السياسية الليبرالية اليوم ليست مطلقة كلياً. فالسلطة التنفيذية تستطيع دائماً، من خلال تعيين القضاة ونقلهم من مراكزهم، التأثير ولو بصورة غير مباشرة على عملهم. بيد أن هذا التأثير يبقى نسبياً أمام سيادة القانونوضمانه لحقوق الأفراد المدنية والسياسية التي يتشكل منها المجتمع نفسه، ويتطور على أساسها.

---

1. أنظر : الحق بمقاومة الطغيان في جورج بيردو، المرجع السابق، المجلد الرابع، ص 495-579.
2. أنظر : د. خضر خضر، المرجع السابق، ص 161-162.

- **تمارين:**

اختر الإجابة الصحيحة: السلطة التشريعية:

1- تفرض احترام القوانين
2- تضع القوانين
3- تطبق القوانين وتفسرها

الإجابة الصحيحة رقم 2

3- أشكال الدول والانظمة السياسية

الكلمات المفتاحية:

أشكال الدولة – الدولة البسيطة– الدولة الفيدرالية– أشكال الدولة الفيدرالية – الاتحاد الشخصي – الاتحاد الاندماجي – الاتحاد الكونفدرالي – أشكال الأنظمة السياسية– النظام الفردي – النظام الجماعي – النظام الديمقراطي.

الملخص:

تختلف الدول من حيث التركيب الجغرافي , فتقسم إلى دول مركزية موحدة ودول فيدرالية , كما تختلف من حيث طبيعة النظام السياسي الذي تقوم عليه إذا كان رئاسياً أو برلمانياً.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بأشكال الدول والأنظمة السياسية.
- تحديد ماهية الدولة البسيطة والدول الفيدرالية, والأنظمة السياسية الفردية والجماعية والديمقراطية .

تختلف الدول منحيث التركيب الجغرافي، فتنقسم الى دول مركزية موحدة ودول فيدرالية أو إتحادية مثلما تختلف من حيث طبيعة النظام السياسي الذي تقوم عليه إذا كان رئاسياً أو برلمانياً.

أ- الدولة البسيطة أو الموحدة L'Etat Unitaire

الدولة البسيطة أو الموحدة هي التي تخضع لسلطة واحدة تتولى إدارة شؤون الدولة على كافة المستويات الداخلية والخارجية، وعلى كامل إقليم هذه الدولة وسكانها. وهي النموذج السائد في معظم دول العالم، بالمقارنة مع الدول الإتحادية او المركبة.

ويميز بعض الفقهاء بين الدول إنطلاقاً من مفهوم السيادة فيعتبر أن هناك دولاً تامة السيادة أي تنفرد بتصريف شؤونها في مختلف الميادين وتتمتع بإستقلال سياسي كلي، ودولاً مقيدة شبه سيدة تخضع لأنظمة خاصة تمنعها من ممارسة إستقلالها وسيادتها الكاملة، وهي تلك التابعة، أو المحمية، أو الخاضعة لنظام الوصاية الدولي[1].

في حين ينطلق البعض الآخر، مثل العلامة جورج بيردو، من الفكرة السلطة والقانون كمعايير وحيدة لتصنيف الدول بحسب أشكالها. فالدولة الموحدة أو البسيطة، برأيه، هي تلك التي تقوم فيها فكرة واحدة للسلطة والقانون، بينما أن الدولة الفيدرالية هي تلك التي توجد فيها مجموعة أفكار حول السلطة والقانون. ومع أن ثمة نموذجية أخرى لأشكال الدول تصنفها الى قبلية، وإقطاعية، ورأسمالية، وإشتراكية وغير ذلك، إلا ان هذا التقسيم يتخذ من طبيعة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية مرتكزاً لمفهوم السلطة، وهي معايير ليست ثابتة بصورة دائمة، ويمكن ان تتغير بتغير الاوضاع التي أنشأتها[2]. من هنا نرى بان فكرة السلطة الموحدة. والقانون الموحد التي إعتمدها الاستاذ بيردو هي الاقرب الى الواقع السياسي المعاصر.

---

1. أنظر بهذا الصدد تصنيف د. علي صادق أبو هيف في «القانون الدولي العام»، ص 140-162، ود. إبراهيم أحمد شلبي في «مبادئ القانون الدولي العام»، ص 140-145.

1. أنظر : روبرت م. ماكيفر: «تكوين الدولة» ترجمة الدكتور حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت 1984، الطبعة الثانية، ص 191-202.

وبالرغم من امكانية وجود تعددية أفكار قانونية بين شتى الجماعات التي تكون المجتمع الواحد، إلا أن خضوع هذه التعددية لمركز قرار وحيد، أي سلطة تتجسد بوحدة التنظيم الدستوري، وشمولية السيادة على كامل الاقليم والسكان، هو الذي يكرس شكل الدولة وإعتبارها موحدة. فإنتظام بعض الفئات الاجتماعية داخل جماعات محددة بفعل روابط الدم، أو المهنة، أو العلاقات العائلية، وإعتناقها لجملة من الافكار الحقوقية لا يؤثر بشيء على وضع الدولة الموحدة طالما أن هذا الأمر لم ينتج مفاعيل قانونية تتجاوز بأبعادها فكرة السلطة والحق الاساسية التي ترتكز اليها هذه الدولة. فوجود الجماعة الدولتية La collectivité étatique وسيطرتها لا ينفي إطلاقاً وجود تجمعات ثانوية أخرى داخل الدولة، وإنما يوجب فقط أن تكون نشاطات هذه الفئات ومواقفها متجانسة مع الانتظام والخير العام الذي هو من مسؤولية الدولة. ومن هذا المنطلق فان السلطة السياسية المركزية أو الموحدة تكون تلك القادرة على جعل مفهومها للخير العام يسود في كل المجالات، وتمنع على أية فئة أخرى، ولأي سبب كان، فرض قانونها الذاتي وإعلائه على غيره من القوانين. فالدولة المركزية هي الوحيدة المؤهلة لوضع التنظيم القانوني الذي تريد، وتحديد وسائل الارغام الضرورية لإحترامه والتقيد به.

وتتصف السلطة الموحدة بمركزية ذات وجهين: سياسي وإداري. الأول يعني وحدة القانون السائد في الدولة. والثاني يقود الى سلوك موحد في تنفيذ القانون وإدارة المرافق العامة. وهذه المركزية ضرورية لتأمين قوة فاعلة للسلطة لأن تبعثر القرار بين المركز والهيئات المحلية يضعف السلطة المركزية ويضرّها. والتمركز على مستوى القرار لا يؤدي فقط الى دعم وتثبيت وحدة الجماعة الوطنية من الناحية السياسية، وإنما يؤدي أيضاً الى فعالية المرفق العام على الصعيد الاداري. وخضوع المرفق العام لسلطة مركزية موحدة يؤمن إنتظامه وعدم إنحيازه. فهو موجود أصلاً لخدمة جميع أبناء المجتمع وتحقيق مصالحهم، ولا يستطيع الاستمرار بذلك إلا من خلال تسلسل إداري يجنّد كل الطاقات والكفاءات، وينسّق بين شتى النشاطات.

إن عدم إنحياز المرفق العام لفئة معينة من المواطنين يمهره بصبغة أخلاقية تحميه من التأثيرات المحلية، وتؤمن له الأهلية والفعالية الضروريتين لتحقيق المهام الإدارية بأقل كلفة ممكنة. وتمركز القرار وتسلسل التنظيم الاداري يؤدي حتماً الى توحيد السلطة وإعطائها القوة العامة اللازمة لممارستها. والقوة العامة الفعلية هي التي تخضع الموظفين لإرادتها، وتدخلهم في جسم تراتبي موضوع تحت إشرافها. فالتسلسل الاداري يعني بحد ذاته تراتب الدرجات داخل

الجسم الوظيفي، «بحيث ان الموظفين الصغار يقومون بأعمالهم ليس فقط بسبب الالتزام المباشر والوحيد الذي يفرضه القانون، وانما أيضاً بفعل التعهد بالخضوع لرئيس يكون الوسيط بينهم وبين القانون»، وأهمية التسلسل تكمن في ربطه كل الهيئات الادارية بالسلطة المركزية عن طريق الوزارات، وفرض الانضباط الذي يمنع الموظفين من الخروج عن إرادتها.

إلا أن مركزية السلطة الموحدة لا تمنعها إطلاقاً من ممارسة اللامركزية الادارية، أي توزيع جزء من صلاحياتها على الهيئات أو السلطات المحلية المكلفة بإدارة بعض المناطق. وهذا الاسلوب في ممارسة وتطبيق القرار الاداري نابع من إتساع حجم المرافق العامة، وتضاعف الخدمات وتحقيقها يجبرها على توزيع قسم من موظفيها على كامل الارض الوطنية، الأمر الذي يطرح على المركز مسألة تقنية لجهة تنفيذ القرار الاداري. فالعدد المرتفع للموظفين، وبعد المسافة التي تفصلهم أحياناً عن المركز يعقدان عملية الاتصال مع السلطة المسؤولة، الممثلة عادة بالوزير، التي يستحيل عليها الاتصال بكل موظف لوحده، وتوجيه التعليمات له بما يتناسب ودوره، ويتلاءم مع الظروف الموجود فيها. من هنا كانت فكرة تكوين الادارات المناطقية، وتزويدها بالكادرات المؤهلة للبت بالمسائل المطروحة على مستوى المناطق، كما هو الحال مع المحافظين، والقائمقامين، ورؤساء المصالح، والدوائر وغيرها. لأنه، في الحالة المعاكسة، أي في حالة تجميع مصادر القرار على مختلف مستوياتها في مركز واحد لا بد من أن نصل الى درجةٍ من الشلل التام في المرافق العامة بسبب الروتين وتداخل الأهليات التقنية مع بعضها البعض. من هنا تصبح اللامركزية الادارية المنظمة جيداً على أساس صلاحيات واضحة ومحددة شرطاً لقيام مركزية فعالة.

وهنا لا بد من توضيح الالتباس والغموض الشائعين في إستخدام التعبير الفرنسي الذي يعني به البعض اللامركزية الادارية. والواقعأن المقصود بهذا التعبير هو إضعاف السلطة المركزية وتقوية السلطات المحلية على حسابها. ولذا، فان الأقرب الى الدقة هو تعبير الذي يعني التخفيف من تمركز القرار في مكان واحد عن طريق تفويض جزء من الصلاحيات الى جهات أخرى بموافقة المركز وتحت إشرافه. وهذه الممارسة تتطابق أكثر فأكثر مع شيوع المفهوم الديموقراطي في كافة مجالات الحياة. فالديموقراطية التي تعني، بجوهرها، إحترام الحقوق الفردية،

ومشاركة المواطنين في السلطة، يجب أن تلغي حالة الاحتكار أو الحصرية التي تتميز بها الانظمة الاستبدادية أو الاخلاقية[3].

ب- الدولة الفيدرالية أو الاتحادية L'Etat fédéral

الدولة الفيدرالية أو الاتحادية تتكون من دولتين أو أكثر في نظام سياسي وقانوني جديد تتنازل بموجبه الدول المتعاقدة عن كل سيادتها الخارجية وعن بعض سيادتها الداخلية الى الهيئة المركزية التي يؤلفها الاتحاد. وهذه الهيئة الجديدة هي حكومة بالمعنى الكامل للكلمة مستقلة عن الدول الاعضاء. وتعلو عليها في ما تصدره من قوانين، وما تتخذه من قرارات. فالدولة الفيدرالية تتمتع بشخصية دولية تسمح لها بممارسة كل الحقوق الخاصة بالدولة السيدة على مستوى العلاقات الدولية وتصرفاتها على هذا الصعيد ملزمة كلياً لجميع الدول الداخلة في الاتحاد التي تندمج شخصيتها بشكل تام في النظام الفيدرالي[4].

والفكرة الاتحادية أو الفيدرالية ليست جديدة على الساحة الدولية. فهي قد نشأت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في أميركا الشمالية مع الدول التي إنفصلت عن بريطانيا العظمى إبان حرب الاستقلال لتتكون في دولة جديدة موحدة بإسم الولايات المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ لم تتوان الفكرة الاتحادية عن الانتشار في بقاع أخرى من العالم بفعل التطورات المتنوعة التي فرضتها الظروف، بحيث أصبحت تشمل العديد من الدول كاوستراليا، وكندا، والهند، وسويسرا، وإلمانيا الفيدرالية وغيرها. فما هو دوافع الاتحاد الفيدرالية وما هي المعايير التي يقوم عليها؟

إن هذه الدوافع تختلف من دولة إتحادية لأخرى فقد يكون ثمة عوامل مشتركة، كالعرق، واللغة، والدين، تلعب دوراً مباشراً في التقاء الارادات الوطنية والاتفاق على صيغة مستحدثة من العمل المشترك. وقد تكون عوامل التاريخ، أو الجغارفيا، أو المصالح الاقتصادية الهامة هي الدافع الاساسي لعملية التقارب الوثيق بين كيانات سياسية مختلف، بحيثينجم عنها واقع قانوني جديد تلتزم فيه هذه الكيانات بملء رغبتها وإرادتها.

---

1. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر التحليل الرائع عن الدولة الموحدة الذي قدمه العلامة بيردو في المجلد الثاني من الوسيط في علم السياسة، بعنوان الدولة، ص 351-460.
2. أنظر د. علي صادق أبو هيف، المرجع السابق، ص 126.

والاشارة هنا الى المشاركة الطوعية أو الاختيارية تعكس إنتفاء الصفة الارغامية للتعاقد كما هي الحال عليه في الانظمة الموحدة. فالمفهوم الفيدرالي يقوم على الحرية والتفاهم بين أطرافه. وهي سمة التعددية الايجابية. فالفيدرالية كنظام، يمكن أن يضم جماعات متنوعة في مفاهيمها وعاداتها ولغاتها وأعراقها، يشجع على تطور الحرية وإزدهارها باعتبارها القاعدة التي تسمح له بالتماسك والتطور، حيث تستطيع كل جماعة، وبحسب ما تمتلك من موارد مادية، وما يمليه عليها موقعها الجغرافي، تطوير هويتها الذاتية والمحافظة عليها، والانطلاق نحو مزيد من التعاون مع الفئات الاخرى. فالجماعة الانسانية تكون أكثر إستعداداً للانفتاح على غيرها من الجماعات طالما تدرك أن هذا الأمر لن يهدد تراثها، أو وجودها الحضاري بالخطر، وهذا ما نلحظه في بعض التجارب الاتحادية كسويسرا مثلاً. أي أن المحافظة على الاستقلال الذاتي يمكن أن تشكل حافزاً للجماعات المتنوعة للمشاركة بكل طاقاتها في العملية الاتحادية دون الخشية من أي قيد يكبح طموحاتها الخاصة، ومصالحها المختلفة سوى قيد الالتزام بالانضواء تحت مستلزمات السياسة الاتحادية.

فالحكومات الوطنية، التي تتألف منها الدولة الاتحادية، تستطيع دائماً الاحتفاظ بحرية الحركة في ما يختص بتنظيمها الداخلي، وتشريعها القانوني، وما يلزم من سلطة عامة لضمان هذا النظام فهي، وبالرغم من الرابط الاتحادي تبقى دولاً لها شخصيتها القانونية.

بيد أن ما تجدر الاشارة اليه هنا هو أن تطبيق الفكرة الاتحادية إرتدى أشكالاً عدة تراوحت بين الاتحاد الشخصي، والاتحاد الاندماجي، والاتحاد الكونفيدرالي.

أ. الاتحاد الشخصي. وتفرضه ظروف الجوار الاقليمي، أو العلاقات العائلية الوثيقة، فقبيل الثورة الفرنسية الكبرى كان ثمة إتحاد بين كل من إسبانيا وفرنسا بحكم وجود نفس العائلة المالكة (آل البوربون) على عرش الدولتين. كذلك فإن تجربة الاتحاد بين السويد والنروج إبتداء من عام 1815 وحتى عام 1905 كانت تصب في نفس الاطار على غرار الاتحاد النمساوي–الهنغاري الذي إنتهى في الحرب العالمية الأولى. وتتميز هذه الاتحادات، بإمتلاكها لنفس الهيئات الدبلوماسية، والعسكرية، والمالية في الوقت الذي يكون فيه لكل دولة إستقلالها الداخلي التام، وحكومتها وبرلمانها، وحيث تختلف صلاحيات رئيس الدولة في كل منها.

ب. الاتحاد الاندماجي، وهو الذي يؤدي الى إذابة دولة ما في شخصية دولة أخرى، وينتهي وضعها القانوني كدولة مستقلة. وفي هذه الحالة فانه لا يكون ثمة سوى رئيس واحد للبلاد،

وحكومة واحدة، وبرلمان واحد. وقد عرفت بعض الدول العربية هذا النمط من الاتحاد من خلال تجربة الوحدة الاندماجية التي قامت بين سوريا ومصر بين عام 1958 و1961، وأدت الى قيام دولة ذات شخصية قانونية وسياسية جديدة بإسم الجمهورية العربية المتحدة. إلا أن هذه التجربة التي لم تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة لواقع البلدين لم تستطع تجاوز الصعاب التي إعترضت طريقها، ولذا فإنها لم تعمر طويلاً.

ج. الإتحاد الكونفيدرالي أو التعاهدي، وهو نوع من الاتفاق بين دول لإقامة نوع من الصلات المميزة بين بعضها البعض، والتشاور لإتخاذ مواقف مشتركة على المستوى الدولي. والبارز في هذا النوع من التعاهد عدم وجود مؤسسات سلطوية بالمعنى الكامل للكلمة. إذ أن لكل دولة الحق في الاحتفاظ بكامل شخصيتها المستقلة، وعدم الالتزام بأي قرار إلا بما يتناسب ومصالحها الخاصة.

والفرق بين الدولة الفيدرالية أو الاتحادية، وبين الدول المتعاهدة أو الكونفدرالية يكمن في عدة نقاط:

1. على مستوى السلطة فالدولة الاتحادية تمتلك سلطة مركزية اعلى من سلطة الدول الاعضاء مما يسمح لها بممارسة صلاحياتها بشكل نافذ لدى كل الدول الأطراف. في حين أن الكونفدرالية تفتقر كلياً الى مثل هذه السلطة المركزية أو الحكومة.

2. على مستوى المؤسسات التشريعية، حيث أن هناك سيادة واضحة للقرارات الصادرة عن السلطة التشريعية الفيدرالية في ما يختص بشؤون الاتحاد، والتزام الدول بالتقيد التام بها. بينما أن الكونفدرالية لاتمتلك سوى مجلس تتمثل فيه الدول، من خلال وفودها، على قدم واحدة من المساواة. وهذا المجلس يتكون عادة من ممثلين دبلوماسيين ترسلهم حكوماتهم للتعبير عن رأيها في القضايا المطروحة، دون أن يكون لديهم أي نوع من الصلاحيات الاخرى. وفضلاً عن ذلك فان ليس للمجلس الكونفدرالي صلاحيات محددة، أو إختصاص وظيفي معين، وإنما هو يتدخل في كل الامور التشريعية، والتنفيذية، والقانونية وغيرها. وغالباً ما تكون طريقة التصويت خاضعة لمبدأ الاجماع، الامر الذي يعقد عملية إستصدار القرارات بسهولة ويسر نظراً لحق الاعتراض الضمني الذي تتمتع به كل دولة في حالة الاجماع.

3. على المستوى العسكري الذي تبدو فيه إستقلالية الدول واضحة وجلية. فالسياسة العسكرية التي يقررها التعاهد ليست ملزمة لأي طرف من أطرافه، بعكس الدولة الاتحادية التي تمتلك قوات

عسكرية موحدة للدفاع عن الاتحاد ضد الاخطار الخارجية، والتي تسري قوانينها على كل مواطني الفيدرالية بدون إستثناء. فعندما تقرر الدولة الاتحادية خوض حرب خارجية مثلاً فإن كل الدول الاعضاء تلتزم حرفياً بهذا القرار ولا سيما لجهة الخدمة العسكرية، وتعبئة القوات الاحتياطية، والمساهمة بالعمليات الحربية، ووضع كل طاقاتها المادية بتصرف الاتحاد. وفي حال حصول نزاع مسلح بين دولتين من دول الاتحاد الفيدرالي، فإن هذا الصراع يتخذ صفة الحرب الاهلية الداخلية، وللسلطة الاتحادية الحق، في هذه الحالة، بوضع حد له بالطريقة التي تراها ملائمة.

أما على المستوى الكونفيدرالي، فان الدول ليست مرغمة على المشاركة بأية حرب خارجية تقررها الهيئة التعاهدية أو أحد أطرافها. كما أن النزاع الذي يمكن أن ينشب بين أطرافها أنفسهم يعتبر نزاعاً دولياً، وليس داخلياً يتخذ صفة الحرب الاهلية.

من هنا، ونظراً لغياب المؤسسات المركزية القوية في الكونفيدرالية، فإن هذه التجربة بدت محكومة إما بالفشل والزوال بسبب ضعف الروابط القائمة بين أطرافها، وإما بالتطور في إتجاه الفيدرالية بفعل التبدلات التي تشهدها الساحة الدولية، والتي تدل على ان الكيانات القوة هي وحدها التي ستكون قادرة على البقاء والاستمرار طويلاً بمواجهة تحديات العصر الراهن[5].

ج- أشكال الانظمة السياسية

نقصد هنا بأشكال الانظمة السياسية تحديد مصادر السلطة والهيئات التي تقوم بممارستها، ومعرفة العلاقات بينها وتحديد صلاحياتها أو إختصاصها. ودستور الدولة هو الذي يقوم، عادة، بتبيان وتوضيح هذه المسائل، إذ يتضمن كشفاً دقيقاً لطبيعة النظام السياسي والاسس التي يقوم عليها. وغالباً ما ترتدي الدساتير المعاصرة طابعاً ديموقراطياً يتجلى في مبدأ الفصل بين السلطات الاساسية الثلاث في الدولة، أي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية. وتختلف طبيعة الدساتير بإختلاف المجتمعات والانظمة السياسية التي تقوم عليها، إذ أن هناك دساتير تحدد أوالية جامدة للفصل بين السلطات، كالانظمة الرئاسية مثلاً، في حين أن

---

1. حول الفيدرالية أنظر جوردو بيردو، المرجع السابق، ص 461-590.

بعض الدساتير الاحرى تعتنق مفاهيم مرنة لعملية الفصل هذه من أجل تأمين أكبر قدر ممكن من التعاون بين السلطات في الدولة، كما هو حال الانظمة البرلمانية.

وتجتمع الانظمة السياسية عامة في ثلاث فئات أساسية تعبر عن الاشكال المتباينة لها، فتكون:

1) إما فردية تخضع فيها السلطة لسيطرة مطلقة من قبل شخص واحد كما في الديكتاتورية أو الملكية المطلقة.

2) وإما جماعية تقوم فيها جماعة محددة بممارسة السلطة على أساس مواصفات معينة كالأصل (أرستقراطية) أو الدين (تيوقراطية) أو الاختصاص (تكنوقراطية).

3) أو ديموقراطية مباشرة عندما يقوم المواطنون بالمشاركة في السلطة بأنفسهم، أو ديموقراطية غير مباشرة أو تمثيلية عندما ينتخب الشعب من يمثله في الحكم.

إلا أن هذا التصنيف يبقى عاماً جداً. فالانظمة الديكتاتورية، وبالرغم من إطلاقيتها الواضحة، تحاول دائماً الظهور بمظهر الممثل للإرادة الشعبية والمعبر عنها. والأنظمة الديموقراطية لا تعكس حقيقة هذه الارادة. إذ كيف يمكن أن نتصور أن عدة فئات من الاشخاص يمثلون فعلياً عدة ملايين من الافراد، ويعبرون تماماً عن آرائهم ومصالحهم. وهذه اشكالية يستلزم حلها الغوص في كنه السلطة وماهيتها، والغاية النهائية من وجود الدولة. إذ يبقى السؤال المطروح على صعيد الفلسفة السياسية هو التالي : أين تتوقف حدود السلطة، والى متى ستظل الدولة حاجة ملحة لتنظيم المجتمعات الانسانية؟

من هنا نرى أن المقارنة يجب أن تتركز داخل الانظمة الديموقراطية نفسها لتتناول الديموقراطية الليبرالية بالمعنى الذي نهجت عليه بعض دول أوروبا وأميركا منذ القرن الثامن عشر، وبين الانظمة الديكتاتورية التي تتخذ من إرادة الشعب والحفاظ على مصالحه وسيلة لتبرير تقييدها لحريات هذا الشعب وحقوقه الطبيعية.

والانظمة الديموقراطية ليست من تكوين واحد. فهي تختلف من بلد الى آخر باختلاف ظروف هذا البلد الاقتصادية، والاجتماعية، وتطور مستوى الوعي السياسيلدى سكانه. لذلك فاننا يمكن أن نجد لها أشكالاً شتى تتراوح بين:

1. الديموقراطية المباشرة التي يدير فيها الشعب شؤونه بنفسه. وهذا النمط، الذي كان سائداً في الدول المدينية – اليونانية التي كان عدد سكانها وضيق رقعتها الجغرافية يسمح به، لم يعد ممكناً اليوم بسبب أعداد السكان المرتفعة في بعض الدول، وإمتداد مساحتها على عدة ملايين من الكيلومترات المربعة. والاثر المتبقي الوحيد عنهذا النوع من الممارسة نراه في خمس مقاطعات سويسرية صغيرة حيث يقوم السكان فيها بانتخاب عدد قليل من بينهم لتولي بعض الوظائف العامة بإسمهم لمدة عام، واحد فقط، لإدارة وتسيير أعمال المواطنين في الشؤون الداخلية[6].

2. الديموقراطية التمثيلية، وهي النظام الاكثر شيوعاً في عالم اليوم، وتتلخص بقيام الشعب، في فترات زمنية منتظمة، بانتخاب ممثليه الذين يمارسون السلطة بإسمه.

3. الديموقراطية شبه المباشرة التي تمزج بين النمطين السابقين. فالنواب، الذين يمثلون الشعب، يصوتون علىالقوانين والقرارات المتخذة بإسمه، في الوقت الذي يكون فيه هذا الشعب مدعواً لإبداء رأيه المباشر في بعض القضايا الهامة عن طريق الاستفتاء أو الرفرندوم، كما هي الحال في فرنسا مثلاً، أو لإقتراح بعض القوانين أو تعديلها كما تؤكد عليها الممارسة السويسرية[7].

ويعتبر بعض الباحثين أن درجة المشاركة الشعبية، وإن كانت تمثل معياراً لتقييم صفة النظام، تبدو غير كافية للتعرف على طريقة عمله، ولذا فانهم يقترحون اللجوء الى مبدأ فصل السلطات، والانطلاق من أوالية عمله بهدف التوصل الى تصنيف هذا النظام وتحديده. وعلى هذا الاساس فغننا نكون امام ثلاثة نماذج محتملة للانظمة السياسية:

– النظام الذي يخلط بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بحيث تسيطر إحداهما على الاخرى في كل مرة تتيح لها الظروف ذلك.

– نظام الفصل الجامد الذي يستبعد أية علاقة بين هاتين السلطتين، كالنظام الرئاسي.

– ونظام الفصل المرن الذي يسمح بهذه العلاقة ويطورها الى نوع من التعاون الواضح.

---

1. أنظر د. إدمون رباط، المرجع السابق، ص 662–663.

[7]. Philippe Parini «institutions politiques» éd. Armand Cilin, paris 1984, p: 45.

وعلى ضوء هذا التقسيم، فان الانظمة السياسية تتوزع بشكل عام الى نوعين رئيسين: البرلماني والرئاسي.

في النوع الاول، اي النظام البرلماني، لا بد من الاشارة الى بعض الخصائص التي تميز تركيب كل واحدة من السلطتين التشريعية والتنفيذية. فالسلطة التشريعية قد تكون آحادية تتكون من مجلس واحد، أو ثنائية من مجلسين (نواب وشيوخ) ، أو متعددة تتضمن عدة هيئات تشريعية من أجل إضعاف دور البرلمان. كذلك فإن السلطة التنفيذية يمكن أن تكون واحدة (أي أن رئيس الدولة هو رئيس الحكومة في الآن نفسه)، أو ثنائية غير متوازنة (رئيس دولة ذو دور تشريعي ورئيس حكومة يمتلك صلاحيات واسعة)، أو ثنائية متوازنة (تتعادل فيها الصلاحيات بين رئيس الدولة والحكومة).

وفي النوع الثاني، أي النظام الرئاسي فان الفصل بين السلطتين يبدو حاداً وقوياً. فالرئيس لا يمتلك حق مراقبة اعمال السلطة التشريعية او التدخل فيها (بواسطة المبادرة التشريعية) أو حلها، وهذه الاخيرة لا تستطيع بالمقابل مراقبة عمل الرئيس، الذي هو رئيس الحكومة في الوقت نفسه، أو نشاطات وزرائه. وكلاهما محكوم بالقيام بمهامه حتى إنتهاء الفترة التي إنتخب من أجلها. ولعل قوة كل من هاتين السلطتين تنبع من كون كل واحدة منهما ناجمة عن الانتخاب الشعبي المباشر، بحيث لا تستطيع أي منهما إدعاء إحتكار تمثيل إرادة الشعب لوحدها.

ومن الطبيعي أن نظاماً من هذا النوع لا يستطيع ممارسة السلطة بفعالية إلا إذا أدخلت عليه بعض الاجراءات المرنة التي تخفف من حدة الفصل بين السلطتين.

تمارين: حدد من كل عبارة من اليمين مع ما يناسبها من اليسار.

الاتحاد الشخصي	1- فكرة السلطة
الاتحاد الاندماجي	2- الاتحاد بين اسبانيا وفرنسا قبيل
جورج بيردو	3- الهند
الفكرة الاتحادية	4- الوحدة بين سورية ومصر

الإجابة الصحيحة:

- الاتحاد الشخصي: الاتحاد بين اسبانيا وفرنسا قبيل
- الاتحاد الاندماجي: الوحدة بين سورية ومصر
- جورج بيردو: فكرة السلطة
- الفكرة الاتحادية: الهند

الوحدة التعليمية السادسة
السلطة في المجتمع السياسي

1- في مفهوم السلطة

الكلمات المفتاحية:

مفهوم السلطة – وظيفة السلطة– أسس السلطة.

الملخص:

إن علم السياسة هو علم السلطة والدولة في آن واحد نظراً للتلازم الوثيق بين هذين العنصرين واستحالة دراسة أحدهما بمعزل عن الآخر. فلا يمكن تخيل وجود دولة بلا سلطة، أو سلطة بدون إطار مؤسساتي – اجتماعي تمارس فيه.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بمعنى السلطة ووظائفها والأسس التي تستند عليها في ممارسة وظائفها.
- تحديد المصدر التي تستمد السلطة قوتها منه، والغاية التي وجدت السلطة من أجلها، والأسس التي تمنح السلطة سبب وجودها.

أ- ما هي السلطة؟

قلنا، منذ البداية، أن علم السياسة هو علم السلطة والدولة في آنمعاً نظراً للتلازم الوثيق بين هذين العنصرين وإستحالة دراسة أحدهما بمعزل عن الآخر. فنحن لا يمكن أبداً أن نتخيل وجود دولة بلا سلطة، أو سلطة بالمعنى القانوني، بدون إطار مؤسساتي- إجتماعي تمارس فيه.

والواقع أن علاقة السلطة بالدولة هي كعلاقة الروح بالجسد. فالدولة هي الهيكل أو الجسم التنظيمي الذي تتلاقى فيه شتى النشاطات الاجتماعية، والسلطة هي الروح التي تحفز هذه النشاطات وتحدد مساراتها وغاياتها. ولذا، فالقول بأن علم السياسة يهدف الى دراسة السلطة في المجتمع، والنتائج التي تتركها على صعيد تطور هذا المجتمع في منحى معين، لا يضيف شيئاً جديداً الى واقع الحال بمقدار ما يؤكد على الصيغة الترابطية بين هذين الوجهين من وجوه النشاط الاجتماعي.

ويعدد لنا جان مينو أقوال المفكرين التي تشدد على الظاهرة الاجتماعية للسلطة، وينقل عن وليم روبسون قوله بان "علم السياسة يقوم على دراسة السلطة في المجتمع وعلى دراسة أسسها وعملية ممارستهاوأهدافها ونتائجها"[1]. وعن ليبهولز قوله بأن "السلطة هي القدرة على فرض إرادة بطريقة مباشرة أوغير مباشر على كائنات بشرية"[2]. أو أن "علم السياسة هوعلم كامل للسلطة يصبح موضوعه دراسة التأثير ودراسة من يمارس هذا التأثير"[3].

وينسج جورج كاتلين على نفس المنوال عندما يعتبر بان "السلطة هي فعل الارادة الذي ينشد بواسطته الانسان تحقيق رغباته، والصراع الذي ينشأ عن ذلك ويحاول أثناءه كل واحد أن يسيطر على الآخر بوسائل مختلفة كاللجوء الى العنف أو الاقناع والاستنجاد بالتقاليد أو القاعدة القانونية"[4]. ويتفق كاتلين مع ألبير بريمو على القول بأن علم السياسة هو دراسة الظواهر التي تؤلف جوهر الصراع أو النفوذ ضمن إطار الدولة من أجل بلوغ السلطة بالذات. ويقف ريمون

---

1. أنظر جان مينو،«مدخل الى علم السياسة»،منشورات عويدات،بيروت 1967،ص86.
2. نفس المرجع، ص 88.
3. نفس المرجع، ص 89.
1. نفس المرجع، ص 88-89.

آرون الموقف نفسه عندما يعتبر بان علم السياسة "هو كل ما له علاقة بحكم المجتمعات أي كل ما له صلة بعلاقات النفوذ بين الافراد والجماعات"[5].

من هنا ندرك الصلة القائمة بين السلطة والمجتمع. لكن ليس المجتمع بمعناه المجرد، أي كتركيب لكائنات إنسانية، وإنما المجتمع السياسي المنظم، بمعنى الدولة، الذي ينشىء حقوقاً وواجبات للمواطنين. فالدولة هي الوحيدة القادرة على إنتاج السلطة وإبرازها بشكل ملموس من دون سائر التجمعات الحية الاخرى الممكنة. ومع إقرارنا التام بعدم قدرة الدولة على التدخل في وجود حقوق الفرد الطبيعية، باعتبارها تولد مع الانسان بمعزل عن أي تنظيم إجتماعي، فان علينا من جهة أخرى التركيز على الدور الذي تلعبه الدولة، وبالتالي السلطة، في إنتاج الحقوق والواجبات المدنية والسياسية. وهنا تكمن بالذات مهمة السلطة في المجتمع السياسي، أي في إنتاج وتحديد حقوق وواجبات المواطنين عبر القوانين التي تضعها، أو تقوم بسنّها، وكل إهمال لهذا الدور الحيوي للسلطة كقوة منظمة للحياة الاجتماعية لا بد من أن يؤدي حتماً الى تعريض المجتمع الانساني لمخاطر التفكك والزوال. فالمجتمع المنظم لا يستطيع بلوغ الغاية الجوهرية لوجوده، أي تحقيق إنسانيته، إلا من خلال وجود السلطة القادرة على صيانة وحدته ووجوده.

فالسلطة، كما يقول جورج بيردو، هي شرط أساسي للنظام، وهي مولدة للحرية الفردية والعامة، بإعتبار أن هذه الحرية ليست ممكنة إلا في النظام الاجتماعي نفسه، أي في الخيارات الانسانية التي يلتزم بها الافراد بملءإرادتهم، والتي تدفعهم للتمسك بالشرائع الاخلاقية النابعة من القيم المترسخة في وجدانهم. وعلى هذا الاساس تصبح السلطة تلك "القوة الناجمة عن الوعي الانساني، والموجهة لقيادة جماعة في بحثها عن الخير العام، والقادرة، والحالة هذه، أن تفرض على أعضاء الجماعة الموقف الذي تريده، أي أنها قوة وفكرة في آن واحد"[6].

بيد أن هذه القوة الموضوعية في خدمة الفكرة لا يمكن أن تترجم إلا من خلال القانون الذي يتضمن امراً ونهياً في الوقت نفسه. فهو، أي القانون، عندما يأمر شخص ما بالالتزام بسلوك معين، فإنه يحرم في الآن ذاته على أي انسان آخر إختلاق العراقيل التي تمنع هذا الشخص من القيام بالواجبات المطلوبة منه. والقانون ليس فقط الناموس أي القاعدة أو المقياس الذي نلاحظه ونراه في الطبيعة، وإنما هو أيضاً الشريعة الانسانية التي تمنح حقوقاً وتفرض واجبات ضمن

---

2. نفس المرجع، ص 91.

1. أنظر، بيردو، المرجع السابق، المجلد الأول، ص 401–406.

إطار العلاقة المجتمعية بين الفرد وأقرانه. من هنا تتضح لنا خاصية السلطة كظاهرة قانونية تأخذ أبعادها الكبرى في قلب المجتمع الكلي التي هي شرط أساسي لوجوده فهي تنبعث من الافراد وتتوجه اليهم من خلال القوانين التي تفرضها عليهم عن طريق التوفيق بين عنصري الواقع الاجتماعي: أي القوة والحق[7].

لكن من أين تستمد السلطة هذه القوة وهذا الحق؟

في الواقع، ان ثمة أصلاً دينياً للسلطة منذ ان تكون الوعي الانساني في المجتمعات الاولى. وبالرغم من أن الشعور الديني لم يكن قد إكتمل في هذه المجتمعات الى درجة الوضوح التام الذي عرفه في ما بعد مع الايمان بالرسالات السماوية، إلا أن المجتمعات البدائية كانت تكن لقادتها إحتراماً يشوبه الخوف، وتنسب اليهم سلطات او قدرات فوق طبيعية. وكانت الخشية من عقوبة ناجمة عن قوى خفية، في حال مخالفة هؤلاء القادة، هي التي سهلت الى حد بعيد إضفاء صفة القداسة عليهم ولا سيما بسبب الدور الذي كانوا يلعبونه كحراس لعبادات المجتمع، او كوسطاء بين هذا الأخير وبين القوى الالهية. وهكذا نشأت السلطة كحصيلة تفاعل بين عوامل الخوف، والرهبة، والانبهار، وتمثلت بالشخص الذي كانت تعتبره الجماعة فوق مستوى الناس العاديين. وراحت هذه السلطة تمارس سحراً لا يمكن مقاومته من قبل الاعضاء الآخرين للجماعة. فهؤلاء القادة، الذين يمتلكون السلطة، كانوا معتبرين وكأنهم يجسدون هذه القوى الخفية على الارض. ومع تعدد آلهة المجتمعات القديمة، تنوعت المصادر المقدسة للسلطة، وجعل الفكر الديني من الملك سيداً مطلقاً في مجتمعه لا يسمح لأحد بمخالفته. فالملك– الكاهن كان المؤتمن على مقدسات المجتمع، وحارساً لآلهته. فكيف يمكن والحالة هذه مقاومة إرادته؟

بيد أن التطور الذي شهدته المجتمعات الانسانية، ولا سيما في مرحلة الدول المدينية– اليونانية، كان لا بد من أن يترك آثاراً واضحة على فهم المفكرين والفلاسفة لمسألة السلطة، وإعتبار الدولة كهيئة إجتماعية تقوم على تلاؤم عقلاني من اجل خدمة الفرد والمصلحة العامة، وساعدت الديانات السماوية التي ظهرت، في ما بعد، على تكريس هذا المفهوم الذي يساوي بين البشر ملوكاً أم رعايا. وإنتقلت الدولة من إرث آلهي ممنوح لبعض الاشخاص بفعل وضعهم الاجتماعي، الى أداة لخدمة المجتمع، والسهر على مصالحه. وتحولت السلطة من مفهومها

2. نفس المرجع، ص 418.

المقدس الذي كانت تذوب فيه شخصيات أعضاء الجماعة، لتصبح وسيلة لحماية الحقوق الطبيعية لهؤلاء الاعضاء.

ب- وظيفة السلطة

يتحدد مضمون السلطة دائماً بالغاية التي وجدت من أجلها، أي بالدور الذي يتعين عليها القيام به في إطار المجتمع. والواقع أن السلطة ليست مفهوماً مجرداً، وإنما هي حقيقة واقعة تبرز بصورة جلية في الدولة الحديثة من خلال المؤسسات الدستورية والسياسية. من هنا الاهمية الكبرى التي يعلقها فقهاء القانون وعلماء السياسة على طبيعة ووظيفة هذه المؤسسات بإعتبارها القاعدة الموجهة لعمل النظام السياسي. فبمقدار ما تكون هذه المؤسسات مستقلة عن بعضها البعض ضمن إطار من التعاون والتكامل بمقدار ما يتجه النظام نحو الديموقراطية التي يجد فيها الفرد مجالاً رحباً للتعبير عن طاقاته وإمكاناته وتفتحها وتطورها. وبالمقابل، فان تمركز هذه المؤسات في أيد واحدة يعني، بكل بساطة، القضاء التام على الحرية بكل أشكالها، والاتجاه بالنظام نحو التعسف والطغيان.

من هنا، فان السلطة التي وجدت أصلاً بواسطة الانسان من أجل الانسان يجب أن تقوم بشتى مؤساتها بمهمة مركزية واحدة ألا وهي السماح للفرد بتحقيق إنسانيته، أي الطبيعة التي فطر عليها. وهذا لا يكون برأينا، إلا من خلال أمرين جوهريين : تكريس مفهوم الحقوق وفكرة القانون من جهة، وتجنيب المجتمع مختلف أشكال العنف من جهة ثانية كي يتمكن من بلوغ الغايات التي وجد من أجلها. والحقيقة أن هذه المهمة ليست سهلة على الاطلاق. فالصراع بين الذات الاجتماعية، والذات الفردية يضع السلطة في مأزق الاختيار بين المجتمع الكلي ككائن معنوي، وبين الفرد كوجود طبيعي، وهو أمر يصعب عليها إيجاد الحل الملائم له إن لم تستند في جوهرها على مبدأ العدالة. فالعدالة هي الحل للمشاكل الاجتماعية العامة والفردية باعتبار أنها تتضمن كل المفاهيم الاخلاقية الاخرى التي يتمسك بها الفرد والمجتمع على حد سواء. وهذه العدالة تتمثل بإعطاء كل طرف ما هو حق له، والتعاطي معه على هذا الأساس. والحق يمكن أن يكون ضمنياً، متعارفاً عليه، أو مكتوباً يحظى بدعم التشريع الوضعي.

من هنا دقة التمييز بين العدالة والانصاف في عمل السلطة. فالعدالة تتوجه للحق المكتوب الذي يتطلب إرغاماً قانونياً لتنفيذه وإحترامه. في حين يتركز الانصاف على الحق الذي لا يتضمن أية قوة إرغام، والذي لا يعترف به غلا من قبل العقل والضمير.

وفي كل الاحوال، فإن فكرة العدالة تبقى واحدة. فهي إما أن تبقى ساكنة في عمق نفوسنا، وإما أن تجد لها دعماً خارجياً، وتظهر بشكل واضح في المؤسسات المدنية والسياسية، حيث تتجلى إرادة السلطة في القوانين التي تسنّها، والتنظيمات التي تقررها.

إن القانون لا يصنع العدالة، وإنما يتضمن فكرتها بحيث يكون عادلاً أو لا يكون. وهنا يبرز عمل السلطة التشريعية. فالقوانين التي تضعها هذه السلطة يجب أن تكون نابعة من روح المجتمع، ومن جوهر قيمه الاخلاقية، وتقاليده التاريخية، بحيث تأتي متطابقة مع أهداف الجماعة وتطلعاتها نحو الافضل. والقوانين المتطورة هي تلك التي تأخذ بعين الاعتبار واقع المجتمع وظروفه، وتنحو به نحو التحديد على مراحل، دون الوقوع في مغامرة التغيير الجذري للمفاهيم السائدة دفعة واحدة قبل تمهيد الطريق الملائم لها. ولذا، فان تمثيل الارادة الشعبية في الندوات البرلمانية يرتدي أهمية كبرى في الانظمة الديموقراطية. فالسلطلة العادلة هي تلك التي تسمح بتمثيل حقيقي وفعلي لهذه الارادة. وهي أيضاً تلك التي تعمل على إبراز الطاقات الخلاقة الكامنة في المجتمع، من خلال السماح لمختلف التيارات الاجتماعية والسياسية بالتعبير عن أمانيها، وإيصال مرشحيها الى الندوة البرلمانية من أجل المساهمة المباشرة في صنع التحولات المطلوبة، والتحقيق من تطابقها مع اهداف المجتمع.

وكي تتمكن عدالة السلطة من القيام بوظيفتها على اكمل وجه فان عليها القضاء على التعسف بكل أشكاله وبذل الجهد لإزالة فوارق اللامساواة في الاوضاع الاجتماعية–الاقتصادية. صحصح أن هذه السلطة لا تستطيع شيئاً حيال الفوارق الطبيعية بين الافراد، إلا انها قادرة على التخفيف الى مدى كبير من حدة التناقضات القائمة بين الناس.

فالعدالة تقوم على مفهوم التبادل الايجابي بين السلطة والمواطنين، وتتلخص بإحترام الطبيعة الانسانية وحقوقها الاساسية. وكل مواطن يشعر بالروة بتعسف السلطة عندما يراها تنتهك حقوقه الطبيعية هذه وتضرب بها عرض الحائط، ويرى نفسه مضطراً لمقاومتها. من هنا قيمة الفضيلة في عمل السلطة السياسية العادلة. أي أنه لا يكفي لهذه السلطة أن تقمع الشر في المجتمع،

وإنما عليها تنمية وتطوير بذور الخير فيه. وبقول آخر فان العدالة تجد حقيقتها في محلة العنصر الانساني. فعندما تقوم السلطة العادلةبمنع القوي من السيطرة على الضعيف فانها تثبت إرادتها الصادقة في تصحيح اللامساواة الطبيعية بين الناس، وتعترف، عن وعي وتصميم، بحقوق الفرد كإنسان.

إلا أن علينا الاعتراف بصعوبة المهمة التي تقوم بها السلطة في هذا المجال. فالعدالة هي أمر نسبي وهي لا توجد بشكلها الكامل إلا في مجتمع من المساواة المطلقة. وهو مجتمع مستحيل التحقيق في عالمنا الذي نعيش فيه الأمر الذي يفسر وجود مجموعة من الفوارق التي تميّز بين الناس، وتقسمهم الى شرائح وطبقات. بيد أن هذا الواقع لا يجب إطلاقاً أن يثني السلطة عن عزمها في بذل أقصى الجهود للبلوغ بالمجتمع الى حد معقول من التوازن الذي هو شرط أساسي لإستقراره وبالتالي لإستمراره.

ولذا فان على السلطة واجب توحيد المجتمع ومنعه من التشرذم والتفكك. وهذا لا يكون إلا بتأسيس حياة الجماعة السياسية على قواعد واضحة وثابتة تؤمن ديمومتها وبقاءها، عبر أواليات التنظيم السياسية والاقتصادية والقانونية.

وتعبر هذه الوحدة عن نفسها بواسطة الدستور الذي هو مجموعة من النصوص الأساسية التي تحدد شكل الحكم في البلاد، وتشرح المبادئ التي يرتكز عليها المجتمع، والتي تعكس إرادته.

والواقع أن الدستور، كقانون سامٍ، هومصدر سلطة الدولة تجاه رعاياها، وهو في الآن نفسه الضمانة الأولى لهؤلاء الرعايا بوجه السلطة التي تحكمهم ومنعها من تجاوز حدها في القيام بوظائفها. فالدستور، عادة يحدد حقوق المواطنين وواجباتهم، مثلما يحدد الأطر العامة التي تستطيع السلطة التحرك بداخلها. من هنا القول بأن الدستور "كان وليد الديموقراطية ذاتها، إذ أن الديموقراطية التي أوجدت الحركة الدستورية، قد إلتزمت، حينما تحقق فوزها على الملكية وسائر أنواع الحكم الفردي، بأن تنضوي تحت أحكام القانون، ما دام لا يستمد هذا القانون أصوله، في

النظرية الديموقراطية، إلا من الإرادة الشعبية، التي تجعله، بسبب ذلك، قانوناً، يخضع لسيادته جميع من في الدولة من حكام ومحكومين"[8].

والدولة، في نهاية الأمر، ليست سوى التنظيم العقلاني والاخلاقي للجماعة. وليس لها من هدف آخر سوى البقاء كتنظيم واع للجماعة التاريخية. وكي تستطيع بلوغ هذه الغاية، فان عليها إقامة علاقات دائمة تختفي فيها الصراعات بين السلطة والشعب، وتضمن حالة من التوازن الضروري لحماية المجتمع من الانشطار. من هنا يبرز واجب الدولة في بناء الحرية كقاعدة لتعاملها مع المواطنين. وكأساس لدورها التحكيمي في حل النزاعات المحتملة التي تنشأ بين هؤلاء المواطنين أنفسهم. والحرية بالمعنى السياسي هي الحق بالقيام بما تسمح به القوانين، والامتناع عما تحرمه، على حد قول مونتسكيو، والدستور، وحده، هو الذي يحدد هذه الحرية وأبعادها المتنوعة.

وبمقدار ما تسعى الدولة الحديثة لتكريس حقوق الانسان، بمقدار ما تضمن الأمن السياسي والقانوني في المجتمع. فالالتزام بالحرية، كمبدأ فلسفي وأخلاقي، من جانب الدولة يجب أن يجد ترجمته العملية في تطبيقه بدون موارية أو إنتهاك. إذ لا تستطيع الدولة، ومهما بلغت قدرتها الاعلامية، إدعاء إحترام الحريات العامة في المجتمع، إن لم تكن هذه الاخيرة حقيقة ملموسة تتجلى في كل أنواع الممارسات القانونية. فالإيمان بالحرية ليس فعلاً خارجياً، أو ثانوياً، يضاف الى طبيعة السلطة، وإنما هو شرط جوهري لديموقراطيتها.

والترابط بين العدالة والحرية مسألة بديهية لا يرقى اليها الشك. فنحن لا نستطيع ممارسة العدالة إلا إذا كنا أحراراً وقادرين على حمايتها والدفاع عنها. ولذا، فان هاتين المسألتين هما في أساس عمل السلطة ووظيفتها. وكل تجاهل لمهمة السلطة هذه، معناه تجاهل الغاية التي وجدت هذه السلطة من أجلها. كذلك، فإن رفض وجود السلطة السياسية في المجتمع معناه الغاء الحرية، وإفساح المجال امام العنف ليعم بدلاً منها. فالحرية، كمجموعة حقوق، لا يمكن أن توجد، إلا إذا كان ثمة سلطة تحفظ هذه الحقوق، وتصون ممارستها في المجتمع. ولا يمكن بأي حال من الاحوال تصور السلطة السياسية في النظام الديموقراطي كقوة تمارس على الحرية وضدها، بل هي إستخدام للقوة في سبيل إيجاد وضمان الشروط الحقيقية لحرية كل فرد. فوظيفة

1. أنظر د. إدمون رباط، المرجع السابق، ص 479.

السلطة هي خدمة الحرية، عن طريق إعطائها حقوقاً فعلية، وهذا معناه، بكل بساطة، تأمين العدالة بأبلغ معانيها.

ج- أسس السلطة

إن الحديث عن وظيفة السلطة يستتبع لزاماً البحث في ماهية الارادة الشعبية التي تجعل منها روح النظام السياسي، وتمكنها من تسيير مؤسساته والاشراف عليها. فهذه الارادة هي التي تمنح السلطة سبب وجودها، وترفدها بتلك الهالة من القداسة التي تؤسس فيها لنوع من الاقتدار الذي لا يمكن مقاومته.

والعلاقة بين الشعب والسلطة ليست تراتبية يتقدم فيها أحدهما على الآخر، وإنما هي جدلية- تداخلية تنعكس فيها اواليات مساراتهما، والتحولات التي يمكن أن تطرأ عليها، بصورة تبادلية. فالشعب يقيم السلطة ويخضع لها. والسلطة تستمد قوتها من الشعب وتلتزم بمصالحه. والانسجام السياسي العام في المجتمع لا يمكن أن يتحقق إلا بالتلاؤم بين الطرفين. فالشعب، هو السيد، وإرادته هي التي تنشئ السلطة وتحدد لها الصلاحيات التي تعمل بموجبها. وليس هناك من سلطة ممكنة في المجتمع إلا على الشكل الذي يرغب به الشعب، ويمهره بموافقته الريحة. وكل سلطة تخرج عن إطار الرضى الشعبي لا بد من أن تؤول الى الاندثار، ويتم إستبدالها بنمط آخر يجسد طموحات الجماهير.ويتجلى دور الشعب هذا في صنع السيادة الوطنية من خلال ما نقرأه في معظم الدساتير الحديثة التي تنص بوضوح على أن إرادته هي التي تقيم السلطة وتمهرها "بالسلطان الذي لا يقر بسلطان أعلى منه أو مساو له"، أي السيادة. وفي هذا الصدد يشرح إيسمن Eismen هذه السيادة بقوله أنها :"السلطان الذي لا يقر بسلطان أعلى من سلطانها، ولا بسلطان محايز لسلطانها، وهي ذات وجهين، داخلي وخارجي، السيادة الداخلية من جهة، التي تشتمل على حقها بالحكم على جميع المواطنين الذين تتألف منهم الأمة، وحتى على جميع الذين يقيمون في إقليمها، والسيادة الخارجية من جهة ثانية، التي تتلخص بتمثيل الامة وإلزامها في علاقاتها مع سائر الامم"[9].

---

1. أنظر د. إدمون رباط، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 329-330.

وما من شيء يحد من هذه السيادة، التي لاتقبل أي شكل من أشكال التجزئة أو التنازل، سوى الدستور باعتباره مصدر كل القوانين في الدول الحديثة. فالدستور هو الذي يرسم أبعاد السلطة، ويحدد صلاحياتها، ويقيدها بأحكامه الاساسية التي لا تقبل الإنتهاك، والتي ترتكز في جوهرها على الالتزام بمصالح الشعب او الامة. ولعل هذا ما يفسر لنا الى حد بعيد تمسك مختلف الانظمة السياسية، ديموقراطية كانت أم ديكتاتورية، بهذا المبدأ السامي الذي هو تمثيل الارادة الشعبية، وإن كان ذلك على درجات متباينة. فالانظمة المطلقة، وبسبب التمركز الهرمي للسلطات فيها، غالباً ما تجنح نحو تجاهل هذه الارادة طالما أنها قادرة على ذلك. في حين تنحو الانظمة الديموقراطية سبيل التأكيد على هذه الارادة وتكريسها ولاسيما في المواقف التاريخية، كما نلاحظ ذلك في عمليات الاستفتاء الشعبي التي يتم اللجوء اليها حينما يكون ثمة مواقف حاسمة، على مستوى الامة، يجب إتخاذها.

بيد أن المشكلة التي تطرح بالنسبة للانظمة الديموقراطية هي من نوع آخر. فديموقراطية النظام السياسي لا تتحدد فقط بحسب الاهداف التي يقوم من أجلها، وإنما طبقاً للاسلوب الذي يتبعه في بلوغ هذه الاهداف. أي أن التزام السلطة بمبدأ سيادة القانون وخضوعها التام له، وإحترامها لحقوق الفرد الطبيعية هو الذي يؤكد على ديموقراطيتها، وهي، بالمقابل تبرهن عن إطلاقيتها وتعسفها عندما تنتهك القانون وحقوق الفرد وتضرب بهما عرض الحائط.

ومع أن الديموقراطية، بمفهومها العام والشائع، تعني حكم الشعب بواسطة الشعب، إلا أن ذلك لا يلغي إنقسام المجتمع فيها الى حكام ومحكومين. وهذا من طبيعة السلطة نفسها. بيد أن هذا الانقسام يتضمن حالة من التواصل الايجابي عندما يتمكن الطرفان من إقامة توازن فعال بينهما في سبيل المصلحة العليا. فالمواطنة، كما يقول أرسطو، هي تلك القدرة على أن تكون حاكماً ومحكوماً في الوقت نفسه[10].

ولا تستطيع السلطة ضمان إرتكازها على أساس متين إلا إنطلاقاً من إدراكها وتصورها للشعب ككائن معنوي وقانوني، وليس كجماعة عددية، ومنح كل فرد فيه حقوقاً فعلية. فديمومة السلطة رهن بمدى إستمرار التأييد الشعبي الواسع لها. وكلما إتسعت دائرة هذا التأييد كلما إزدادت السلطة رسوخاً وإستقراراً. وهذا ما يمنحها قوة إضافية في علاقاتها مع الجدول الاخرى. فاعضاء

---

1. أنظر: هارولد لاسكي، «أسس السيادة»، منشورات دار المعارف بمصر، ص 91-90.

الجماعة الدولية لا يقيمون وزناً واهمية، في علاقاتهم، إلا للدول التي تتميز بتماسك مجتمعاتها، وتلاحم بنيتها الوطنية بما يسمح للسلطة القائمة فيها من تنفيذ تعهداتها الدولية دون تردد أو قلق. وبالعكس، فان تقلص حجم هذا التأييد وانحساره يعني زوال السلطة القائمة، وتجمد العلاقات الخارجية للدولة، ودخول المجتمع في مرحلة انتقالية من الاضطراب الداخلي قبل أن يتوصل لصيغة جديدة من الحكم تتلاءم مع مصالحه وتطلعاته.

ولا بد من الاشارة هنا إلى التمييز بين المجتمع ككائن كلي، وبين الافراد الذين يكونونه. فنحن لا نستطيع التعاطي مع المجتمع السياسي إلا إنطلاقاً من هذه الوحدة الشاملة التي تضفي عليه صفة خاصة تعلو على مجموع الكيانات الفردية القائمة فيه، والتي تجعله يتحرك ككتلة، الا أن دورهم لا يمكن أن يخرج أبداً عن المسار الطبيعي الذي تدور فيه هذه الروح الجماعية الكلية.

من هنا تعليق الباحثين هذا القدر الكبير من الأهمية على ضرورات تطابق جوهر السلطة مع إرادة المجتمع العامة. فهذه السلطة لا تستطيع تبرير وجودها إن لم تكن متماثلة مع التصورات الاجتماعية، أي إن لم تكن وسيلة لتنظيم الحاضر الاجتماعي، وخلق شروط تطوره الانساني باتجاه المستقبل.

وتجد السلطة أساسها في هذا الشرط التصوري، أي كتجسيد ممكن لآمال الجماعة وأحلامها. ولذا فانها لا يمكن، بأي حال من الاحوال، أن تقتصر على كونها ظاهرة قوة فقط، لأنها مكونة من نفس جوهر العادات، ونماذج الثقافة الانسانية، ولأنها على اتصال وثيق وعميق مع الحياة الانسانية كما يقول جورج بيردو.

فمنذ بدايتها ظهرت السلطة كنتيجة لموافقة أولئك الذين يتحملونها، والذين قاموا هم أصلاً بإيجادها، إلا أن هذه الموافقة لم تكنموجهة لقبول سيطرة الزعيم أو القائد، بقدر ما كانت تعبيراً عن الرضى بنمط معين من الحياة الاجتماعية، وتمسكاً بمفهوم مشترك عن الخير العام.

ومع أننا لا نستطيع تجاهل التأثير الذيبتركه القائد أو الزعيم القوي على عدد كبير من الناس وجعلهم يقبلون بالسلطة ويخضعون لها، إلا أن هذا الزعيم لا يستطيع، بفعل قوته لوحدها، التأسيس لوجود سلطة دائمة.

وأبسط مثال نورده على ذلك ما نعرفه عن المجتمعات القديمة. ففي هذه المجتمعات، وبالرغم من إنقسامها في مرحلة معينة من مراحل تطورها الى حكام (زعيم العشيرة أو القبيلة) ومحكومين (بقية أفراد المجموعة) إلا أن السلطة فيها لم تكن فردانية، بل إتسمت بمظهر من القداسة أدى الى قبولها من جانب الآخرين بنوع من التفويض الضمني، باعتبارها تمثل القوى الغيبية الحامية للجماعة. وقد إستمر هذا المفهوم قائماً حتى اليوم في مجتمعاتنا الحديثة. فسواء كانت هذه المجتمعات، دينية أم علمانية، فان السلطة تحظى فيها بهالة كبرى من الخشية نابعة من القداسة اللاواعية التي نضفيها عليها، ومن التسليم بان طاقات هذه السلطة تتجاوز بكثير حدود الامكانيات الفردية. وهذا بالذات ما يفسر خضوعنا لها. فالاعتقاد بطاقة لا محدودة للسلطة هو الذي يجعلنا نقرّ بها باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على تحقيق غاياتنا الاجتماعية. وما من سلطة تتمكن من البقاء إن لم تطرح نفسها كحامية للنظام الاجتماعي، وكعاملة على بلوغ الاهداف المثلى أو العليا التي يؤمن بها. ولذا فان المجتمع هو الذي يحدد تصوره عن السلطة التي يريدها، ويرسم درجة فاعليتها وأهميتها في إدارة الشؤون العامة[11].

1. انظر : جورج بيردو، المجلد الأول، ص 429–442.

تمارين:

اختر الإجابة الصحيحة:

ليبهولز	1- إن علم السياسة يقوم على دراسة السلطة في المجتمع
جورج كاتلين	2- إن علم السياسة هو علم كامل للسلطة
وليم روبسون	3- السلطة هي فعل الإرادة الذي ينشد الإنسان بواسطته تحقيق رغباته

الإجابة الصحيحة:

- وليم روبسون قوله بان "علم السياسة يقوم على دراسة السلطة في المجتمع.
- جورج كاتلين يعتبر "السلطة هي فعل الارادة الذي ينشد بواسطته الانسان تحقيق رغباته، والصراع الذي ينشأ عن ذلك ويحاول أثناءه كل واحد أن يسيطر على الآخر بوسائل مختلفة كاللجوء الى العنف أو الاقناع والاستنجاد بالتقاليد أو القاعدة القانونية"
- ليبهولز قوله بأن "السلطة هي القدرة على فرض إرادة بطريقة مباشرة أوغير مباشر على كائنات بشرية"

2- طبيعة السلطة

الكلمات المفتاحية:

طبيعة السلطة – اتساع حقل السلطة – أشكال السلطة – السلطة المستترة – السلطة الفردانية – السلطة المؤسساتية – آلية السلطة – الأمر – الطاعة.

الملخص:

السلطة هي ضرورة اجتماعية وحاجة ماسة لأية مجموعة إنسانية منظمة. ولا يمكن استمرار بقاء أية جماعة بدون قوة تحافظ فيها على أسس النظام. إلا أن السلطة ليست قوة مجردة وإنما هي تمثيل مادي لقوة فوق عادية عبر أشخاص ومؤسسات.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بطبيعة السلطة وأشكالها.
- تحديد ثنائية الأمر والطاعة التي تشكل , كآلية للسلطة ,إحدى الأسس الجوهرية المميزة للنظام السياسي .

أ- إتساع حقل السلطة

إن من المسلمات القول بان ليس ثمة من مجتمعات تقوم وتتطور بدون سلطة تحكمها وتقودها. فالسلطة هي ضرورة إجتماعية، وحاجة ماسة لأية مجموعة إنسانية منظمة.ولايمكن إستمرار بقاء أية جكاعة، مهما كانت درجة وعيها ورقيها الفكري والحضاري، بدون قوة نحافظ فيها على اسس النظام، وتضمن حياة أفرادها. من هنا، فان المجتمعات السياسية الحديثة تنضوي تحت لواء الدولة باعتبارها الضامن الاساسي للصالح العام، والراعي المسؤول عن تحققه ضمن إطار من الانتظام السليم الذي تتحدد فيه الحقوق والواجبات العامة والفردية. وما من مجتمع انساني يستطيع الادعاء ببلوغ درجة متقدمة من التطور إن لم يعرف هذا الشكل المنظم للسلطة، عبر الدولة ومؤسساتها، والجماعة الانسانية التي تفتقد لهذه السلطة ستقع لا محالة فريسة للاضطراب والفوضى.

إلا أن اللسطة الضرورة للمجتمع، هي في الآن نفسه خطر على هذا المجتمع إذا ما أسيء إستخدامها. وهذا ما يطرح إشكالية فعلية تتعلق بأهداف القيمين على السلطة والممسكين بزمامها، ولعل هذا ما جعل بول فاليري يتحدث عن السلطة/الدولة باعتبارها الولد المخيف للقوة والقانون. وإلا فكيف نفسرشطط السلطة وتجاوزها لحدها؟

إن فهم السلطة، على طبيعتها الفعلية، أي كما هي في جوهرها، هو الذي يسمح لنا بتصور حل معقول لهذه الاشكالية. فالسلطة ليست قوة مجردة وغنما هي تمثيل مادي لقوة فوق عادية عبر أشخاص ومؤسسات. وهؤلاء مجتمعين يشكلون فئة حيوية تحركها طاقة خفية تدفعها للسيطرة على القوى المتطورة في الجماعة الانسانية وإستخدامها لغايات شخصية، وتحقيق مصالح خاصة. من هنا الفكرة الشائعة عن فساد السلطة. بيد أن هذا الفساد ليس مطلقاً، وإنما هو مرتبط بمقدرة السلطة على الهيمنة على مختلف الهيئات الاخرى. ولذا فان ليس ثمة من حد لهذه السلطة الغاشمة سوى حد السلطة نفسها، كما يقول مونتسكيو. فبمقدار ماتتساهل السلطة التشريعية مثلاً مع طرق وأساليب السلطة التنفيذية في ممارسة الحكم بمقدار ما نقترب من الطغيان. والعكس صحيح أيضاً، فنحن عندما لا نراقب السلطة التشريعية أثناء قيامها بدورها كممثل لإرادة الشعب، فإننا نسمح لها بالانحراف عن خطها كمدافع عن حقوق المواطنين وحرياتهم، ونفسح في المجال أمامها لانتهاك هذه الحريات المكلفة أصلاً بحفظها وصيانتها. أي بمعنى آخر، أن خطورة أية سلطة كانت إنما تنجم عن توسيع دائرة نفوذها وتأثيرها. وما يجب

الانتباه له، والحذر منه، هو درجة الصلاحيات الممنوحة للسلطة، والتي يمكن أن تقودها نحو التعسف.

وبما أن في السلطة سحراً لا يقاوم، فان كل فرد في المجتمع يصبح معرضاً للوقوع تحت اغراء هذا السحر والسعي للحصول على نصيبه من هذه السلطة.

ومع أن مبدأ فصل السلطات يخفف كثيراً من جموح السلطة وشططها إلا انه لا يلغيه نهائياً طالما أن طبيعة السلطة تقتضي قيامها على الامر والاكراه والعنف. ووحده مبدأ سيادة القانون في الدولة الحديثة القادر على كبح إنحراف الهيئات التي تمثل هذه اللسطة بمختلف أشكالها.

من هنا قيمة القانون بوصفه حامياً للحق. فالقانون، ومهما كانت قوته، لا يستطيع إكتساب شرعيته الاجتماعية إلا بمقدار ما يتضمن من قواعد عليا آمرة تمنع إنتهاك الحقوق التي تنال قوتها من الشرائع السماوية، أو من إحترام العادات والتقاليد، والتعلق بها.

وفي هذا الصدد يقول دوغي :

"لقد عرفنا، منذ أن تكون لدينا مفهوم الحق، بأن اوامر السلطة السياسية ليست شرعية إلا إذا كانت متطابقة مع الحق، وإن إستخدام الارغام المادي من قبل هذه السلطة السياسية ليس قانونياً إلا إذا كان موجهاً لضمان الحق وتثبيته.

وليس لأحد الحق بقيادة الآخرين: لا إمبراطور، ولا ملك، ولا برلمان، ولا حتى أغلبية شعبية قادرة على بسط إرادتها كما هي، فاعمال هؤلاء جميعاً لا يمكن أن تفرض على المحكومين إلا إذا كانت مطابقة للقانون.

وإنطلاقا من هذا، فان القضية، المطروحة غالباً والمتعلقة بمعرفة هدف الدولة أو بصورة أدق السطة السياسية، تجد حلها على الشكل التالي: أن للسلطة السياسية هدفاً هو انفاذ الحق، وهي مجبرة بفعل هذا الامر، على استخدام كل ما هو بمقدورها لضمان سيطرة القانون. صحيح أن الدولة تقوم على القوة، إلا ان هذه الاخيرة ليست شرعية إلا عندما تستخدم طبقاً للقانون"[1].

---

1. انظر :
Léon Duguitin Bertrand de jovenel: «Du pouvoir», éd. Hachette, paris 1972, p:370.

إن الحق فوق القانون. والقوانين لا تستطيع الادعاء بشرعية إنتهاكها وخرقها للحقوق الفردية. وحماية الحق لا تتم في المجتمع السياسي إلا بوضع قواعد توجب إحترامه. "فالقانون، كوسيلة للانضباط الاجتماعي، ليس أفضل من القوة عندما لا يكون سوى تعبير عنها. فللقوة أيضاً قوانينها. وهي خارج هذه القوانين ليست أحسن من الاخطار الموجهة أصلاً لدرئها. والقوانين هي التي تؤلف الحق بالمعنى السامي الذي يمكن أن يتخيله الفكر: أي أنها المثال الذي يرسم ويوضح الطريق الذي يتوجب على المشترع سلوكه. فالقانون ليس الحق، وإنما هو التمثيل العرضي، أو التعبير المؤقت عنه وأداته بنوع ما"[2].

من هنا دور القانون في ردع السلطة ومنعها من إرتكاب المخالفات. والقوانين المعاصرة لا تكتفي فقط بمنع تعديات الافراد على بعضهم البعض، وإنما تضع أيضاً حداً لتجاوزات ممثل السلطة ضد أيشخص كان. وفي هذا تطبيق لمبدأ المساواة امام القانون، حيث يكون ممثلو السلطة مسؤولين عن أعمالهم تجاه القانون مثل الاشخاص العاديين.

والفرد، منعزلاً، لا يستطيع مقاومة ممثل السلطة بما يمتلك من وسائل إرغام. وإذا ما ترك لوحده في هذا السياق، فانه يتحول الى أداة طيّعة بيد هذه السلطة، والى عبد لها. وهو سيبقى كذلك ما لم تقم سلطة- مضادة بحماية والدفاع عنه. والقضاء في الانظمة الحديثة هو الذي يمثل هذه السلطة-المضادة.

ففي إنكلترا يتمتع القضاء بمكانة متميزة بالمقارنة مع بقية المؤسسات الدستورية في البلاد، بما فيها البرلمان بكل ما يمتلك من سلطة تشريعية. وقد مكنته هذه السلطة المعنوية والقانونية المتعاظمة، عبر العصور، من التمتع بإستقلالية كبرى فرضت نفسها على روح وواقع المؤسسات البريطانية.

فالمساواة أمام القانون تمثل أمراً مسلماً به من قبل الجميع أياً كانت إنتماءاتهم الاجتماعية او وظائفهم الرسمية. وهي تشمل، في المسؤولية، رئيس الوزراء مثلما تطال أي موظف بسيط أو شخص عادي. ولذا، فان لا أحد يستطيع التهرب من هذه المسؤولية التي تخلق حالة فكرية خاصة لدى الجميع. فالموظف الواعي لمسؤوليته امام القانون عن التصرفات والاعمال التي يقوم بها، يجد نفسه مضطراً لتفحص الامر الموجه اليه، لمعرفة مدى تطابقه مع القانون قبل تنفيذه.

---

2. أنظر : Ch. Beudant in op. cite, p: 377.

والمسؤول الاعلى يدرك أيضاً، وبسبب السلطة القضائية القائمة فوق رأسه بان عليه الالتزام بقواعد القانون لأنه لا يستطيع الاحتماء وراء مبدأ الحصانة الوظيفية[3].

وفي الولايات المتحدة الاميركية يستطيع أي مواطن طلب إبطال تطبيق قانون معين عليه بسبب مخالفته للدستور، كما يستطيع القضاء، على إختلاف درجاته، رفض تطبيق قانون يتعارض مع أحكام الدستور الاساسية. وتقوم المحكمة العليا بلعب دور هام في الحياة السياسية في البلاد، ويتمتع أعضاؤها بالاستقلال لا سيما وأنهما يعينون في وظيفتهم لمدى الحياة، أو طالما أنهم يتمتعون بسمعة وسلوك جيدين.

وقد إنتقل هذا التراث القضائي الانكلو – سكسوني الى القارة الاوروبية حيث التزمت معظم دولها بمبدأ سيادة القانون والمساواة أمامه. وهي بذلك تؤكد على تراثها التاريخي في الدفاع عن حقوق الانسان وحرياته التي روتها بدماء أبنائها، وخاصة في مراحل النضال ضد الحكم الملكي المطلق، وبالذات في فرنسا.

إن النظرة العميقة لطبيعة السلطة تكشف لنا مدى التطور الذي أصابها، عبر المراحل التاريخية السابقة، حتى وصلت الى ما هي عليه الآن. فنحن نتجه اليوم أكثر فأكثر، وخاصة في دول العالم الثالث، لدفع السلطة للتخلي عن ذلك الجانب السلبي فيها المتمثل بسيطرة التعسف على سلوكها ومفاهيمها، وإستبداله بالمنحى الديموقراطي الذي يجعل منها سلطة مؤسساتية تقوم أولاً وأخيراً لخدمة الانسان.

ب- أشكال السلطة

ما من شك بان السلطة لم تصل الى وضعها الراهن، كسلطة مؤسساتية، إلا بعد مرحلة طويلة من التطور التي نقلتها من شكل آخر تبعاً للظروف التي رافقت نشأتها وأدت الى بلوغها مستواها الحالي من الرسوخ والثبات في المجتمعات الحديثة والمعاصرة. وعلى هذا الاساس يميز العلماء والباحثون بين ثلاثة نماذج من السلطة.

أ) النموذج الاول : السلطة المغفلة أو المستترة Le pouvoir anonyme

---

1. أنظر : Betrand de Jouvenel «du pouvoir» op. cite, p: 380-382.

قد يكون من الصعب علينا تحديد الشكل البدائي للسلطة، أي مع ظهور التجمعات البشرية. إلا أن الاتجاه العام يميل صوب الاقرار ببداية هذه السلطة مع الاب على عائلته، ومن ثم إتخاذها، مع مرور الوقت، طابعاً أشمل يعمّ المجتمع بأكمله[4]. أي أن المجتمع البدائي كانيعرف شكلين من السلطة: الاول على مستوى العائلة، صغيرة كانت أم كبيرة، والثاني على مستوى أرباب العائلات المتساوية في ما بينها. والتي تقوم على الرضى المتبادل انطلاقاً من الخضوع لعادات واحدة منشئة لإعراف تحدد التصرف تجاه كل ظرف، وتتغير طبقاً للاوضاع المستجدة[5]. وبمعنى آخر أن السلطة لم تكن متمثلة بشخص واحد وإنما بالمجتمع ككل الذي كان يمارسها على نفسه إنطلاقاً من العادات والتقاليد والتصورات الغيبية ذات المنحى الديني والتي كانت تحدد لهذا المجتمع طقوسه الخاصة بالمقدسات Totems والمحرمات Tabous.

وقد ساعد تقلص رقعة المجتمع من جهة، وإقتصار منافعه على الحاجات الاساسية الضرورية لبقائه وإستمراره من جهة ثانية، على توزع السلطة بالتساوي بين أفراد الجماعة كلها. فغياب التناقضات في المصالح، ونشوء نوع من التضامن الوثيق بين الافراد، جعل من مسألة إحترام العادات والتقاليد والطقوس أمراً على درجة كبيرة من الاهمية بحيث كان من النادر إقدام أي فرد على الخروج عليها خشية جر لعنة الآلهة عليه، وخوفاً من إضطراره للعيش منفرداً بسبب عزل الجماعة له، وإنفكاكها منحوله. ولذا ساد في هذا المجتمع البدائي نوع من الامتثالية للتقاليد Conformisme أدى به الى حالة من الركود الآني. باعتبار أن التمسك بهذه الامتثالية كان يمنع، بالضرورة، القيام بأية مبادرة فردية، ولا سيما إن لم تكن معروفة النتائج مسبقاً.

ويشرح برتراند دي جوفنيل هذه الحالة بقوله:

"أن سلوك الافراد والعمل الجماعي لم يكن خاضعاًلإرادة فرد، أو لعدة أشخاص، أو لكل أعضاء المجموعة، وإنما كان مفروضاً من جانب قوى تسيطر على المجتمع، ويمتلك بعض

---

1. يخرج عن هذا المنحى عالم الانتولوجيا الاميركي Bachofen الذي إعتبر في دراسة نشرها في عام 1880 بأن أول ثورة عرفتها الانسانية كانت موجهة ضد سلطة الام لإحلال سلطة الاب محلها. أنظر حول هذا الامر دي جوفنيل، المرجع السابق، ص 90.

2. أنظر : د. خضر خضر، مدخل الى الحريات العامة، ص 24.

الأفراد مهارة في تفسيرها، كذلك فان الاحتمالات القبلية لم تكت ذات صفة تشاورية بمقدار ما كانت مجرد طقوس سحرية هدفها الطلب الى الآلهة إظهار إرادتها"[6].

من هنا، فان هذه السلطة المستترة لمتتجاوز مرحلة معينة من تطور الجماعة،لأن تشتتها داخل هذه الجماعة، وعدم تمركزها في جهة معينة، كان عائقاً امام حيوية الجماعة نفسها، ومنعها من الخروج من حالة الركود التي كانت تعيش فيها.

إلا أنه كان لابد لسنة التطور من أن تتدخل لتنقل المجتمع البدائي، في

قفزة نوعية، من الحالة الجنينية التي كان غارقاً فيها الى حالة أخرى أكثر إتساعاً فرضتها عدة عوامل:

أ) النمو العددي في أعضاء المجموعة وإزدياد حجمها.

ب) تشعب العلاقات القائمة بين مختلف العائلات الكبرى.

ج) إستقرار الجماعة على أرض معينة ومحددة جغرافياً.

د) إتساع دائرة مصالحها النتبادلة.

وكان من شأن هذه العوامل أن أدت بدورها الى تبدل التصورات الجماعية وتطورها بإتجاه تشكيل طبقة مسؤولين من زعماء العائلات الكبرى. وشيئاً فشيئاً راحت السلطة المغفلة في كامل المجتمع تتبلور بين أيدي فئة قليلة من الاشخاص، الذين كان لا بد من أن يبرز فيهم قائد ممهور بالذكاء، يدرك معنى السلطة وقيمتها، ويعرف كيف يستخدمها بإتجاه تحويل الخضوع للعادات والتقاليد الى ولاء شخصي له بإعتباره الحارس لهذه القيم الاجتماعية، والضامن لها. وهكذا راحت السلطة التي بقيت، لفترة طويلة، أسيرة التشتت والاغفال، تدخل في المغامرة، وتتخذ بعداً إنسانياً جديداً.

والواقع أن السلطة المغفلة لم تختف نهائياً في المجتمعات المتطورة، حيث نرى آثارها من خلال ردود الفعل الجماعية التي تبرزها لنا تحركات الرأي العام، والاشاعات، وأشكال المقاومة المختلفة ضد حالات التنظيم المتناقضة مع توجهات المجتمع، التي تحاول الدولة فرضها رغم

1. انظر : دي جوفنيل، المرجع السابق، ص 95.

الرفض العارم لها. وفي هذا دلالة واضحة على كمون قوة التقاليد في هذه المجتمعات، ووقوفها عائقاً، في أحيان كثيرة، بوجه حركة التطور. فالمجتمعات الحالية، وأياً كانت درجة رقيها، لا تزال تعيش حالة من الاستمرارية المتصلة بالماضي، وهي تواجه بإصرار مواقف الحكام التجديدية، ولا سيما عندما تهدد القيم التقليدية التي تتمسك بها المجتمعات المذكورة.

ولعل هزيمة بعض العقائد، وفشل العديد من الثورات، يعود بالدرجة الاولى لإصطدامها بهذه السلطة المستترة، المنافسة، التي لا يمكن الامساك بها، والمؤلفة من العادات، والمعتقدات، والمحرمات، والمقدسات التي تخضع الجماعة، ككل، لضغطها[7].

ب) النموذج الثاني : السلطة الفردانية Le pouvoir individualisé

السمة الاساسية لفردانية السلطة تتمثل بتركزيها لكل الطاقة المبدعة والخلاقة لفكرة القانون في أيدي شخص أو أقلية ترمز اليها.

ويلعب الشخص أو القائد دوراً خاصاً في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي السياسي. فذكاؤه، وجرأته، وحكمته، هي كلها وسائل تغني السلطة، وتبرر هيمنتها، وتزيد من فعاليتها.

ويتم إنتقال السلطة المغفلة أو المستترة الى مثل هذا السياق الجديد بفعل تطور علاقات ووسائل الانتاج، بحيث تجد الشعوب المنعزلة نفسها، وبفعل إتساع حاجياتها ونموها، مضطرة للخروج من مجتمعاتها الصغيرة، الضيقة، والانفتاح على بعضها البعض، وإقامة علاقات تبادل تتلاءم والواقع المستحدث. أي بمعنى آخر أن تصاعد الدينامية الاجتماعية هو الذي يسمح ببروز السلطة الفردانية.

وبدون الاصرار على تحديد ما إذا كانت هذه التحولات قد حصلت بسبب ضغط القوى الاجتماعية، أو أنها نجمت عن فعل بعض الشخصيات الاستثنائية التي إستطاعت السيطرة على كتلة الافراد، ودخلت في جوهر تطلعاتها الخاصة، فانما يجدر قوله هوأن كل هذه العوامل قد لعبت دوراً مباشراً في عملية التحول هذه.

---

1. أنظر : جورج بيردو، المرجع السابق، ص 476-478.

ولذا فإن فردانية السلطة تتلاقى مع المرحلة التي كانتفيها الجماعات المختلفة في مواجهة حادة، مع بعضها البعض، ناتجة عن بروز مفهوم الملكية وترسخ قيمتها. وهذه حقيقة واقعة فالجماعاتالتي كانت تعيش في مرحلة المشاعية لم تعرف صراعات السيطرة، والتوسع، الناجمة عن القوة، وغلب على مواجهاتها الطابع الشخصي أو الفردي الضيق الذي بقيت آثاره محصورة في حدود الافراد المتنازعين. من هنا التأكيد على أن الملكية بأشمل معانيها، والتسابق للحصول عليها هو الذي أفرز حالات الصراع الجماعية المتمثلة بحملات الغزو القبائلي، أو بالفتوحات الكبرى التي أدت الى نشوء ممالك قوية.

وهذا ما يفسر لنا كيف أن القائد، في مرحلة السلطة الفردانية هذه، كان بالضرورة إما فاتحاً، في حال إمتلاكه ما يلزم من قوة لذلك، واما مدافعاً عن أرضه وشعبه ضد طموحات ومزاعم الجماعات الاخرى.

وما تجدر الاشارة اليه هنا هو ان السلطة الفردانية لم تتخذ نفس الشكل في كل الاماكن والظروف. فهي تراوحت بين زعيم العصابة، والسيد الاقطاعي. وقد تميزت غالباً بسيادة الروح الاقطاعية التي تقوم على التبعية والولاء الشخصي. فالشخص يستمد سلطته هنا من قوته الذاتية، وليس من قوة الكيان أو "الدويلة" التي يحكمها. ولذا كان ثمة تداخل كبير، وخلط واضح بين السلطة نفسها وبين من يمارسها.

ويشير جورج بيردو الى سلبيتين أساسيتين في هذه السلطة :

الأولى : أن السلطة الفردانية لا تقدم تفسيراً مقبولاً للسلطة نفسها. فابتداء من اللحظة التي تتعدد فيها الوظائف السياسية. فانه يكون من الصعب على القائد أن يشعر الاخرين بوجوده الحقيقي أثناء القيام بممارسة هذه الوظائف. ولذا يصبح من الحتمي أن يتحول الخضوع، في مرحلة ما، من خضوع للقائد الى خضوع لمبدأ ويتحول الناس بولائهم من الشخص الى القيمة أو السلطة التي يمثلها. فالانسان يسعى دائماً لإبراز إحتقاره للسلطة التي يخضع لها. ولذا فانه يحاول نزع الصفة الشخصية عنها وإعطائها طابعاً أكثر نبلاً.

الثانية : إن تطور الجماعة يدفعها للمطالبة بقيام سلطة دائمة تكونعلى مستوى طموحاتها وتصوراتها للمستقبل. اي سلطة تستطيع ضمان أولوية الفكرة على الاشخاص عن طريق الفصل بين أساس السلطة وبين إرادة القائد الذاتية. وتكمن مشكلة هذا النوع من السلطة في شرعيتها التي تبقى غامضة. فنحن نعرف من يقود، ولكننا نجهل من له الحق الشرعي بالقيادة. أو بالاحرى أن هذا الحق لا يظهر الى عندما يتمكن ذلك الذي يمارسه من معرفة كيفية إمتلاكه. وهو على أي حال حق يلتصق بالقائد ويزول بإختفائه. وفضلاً عن ذلك فان خطر التعسف موجود دائما في هذه السلطة وخاصة عندما يخرج القائد عن إرادة الجماعة وتطلعاتهم ليهتم فقط بمصالحه وأهدافه الشخصية[8].

ج) النموذج الثالث: السلطة المتأسسة أو الدولة Le pouvoir institutionnalisé

تكونت الدولة، بالمعنى الموحد للسلطة، عندما إضطرت الكيانات الاقطاعية المتناحرة للانضواء تحت سلطة شخص واحد (هو الملك) بهدف وضع حد لمنازعاتها، وإقامة حالة من السلم الدائم في ما بينها. وهكذا تم اللجوء الى الشخص (الملك) القادر على تأمين الحماية للجميع إستناداً الى مبدأ العدالة، وإنطلاقاً من القوة المستمدة من السلطة التي تتعدى بقدرتها الافراد مهما بلغت طاقاتها الذاتية. وإذا كانت صراعات المجتمع الاقطاعي هي التي شجعت على قيام مؤسسة حكومية تؤمن، بفضل إستمرارها، خدمة منتظمة للخير العام، فان السلطة نفسها وجدت سنداً في هذا الامر لتسرع ولادة المؤسسة الكفيلة بأداء هذا الدور، والقادرة على خلق أساس ثابت للسلطة، أي الدولة.

إن الانتقال من الكيانات المتباعدة، أو المتنافرة، الى السلطة الموحدة لم يكن فجائياً، بل تم عبر فترة طويلة من الزمن. ففي أوروبا، كان النظام الملكي في بداية نشوئه، وبالرغم من توجهه نحو خلق مؤسسة ملكية، يرتكز على المواصفات الشخصية لمن يمتلك التاج أو العرش. ولذا، فان ولادة الدولة تمت تدريجياً، وترافقت مع نشوء حالة من الوعي الفكري إعتادت شيئاً فشيئاً على رؤية المؤسسة وراء الاشخاص الذين يمارسون سلطتهم.

والسلطة المؤسسة هي تلك التي تتخذ الصفة القانونية للدولة. أي هي الاطار الذي يرفض فيه الوعي السياسي للمحكومين إعتبار قيام التنظيم الاجتماعي على إرادة شخص واحد. والتطابق

---

1. أنظر :

Burdeau «Méthode de la science politique». op. cite, p: 246-247..

بين أفكار القائد، وبين تطلعات الكتلة أو رضاها عن عمله لا يكفي، بنظر الجماعة، لتأسيس سلطته. وهذه السلطة المتأسسة مبدئياً لتلبية المطالب الحيوية للجماعة تصبح عاجزة عن ذلك عندما يتطور المجتمع، مما يؤدي الى عدم إستقرار في ممارسة الوظيفة الحكومية.

من هنا تفكير القائد والمجموعة التي يحكمها بخلق نوع من الاستمرارية في إرادة المصالح الجماعية، أي التفتيش عن نهج لانتقال السلطة بعيداً عن الصراعات التقليدية التي ترافق تغيير الشخصيات الحاكمة. وهذا لا يمكن التوصل اليه إلا عن طريق الالتزام بمبدأ الشرعية الذي يسمح لأحد حاكم جديد بامتلاك سلطة مفروضة على الجميع، بحيث يستفيد النظام الاجتماعي، بهذا الشكل، من الاستقرار الحكومي. وهكذا يبرز التمييز بين السلطة وبين الشخص الذي يمارسها. بيد أن هذه السلطة تبقى بحاجة لدعم أساسي لا يمكن أن يأتي إلا من الدولة التي هي المركز الحصري الوحيد للسلطة العامة.

إن عملية تكوين المؤسسات هي التي تؤدي الى الفصل بين سلطة القائد أو الحاكم، وبين إنشاء الدولة المالكة للسلطة. فالسلطة هنا تنتقل من شخص الحاكم الى المؤسسة الحكومية التي تصبح المالك الوحيد لهذه السلطة. وهذه السلطة مقسمة هنا بين مالك لها (أي الدولة) يحافظ على موضوعيتها، وبين الحكام الذين يتولون ممارستها باسم هذه الدولة.

هذا السياق التطوري يسمح لنا بالقول بأن الدولة ليست ظاهرة طبيعية، وإنما هي ظاهرة اصطناعية تبنى أولاً وأخيراً بواسطة الذكاء الانساني لتنظيم علاقات القوة التي تقوم بين الحاكم الذي يصدر الاوامر وبين الرعايا الذين يخضعون لها وينفذونها[9].

---

1. المرجع السابق، ص 249–254.

ج- أوالية السلطة Le mécanisme du pouvoir

تنبثق أوالية السلطة منجملة معطيات إقتصادية، وثقافية، وإنسانية، تحيط بالمجتمع وتفرض عليه حالة من التراتبية في العلاقات، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، تؤدي بالضرورة لانقسامه الى فئتين أساسيتين: حكام ومحكومين.

والواقع أنه يستحيل علينا، بدون هذا الانقسام، تلمس السلطة بحقيقتها المادية مهما بلغت درجة تجذرها في النفس الانسانية، إذ لا يمكن فهم هذه السلطة إلا من خلال نجسيدها لواقع السيطرة والخضوع الذي يسم العلاقات الاجتماعية في شتى درجاتها. وغياب هذه الثنائية يعني إنتفاء وجود السلطة بأبسط أشكالها.

وليس المقصود هنا ثنائية لسلطة عامة يمكن أن نصادقها أينما كان، على مستوى الشارع، والمدرسة، والعائلة، والمصنع، وغيرها من امكان التجمعات البشرية.وإنما يعني بها بالضبط ثنائية الامر والطاعة التي هي إحدى الاسس الجوهرية المميزة للنظام السياسي، والتي يستحيل، بدونها، وجود مجتمع سياسي، أو قيامه وإستمراره.

والسياسة، كمفهوم مجرد، لا ترتدي، كما نعلم صفة ليبرالية أو إشتراكية، او تتخذ منحى ديموقراطياًأو إشتراكياً، إلا بفعل الاسلوب أو الطريقة التي تبرز من خلالها أوالية السلطة في الامر والطاعة بالذات. وهذا لايعني على الاطلاق التقليل من قيمة الاهداف أو القضية التي تدعي السياسة خدمتها، وإنما إظهار الحقيقة التي تقول بأنه، من الناحية السياسية، لا يمكن لأ مجتمع بلوغ غاياته خارج إطار الامر والطاعة[10].

وهنا لا بد من الاشارة الى أن السلطة، كوسيلة مادية لممارسة السياسة، تمتلك دائماً منطقاً خاصاً بها تبرر من خلاله تصرفاتها التي تطلب من الآخرين الخضوع لها. فلا شيء يدافع عن السلطة، وبأعلى درجة ممكنة من الحماسة، كالسلطة نفسها. وهي تتضمن في جوهرها حجة كافية لاقناع الاخرين بما تفرضه حتى قبل أن تستخدم القوة التي تمتلكها لارغامهم على ذلك. وإذا ما كانت السلطة تستقطب حولها الكثير من الاتباع فذلك ليس فقط بسبب خطورتها بالنسبة لاخصامها، وإنما أيضاً لأنها تتسم بكثير من السحر والنفوذ الذي يضفيه عليها وجودها نفسه.

---

1. أنظر :
Julien Freng: «L'essence du politique», éd. Sirey,paris 1965, p:104.

هذه القوة الدفينة في السلطة تطرح علينا هنا إشكالية من نوع آخر. هل السلطة تحكم بفعل هذه القوة وما تثيره من خوف لدى الآخرين؟ وما هو مدى هذا الخوف ودرجة انتشاره في المجتمع.

ومما لا شك فيه بأن ثمة علاقة وطيدةبين درجة الخوف أو الرعب الذي تبعثه السلطة في نفوس الأفراد، وبين درجة إنتشار الموافقةعليها والقبول بها من الجماعة. وبقول آخر أنه لا بد للسلطة من قدر معين من الرعب. الضروري لهيبتها، يقبل به المجتمع للمحافظة على إنضباطه وإستقراره. لكن لا بد للسلطة ان تعرف كيف تكتفي بهذا القدر اللازم لانجاح قراراتها دون تجاوزه ليتحول الى سمة عامة لها. فالسلطة التي تعتمد في وجودها على الرعب والارهاب لن يكون بمقدورها التخلي عنه أبداً، والا خسرت وجودها. فالرعب أو الارهاب، كي يستمر في الوجود، لا بد له من الازدياد والتعاظم. وكلما إزداد إرهاب السلطة كلما إنجرفت اكثر فأكثر في طريق الطغيان. والمشكلة مع الارهاب هو انه لا يقبل التسوية، ولايسمح للسلطة بممارستها باعتبارها دليلاً على ضعفها. وهذا هومنطق الاستبداد الذي يقول بان السلطة التي تقبل بالتسويات، من أي نوع كانت، هي سلطة ضعيفة. وأن هذا الضعف هو الذي يجبرها على تقديم التنازلات.

لكن هل ثمة سلطة واحدة في التاريخ سارت في خط تصاعدي واحد دون تقديم أية تنازلات بصورة مطلقة؟ إن جدلية الامر والطاعة تثبت عكس ذلك. فالسلطة الواعية هي تلك التي تدرك بأن أوامرها لا تكون نافذة كلياً في المجتمع الذي تتوجه اليه إلا بمقدار إستيعاب هذا الأخير لها والقبول بها. فالاستيعاب وبالتالي القبول هو المدخل الحقيقي للتكيف مع الاوامر، حتى وإن كانت على درجة عالية من الشدة، في مرحلة معينة من المراحل.

ولذا فانه قد يكون من النادر في أيامنا هذه رؤية سلطة سياسية واحدة تمارس إرادتها مباشرة على أعضاء المجتمع. فهي تقوم بذلك من خلال أجهزتها الادارية، وإعتمادها على شرعية اجتماعية معينة تتمثل بأولئك الذين يعملون في خدمتها. وهذا الكل الاجتماعي (الاجهزة، المؤسسات، الكادرات المسؤولة) يشكل السلطة التي نستطيع تعريفها بانها القيادة المنظمة اجتماعياً، والمقسمة الوظائف تسلسلية تحملها شريحة أو عدة شرائح إجتماعية بحسب طاقات الانظمة السياسية وقدرتها. أي أن السلطة هي حقيقة إجتماعية تفترض سلفاً وجود القيادة[11].

فما هي مواصفات القيادة التي تصدر الاوامر، والقاعدة التي تطيعها وتنفذها.

---

1. فروند، المرجع السابق، ص 108.

أ) القيادة – الامر :

إن التعريف البسيط للقيادة يقول بانها "تلك العلاقة التراتبية التي تقوم في مجموعة معينة منخلال المقدرة التي تستطيع إرادة خاصة ممارستها على إرادات خاصة أخرى وتسم، بهذا الشكل، تلاحم المجموعة"[12]. وهذه القيادة هي مسألة شخصية تتمثل بإرادة فردية، وليست وظيفة، أو قانوناً، أو امتيازاً لمجموعة من الناس.

ولا بد لهذه القيادة، إذا ما أرادت أن تكون نافذة، من التمتع بمواصفات معينة تستوجبها مهمتها نفسها. إذ على هذه القيادة أن تكون واعية بعمق للبواعث أو الحوافز التي تدعوها لاختيار مواضيع قراراتها قبل إصدار أوامرها. وعليها إدراك اهمية الامر، ومدى استجابة أو رفض الاخرين له. صحيح أن من يخاطر برفض الاوامر الصادرة من السلطة يعرض نفسه للعقوبات التي تمتلكها هذه الاخيرة، إلا أن قدرة الارغام السلطوية هذه لا يجب أن تكون ممارسة يومية تؤدي الى التعسف الدائم.

ومع الاقرار التام بان كل سلطة لا بد من ان تتضمن قدراً معيناً من التعسف، إلا أن هذا لا يعني أبداً ان التعسف هو سمة جوهرية شاملة للسلطة. والا فاين عدالة السلطة والحال هذه.

من هنا ضرورة إختيار القيادة القادرة على ممارسة هذه السلطة باقل قدر ممكن من الخسائر تجاه الجماعة التي تمثلها. وفي هذا دقة متناهية. فنحن كثيراً ما نرى بعض السياسيين يقومون بممارسات خارج السلطة مختلفة كلياً عن تلك التي تلي وصولهم للسلطة وتحكمهم بمصدر القرار. وغالباً ما يقع رجال كبار في أخطاء شنيعة عند ممارستهم للسلطة.

وبالاضافة الى المواصفات الشخصية للقيادة، فإنها أيضاً مقدرة. وهذه المقدرة تبرز من خلال نجاح القيادة في الحفاظ على التلاحم والوئام والسلام داخل المجموعة، وحماية أعضائها من أي خطر خارجي ممكن. وهي لا تستطيع القيام بهذه المهمة إلا من خلال القدرة التي تمتلكها لإصدار الأوامر. وأي تراجع في هذه القدرة لا بد من أن يترجم عملياً بإنحطاط السلطة، وإفساح

---

1. المرجع السابق، نفس الصفحة.

المجال امام شتى أنواع الانحرافات التي لا بد من أن تؤدي الى الخلافات، والفوضى، والتناحر[13].

ب) القاعدة – الطاعة :

الطاعة هي "*العمل الذي يقتصر، من أجل مصلحة نشاط عام على الخضوع لإرادة الغير وتنفيذ أوامره*"[14]. وهذا التعريف عام وشامل ينطبق على كافة أشكال الطاعة، سياسية كانت أم غير سياسية. كما أنه يظهر أن ثمة نوعان من الناس: الآمر والمطيع. وجدلية الأمر والطاعة تفترض وجود تسلسل معين، أو علاقة هرمية بين من يصدر الأمر، وبين من يتلقاه. فالموظف البسيط يتلقى الامر من رئيسه المباشر وينفذه، وهذا الرئيس يتلقى بدوره أمراً ممن هو أعلى منه في سلم السلطة، وهكذا دواليك، الى أن نصل الى قمة الهرم الاداري.

ونحن نخضع لأوامر معينة في كل نواحي حياتنا. ونحاول بقدر المستطاع مطابقة سلوكنا وتصرفاتنا طبقاً لهذه الاوامر–النواهي التي تتطلب منا القيام بعمل ما، أو الامتناع عنه.

والطاعة السياسية هي تلك التي تبديها أغلبية الجماعة لإرادة أولئك الذين يمسكون بالسلطة. وليس لنا في السياسة القيام بما نرغب به، بل تنفيذ ما تفرضه القيادة علينا في سبيل المصلحة العامة للجماعة التي ننتمي اليها. فنحن لا نختار الطاعة، أو نفتش عن بواعثها ومبرراتها، وإنما نقوم بتطبيقها من خلال الخضوع. والطاعة في السياسة مسألة لا تقبل النقاش. فإما أن يكون هناك جماعة تشكل دولة تطلب قيادتها الطاعة من شعبها، وإما أن ليس هناك أية سلطة، وبالتالي أية وحدة سياسية أو شعب.

من هنا الصفة الأولى للطاعة المتميزة بانتفاء سمتها الارادية أو الخيرية. فنحن لا نرضخ لاوامر قيادتنا السياسية بملء إرادتنا، أو لأن ذلك عملاً جيداً، وإنما نقوم به باعتباره أحد شروط وجود المجتمع السياسي الذي نعيش فيه، ونشكل جزءاً منه. لذا فان الطاعة السياسية هي من مميزات الدولة سواء أكانت ديموقراطية أم طغيانية.

---

1. المرجع السابق، ص 135–142.
2. المرجع السابق، ص 154.

والصفة الثانية للطاعة هي ضرورتها الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الداخلي تكون الطاعة واجبة للحفاظ على التلاحم الدائم للمجتمع والتعايش المشترك بين أفراده. وعلى المستوى الخارجي، فان تماسك الدولة الداخلي يساهم في إبراز قوتها تجاه الدول الاخرى. فالدول، مهما كانت متطورة، ستكون في وضع ضعيف جداً على الصعيد العالمي إذا ما كانت قراراتها المتعلقة بالسياسة الخارجية ستواجه بكل أنواع المعارضة الداخلية. وما هي قيمة السلطة السياسية، أو الدور الذي تستطيع دولة ما لعبه على الساحة الدولية إذا ما كان العسكر فيها، مثلاً يتجاهلون تعليمات السلطة السياسية، أو أن جزءاً من الجهاز الاداري يقوم عمداً بشكل تنفيذ هذه التوجيهات والأوامر[15].

إلا أن الطاعة ليست ولا يمكن أن تكون مطلقة. فهناك حالات تظهر فيها القطيعة، المؤقتة أو الدائمة، بين الأمر والطاعة، ولا سيما عندما تتجاوز القيادة في ممارساتها حدود القيم والاخلاق والمثل الاجتماعية. صحيح أن المخالفة التي يرتكبها الفرد عن طريق عصيانه للقانون تشكل حالة خروج مؤقتة عن اوامر القيادة، إلا ان الصحيح أيضاً أن التمرد الجماعي، الناشئ عن إختلال التوازن بين حرية النقد وضرورات العمل، والذي يرتدي غالباً لباساً شرعياً يتمثل بالحق بالمقاومة ضد التعسف، يساوي رفضاً مباشراً لأي نوع من الطاعة المطلقة.

إن فعالية أوالية السلطة، أي مجموعة الافكار والوسائل التي تستند اليها في ممارساتها لمهامها، لا يمكن أن تبرز بوضوح إلا من خلال التوازن الدقيق بين حديها، أي الامر والطاعة، وإلا كانت السلطة عاجزة عن الوصول الى غاياتها الاساسية. أي خدمة الانسان.

فما هي هذه الغايات؟ وكيف يمكن أن تترجم عبر السلطة؟

---

1. المرجع السابق، ص 169 وما يليها.

تمارين:

القيادة	1-	هي العمل الذي يقتصر، من أجل مصلحة نشاط عام على الخضوع لإرادة الغير وتنفيذ أوامره.
الطاعة	2-	هي تلك العلاقة التراتبية التي تقوم في مجموعة معينة من خلال المقدرة التي تستطيع إرادة خاصة ممارستها على ارادات خاصة أخرى وتسم، بهذا الشكل تلاحم المجموعة.

الإجابة الصحيحة:

- الطاعة هي "العمل الذي يقتصر، من أجل مصلحة نشاط عام على الخضوع لإرادة الغير وتنفيذ أوامر
- القيادة هي تلك العلاقة التراتبية التي تقوم في مجموعة معينة من خلال المقدرة التي تستطيع إرادة خاصة ممارستها على ارادات خاصة أخرى وتسم، بهذا الشكل تلاحم المجموعة

3- غايات السلطة

الكلمات المفتاحية:

غايات السلطة – السلطة في خدمة الإنسان – الإنسان في خدمة السلطة – السلطة في الدولة الحديثة.

الملخص:

إن غاية السلطة تنطلق من الحقيقة الاجتماعية وتتوجه إليها. والمسألة ليست في أن يكون الإنسان في خدمة السلطة أو أن تكون السلطة في خدمة هذا الإنسان، وإنما هو بالتفاعل المتبادل بين الفرد وبين السلطة التي تحكمه للوصول بالمجتمع إلى ذلك القدر من التطور الضروري لاستمرار أية جماعة إنسانية.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بغايات السلطة، وبجدلية السلطة في خدمة الإنسان أم الإنسان في خدمة السلطة.
- تحديد مفهوم السلطة ووظائفها في الدولة الحديثة.

أ- السلطة في خدمة الانسان

السلطة هي ظاهرة إجتماعية تتمحور بوجودها حول أصل وغاية واحدة هي الانسان الذي تنطلق منه، وتتوجه اليه، وتجد تجسيدها فيه. ولا يغير الشكل الذي تتم ممارستها من خلاله بشيء في جوهرها كفعل قوة وسيطرة يهدف لإرساء النظام الاجتماعي على أساس قانوني. فالقانون، هو المقياس الوحيد الذي يدل على مدى إرتقاء المجتمع ووعيه. إذ لا يمكن تطبيق أي قانون بمعنى الحق، أي بالشكل الامثل للعدالة، إلا في درجة معينة من التنظيم الانساني ترسم حدوداً واضحة للسلطة تضمن مصلحة الحكام والمحكومين على السواء. ولا يمكن تحقيق هذا المستوى المتقدم من التنظيم الاجتماعي عبر إرادة واحدة. فالنظام السياسي ينشأ ويستمر بالتعاون الوثيق بين طرفي السلطة فيه: ذلك الذي يقود ويأمر، وذلك الذي يطيع وينفذ.

ولذا لا بد للحكام من القيام بواجباتهم الاساسية التي تتلخص بتقديم الوسائل القانونية القادرة على تطوير شخصية الفرد، وصقلها، وتنمية قدراتها من أجل الاستمرار في عملية التطور. كما يجب على المحكومين التصرف تجاه السلطة بما يمليه عليهم حسهم الوطني، أي ككتلة إجتماعية واحدة تنتفي فيها الانانيات الخاصة، وتذوب فيها الغايات الفردية في أهداف الجماعة بما يحقق المصلحة العامة، والخير المشترك للجميع، ولا توقف المجتمع عن التقدم والازدهار.

أي، بقول آخر، أنه وكما يجب أن تكون السلطة في خدمة الفرد، وتسهر على مصالحه وتصونها، كذلك يجب على هذا الفرد أن يكون في خدمة السلطة ليمنحها تلك القوة الضرورية لثباتها وإستمرارها. اي الشرعية القانونية اللازمة لترسيخ المؤسسات التي يرتكز عليها وجود المجتمع.

والانسان، في التصور الجماعي له وليس في حالته الفردية، لا يمكن أن يكون موضوعاً لعمل السلطة إلا بمقدار ما تمثل هذه السلطة إرادته. من هنا، فإنه لا يمكن تخيل وجود سلطة لا مبالية بالنسبة لمصير الافراد الذين تمد عليهم سيطرتها. لا بل أكثر من ذلك، فان أية سلطة، ومهما بلغت درجة إطلاقيتها، تبذل قصارى جهدها دائماً للظهور بمظهر المدافع عن مصالح رعاياها. وما من حاكم يستطيع الاعلان عن إهماله لهذه المصالح أو عدم خدمتها والسعي لتحقيقها. وهذا يقتضي سلوكاً معيناً من هذه السلطة يفرض عليها الاعتراف بوجوده، وأهدافه الخاصة، وجعل خياراته ومبادراته في سلم أولوياتها، فالفرد، وكما نعلم، هو أسبق بوجوده على السلطة، وأن ضرورة المجتمع السياسي كانت دائماً، من الناحية التاريخية، مسألة نسبية، وهي ضرورة لا تبرز إلا بملء مشيئة الافراد ورغبتهم. أي أنهم لا يبحثون عن الدولة ويقبلون بوجودها إلا لاعتبارهم بأن هذه الدولة هي التي تؤمن لهم تفتح شخصيتهم وتطورها.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يمكن للفرد القبول بقيام الدولة الذي يعني خضوعه الذاتي، والقضاء على شخصيته في كائن جماعي ليس لغاياته أية حدود سوى إرادة الحكام الطيبة؟

والحال أنه اذا كانت أهداف الجماعة ترمي الى ضمان المصلحة العامة بوجه المصالح الفردية، إلا أنه لا يمكن تصور هذه المصلحة العامة إلا بفعل الغايات الشخصية التي تضمن إمكانيات تحققها. فارادة الجماعة هي في نهاية الامر حصيلة مجموع الارادات الخاصة التي ترتدي طابعاً سامياً وتفوق بوجودها الارادات المعتبرة بصورة فردية. وإنطلاقاً من هذا، فإن لا غايات الدولة، ولا غايات الجماعة تتضمن، بحد ذاتها، مبرراً لوجودها. وقيمتها ليست سوى نسبية ويجب النظر اليها إنطلاقاً من الفائدة التي يتوخاها الانسان من وجود المجتمع السياسي.

إن تحديد غايات السلطة لا يمكن أن يتم إلا من حيث تطابقها مع حماية الفرد ككائن إنساني يتمتع بحقوق ملتصقة بشخصه ولا يمكن مسها. وواجب السلطة لا يقتصر فقط على حماية هذه الحقوق وصيانتها، وإنما أيضاً على القيام بكل ما من شأنه تنميتها وتطويرها. وقيمة أية سلطة تنبع من هذه النقطة بالذات. أي من مقدار عملها لتجسيد هذه الحقوق الملازمة للطبيعة البشرية. ولا يجوز إطلاقاً أن يشعر الفرد ولو للحظة واحدة بأن السلطة تدوس على حقوقه الأساسية. وهذا أمر متفق عليه ضمناً في العقد الاجتماعي.

ففي الوقت الذي يشرح فيه هذا العقد كيفية نشوء السلطة فانه يحدد أهدافها أيضاً. وقبول الأفراد بالمشاركة في هذا العقد يعني موافقتهم على التخلي عن إجراء من حقوقهم ضرورية لقيام السلطة، وليس عن حقوقهم كلها. وما يبقى من هذه الحقوق يظل ميداناً محفوظاً لهم لايحق للدولة التعدي عليه أو إنتهاكه، وهذا ما نصت عليه كل مواثيق الحقوق والشرائع الدولية. فالمادة 39 من الشرعة العظمى او الماكنا كارتا Magna Carta الصادرة في عام 1215 في إنكلترا تمنع على النظام الملكي "توقيف أي مواطن حر أو سجنه أو مصادرة أملاكه، أو إعتباره خارجاً عن القانون، أو نفيه، أو إلحاق الاذى به إلا بموجب حكم صحيح صادر عن أقرانه طبقاً لقانون البلاد". كما تمنح المادة 41 و42 الافراد، ولا سيما التجار، حرية التنقل في كل انكلترا، والدخول اليها، والخروج منها، في البر والبحر، وفي كل الاوقات

باستثناء الاحوال التي تسود في زمن الحرب وما يلحقها من تقييدات في سبيل مصلحة المملكة[1]. كذلك، فان بقية القوانين الانكليزية كالهابياس كوربوس Habeas Corpus، وعريضة الحقوق، وقانون الحقوق الصادر في عام 1689، نصت كلها بوضوح على تقييد السلطة الملكية تجاه الحقوق الاساسية للمواطنين ومنع التعدي عليها.

وقد ساهم هذا التطور القانوني لموضوع الحقوق الفردية في النظام البريطاني بخلق حالة فكرية عامة سادت معظم أرجاء الامبراطورية ومستعمراتها، وهذا ما نراه واضحاً في وثيقة الاستقلال التي أعلنتها المستعمرات الاميركية الثلاثة عشرة في 4تموز عام 1776. ولعل أهم ما جاء في الوثيقة المذكورة هو تركيزها الواضح على مفهوم هذه الحقوق الفردية، وعلى طبيعة السلطة الناشئة عن العقد الاجتماعي. فالناس يولدون أحراراً، والخالق عز وجل يمنحهم بالولادة بعض الحقوق التي لا يمكن التنازل عنها، كالحق بالحياة، والحرية، والبحث عن السعادة.وهؤلاء الناس أو الأفراد ينشئون الحكومات لضمان هذه الحقوق. وهذه الحكومات تستمد سلطتها وقوتها التي تفرضها على المجتمع من موافقة ورضى المحكومين.وبما أن هذا الرضى مرتبط بمدى إحترام هذه الحكومات للحقوق المذكورة، فإن من حق الشعب تبديل هذه الحكومات، في كل مرة تصبح فيها سياستها العامة مدمرة لهذه الحقوق، وإقامة حكم جديد على أساس المبادئ التي تذمن له الاستقرار والسعادة.

وجاء إعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر، إبان الثورة الفرنسية الكبرى، في 26 آب 1789، ليكرس الافكار والمبادئ السابقة. ففي المقدمة، كان من الواضح لممثلي الشعب الفرنسي، بأن "جهل حقوق الانسان أو نسيانها، أو إزدرائها، هي الاسباب الوحيدة للمصائب العامة وفساد الحكومات"، ولذا فانهم قد عقدوا العزم على عرض هذه الحقوق المقدسة والتي لا يمكن التنازل عنها في إعلان رسمي كي تكون اعمال السلطتين، التشريعية والتنفيذية، اكثر إحتراماً لها، ومن أجل أن ترتكز مطالب المواطنين، من الآن وصاعداً، على مبادئ بسيطة تتمحور دائماً حول الحفاظ على الدستور وسعادة الجميع. فالناس يولدون أحراراً، والاختلافات الاجتماعية بينهم لا يمكن أن تقوم إلا على أساس المنفعة العامة. وهدف كل تجمع سياسي هو الحفاظ على حقوق الانسان الطبيعية غير القابلة للتقادم. وهذه الحقوق هي الحرية، الملكية، الامن، ومقاومة الطغيان.

---

1. أنظر :

M.Duverger:«cinstitutions et documents politiques», éd. P.U.F, paris1968,p: 426-427.

إن الايمان بهذه الحقوق، وإعتبارها من مسلمات الوجود الانساني، هو الذي دفع بالامم المتحدة للتشديد عليها مرة جديدة في "الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في عام 1948". وبرأي الجمعية العامة للامم المتحدة فان التمسك بهذه الحقوق هو الهدف الذي يجب أن تسعى اليه كافة الامم والشعوب. وكل هيئة وفرد في المجتمع عن طريق التربية والتعليم، من أجل ضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية. وهذا يعني أن الدول التي لا تحترم هذه الحقوق لا يمكن أن تمثل إرادة شعوبها باي شكل من الاشكال.

وإذا كانت السلطة موجودة من أجل خدمة الفرد وتحقيق مصلحة المجتمع، فان هذا يطرح عليها دوراً محدداً هو منح هذا الفرد حرية المبادرة لبلوغ أهدافه السامية، وأن يتركز عملها على إيجاد التشريعات والقوانين الضامنة لتحقيق هذه الغاية. وبدون هذا الأمر لا يكون لوجود السلطة في المجتمع أي مسوغ إنساني، أو مبرر قانوني[2].

ب- الانسان في خدمة السلطة.

إن وضع مسؤولية تحقيق سعادة المجتمع على عاتق السلطة لوحدها هو أمر فيه الكثير من المبالغة والخروج عن الواقع. فهذه السلطة ستكون عاجزة عن القيام بأي شيء ما لم تكن جهود الأفراد موجهة لتقويتها وضمان إستمرارها. وهذا ما يطرح مسألة العلاقة بين الفرد والسلطة، والتضامن بينهما. والحقيقة أن المشكلة الاساسية في العلاقة بين الفرد والسلطة ودعمه لها تكمن في النوازع الذاتية التي تسيطر عليه والتي هي جزء من طبيعته الانسانية. فالانسان الذي يولد حراً، كما يقول روسو، يظل محكوماً بعنصر بسيكولوجي يدفع به ناحية الاستقلال والتفرد أكثر من الرغبة بالتعاون مع الآخرين. وهو لا يعبر عن إرادته في التجمع مع أقرانه إلا تحت وطأة الضرورة التي يفرضها عليه مبدأ الدفاع عن الوجود الذاتي، والاستمرار في البقاء. وحتى في المرحلة التي يصبح فيها الفرد جزءاً من المجتمع، فانه يظل يحرص على هذه الاستقلالية الذاتية من خلال حياته الخاصة، وعمله المستقل، وتفكيره المتميز، وكأنه يريد بذلك التعبير عن تمسكه بحريته الشخصية الى ابعد الحدود. ويبرز التجاذب بين الفرد والسلطة من خلال

1. أنظر : بيردو، المجلد الخامس، ص 179 وما يليها.

المجتمع. فالسلطة لا تعمل على مستوى الافراد وإنما على مستوى الجماعة. ولذا فان الانسان يصبح، بفعل واقع الامر، أداة في يد هذه السلطة التي تسعى لبلوغ غايتها الكبرى اي المجتمع.

من هنا رد فعل الفرد الدائم تجاه أبسط قرارات السلطة التي تتضمن إرغاماً معيناً يجبره على الخضوع لضرورات الحياة الاجتماعية الامر الذي يطرح على السلطة نفسها مشكلة من نوع آخر: أي كيف تستطيع التوفيق بين طبيعة الانسان الانانية وبين الموجبات الاجتماعية؟ وماهي الاوضاع التي تستطيع فيها الحكومة القيام بمهمتها في تأمين العدالة والدفاع عن المصلحة العامة دون إستثارة الفرد المتعلق بحريته الخاصة.

إن الحرية، كما نعلم. هي العدالة، لأنها تخلق أسس المساواة. لكن هل هذه الحرية هي حق طبيعي مطلق أم أنها ذات أصل تعاقدي؟ وكيف يمكن للحرية أن تكحقاً بوجه السلطة المكلفة بالمصالح العامة؟ وإذا كان من حق الفرد أن يطلب الى السلطة حرية كاملة، فما معنى هذه السلطة آنئذٍ، وما هو دورها؟

إذن، فالحرية بشكل عام لا يمكن أن تكون موضوع حق مطلق لأن الحق يفترض، من حيث المبدأ، وجود قانون يضمن إحترامه. والحال هذه، فمن هي السلطة التي تستطيع ضمان إحترام الحرية ضد تعديات السلطة نفسها؟ خصوصاً وإننا نرى، في الممارسة العملية للسلطة، أن العدالة والفعالية تتطلبان وجود حكومة قوية. وهذا سيكون دائماً على حساب حرية الفرد وإن بدرجة نسبية لأن السلطة الضعيفة ستكون عاجزة عن تحقيق الخير العام بالرغم من عدم تهديدها الكبير للحرية. لذلك نرى بأن التوازن بين مسألة الحرية، النسبية طبعاً، وبين ممارسة السلطة لا يمكن أن يتم إلا من خلال مشاركة الفرد في هذه السلطة ووضع نفسه في خدمتها.

إن قيام الفرد – المواطن بواجباته الاساسية تجاه السلطة يرتب عليه مسؤوليات كبرى أمام المجتمع الذي ينتمي اليه، ويكون جزءاً منه. فخدمة السلطة لا يمكن أن تعني إنقياداً اعمى لممارساتها التعسفية التي تتصف بها في بعض الاحيان، وإنما مراقبة واعية لسلوكها ومنعها من الانحراف. وهنا يجب أن يكون الفرد على درجة مرتفعة من الادراك تسمح له بالارتقاء بخدمته للسلطة كي تصب في إطار الاهداف الاجتماعية.

فعملية إختيار النواب للهيئة التشريعية، مثلاً، لا يجب أن تنطلق من معايير الولاء الذاتي أو المناطقي لهذا المرشح أو ذاك، بمقدار ما يجب أن ترتكز على مواصفات معينة يجب توافرها في كل مرشح على أساس الكفاءة، والنزاهة، والجرأة في الدفاع عن المصالح العامة، خصوصاً وأن تكوين الجسم التشريعي هو مسألة بالغة الاهمية نظراً للدور الذي يقوم به البرلمان في ميدان سن القوانين، وفي مراقبته للسلطة

التنفيذية أثناء قيامها بوظائفها. اي بقول آخر ان عملية الاقتراع تخرج عن نطاقها المحدود، كحق أساسي للمواطن في النظام الديموقراطي، لتطال نهج السلطة وممارساتها بشكل عام، ولتعكس درجة تمثيل البرلمان للارادة الشعبية نفسها. ويتطلب تحقيق هذا الأمر شروطاً ذاتية وموضوعية. فالمواطن يجب أن يكون على درجة كافية من الوعي السياسي يدرك من خلالها أهمية التحولات الممكنة التي يمكن أن تطرأ، من جراء إختياره، على شكل النظام ومضمونه. وعلى هذا الأخير إفساح المجال أمام الموطان لتحديد خياراته عبر مؤسسات منظمة بشكل جيد تمنع وقوع اخطاء فادحة أثناء سير العملية الانتخابية. وهذه الشروط الضرورية واللازمة لا يمكن تأمينها إلا في نظام يمتلك تراثاً تاريخياً كبيراً من فهم الحرية، والايمان بها، والدفاع عنها، وممارستها بصورة ديموقراطية صحيحة.

ولذا فان السلطة الفضلى هي تلك التي تتمكن من التوفيق بين متطلباتها، وإقتناع أعضاء الجماعة بهذه المتطلبات. وهي، كشيء مجرد بحد ذاتها، لا تستطيع البروز الى الوجود إلا من خلال ممارسة الافراد المنشئة لها، أو المطبقة لقراراتها. فالافراد بسلوكهم هم الذين يحددون إتجاه السلطة نحو المزيد من الانفتاح والديموقراطية، أو بالعكس، نحو الانغلاق، والعنف، والقمع المتمادي.

وقد عبر العلامة فيديل Vedel عن هذا الواقع بقوله :

"إن الانسان، وبالحركة نفسها التي يجب أن تكرس حقوقه وتجعله يتمتع بها، يزيد ويقوي السلطة التي هي العدو الاكيد لحقوقه. وليس ثمة ممارسة ملموسة للحقوق الاساسية بدون تنظيم اجتماعي متقدم جداً، وهو أمر واضح بالنسبة لكل السلطات المكطلبة، لكن، وبالمقابل ليس هناك تنظيم إجتماعي متطور جداً لا يتطلب سلطة سياسية متنامية، ومهددة للحقوق والحريات "[3].

إذن، فان طبيعة السلطة نفسها تتوقف على خيار المواطنين. وممارسة هؤلاء داخل السلطة، سواء عن طريق التعاطي معها وسواء عن طريق خدمتها، هي التي ترسم الاطار العام لها.

---

1. أنظر : بيردو، المجلد الخامس، ص 205.

ففي الحالة الاولى لا يرى المواطن بأن سلطة ما تعبر عن إرادته إلا بمقدار ما تؤمن له إحتياجاته الضرورية والاساسية، أي الحقوق الطبيعية الملتصقة بشخصية الانسانية كالحق بالحياة، والسكن، والامن غيره. وفي الحالة الثانية، فان المواطن الذي يعمل في خدمة السلطة هو الذي يعكس ممارسات هذه الاخيرة في المجتمع.

لذلك، فان تحديد سلبية أو إيجابية السلطة، ومدى قبولها أو رفضها من أعضاء الجماعة يجب أن ينطلق من هذه المعايير العاكسة لردود الفعل التي يبديها الافراد تجاه النظام الذي يحكمهم. وبالرغم من إنقسام المجتمع السياسي الى موالين ومعارضين،فان هؤلاء جميعاً يجدون أنفسهم، بشكل أو بآخر، في خدمة السلطة القائمة.

فالموالون، الذين يشاركون في أجهزة الدولة ومؤسساتها، يضعون طاقاتهم بتصرّف السلطة إنطلاقاً من إيمانهم بضرورتها للحفاظ على المصلحة العامة.

والمعارضون، من خلال الانتقادات التي يوجهونها للسلطة وممارساتها، يقومون، في بعض الاحيان، بتصويب مسار السلطة ضمن حدود معينة.

ومع ذلك، فإن بمقدور السلطة وضع مختلف الشرائح الاجتماعية في خدمتها من خلال قواعد السلوك الاجباري التي تفرضها على المواطنين بشكل عام. فالخضوع للقوانين، والقبول بتوجهات الدولة في الميدان الاجتماعي، وبتدخلها في الميدان الاقتصادي، والالتزام بمفهوم معين للواجب الوطني، إنما يضفي على السلطة طابعاً مقدساً يتجاوز بوجوده كل الافراد، ويعلي إرادتها على أي أمر آخر. وفي هذا كله دليل مباشر على أن السلطة لا تستطيع الوصول الى درجة معينة في سلم إرتقائها إلا بمقدار تجاوب الافراد معها. والانضواء تحت كنفها.

إن مراقبة عمل المؤسسات الدستورية في الدولة الحديثة تقدم لنا دليلاً واضحاً على الدور المؤثر للأفراد في ترسخ هذه المؤسسات وثباتها من خلال وعيهم لاهمية دورها الاجتماعي والسياسي. فهم الذي يحددون الطابع السلبي أو الايجابي لها عبر ممارستهم الواضحة لحقوقهم وواجباتهم.

فالمسؤول الذي يفرط في إستخدام سلطته الاستنسابية الى حد التعسف يوقع المؤسسة التي يشرف عليها في تعقيد بيروقراطي يشوه صورتها في المجتمع. وهو بذلك يحول هدف هذه المؤسسة عن مرفق عام غايته خدمة الآخرين، الى جهاز تسلطي يبرز طابع العنف والقمع الذي تحمله هذه المؤسسة في طياتها. أي أنه يطرح المؤسسة كخصم للمجتمع ويثير من حولها مواقف معادية لها تؤدي، على المدى الطويل، الى إنحلالها وزوالها. وهذا ما أثبتته التجارب التاريخية التي فسرت التبدلات العميقة التي أدت الى

تغييرات جوهرية في مضمون السلطة من خلال الثورات الكبرى التي عرفتها الكثير من المجتمعات السياسية[4].

ج- السلطة في الدولة الحديثة

لقد رأينا من خلال ما تقدم بأن الدولة هي المؤسسة السياسية الاساسية التي يستخدمها الحاكم للاشراف على المجتمع، وتنظيمه، وتوجيهه في ميادين النشاطات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. وهي أداة تتجاوز بحضورها الكلي والشامل أية أداة إجتماعية أخرى مهما بلغت قوتها أو فعاليتها.

بيد أن نشاطات الدولة لا تقتصر فقط على تأمين المصالح المشتركة للطبقة التي تمسك بزمام السلطة، وإنما تتسع لتطال المجتمع كله بمختلف فئاته وقطاعاته، بالرغم من إيلائها رعاية خاصة لمصالح بعض الشرائح الاجتماعية ولا سيما تلك الداعمة للسلطة. ففي بعض الدول مثل الولايات المتحدة الاميركية تتمتع الدوائر المالية والصناعية بتأثير خاص تظهر آثاره بوضوح في بعض القرارات السياسية العامة. وتتميز الدولة عن غيرها من المؤسسات الاجتماعية بعدة مسائل أبرزها:

1. وجود مجموعة من الاشخاص الذين يتولون قيادة المجتمع والحفاظ على بنيته الاقتصادية والاجتماعية.

2. بالحق بتوجيه السياسة العامة-الاجتماعية، والاقتصادية، والعكسرية- بإسم كل المجتمع سواء في الداخل أو في الخارج. فالدولة هي المولجة بوضع المشاريع والمخططات الكفيلة بتحقيق اهداف المجتمع في هذه الميادين، وهي المسؤولة عن الدفاع عنها أمام الوحدات السياسية الاخرى، وفي المحافل الدولية.

3. بالحق الحصري لاصدار القوانين والتنظيمات العامة التي يخضع لها الافراد في علاقاتهم معبعضهم البعض، أو في علاقاتهم مع مؤسسات الدولة نفسها.

4. بمد سلطتها على كافة أراضي إقليمها إنطلاقاً من مبدأ السيادة الوطنية، وتمتعها بقدرة كافية لإرغام المواطنين على الخضوع والانقياد لقراراتها وتنظيماتها.

5. تقرير السياسة المالية العامة للبلاد من خلال وضع الموازنة، وجباية الضرائب والرسوم التي تؤمن المداخيل اللازمة لاستمرارية عمل المؤسسات وتطور المجتمع.

ونحن لسنا هنا بصدد تحليل مفصل لطبيعة الدولة واواليات عملها التي تتطلب حيزاً أكبر يوجب دراسة بنيتها الاجتماعية والطبقات او الفئات والشرائح الفاعلة فيها، وطرق تشكل نظام قيم الجماعة، ودينامية

---

1. بيردو، المرجع السابق، ص 203-222.

المؤسسات الحكومية، أو تكوين جهازها الاداري وغير ذلك من المسائل. وإنما نكتفي بالخطوط العامة التي تحدد الاطر الرئيسة التي تقوم هذه الدولة بممارسة سلطتها فيها. ويرتبط النظام السياسي، في أية دولة من الدول، بالمصدر الاساسي للسلطة. فعندما تكون هذه الاخيرة ذات مصدر عائلي، أو ترتبط بارادة شخص واحد، فاننا نكون أمام نظام ملكي، وعندما يكون الشعب هو مصدر السلطة فهذا يعني أننا امام نظام جمهوري. وفي كل الاحوال فان ما يحدد فعالية النظام ليس الشكل الخارجي للسلطة، وانما نشاط مؤسساتها السياسية والدستورية، وتوجهاتها العامة.

ويختلف دور الدولة من مجتمع آخر بحسب النظام السياسي القائم. فنحن قد نجد نفس التوجه الديكتاتوري في الانظمة الاشتراكية والليبرالية على السواء. فالانظمة التي قامت على أساس النظرية الماركسية–اللينية لم تختلف في مضمونها عن أنظمة الليبرالية الشمولية كألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، وهي كلها تميزت بسيطرة الحزب الواحد على ماكينة الدولة، وبالتالي على المجتمع من خلال التدخل المباشر في الميدان الاقتصادي، حيث حلت رأسمالية الدول الاحتكارية، تحت ستار تنظيم علاقات الانتاج، محل المبادرات الفردية وحرية التبادل. في حين إقتصر هذا التدخل في الشان الاقتصادي من جانب الدول الليبرالية الديموقراطية على تنظيم القطاع العام، بشتى مرافقه، لوضعه في خدمة الفرد كعنصر أساسي في الجماعة السياسية.

إن السلطة في الدولة الحديثة هي سلطة تدخلية–توجيهية في الداخل والخارج. فعلى الصعيد الداخلي تتسع وظائف الدولة الداخلية لتشمل كافة قطاعات الحياة الاجتماعية، وحتى بعض ميادين الحياة الفردية الخاصة، وفي هذا دلالة على تنامي دور الجهاز الحكومي في المجتمع. وعلى الصعيد الخارجي لم يعد دور الدولة محصوراً بالدفاع عن الاقليم والسيادة. وإنما تعدى ذلك ليطال العلاقات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والعسكرية معالدول الاخرى.

من هنا نرى أن وظائف الدولة الحديثة أصبحت شاملة بالمعنى الواسع للكلمة، وهي تتناول:

1. الحفاظ على الملكية الخاصة، وعلى مجموع البنية السياسية–الاجتماعية، وتأمين النظام العام في المجتمع.
2. تنظيم الاقتصاد، والمساهمة بتطوير القوى المنتجة وتشجعيها بما يكفل تطور المجتمع ونموه وإزدهاره.
3. الاشراف على التربية الوطنية العامة وتوجيه المؤسسات الثقافية والتعليمية بما يتوافق وتوجهات المجتمع الاساسية.
4. الدفاع عن مصالح الدولة بكل أشكالها على الساحة الدولية.

وهذا كله يعكس أمراً واحداً هو أن غاية السلطة تنطلق من الحقيقة الاجتماعية وتتوجه اليها. والمسألة ليست في أن يكون الانسان في خدمة السلطة، أو أن تكون السلطة في خدمة هذا الانسان، وإنما هو بالتفاعل المتبادل بين الفرد وبين السلطة التي تحكمه للوصول بالمجتمع الى ذلك القدر من التطور الضروري لإستمرار أية جماعة إنسانية[5].

تمارين:

- عدد ميزات الدولة.

---

1. أنظر :
Fédor Bouslatski:«L'état moderne et la politique», éd. Du progress,Moscou, 1979, p:78-147.

الوحدة التعليمية السابعة

الدينامية السياسية

1- جدلية التطور

الكلمات المفتاحية:

الدينامية السياسية- جدلية التطور- الحركة والنظام في المجتمع السياسي – دينامية الصراع السياسي (الأزمات) – أطراف الصراع السياسي ومداره.

الملخص:

لم تعد السلطة قادرة على فصل العمل الإنساني المنظم عن الممارسات التي تستوجبها طبيعتها، ووجدت نفسها منساقة لوضع تشريعات جديدة غايتها السماح للجماعة بمواكبة روح العصر. عبر بنية ذات تنظيم سياسي راق ناجم عن فهم متقدم لمسألة الديمقراطية. إلا أن ذلك لم يلغ نهائياً مسألة الصراع بين السلطة وأتباعها، بل أعطاها أشكالاً دينامية مغايرة للأشكال التقليدية.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بدينامية التطور التي تخضع لها المجتمعات البشرية.
- تحديد مفهوم الحركة والنظام اللتان ترتبط بهما جدلية التطور.

أ- الحركة والنظام في المجتمع السياسي:

تخضع المجتمعات الانسانية لقوانين تطور معينة تؤمن وجودها وإستمرارها. وهي لا تتخذ الصفة السياسية إلا بإمتلاكها درجة محددة من التنظيم الذي يسمح بتنسيق تصرفات اعضائها، وتوجيهها لبلوغ غايات معينة. والمجتمع الذي يفتقر الى مثل هذا التنظيم لا يعدو كونه مجرد التقاء عشوائي، أو مؤقت، بين الافراد يقوم بفعل الصدفة أو الضرورة، ويتفكك، ويزول عند أول صدمة عنيفة يتعرض لها.

ويبرز النشاط السياسي في أي مجتمع من خلال وجود سلطة شرف على الجماعة، وتدير شؤونها، بغض النظر عن الشكل الذي يرتديه. وهي تستوحي قراراتها من مجموعة القيم الاجتماعية التي تشكل السبب الجوهري لوجود الجماعة، والقاعدة التي تنطلق منها لبلوغ غاياتها، دون أن تأخذ بعين الاعتبار الميول الذاتية لكل فرد. فالمجتمع يتحرك، وكما هو معروف كإرادة واحدة، وليس كمجموعة إردات منفصلة وخاصة.

وبالرغم من إنقسام المجتمع الى حكام ومحكومين، فانه يبقى خاضعاً لمسألة جوهرية تحدد مساره. وترسم الدينامية التي تلعب دوراً مؤثراً في عملية تطوره، ألا وهي فكرة القانون. ولا وجود لمجتمع سياسي بدون هذه القضية المركزية التي تشكل محور وجوده. وكل الحركية التي تبرز فيه من خلال التحولات البطيئة، أو المفاجئة التي تطرأ عليه بفعل التقدم التقني، أو الحركة الديموغرافية، أو النمو الاقتصادي، انما تهدف الى نشوء قيم إجتماعية جديدة تلعب دوراً مباشراً في تعديل العلاقات السياسية القائمة بين السلطة ورعاياها، أي في موقف كل طرف منهما من فكرة القانون. فبمقدار ما تتسع الفجوة بينهما حول فهم هذه المسألة، وتصورها، وممارستها، بمقدار ما تهتز شرعية السلطة بنظر رعاياها، وتعرض نفسها لعملية رفض جماعي تؤدي الى تغييرها. وبالمقابل فان التوافق بين إرادة الحكام والمحكومين على فكرة الحق والقانون هو الذي يمنح السلطة الشرعية اللازمة لقيادة المجتمع.

وفي شتى الاحوال، فان دينامية التحولات الممكنة، أو المحتملة هذه، إنما ترتبط بعنصرين أساسيين : النظام أو النسق ordre، والحركة mouvement، والتفاعل بينهما. والمجتمع السياسي مدين بوجوده لعمق التحولات التي يتركها هذا العنصران على مساره ووجوده. لأن النظام الذي يتخذ شكل السلطة فيه انما ينبع عن تلك الحركة المستمرة، عبر مختلف المراحل التاريخية، التي أدت الى إستقراره بصورة معينة.

وتداخل النظام والحركة هو جدلي كتداخل الليل والنهار. ولا يمكنوجود احدهما بدون الاخر. فى نظام ينشأ عن سكون أو جمود، ولا حركة بدونهدف تسعى الى تحقيقه. وهذا ما أكدته الانسانية عبر مسيرتها

الطويلة. فالجماعات المختلفة ما كانت لتتطور وتصل الى وضعها السياسي الحالي لولا تلك الدينامية العميقة التي حفزت أجيالها المتعاقبة، ودفعتها للبحث دائماً عن الافضل.

وليس هناك من حركة عشوائية في الدينامية الاجتماعية. فكل حركة، ومهما كانت وتيرتها، تتضمن فكرة معينة لنظام تريد إنشاءه وتكوينه. والنظام، بصورته النهائية، هو حركة ترمي الى خلق سياق جديد في المجتمع الذي تقوم فيه. وقد عبر الاستاذ بيردو عن هذا التداخل بينهما بقوله أن كل حركة تتضمن في جوهرها نظاماً يبرر وجودها. وهي تتماثل كلياً معالنظام من خلال خلقها لفكرة الحق أو القانون في المجتمع. وإذا كان النظام لا يستطيع التغلب على الحركة إلا عن طريق إمتصاص طاقتها، فان الحركة تستطيع دائماً تجاوز النظام الراهن من خلال ديناميتها الذاتية التي تؤدي بها لانشاط نظام جديد[1].

والعلاقة الديالكتيكية بين النظام والحركة لا توجد بمحض الصدفة. وإنما هي مفروضة بالصفة المزدوجة لفكرة القانون: أي ركودها وديناميتها في آن معاً. والنظام السياسي يجد نفسه محكوماً بهذه الثنائية. إذ يتوجب على السلطة القائمة فيه بذل كل طاقاتها لضمان بقاء الجماعة، والحفاظ على إستقلالها، وحمايتها من مخاطر التفكك والزوال من جهة، مثلما عليها تأمين ما يلزم منوسائل لتطوير الجماعة وتحقيق تقدمها الاجتماعي من جهةأخرى. وهذا منصلب غائية القانون. والشرائع، بالرغم من دورها في الحفاظ على درجة معينة من الاستقرار والامن ضرورية لبقاء المجتمع وإستمراره، تقوم في الوقت ذاته بدور الحافز والدافع لخرق حالة الرتابة والسكون، والخروج منها الى حالة متجددة في الزمان والمكان. فالجماعة ترفض القانون الذي تعتبره عائقاً بوجه مسيرتها، وتطالب بإستبداله بتشريع آخر يفسح في المجال لطاقاتها بالبروز، والتكيف مع متطلبات المرحلة التي تمر فيها. أليس هذا ما نراه في كل أشكال الدينامية الاجتماعية، العمالية والطلابية وغيرها، التي تسعى لتحقيق وجودها من خلال التصورات الآنية والمستقبلية التي تقترحها كوسائل لدفع المجتمع الى الامام؟

لقد أكدت تجارب التاريخ على أن السلطة ليست شيئاً آخراً سوى الاداة الموضوعة في خدمة ثنائية التقليد والحداثة التي تسم فكرة القانون. فمع بداية نشوء الدولة لم يكن التصور العام لغاياتها يتجاوز، لدى المحكومين، حدود تأمين الاستقرار الاجتماعي منخلال سلطة مركزية قوية. واستمر هذا التصور قائماً لفترة طويلة لم يقطعها سوى التحرر الفكري، وبروز الحس النقدي الذي راح يتخيل وجود نظام اجتماعي آخر مختلف عما هو قائم. وانتقل التفكير حول السلطة من مجرد كونها وسيلة لادارة شؤون المجتمع، الى

1. أنظر : G. Burdeau, op. cite,T 3, p: 449-488.

ضرورة تحولها الى اداة خلاقة مبدعة لعالم جديد. ووجد الحكام أنفسهم مضطرين لتجاوز دورهم التقليدي في ممارسة السلطة، الى التفتيش عن الوسائل الكفيلة بتحقيق سعادة المجتمع.

أي أن هذه السلطة رتبت على نفسها أعباء جديدة مستوحاة من التطور الاجتماعي، وإلتزامت، بفعل واقع الامر، بسلوك يتلاءم ومتطلبات العصر.

وهكذا لم تعد السلطة في مجتمع اليوم بقادرة على التوقف عند الثنائية القديمة المكونة لوجودها، أي الامر والطاعة، وإنما تجاوزتها لتتعاطى بصورة مباشرة مع كل القضايا التي يطرحها التطور العام، ويتطلبها التقدم الاجتماعي. من هنا بروز ثنائية جديدة في المجتمعات الصناعية الحديثة، قائمة على مفهومي الحاجة–الامكانية، الى جانب الثنائية التقليدية تدفع السلطة نحو مزيد من الاهتمام بمسائل الرفاهية الاجتماعية، وخلق نمط جديد من العلاقات بينها وبين رعاياها.

أي بمعنى آخر أن دينامية المجتمع الصناعي أخرجت السلطة من عزلتها التاريخية، ووضعتها في علاقة مباشرة مع المحكومين تقوم على الحوار معهم بهدف الحصول على موافقتهم وتأييدهم لها. وبدورهم إستفاد هؤلاء من هذا الواقع المستحدث ليجبروا السلطة على الاستجابة لمطالبهم الخارجة عن حقوقهم الطبيعية التقليدية، ويفرضون عليها الاعتراف بحقوق مضافة ناجمة عن عوامل التطور التقني العام.

فالحق بالراحة، والتمتع بأوقات الفراغ، والتقديمات الاجتماعية المختلفة، والضمانات لمواجهة العجز والشيخوخة هي حقوق إضافية ولدتها الثورة الصناعية ولا تشكل حقوقاً ملازمة للطبيعة الانسانية نفسها. ناهيك عن قضايا البيئة، وما تحتله من اهمية كبرى في أغلب المجتمعات السياسية، والتي أرغمت السلطة الحديثة على الالتزام بسلوك معين لحمايتها والمحافظة عليها.

كذلك، فان التقدم العلمي وما نجم عنه منتطور هائل في ميدان المعلوماتية أدى الى تعديل في سلوك الحكام إزاء الموقع الذي يحتلونه، وكرس دينامية من نوع جديد ترتكز الى العمل المقرون بالوعي الفردي. فالحاكم لميعد ذلك السيد الذي يكتفي باصدار قراراته من بعيد، وإنما أصبح طرفاً مباشراً في عملية التحول الاجتماعي يستخدم الاقناع كوسيلة تشرح للمحكومين حجم الامكانات المتوافرة لتلبية الحاجات

المطلوبة التي أدخلت المجتمعات الحالية في سباق محموم نحوأعلى درجة ممكنة من الرفاهية. وهذا كله طرح مسألة دور السلطة في تنظيم المجتمع، وترتيب العلاقة بين أفراده.

فالسلطة لم تعد قادرة على فصل العمل الانساني المنظم عن الممارسات التي تستوجبها طبيعتها، ووجدت نفسها منساقة لوضع تشريعات جديدة غايتها السماح للجماعة بمواكبة روح العصر. وهي غاية لا يمكن أن تتحقق إلا عبر بنية ذات تنظيم سياسي راق ناجم عن فهم متقدم لمسألة الديموقراطية.

وإذا كان من شأن هذا كله تخفيف حدة التوترات بين السلطة وأتباعها، إلا أنه لم يلغ نهائياً مسألة الصراع حولها، بل أعطاها أشكالاً دينامية مغايرة للاشكال التقليدية.

ب- دينامية الصراع السياسي – الازمات

تتسم المجتمعات الانسانية بسمة التفاعل بين مكوناتها، وتخضع، كبقية المخلوقات أو الامور القائمة في الطبيعة، للتحولات الناجمة عن قانون التناقض. وقلما نجد مجتمعاً لا يتصف بهذه الميزة. فالمجتمعات الراكدة تؤول بالضرورة الى الزوال، وتبقى المجتمعات الحيوية وحدها قادرة على قطع وتيرة السكون والانتقال الى التطور. وتتركز دينامية الصراع السياسي حول قطبي النظام والحركة اللذان يحددان عمقها وإتساعها.

ففي حالة الانظمة الديموقراطية، أي تلك التي يكتسب فيها النظام السياسي رضى المحكومين، يتصف الصراع عادة بخاصية سليمة، ويدور ضمن الأطر الدستورية المكتوبة او المتعارف عليها، وفي حدود قواعد اللعبة المتفق عليها صراحة او ضمناً. أي أنه يتم بطريقة تخلو من العنف وتستبعد إستخدام القوة. فالقبول بالمبدأ الديموقراطي، وبلعبة الأكثرية والأقلية التي يفرضها، يسمح بالانتقال من وضع لآخر ضمن المؤسسات الشرعية التي يحرص هذا الطرف أو ذاك على تأكيد تمسكه بها. وهذا ما نراه جلياً في لعبة التناوب على السلطة في انظمة الثنائية الحزبية كالولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا وغيرها. والأمر نفسه ينطبق على الانظمة ذات التيارات السياسية الكبرى الموزعة بين اليمين واليسار كفرنسا وإيطاليا.

فالتغيير الذي يحصل في هذه الانظمة إنما يطال ممارسات السلطة وخطها السياسي أكثر مما يطال المؤسسات الدستورية التي تقوم عليها. إذ نادراً ما يتم تعديل بنية هذه المؤسسات. وإستقرار هذه الاخيرة هو مؤشر واضح على رسوخ النظام السياسي وإستمراره.

وبالمقابل، فإنه عندما تصبح شرعية النظام نفسها هي محور الخلاف، فإن قواعد الصراع تصبح رهناً بارادة الاطراف المتنازعة التي تختار بين الالتزام بقواعد اللعبة التقليدية او الخروج عنها حسبما تقتضيه مصالحها، وحسبما تفرضه ظروف الصراع والدرجة التي بلغتها الأزمة السياسية. فهذه الظروف هي التي ترسم آفاق الصراع وتبين ما إذا كان يستهدف شكل النظام أو مضمونه بعمنى تغيير بنية مؤسساته الدستورية. من هنا ضرورة تمييز الصراع السياسي عن بقية أنواع الصراعات. فالوجود كما نعلم يقوم على الصراع بين السالب والموجب، والقوي والضعيف. والمجتمع يتضمن أشكالاً متعددة من الصراعات ولا سيما على مستوى القيم. فصراعات الخير والشر، والفضيلة والرذيلة وغيرها هي صراعات قيم أخلاقية ومثل إنسانية. وهي تخرج عن نطاق بحثنا هذا.

أما الصراع السياسي فينجم عن جوهر السياسة نفسها التي هي صراع بحد ذاتها. وليس هناك من سلطة سياسية واحدة لا تتضمن أشكالاً معينة من الصراع وإن بدرجات متفاوتة. لذا، فان الصراع يشكل ظاهرة دائمة في السياسة مهما كانت طبيعة السلطة التي تجسدها وينطلق الصراع السياسي دائماً من مبدأ الدفاع عن فكرة معينة. والافكار لا تجد حقيقتها الملموسة إلا من خلال مبدأ الصراع. فالفكرة التي لا تثير صراعاً بين مؤيد ومعارض هي فكرة لا قيمة لها على الاطلاق.

وتتحدد مستويات الصراع بحجم القوى التي يحشدها كل من الاطراف المتصارعة. وهذه مسألة نسبية. ونحن يمكن أن نتنبأ، مقدماً، بنتائج الصراع إنطلاقاً من قياس موازين القوى. كذلك فان شكل الصراع هو الذي يجعلنا نؤكد ما إذا كان جانبياً بين قوى متناقضة تقع خارج إطار السلطة، أو بين هذه القوى والدولة نفسها.

والصراع بين القوى الواقعة خارج السلطة هو مسألة بديهية. فتصارع الاحزاب السياسية بين بعضها البعض بهدف نشر أفكارها بين الجماعة، أو إكتساب أكبر عدد من المؤيدين والانصار أصبح سمة من سمات المجتمعات الديموقراطية. وقد يكون هذا الصراع سلمياً، مثلما يمكن أن يرتدي في بعض الاحيان طابعاً عنيفاً.

بيد أن مصير هذا النوع من الصراع ليس محسوماً بصورة نهائية. إذ يمكن لحزب معين أن ينتصر مؤقتاً على الاحزاب المنافسة له بدون أن يتمكن من الحفاظ على نتائج هذا الانتصار لفترة طويلة، خاصة وأن الرأي العام هو واقع متحول بفعل الظروف والمؤثرات الخارجية. ولذا فان هذا الرأي العام، الذي قد يكون، بأغلبيته، مؤيداً لحزب ما في مرحلة معينة، يمكن أن يبدل من مواقفه عندما يكتشف بأن أفكار، وبرامج، ومبادئ الحزب المذكور لم تعد تعبر عن طموحاته وآماله.

أما الصراع مع السلطة، فانه يتوقف على مقدرة القوى السياسية المناهضة لها. وهو صراع من طبيعة جماعية وليس فردية يتمحور حول التناقض من فكرة القانون. فالقوى المناهضة للسلطة. كالاحزاب والتنظيمات الشعبية، تدخل، إنطلاقاً من هذا التناقض، في صراع مع السلطة من أجل إستبدالها، والحلول محلها، وتكريس فكرتها الخاصة عن القانون.

والتعارض بين السلطة والقوى المذكورة هو أمر طبيعي ينبع من السياق الديموقراطي الذي يسهل قيام مثل هذا التناقض لأنه يسمح لهذه القوى بالبروز والظهور. وليس ثمة من نظام ديموقراطي لا يقبل بوجود المعارضة كقوى مناهضة للسلطة القائمة. فالديموقراطية بحد ذاتها هي إعتراف بوجود الآخر وقبوله به. وإلا خسرت نفسها.

وتلعب الدولة عادة دوراً منظماً للصراعات التي تنشأ بين القوى الموجودة خارج إطار السلطة. فهي تستطيع أن تحدد درجة ربح وخسارة كل طرف من الاطراف تبعاً للدعم الذي تقدمه له. وتدخلها في هذا السياق ينطلق من ضرورات المحافظة على توازن معين في النظام السياسي والاجتماعي، بحسب رؤيتها الذاتية للأمور، وما تعتبره تحقيقاً للمصلحة العامة.

والنظام السياسي المتوازن هو ذلك القادر على ضبط التنافس والتصارع بين شتى القوى، وتكييف بنيته وسلوكه بما يتلاءم وتطور هذه القوى الفاعلة حتى يتمكن دائماً من لعب دور الحكم بينها، والتحول الى محور إستقطاب للقاعدة الاجتماعية الواسعة. فبمقدار ما تكون القاعدة الشعبية الملتفة حول النظام كبيرة، بمقدار ما يستطيع لعب دوره التنظيمي والتحكيمي بين القوى المتصارعة. لابل، أكثر من ذلك، إن اكتساب فكرة القانون التي يمثلها النظام لدرجة واسعة من التأييد الشعبي يخفف من غلواء الأحزاب المعارضة، ويجبرها على القبول بقسم كبير من قواعد اللعبة التي يفرضها هذا النظام في عملية الصراع.

ففي الدول ذات التقليد الديموقراطي العريق المترسخ في الوعي الاجتماعي، الفردي والكلي، لا يستطيع أي حزب، إذا ما أراد الاحتفاظ بقاعدته الشعبية، إعتماد اي إسلوب غير ديموقراطي في صراعه مع السلطة. وهذا ما نراه جلياً في لعبة الوصول الى السلطة في الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول ذات التاريخ الديموقراطي المعروف.

ففي هذه الدول يجري التنافس على السلطة بين القوى المتعارضة ضمن مناخ إستعراضي يعتمد بالدرجة الاولى على مقدرة كل طرف على إقناع أكبر عدد ممكن من المواطنين بصحة وواقعية الاهداف التي يطرحها في برنامجه بحيث تشكل حافزاً كافياً لهم يدفعهم للتصويت الى جانبه.

وتختلف المسألة عن ذلك في الدول حديثة العد بالديموقراطية، حيث تبتعد أطر وسياقات الصراع عن تلك المعروفة في أنظمة التراث الديموقراطي، ففي هذه الاخيرة تتخذ الازمات شكلاً صحياً يؤدي الى تجديد بنية النظام، في طبقته الحاكمة، وفي سلوكه العام. في حين أن الانظمة الاولى تعرف ما يسميه جورج بيردو بالازمات المرضية التي تبدأ بحالة من التوتر المتزايد التي لا تلبث أن تنتهي في معظم الاحيان الى الثورة.

وتبرز التوترات المرضية عندما يصبح النظام عاجزاً عن إستيعاب القوى المتحركة، أو عندما لا تعود الماكينة الحكومية قادرة على التقاط الطاقات الاجتماعية. وهنا يصبح وجود النظام السياسي نفسه مهدداً، وتغدو هيئاته الدستورية مصطنعة الى حد كبير. فهي لا تراقب الحياة الجماعية بمجملها، ولا يعد من قدرة لسلطتها إلا بمقدار وفاء أجهزتها لها[2].

ويصل التوتر الى درجة الخطورة المتناهية مع تفكك التلاحم الاجتماعي الذي يكون النظام السياسي عندما ترفض بعض أطراف الجماعة المشاركة في فكرة القانون التي تتمسك بها السلطة القائمة. ويصل المجتمع الى حالة العصيان المدني التي قالت عنها حنة أرندت بأنها تحدث "عندما يقتنع عدد من المواطنين بان الآواليات العادية للتطور لم تعد تعمل بشكل صحيح، أو أن مطالبهم ليست مسموعة أو لن

1. أنظر : جورج بيردو، المرجع السابق، الجزء الثالث، ص 613–314.

يكون لها أية نتيجة، أو عندما يعتقدون بان من الممكن تغيير موقف الحكومة التي التزمت بعمل يشك بشرعيته ودستوريته"[3].

ومن شأن وضع كهذا ان يؤدي الى تقليص القاعدة الاجتماعية للسلطة وزيادة عزلتها. إن تفاقم الازمة على الشكل المذكور يؤدي الى خلق حالة على درجة متناهية من التعقيد لا يمكن حلها إلا عن طريق الثورة كمخرج وحيد للازمة القائمة يفسح في المجال امام قيام خيارات جديدة.

والثورة بمعناها العميق هي إنقطاع في العلاقة الديالكتيكية بين الحركة والنظام. وغالباً ما تهدف لإحلال تصورها الخاص لفكرة القانون والنظام الاجتماعي المرغوب محل التصور السابق الذي يرتكز عليه الجهاز الحكومي. من هنا، فإن الثورة، كوسيلة للتغيير، لا تتحقق بمجرد إقصاء الحكومة والطبقة السياسية الحاكمة، وإنما بتجديد الدولة ومؤسساتها.

وإذا ما سلمنا جدلاً بالقول الذي يعتبر الدولة كفكرة وليس فقط كجهاز خدمات وموظفين، فإننا ندرك بالطبع خطورة المهمة الملقاة على عاتق الثورة في حال نجاحها. فالاستيلاء على السلطة ليس غاية بحد ذاته بمقدار ما هو عملية تأسيس لمرحلة إجتماعية جديدة تسمح بإجراء التحولات التي يطمح اليها المجتمع.

ج- أطراف الصراع السياسي ومداره

قبل الحديث عن اطراف الصراع السياسي والاهداف التي يتوخون تحقيقها لا بد من الاشارة الى أن وجود السلطة نفسه يثير صراعاً حولها من خلال توق الآخرين لممارستها، أو لإقتسامها مع من هم في سدتها، أو للمشاركة فيها بطريقة ما. فهي بما توحي به من مقدرة تفوق إرادات الافراد تخلق رغبة دائمة لدى الخاضعين لها بالحصول عليها. وهذا ما أثبتته تجارب التاريخ. فالسلطة لم تكن أبداً، وفي أية مرحلة من المراحل ملكاً خاصاً محصوراً بشخص، او بفئة، أو بطبقة، وإنما كانت دائماً من نصيب الاذكى، والاشجع، والاكفأ، القادر على ممارستها والاحتفظ بها.

2. أنظر :

Hannah Arendt:«Du mensonge à la violence», éd. Calmann-Lévy 1972, p: 80-81.

إلا أن ممارسة السلطة تستدعي الكثير من الحكمة، والحنكة، والدهاء، والطاقة القادرة على إستقطاب اكبر عدد من المؤيدين لها. فاستمرار السلطة بيد جماعة ما رهن بهذه المسألة بالذات، أي بمدى إتساع قاعدة الولاء لها.

لكن، حتى في السلطة التي تتوفر لها مقومات الدعم الشعبي العريض، فان من النادر رؤية سلطة بدون منازعات، أو صراعات، وإن كانت محدودة، تحيط بها من الداخل والخارج.

فعلى الصعيد الداخلي، أي على مستوى الطبقة الحاكمة، نشهد ثمة صراعات ضيقة بين الهيئات التي تشكل منها السلطة، وخاصة لجهة الصلاحيات أو الأدوار. كذلك فان الصراعات تبرز بصورة دورية بين المؤسسات الدستورية، التنفيذية والتشريعية، إلا أنها تبقى قائمة في إطار الدستور الذي يحكم التنظيم العام لها في معظم الاحيان. وهذه الصراعات لا تصل الى درجة الازمة السياسية الكبرى إلا عندما يعاني النظام السياسي نفسه من خلل عميق يستدعي إعادة النظر بالأواليات التي يرتكز عليها في مسيرته.

أما على الصعيد الخارجي أو الاجتماعي البعيد عن دوائر السلطة المباشرة، فان الصراعات التي تنشأ ضد النظام ترتدي شكلين أساسيين: فهي إما أن تهدف الى تغيير النظام كلياً، وإما أنها تقتصر على تصويب ممارساته في ميادين محددة.

وفي كل الاحوال، فان الصراع يقتضي توافر عناصر معينة تتعلق بالاطراف المشاركة فيه، والاشكال التي يرتديها، والارضية التي يدور عليها، وإنعكاس ذلك على الوضع السياسي إنطلاقاً من أهداف المتصارعين، والعقائد أو الايديولوجيات التي تحركهم.

فبالنسبة للعنصر الأول، أي الاطراف المشاركة، يبدو من الصعب تحديد عددها، لأن الصراع يفسح في المجال امام دخول شرائح إجتماعية واسعة فيه تختلف بدرجة تنظيمها من شريحة لأخرى. وكل ما يمكن التوصل اليه في هذا المجال هو إقامة نوع من التمييز بين نوعين من السلوك: الايجابي والسلبي. فالسلوك الايجابي يكون عادة من سمات الجماعات المنظمة كالاحزاب الكبرى التي تمتلك إستراتيجية وتكتيكاً في عملية صراعها مع السلطة. وهي تحدد خطواتها إنطلاقاً من هذا الأمر، وضمن إطار البرنامج السياسي والزمني الذي وضعته لنفسها عندما قررت إعلان معارضتها الصريحة للنظام. واما السلوك السلبي فهو يدل على حالات الافراد الذين يقفون من النظام موقفاً لا مبالياً. وهذه اللامبالاة تضيق من حجم القاعدة الممكنة التي يتوقع النظام الاستفادة من تأييدها بوجه المعارضة، مثلما تزيد في

الان نفسه من حيوية المعارضة ذاتها. أي بمعنى آخر، أن هؤلاء الافراد، المحايدين ظاهرياً في عملية الصراع، يرفدون المعارضة بصورة غير مباشرة بطاقة إضافية تمكنها من تحديد خصومها بشكل دقيق.

والصراع السياسي بشكل عام ليس ظاهرة ثابتة بصورة نهائية. فحجم طرفيه، الحاكم والمعارض، يمكن ان يتسع ويضيق تبعاً للمراحل التي يمر فيها ويتطور خلالها. إذ يمكن لصفوف المعارضة ان تزداد قوة بسبب إنضمام بعض أطراف السلطة اليها. مثلما يمكن أن تضيق بفعل تمكن السلطة من إستقطاب بعض العناصر الفاعلة فيها. وهو أمر يرتبط، في الحالتين، بالمضمون السياسي الذي يريد هذا الفريق أو ذاك إسباغه على موقفه.

وتخضع أشكال الصراع لنسقمعين يختلف باختلاف الهيئات أو الجماعات التي تخوضه. فالصراع الذي يخوضه الفرد في اطار محيطه الطبيعي والاجتماعي من أجل البقاء والعيش بصورة محددة إنما هو صراع يتسم بدرجة كبيرة من الفوضى نظراً لإرتباطه الوثيق بطاقات الفرد الذاتية وطموحاته الخاصة. وفي هذا النوع من الصراع يكون الفرد واقعاً تحت مؤثرات البيئة المحيطة به التي نادراً ما يستطيع التدخل في سياقها الجوهري لتغييره، أو لتطويعه كما يشتهي ويريد. في حين أن الصراع القائم داخل السلطة أو الموجه ضدها لا بد من أن يكون منظماً.

وتنص دساتير معظم الدول على الطرق الديموقراطية للاحتجاج على ممارسات السلطة، كالإضراب والتظاهر وغير ذلك، مثلما تحدد الاشكال القانونية للتنافس الذي يمكن أن يبرز بين مؤسسات النظام السياسي.

ويكون الصراع جماعياً بين السلطة وخصومها. فالنظام السياسي يتحرك ككتلة واحدة، في عملية المواجهة، دفاعاً عن وجوده وبقائه. وتتصرف المعارضة، من جهتها، كجماعة يخضع أفرادها لانضباط معين. وتحدد الاهداف الموحدة لاطرافها حجم التنسيق بين نشاطاتها، وفاعلية الاساليب التي تتبعها في عملية الصراع. وبدون توفر الحد الضروري من الانضباط والتنسيق لا تستطيع المعارضة إحراز تقدم يذكر بوجه السلطة. فالطاقات التي تمتلكها هذه الاخيرة، ومستوى التنظيم الذي تتمتع بهيحتم على خصومها الارتقاء الى المستوى الذي يمكنهم من التحرك بدرجة عالية من التأثير.

وتتمحور مدارات الصراع عادة حول ادوار ثلاثة:

أ) تحديد المشكلة القائمة ومعرفة ما إذا كانت عامة تطال النظام بأكمله، أما انها تتناول ممارساته في ميدان معين.

ب) توضيح اهداف المعارضة تجاه النظام، والتاكد من نواياها سواء لجهة تغيير النظام ككل، وسواء لناحية تعديل بعض تصرفاته.

ج) إستخدام التقنيات أو الوسائل الكفيلة بإيجاد حل للمشكلة المطروحة.

والواقع أن فهم الوضع السياسي، ورسم الاهداف بشكل دقيق هو الذي يحدد أساليب العمل. وتلعب الاهداف دوراً مميزاً في دينامية الصراع، ولذا فان الدراسة السياسية تتركز عليها بشكل خاص. وفي هذا المجال لا بد من التفريق بين الاهداف المرحلية، أي المطلوب تحقيقها على المدى القصير، وبين الاهداف الاستراتيجية التي تمتد على فترة زمنية طويلة.

فعلى المستوى الاول تكون الاهداف واضحة ومحددة. وهي تتوجه لمنع أو لفرض مسألة معينة. وعادة، فان القوى الضاغطة، كالمنظمات النقابية والطلابية والاجتماعية وغيرها، هي التي تلعب دوراً مباشراً في هذا المجال. في حين أن الاحزاب السياسية الكبرى هي التي تخوض عمليات الصراع التي تستهدف تعديل بنية النظام إنطلاقاً من رؤيتها العقائدية، ومفاهيمها السياسية الخاصة.

وهذا الفرق بين الاهداف هو الذي يحدد وتيرة الدينامية السياسية. فالتحالفات تقوى أو تتراجع بين الاطراف المتصارعة تبعاً للاهداف التي تسعى لتحقيقها على المدى القريب أو البعيد، على ضوء المعطيات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية[4].

وتلعب التفسيرات الايديولوجية لهذه المعطيات دوراً كبيراً في منهجية التحالفات. إذ لا يمكن قيام تحالف إلا بين إتجاهات سياسية–عقائدية متقاربة في برامجها وشعاراتها الدعائية.

وإذا كان هذا شأن مدار الصراع وأطرافه، فإن السؤال الذي يبقى مطروحاً هو: ما هي العوامل الاساسية التي تساهم، بطريقة أو بأخرى، في تكوينه وبروزه.

---

1. أنظر : بيردو، المرجع السابق، ص 594–595.

تمارين:

عرف النظام السياسي المتوازن.

2- عوامل الصراع السياسي

الكلمات المفتاحية:

عوامل الصراع السياسي – التفسيرات النظرية للصراع السياسي – تأثير العناصر الجغرافية والديموغرافية في الصراع السياسي – تأثير المعطيات الاجتماعية والاقتصادية في الصراع السياسي.

الملخص:

حاول الباحثون تفسير الصراع السياسي انطلاقاً من عوامل معينة تساهم برأيهم في تكوينه . فبالإضافة إلى المعطيات الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية هناك عناصر التفسيرات الدينية والنفسية والبيولوجية.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بأهم العوامل التي تسهم في نشوء الصراع السياسي.
- تحديد مفهوم الصراع السياسي والعناصر التي ترتكز عليها ديناميته (الحرية – الملكية – العائلة)

أ- التفسيرات النظرية للصراع السياسي

كان للاهمية الكبرى التي يرتديها الصراع، كإحدى الظواهر السياسية التي تحدد تطور المجتمع الانساني، أن جعلته محط إهتمام الباحثين الذين حاولوا تفسيره إنطلاقاً من عوامل معينة تساهم، برأيهم، في تكوينه. فبالاضافة الى المعطيات الجغرافية، والديموغارفية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتقنية، هناك عناصر أخرى لا تقل عنها شأناً، ويمكن تلخيصها بما يلي:

أ) **التفسيرات الدينية** : لعبت الآراء والاجتهادات الدينية دوراً كبيراً في تفسير نشوء السلطة وعزتها الى الارادة الآلهية. فالبشر هم مخلوقات الله. وهم بذلك يخضعون حتماً لمشيئته التي قررت منح الحكم لشخص ما تتوافر فيه صفات محددة. لذلك فانهلا يجوز للناس الاخرين الخاضعين لهذا الشخص الذي يمتلك السلطان منازعته في الحق الذي منحه إياه الله عزّ وجل. وكل محاولة لعصيان أوامره تشكل عصياناً لاوامر الله الذي أوكل اليه أمر تدبير رعاياه وإدارة شؤونهم.

أي بمعنآخر ان النظريات الدينية حاولت ردّ كل ما يصيب المجتمعات الانسانية من خير وشر الى "الأوامر السرية للعناية الآلهية" التي تبرز في التاريخ، بصورة غير مباشرة، من خلال قوانين الطبيعة التي أوجدها الله، والتي تشكل أسباباً، غير مرئية، للاحداث التي تقع في المجتمع. فما يصيب هذا الأخير إنما يتم بحكمة من العناية السماوية التي توجب على المحكومين القبول بها، والتخلي عن أية فكرة لفرضها. باعتبار ان ذلك يكون تحدياً لهذه الارادة وتجديفاً بحقها.

ومعروف ما كان لهذه النظريات من تأثير مباشر على الانظمة الملكية التي تمسكت بها لتبرر سلطتها الاطلاقية التي كانت تتضمن قدراً كبيراً من الطغيان والتعسف. وهي قد سادت خلال مرحلة طويلة لم تجد نهايتها إلا مع بروز الافكار المناقضة لها والتي ترد السلطة الى الارادة الشعبية والعقد الاجتماعي.

ب) **التفسيرات النفسية** : تتوزع التفسيرات النفسية بين العقيدتين الماركسية والبيرالية التي تعطي كل منهما تبريراً مغايراً للأخرى في تفسير الصراع السياسي على السلطة.

فالماركسية تعتبر، كما نعرف، بأن الصراع السياسي على السلطة إنما ينشب بين جماعات متناقضة بفعل مصالحها الاقتصادية، وليس بين أفراد، وأن العوامل النفسية لا تحتل سوى حيز صغير في هذا الصراع لا يمكن مقارنته، بأي حال من الاحوال، بالدوافع المادية.

أما الليبرالية فترة عكس ذلك. فالصراع على السلطة ينطلق برأيها من عوامل نفسية تحرك الأفراد الذين يسعون دائماً الى جني أكبر قدر من المنافع بأقل قدر من الجهد. وهذه العوامل النفسية، بما تتضمن من نوازع ذاتية، هي في أساس التنافس السياسي والاقتصادي الذي يقوم بين الافراد[1].

وتحتلف هذه النوازع بين شخص وآخر من حيث درجة التعبير عنها، والشكل الذي تتخذه في الممارسة تبعاً لطبيعة كل فرد وتكوينه النفسي. وتتدخل جملة مؤثرات عاطفية، وعائلية، وتربوية، وإجتماعية في تركيب الشخصية الانسانية، وتحديد سلوكها المحتمل. فالشخصية المحافظة مثلاً هي تلك التي ترتبط بصورة واضحة بالتقاليد، وترفض فكرة التجديد. والميل الى التسلط والعنف هو في بعض الاحيان تمويه لحالة الاخفاق الذي يكون قد أصاب من يمارسه في مرحلة معينة من حياته[2].

ويرى دوفرجيه ان فكرة "الامزجة أو الكباع تحاول تفسير الصراعات السياسية بإستعدادات فردية يحملها الافراد في أنفسهم حين يولدون. فبعض نماذج الناس مدفوعين بميولهم الشخصية الى موقف سياسي معين يجعلهم في صراع مع نماذج أخرى من الناس تدفعهم ميولهم الشخصية الى الموقف السياسي المناقض"[3].

وقد حاول علماء النفس تفسير السلوك السياسي بالامزجة، وطرحوا نموذجيات متباينة لانواع الطباع. فاوستوال Ostwall قسم الطباع الى نوعين: الانطوائي introverti، والمنفتح Extraverti. وهارولد لا سويل Harold Laswel ميز بين ثلاث فئات من السياسيين : المحركين، "الذين يعطون قيمة كبرى لرد الفعل العاطفي للجمهور"، والاداريين "الذين ينسقون الجهود في نشاط مستمر"، والمنظرين "الذين يستخرجون أحكامهم المسبقة، وأفضلية المعتقدات، من الحوافز الخاصة اللاواعية".

---

1. أنظر : موريس دوفرجيه: "مدخل الى علم السياة"، ترجمة د. سامي الدروبي، ود. جمال الاتاسي، منشورات دار دمشق، ص 39.

2. دوفرجية، المرجع السابق ص 44.

1. نفس المرجع، ص 48.

ولم يخرج بعض علماء السياسة عن هذا الاطار. فقد ميز بيار رينوفن وجان باتيست ديروزيل، وبصورة تجريبية بحتة بين سلسلة من التصرفات او السلوك السياسي. وإستنتجا بان هناك إنماطاً متعددة من السلوك "كالعقائدي" الذي يتبع نظام تفكير متلاحم ويجهد، في إطار الممكن، بتنسيق قراراته مع هذا النظام، او "كالانتهازي" الذي يحاول تكييف سلوكه السياسي بحسب الظروف، أو "كالصلب او الجامد" الذي يتمسك بقوة ببعض الاساليب ولا يعرف إختلاع حلول جديدة، أو "كالخيالي المرن" الذي لا يرتبك أبداً امام ما هو غير متوقع لأنه قادر على إيجاد حل جديد لمشكلة غير معروفة الخ... ووجدا أن مواقف رجال السياسة في الصراع تتمحور حول سلوكين أساسين: سلوك "اللاعب"، المغامر، الذي يأخذ قراره بسرعة، وسلوك "الحريص" الذي يبتعد عن المخاطرة، ويتصرف دائماً بحذر[4].

ج) **التفسيرات البيولوجية** : وتحتل مكانة خاصة في شرح دينامية الصراع. وتجمع هذه التفسيرات بين المفهوم الدارويني للتطور وبين النظريات العرقية. وقد حاول منظرو التمييز العرقي تطبيق مفهوم داروين للصراع، الذي يقول بان الانواع الحيوانية تتصارع بين بعضها البعض ولا يبقى منها سوى الاقوى على المجتمعات الانسانية. فهذه الاخيرة محكومة بقانون الصراع الذي يؤدي الى بقاء وسيطرة الافضل.

ويمكن نقل هذا القانون من المستوى الفردي الى المستوى الجماعي. فبعض العروق خلق بطبيعته، والبعض الآخرخلق بطبيعته للخضوع. أي أن هناك عروقاً عليا، كالعرق الابيض، تمتلك طاقات متميزة لانشاء مجتمعات متطورة على أسس تنظيمية حديثة، وعروقاً دنيا لا تمتلك أية طاقات أو إمكانيات تؤهلها لمثل هذه المهمة. لكن، وبما أن العروق الأخرى لا تعترف بدونيتها تجاه العرق الابيض، فانها تخوض صراعاً معه لاثبات مساواتها له.

وقد إنطلقت هذه النظرية العرقية من مبررات بيولوجية تستند الى فوراق اللونفي الجلد، والعينين، والشعر، والقامة، والزمرة الدموية، وشكل الجمجمة وغير ذلك. وهي فوارق لا تقوم على أية حقيقة علمية بقدر ما ترتكز الى تصورات وهمية تجد حقيقتها في أذهان أصحابها لوحدهم.

ومن المعروف بأن النظريات العرقية قد إنطلقت من عوامل إقتصادية تسوغ حالات الاسترقاق الفردي، لتتحول الى مبادئ ثابتة تحرك دوافع بعض الامم، كالامة الالمانية، للسيطرة على غيرها من الشعوب[5].

---

2. دانيالا كولار، مرجع سابق، ص 44–46.

1. كان الكونت آرتير دوغوبينو Joseph- Arthue de gobino قد نشر بين 1853 و1855بحثاً في أربعة مجلدات تحدث فيه عن "التفاوت بين العروق الانسانية". وقد إنطلق في نظريته هذه من مقولة تفوق العرق الآري ليبرر الامتيازات التي تتمتع بها الارستقراطية، وليفسر العداوة القائمة بينها وبين الجماهير الشعبية. وإعتبر بان الارستقراطيين هم أعقاب الآريين الذين حملوا لأوروبا كل أسباب التقدم، وأنه لولا جهود هؤلاء لبقيت أوروبا تعيش في الجهل والتخلف. وهي لا محالة ستقع في ذلك في حال

ولا يخفي ما كان لهذه النظريات العرقية من أثر على دينامية الحركة الاستعمارية، لاسيما وأنها تناولت، بالتحديد، المناطق الملونة في العالم، كالقارة الافريقية، وأميركا الجنوبية، وغيرها.
كذلك، فإن التمييز العنصري، بين السود والابيض، قد أدى الى صراعات لم تمح نتائجها وآثارها بعد من المجتمع الاميركي، أو من بعض الدول المختلطة في افريقيا مثل جنوب إفريقيا.

إلا أن اخطر ما أدت اليه المفاهيم العرقية من صراعات بين الامم والشعوب، هو تلك المجازر البشعة التي تعرضت اليها بعض الأقليات في العديد من مناطق العالم، سواء في داخل الدول التي كانت تعيش فيها، وسواء في خارجها.

ومهما يكن من أمر، فان ما أثبتته هذه الوقائع هو أن دينامية الصراع يمكن أن تتخذ منحى لا إنسانياً عندما تكون نابعة عن تصورات ذهنية جماعية تفسر حقائق التاريخ على هواها، وتحاول تطويعها لخدمة مصالحها ومآربها.

ب- العناصر الجغرافية والديموغرافية

تبقى الجغرافيا والديموغرافيا من أهم عوامل الدينامية السياسية في كل المجتمعات الانسانية باعتبارها العناصر الاساسية التي تشكل مع السلطة وجود الدولة. ونظراً للدور الكبير الذي تلعبه في تطور النظام السياسي، فقد توجب التطرق اليها من زاوية التأثير الذي تتركه على السلطة في كافة الميادين.

أ) **العوامل الجغرافية:** لا يخفى ما للجغرافيا من أثر مباشر على وجود الدولة. فهي التي تحدد طبيعة هذه الاخيرة، وموقعها، وتتحكم الى حد بعيد بنهج النظام السياسي. وقيمة الجغرافيا تنبع من كونها المكان الذي تعيش عليه الجماعة، وتبني فيه وجودها التاريخي، وتصوراتها الفكرية، وعقائدها الروحية، وتنطلق منه في علاقاتها مع الامم المجاورة، والشعوب الاخرى.

توقف الآريون عن الامساك بالسلطة. وبعده بنصف قرن تقريباً قام كاتب إنكليزي هو هوستون ستيورات شمبرلن باستعادة نظرية تفوق العرق الآري على غيره من الامم والشعوب، في كتابه "أسس القرن العشرين" المنشور في عام 1899. وتبعه في نفس الموقف كاتب إلماني آخر هو أوسوالد اشبنجلر الذي نشر في عام 1917 و1918 كتاباً ضخماً تحدث فيه عن "تدهور الحضارة الغربية". وقد حاول اشبنجلر تفسير تطورات الحضارات وانحطاطها بتلاشي الطبقة النبيلة. أنظر بهذا الصدد ما ورد عند دوفرجيه في المرجع السابق، ص33-34، وكذلك أوسوالد اشبنجلر "تدهور الحضارة الغربية" ترجمة أحمد الشيباني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1964.

وللجغرافيا كمكان ثقل عاطفي في حياة الجماعة. فالارض هي مهد الاباء والاجداد، وهي المكان الذي يتجسد فيه التضامن الاجتماعي، والتعايش المشترك، والعادات والتقاليد، والتراث الثقافي، والمسار الحضاري نحو المستقبل. وهذا الرابط العاطفي بالذات، وبسبب كل هذه المسائل، هو الذي يخلق لدى الانسان ذلك الشعور بالانتماء الى أرض معينة ويشده اليها. ومنه تنبع فكرة الوطن وقدسيته. فما يميز الوطن عن أية منطقة أو أرض أخرى هو هذه العلاقة الروحية التي تربط بين الفرد والارض التي تربّي عليها، والتي تمنحه هويته الذاتية بكل ما تتضمن من شعور بالامن والاستقرار كمقومات أساسية لوجوده.

وتوجد الجغارفيا في قلب الدينامية السياسية. فهي تقوم في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وغيرها. وليس هناك من قرار سياسي يتخذ في الدولة، على أي مستوى من المستويات، لا ينطلق من الواقع الجغرافي للدولة، أكان ذلك على الصعيد الداخلي أم الخارجي. ولعل هذا ما يبرر قول نابوليون بونابرت الشهير بأن "سياسة الدول تقوم في جغرافيتها". وهذا يعني بكل بساطة أن سياسة الدولة محكومة بالعوامل الجغرافية التي تقوم في داخلها، وتحيط بها. وهي عوامل تنعكس بدرجة أولى على طبيعة النظام السياسي، وعلى سلوكه وديناميته الخاصة، والصراعات المحتملة التي يمكن أن يشهدها.

وتتألف الجغرافيا من ثلاثة عناصر اساسية: المناخ، والموارد الطبيعية، والارض. ويلعب المناخ دوراً بارزاً في حياة الجماعة. فهو يحدد سلوكهم ونمط عيشهم الى مدى بعيد. وقد علق العديد من الكتاب والمفكرين أهمية خاصة على دور المناخ في فهم مواقف وتصرفات المجتمعات السياسية.

فمونتسكيو يرى في كتابه "روح القوانين"، بأن "الحرارة الشديدة تثير الاعصاب فتضعف قوة الرجال وشجاعتهم، أما المناخ البارد فيقوي الجسم والروح ويجعل البشر أقدر على القيام بأعمال طويلة شاقة، جريئة"، ولذا فإن علينا ألا نستغرب "أن تكون رخاوة الشعوب التي تقطن مناطق حارة قد جعلتها مستعبدة في جميع الاحيان تقريباً، وأن تكون شجاعة الشعوب التي تقطن مناطق باردة قد أبقتها حرة". و"العبودية المدنية" مرتبطة بالمناخ على هذا النحو نفسه.

فالناس من البلاد الحارة لا يحملون على القيام بعمل شاق إلا مخاوفة عقاب، لذلك لا تستغرب العبودة فيها[6].

1. أنظر :دوفرجيه، المرجع السابق، ص 68-69.

ويتطابق موقف مونتسكيو هذا مع أرسطو الذي كان قد لاحظ بأن المناخالبارد يؤدي الى الحرية، وأن المناخ الحار يؤدي الى الاستبعاد.

وإذا ما كانت مثل هذه الآراء حول تأثير المناخ على السلوك السياسي قد أصبحت من مخلفات الماضي، بإعتبار أن معظم المناطق الحارة في العالم قد كسرت أطواق العبودية، ونالت إستقلالها، فان ما يلفت الانتباه هوذلك الترابط القائم بين المناخ ومسائل النمو. فنصف العالم الجنوبي، وهو الحار بمجمله لا يزال يعاني من درجة كبيرة من التخلف، في حين أن النصف الشمالي يشهد تقدماً واسعاً. وهذا ما نراه واضحاً في المناطق الاستوائية، والمناطق الصحراوية التي تعاني تدنياً كبيراً في درجة نموها، بالمقارنة مع المناطق المعتدلة.

وتشكل وفرة الموارد الطبيعية عامل قوة وغنى للدولة، مثلما يشكل النقص فيها عامل ضعف وفقر. وتتوزع هذه الموارد بصورة غير متكافئة في أصقاع العالم المختلفة. فبعض المناطق تمتلك تعدداً في مصادر ثرواتها الطبيعية يسمح لها بتأمين نوع من الكفاية الذاتية في شتى الميادين، في حين تفتقر مناطق أخرى للكثير من المواد الاساسية.

وتتنوع الموارد الاقتصادية لتشمل الثروة النباتية، والحيوانية، والمعدنية. ويلعب التطور التقني دوراً هاماً في إستثمارها. ولذا فإنه لا يكفي الدولة أن تمتلك قدراً كبيراً من الثروات، في باطن الارض أو على سطحها، وإنما يجب أن يكون لديها الوسائل العملية والتقنية لاستخراجها وإستثمارها.

ويساهم التطور التقني بحل الكثير من المشكلات الناجمة عن تقلبات المناخ، ويساعد على تفاديها. فاقامة السدود في المناطق التي تعرف دورات شبه منتظمة للجفاف مثلاً يمكن أن يسد الحاجة الى المياه خلال هذه الفترة، وإستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة يمكن ان يؤدي الى مضاعفة الانتاج.

ولا يخفى ما هناك من ترابط بين توفر الثروات وتطور النظام السياسي. فمن خلال ملاحظتنا لعالم اليوم نرى بان الدول الغنية تعيش حالة من الديموقراطية المتقدمة، بينما تعيش المناطق الفقيرة في ظل أنظمةشديدة التمركز والقوة. ولا يخرج عن هذا النطاق بعض أنظمة العالم الثالث التي تمتلك مصادر الطاقة، كالبترول، حيث تسود فيها أنظمة تقليدية محافظة لم تتمكن الثروة من تعديل ممارستها السياسية بشيء.

وتبدو الارض كعنصر اساسي يحكم قوة الدولة وضعفها. وهناك فرق واضح على هذا الصعيد بين الدول الشاطئية التي تمتلك منافذ واسعة على البحر، وبين الدول الحبيسة التي تعيش حالة تطويق جغرافي نسبي. فقدرة الدولة الشاطئية على الحركة هي أكبر بكثير من الدول الاخرى.

وهذا ما أثبتته تجارب التاريخ. فالبحر الذي شكل حماية وقوة لبعض الدول، كان في الوقت نفسه طريقاً للتوسع العسكري، والتبادل التجاري، والتفاعل الحضاري بين الامم والشعوب. وهناك فرق واضح بين سكان المناطق الشاطئية، وسكان المناطق الداخلية. فهؤلاء مزارعون، حذرون، يجدون صعوبة نسبية في التكيف مع الاوضاع المستجدة، وأولئك تجار، مغامرون، منفتحون، سريعو التكيف والتأقلم مع أية طروف. وهل من قبيل الصدفة أن يكون المهاجرون الى العالم الجديد، في غالبيتهم الساحقة، من سكان الدول البحرية؟ وما هي العلاقة، على المستوى السياسي، بين حياد بعذ الدول، كسويسرا والنمسا، وبين موقعها الجغرافي؟

وتلعب الحدود الطبيعية، كالجبال والوديان والانهار، دوراً في منعة الدولة على الصعيد الدافعي، بالمقارنة مع الحدود الاصطناعية. فامتلاك الدولة لبعض المواقع الاستراتيجية الحصينة يساعدها كثيراً على إتقاء الهجمات المفاجئة من جانب خصومها. وبالمقابل، فان فقدان الحواجز الطبيعية يؤدي الى تعريض الدولة لخطر الغزوات الخارجية، وطغيان حالة من عدم الاستقرار فيها. ويؤكد دوفرجيه هذا الأمر بقوله: "أن السهل الواسع الذي يتألف منه شمال أوروبا كان أكثر تهيؤاً للغزوات من المناطق الجبلية المركزية. ففقدان الاستقرار لدى الامم التي تشكلت في ذلك السهل، وتغير حدودها من حين الى حين، والتقلبات التي عانتها خلال التاريخ، ذلك كله أحداث سياسية مرتبطة بالجغارفيا إرتباطاً وثيقاً".

ولرقعة الارض، وتوزع السكان عليها أثر مباشر على طبيعة النظام السياسي. فالمساحات الكبرى، تشجع على قيام الانظمة الاتحادية، أو ذات اللامركزية الواسعة. والمساحات الصغرة تسهل نشوء أنظمة موحدة.

كذلك فإن لتبعثر السكان وتجمعهم دور في تطور الاتجاهات السياسية داخل الدولة. وغالباً مايميل سكان الارياف ناحية التيارات السياسية المحافظة، في حين يميل سكان المدن باتجاه العقائد المنادية بالتجديد والتغيير. وتسهل الكثافة السكانية الموجودة في المدن عملية الاتصال بين الافراد والافكار. ولعل هذا ما يفسر ظاهرة انتشار الاحزاب السياسية الكبرى في المدن، وإنطلاق معظم الحركات الثورية منها.

ب) **العوامل الديموغرافية:** كان السكان دائماً محط إهتمام الباحثين السياسيين والمفكرين الاجتماعيين منذ أقدم العصور وحتى اليوم، وذلك نظراً للدور الذي يلعبه هؤلاء في النشاط السياسي. وقد أشار كل من أفلاطون وأرسطو الى حالات الاضطراب السياسي والاقتصادي الناجمة عن النمو المفرط في عدد السكان، والى تأثير هؤلاء في بنية النظام السياسي. ولم يخرج المفكرون اللاحقون كمونتسكيو، وروسو، وغيرهما عن هذا الاطار حيث إعتبرا أن للسكان دوراً مباشراً في إختيار النظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات.

والواقع، أن المكانة المتميزة التي يحتلها السكان في الدراسة السياسية العلمية تعود لسبب بسيط هو انهم في الوقت نفسه محور وأداة النشاط السياسي. فالسياسة تنطلق من الانسان وتتوجه اليه. وتصب في طموحاته وتطلعاته. وهو الطاقة المحركة للدينامية السياسية بكل أشكالها. فالناس هم العنصر الاساسي في تكوين السلطة، ومقياس فعالية القوى السياسية، وموضوع القرار السياسي في كل مراحله.

وتختلف الدول بإختلاف عدد سكانها، وبطرق توزع هؤلاء على أرضها. وليس هناك من قاعدة محددة تتحكم بتوزع السكان. فقد يكون في دولة كثيفة السكان، مناطق قليلة السكان، والعكس أيضاً. وثمة علاقة واضحة بين وجود الموارد الطبيعية والتجمعات السكانية، وتقوم الكثافة السكانية الكبرى في آسيا وأوروبا الغربية، في حين توجد المناطق الفارغة الكبرى في كل من إفريقيا، وأميركا.

وتخلق الكثافة السكانية حالة من الضغط الداخلي. ولعلها كانت تقف وراء سياسة الغزو الاستعماري التي قادتها كل من فرنسا وبريطانيا إبتداء من القرن التاسع عشر، وسياسة التوسع العسكري التي إتبعتها كل من إلمانيا واليابان قبيل الحرب العالمية الثانية.

ويرى بعض الباحثين من امثال غاستون بوتول Gaston Bouthoul، الذي انشأ أول معهد لعلم الحرب Palémologie في عام 1945 في فرنسا، بان الحروب تساهم، في أيامنا هذه، بتخفيف الضغط السكاني، على غرار الأوبئة في الماضي، وتؤدي الى ما أسماه بالنفراج الديموغرافي. أي أنها تلعب دور الموازن في الزيادات السكانية، وتشكل صمام امان يمنع هذه الزيادات من بلوغ درجة الخطورة.

غير أن أهم النظريات التي عالجت مسألة التضخم السكاني، من زاوية متشائمة جداً، تبقى تلك التي قدمها الراهن البريطاني توماس روبير مالتوس، الذي نشر، في عام 1798، بحثاً معروفاً حول قضية السكان. وفي هذا البحث لخص مالتوس نظريته حسب معادلة شهيرة تقول بأن عدد السكان يتضاعف

بحسب متوالية هندسية (2، 4، 8، 16، 32 الخ)، في حين ان الموارد الغذائية تزيد، بنسبة ثابتة، بحسب متوالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5 الخ). وأن الفرق5 بين عدد السكان والكميات الغذائيةى لا بد من أن يؤدي الى حالة من الانفجار الاجتماعي الكبير بسبب التصارع على الموارد الاقتصادية. وأنه لحل هذه المشكلة لا بد من ممارسة سياسة تحديد النسل عن طريق العزوبية، والعفة، والزواج المتأخر. وبالاضافة الى هذه القيود الذاتية الطوعية، يرى مالتوس بان الامراض، والكوارث الطبيعية، والحروب تساهم في التخفيف من حدة المشكلة السكانية التي يعاني منها العالم.

وإذا كانت صحة هذه المعادلات الرياضية التي قدمها مالتوس لم تتأكد من الناحية العلمية، إلا أن من المسلم به أن هناك علاقة وثيقة بين تزايد السكان والاضطرابات الاجتماعية، والصراعات السياسية، وخاصة في دول العالم الثالث الفقيرة. ومعظم هذه الدول تعاني من حالات إنقسام إجتماعي حاد مبعثه سوء توزيع الثروة الوطنية، وحصرها، في أغلب الاحيان، بأيدي الطبقة الحاكمة والفئات المؤيدة لها. وأبلغ دليل على ذلك هي تلك الاوضاع المضطربة التي تعاني منها الكثير من دول القارتين الافريقية، والاسيوية.

وثمة روابط واضحة بين الدينامية السياسية، وتنوع السكان، وهرم اعمارهم، وتوزع بين المدن والارياف.

فتكوين السكان من أتنيات متعددة تنتمي الى حضارات مختلفة يمكن أن يساهم في إغناء ثقافة المجتمع السياسي، ويؤدي الى نوع من التفاعل الفكري الضروري لبروز قيم اجتماعية وسياسية مرتكزة على الانفتاح والتسامح، ويخلق تراثاً جديداً لهذا المجتمع، مثلما يمكن أن يكون عنصر تناحر وتباعد يؤدي الى تعميق الاختلافات العرقية، والدينية، والثقافية وغيرها.

أي بمعنى آخر أن ترسخ الوحدة الاجتماعية في المجتمعات المتعددة مرتبط بمستوى الوعي الفكري وتجذر المفاهيم الديموقراطية لدى الافراد والجماعات المكونة لها.

كذلك، فان لتوزع السكان من حيث السن والجنس أثراً مباشراً في الصراعات السياسية. وغالباً ما تكون نسبة الشيوخ او المتقدمين في السن عالية في المجتمعات المتطورة نظراً لتقدم وسائل الرعاية الصحية والاجتماعية فيها، في حين تكون نسبة الشباب أعلى في الدول النامية.

والملاحظ أن التفاوت في الاعمار بين الشباب والشيوخ يؤدي الى نوع من التعارض بين الاتجاه المحافظ، والاتجاه الساعي الى التجديد في البنية السياسية. ونادراً ما يصوت الشيوخ الى جانب التيارات السياسية التقديمة، في حين يقوم الشباب بذلك.

وتعاني المجتمعات النامية التي تمتلك نسبة عالية من الشباب من حالات عدم إستقرار واضحة. فنقص الامكانيات الضرورية لدفع النمو الى درجات متقدمة يؤدي الى شيوع البطالة في صفوف الشباب الامر الذي يدفعهم إما للهجرة الى خارج بلادهم بحثاً عن لقمة العيش، وإما للانخراط في صفوف المعارضة املاً بتغيير الوضع القائم نحو وضع أفضل. وهذا الأمر يمكن أن يطبق على الرجال والنساء على السواء. فالنساء المتقدمات في السن هن أقرب الى المحافظة من النساء الشابات، ومواقفهن تنعكس بوضوح في عمليات الاقتراع، حيث تصوت الطاعنات منهن في السن الى جانب التيار المحافظ، والشابات الى جانب التيار اليساري. إلا أن هذه ليست قاعدة مطلقة. فقد يكون ثمة بعض الاستثناءات في هذا الطرف أو ذاك. وتتأثر الدينامية السياسية بطرق توزع السكان داخل المدن وخارجها. وتاريخياً كانت المدن هي المكان الطبيعي لولادة الطبقة العاملة المنظمة في نقابات، وبالتالي في أحزاب. بينما كانت الارياف دائماً منطوية على ذاتها وتفتقر الى ذلك المستوى من التنظيم السياسي والنقابي، الذي تعرفه المدن، بسبب تبعثر سكانها على مساحات شاسعة.

وينعكس هرم الاعمار وتوزيع السكان على بنية الاحزاب السياسية نفسها. فالاحزاب المحافظة تجد في الارياف سنداً هاماً يعود، بجزء كبير منه، لترسخ العادات والتقاليد فيها. في حين تجد الاحزاب اليسارية دعمها الاساسي في التجمعات المدينية.

ج- المعطيات الاجتماعية والاقتصادية

تتحكم المعطيات الاجتماعية والاقتصادية بسياق الصراع السياسي وتوجه مساره. وهي تتدخل في هذا الصراع باعتبارها كلاً موحداً لا يمكن فصل إحداها عن الاخرى. فالعنصر الاقتصادي يظهر في سلوك الجماعة وتصرفاتها في مختلف الظروف والمراحل، مثلما تؤثر الجماعة على الواقع الاقتصادي وتصيغه بحسب أهدافها ومتطلباتها.

والهدف الاساسي الذي تقوم عليه المجتمعات هو، في الدرجة الاولى، تلبية حاجات الافراد الذين تتكون منهم. ومن الصعب علينا إكتشاف أو تحديد عمق وأبعاد هذه الحاجات إذا ما أخذت في حالة

الفرد المنعزل، لأنها لا تكتسب معناها إلا في إطار الجماعة. وهذه هي الدينامية التي تحرك كافة أشكال العلاقات الاجتماعية، وترسم لها أطر تطورها.

ويجد الفرد نفسه مجبراً على الانضمام للجماعة لتلبية حاجاته التي تتجاوز، في كثير من جوانبها، النواحي المادية. فالانسان لا يستطيع العيش، والحفاظ على نفسه من غوائل الطبيعة بدونمساعدة أقرانه. كما لا يستطيع التعبير عن أحاسيسه ومشاعره إلا في قلب المجتمع وبداخله.

بيد أن المجتمع لا يمتلك بالمقابل أية سلطة على قوانين الوعي العام، ولا يستطيع تغييرها أو إلغائها، كحوافز للصراعات المختلفة. فليس هناك من مجتمع يقدر على منع الصراع، إلا إذا كان جامداً، ويعيش خارج إطار حركة التاريخ، أي التطور.

والمجتمع هو حقيقة واقعة قبل أن ينشأ، كدولة، من الناحية القانونية. وواجبه هوتأمين التمتع بالحقوق الطبيعية لجميع أعضائه من خلال السلطة القائمة فيه، دون إغفال ربط هذه الحقوق بسلامة الاداء عن طريق الارغام المادي والمعنوي من أجل الحفاظ على الانتظام العام فيه. ويعجز المجتمع عن تأمين هذه الحقوق لإفراده إذا لم يعرفهم على واجباتهم، ويساعدهم على تطوير طاقاتهم. فالاعتراف بالحق لوحدها يكفي لأن يكون قاعدة النظام الاجتماعي. والصراع ينشب عندما يحصل الاختلال بين ما يتوجب على السلطة القيام به تجاه رعاياها، وبين ما يسعى هؤلاء للحصول عليه.

وترتكز دينامية الصراع في كل المجتمعات الانسانية على عناصر ثلاث:

أ) **الحرية:** أي المسؤولية الفردية التي تعني بجوهرها عدم قيامأي شخص بالاضرار بحرية الآخرين، أو تهديد النظام الاجتماعي.

ب) **المُلكية** : وهي الحق بالاستفادة من ثمار العمل الشخصي بدون ان يكون على حساب المساهمة في الاعباء العامة للمجتمع.

ج) **العائلة** : وصيانتها، وتطويرها كقاعدة أساسية لوجود المجتمع.

وهي عناصر مرتبطة ببعضها البعض كلياً. فحركة الفرد، وبالتالي الجماعة، كانت ولا تزال دائماً خاضعة للعامل الاقتصادي الذي هو في أساس تقسيم المجتمع الى طبقات. والقول بوجود طبقات يستتبع حتماً التسليم بوجود التمايز بينها، أي التناقض، وبالتالي الصراع. وليس ثمة من طبقة لا تتناقض، بشكل أو بآخر، مع الطبقات الاخرى. فنزاع المصالح يؤدي بالضرورة الى نزاع حول الوجود.

ويلعب إتساع الطبقة وحجمها دوراً كبيراً في تحديد مسيرة الصراع. وهذا ما أكدته التجارب الثورية. فعندما تفوقت البرجوازية، في وجودها على الاقطاع والارستقراطية، إستطاعت أن تحسم الصراع لصالحها، كما حصل مع الثورة الفرنسية الكبرى في عام 1789. وعندما رأت البروليتاريا انها تمتلك ما يكفي من العدد والقوة للانقضاض على السلطة، فانها لم تتوان عن ذلك كما حدث في ثورة عام 1917 في روسيا القيصرية. وكان الصراع بين البرجوازية، وقوى العمال المنظمةفي نقابات وراء تطور مفهوم الديموقراطية الغربية. ولعل هذا مايؤكد المقولة الماركسية بان "تاريخ كل المجتمعات الانسانية هو تاريخ الصراع بين الطبقات".

بيد أن الطبقة ليست مفهوماً إقتصادياً بحتاً. بل هي أيضاً مجموعة من القيم، والافكار، والتصورات. "فالصورة التي تقوم في أذهان أفراد مجتمع من المجتمعات عن مختلف طبقات السلم الاجتماعي، وطريقة كل فرد في وضع نفسه على درجة من درجات هذا السلم، أعني شعوره بالانتماء الى طبقة من الطبقات أو وعيه الطبقي، كل ذلك يلعب دوراً كبيراً في نشوء الصراعات السياسية"[7].

والحواجز التي تفصل الطبقات عنبعضها البعض عديدة، وتتناول أموراً متشعبة تعزز كلها مسألة التفاوت الطبقي وما ينجم عنها من تصورات. فالعادات والتقاليد البرجوازية، وأنماط عيشها، ومستوى ثقافتها، يجعلها في وضع متفوق بالمقياس مع الطبقة الشعبية. وهذه الاخيرة تستشعر هذه الفوارق بصورة مباشرة، وتعبر عنها بالحرمان الذي تعيشه، وبالغبن الذي يلحقها في عملية توزيع الدخل الوطني العام.

والواقع أن القضايا الاقتصادية هي المحرك الاول لكل أشكال الصراعات الاجتماعية. فالصراع على السلطة هو في ظاهره صراع بين طبقة حاكمة، وبين معارضة مناوئة لها. إلا أنه في حقيقته هو صراع بين من يسيطر على مقدرات البلاد. ويتحكم بسياستها الاقتصادية والاجتماعية، وبين من يقع خارج دائرة السلطة، ولا يمتلك سوى المعاناة بكل ما تؤدي اليه من مرارة. أي بمعنى آخر أن الصراع يتمحور دائماً حول من يملكون ويسيطرون على وسائل الانتاج، وبين الذين لا يملكون شيئاً.

---

1. دوفرجيه، المرجع السابق، ص 84.

وقد وعت الانظمة الديموقراطية في الغرب هذه المعضلة، وحاولت التقليل من حدتها عن طريق التقديمات والضمانات الاجتماعية التي توفرها لهؤلاء المحرومين في سبيل تخفيف مشاعر الحرمان التي يعانون منها، إلا أن ذلك لم يحل المشكلة. فالاحتجاجات التي تشهدها المجتمعات الصناعية، والاضرابات التي تجتاحها إنما تعبر بوضوح عن حالة من الصراع الاقتصادي المتفاقم. وهذه ظاهرة عامة تسم الانظمة الرأسمالية.

وقد عبرت الماركسية بشكل واضح عن هذا الصراع عندما إعتبرت بانه يبقى هو نفسه في كل نوع من انواع الدولة. ففي "دولة العصر القديم كان الصراع الاساسي يقوم دائماً بين السادة والعبيد. وفي الدولة الاقطاعية كان يقوم دائماً بين أصحاب الاقطاع والفنان، وفي الدولة الرأسمالية يقوم الصراع بين البرجوازيين والبروليتاريا. وفي جميع الاحوال يقوم النزاع بين الذين يملكون أدوات الانتاج والذين لا يملكون على البقاء إلا قدرتهم على العمل"[8].

بيد أن هذه الصراعات ليست حدية لدرجة تحولها الى مواجهة مباشرة بين طبقتين مختلفتين إختلافاً كلياً. إذ نجد في هذا الطرف أو ذاك شرائح من طبقات أخرى، أدنى أو أعلى، ترسم تحالفاتها مع المتنازعين إنطلاقاً من مصالحها الخاصة، ومن تصورها الذاتي لمنحي ونتائج الصراع.

ويتباين تأثير العوامل الاقتصادية في السلطة وطرق ممارستها في كل من الدول المتقدمة والدول النامية. فوفرة الموارد الاقتصادية في الدول الصناعية أفسحت في المجال لانتشار التعليم، والمؤسسات العلمية التي أنتجت نخبة ثقافية ساهمت في بناء المؤسسات الليبرالية وتكريس ديموقراطيتها. وهذه الليبرالية الديموقراطية إرتكزت على الحوار، بين الحكام والمعارضة، كوسيلة لحل المشاكل القائمة إنطلاقاً من التعلق بالقيم الاساسية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي.

وبالمقابل لم تستطع الدول النامية بلوغ نتائج مماثلة. فالاشكال السياسية التي ارتدتها أنظمتها بقيت خاضعة للبنية التحتية الاقتصادية المتخلفة. وهي تميل بمعظمها ناحية الاطلاقية والشمولية أكثر مما تميل صوب الديموقراطية. ومن النادر ان يتخذ الصراع فيها بين الموالين والمعارضين طابعاً سلمياً.

1. المرجع السابق، ص 88.

فالعنف هو الوسيلة الاساسية المعتمدة لحل الصراع لصالح هذا الطرف أو ذاك. وهو عنف قد يبلغ أحياناً درجات قصوى.

كذلك، وفي الوقت الذي يساعد فيه التطور الصناعي والتقني على تقليل التفاوت الاجتماعي، ونشر الافكار الجديدة بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية في الانظمة الغربية، فان دول العالم الثالث لم تستفد منه إلا بصورة حصرية ومشوهة. والسبب في ذلك يعود برأينا الى سياق هذا التطور نفسه. فالمجتمعات الليبرالية أنتجت نمطاً من التطور التقني المتلائم مع طبيعتها وحاجاتها. في حين لم تساهم الدول النامية بخلق سياق من هذا النوع. فهي تستفيد من تقنيات لم تشارك في إنتاجها. ولذا بقي تأثيرها على تطور المجتمع هامشياً، وحكراً على الطبقة الميسورة فقد دون سواها. إلا أن هذا الامر لن يدون طويلاً. إذ لا بد لهذه التقنية من أن تؤسس لعملية تغيير جذرية في العلاقات القائمة في الانظمة السياسية والاجتماعية السائدة في دول العالم الثالث، ولا بد من أن تدفعها من جديد لدخول حلبة التطور، ومواكبة روح العصر. وهذا سينعكس حتماً على أشكال السلطة فيها، وعلى أواليات الصراع السياسي نفسها. فعولمة المشاكل ستؤدي بالضرورة الى عولمة الحول، خصوصاً وأننا نعيش في عالم تتراجع فيه الحدود وتتقلص الى مستواها الجغرافي امام التقدم الجامح لوسائل الاتصال الحديثة بين الامم.

تمارين:

اختر الإجابة الصحيحة للعمود اليميني مع ما يناسبه من العمود اليساري:

– المناخ البارد	○ توماس روبير مالتوس
– التضخم السكاني	○ غاستون بوتول
– روح القوانين	○ أرسطو
– الضغط السكاني	○ مونتسكيو

الإجابة الصحيحة:

- المناخ البارد ← أرسطو
- التضخم السكاني← توماس روبير مالتوس
- روح القوانين ← مونتسكيو
- الضغط السكاني ← غاستون بوتول

3- الفهم الجديد للدولة

الكلمات المفتاحية:

الفهم الجديد للدولة – انكفاء الصراع الحاد – عقلنة الصراعات – الدولة الحديثة والديمقراطية.

الملخص:

إن الصراعات التاريخية ليست سمة دائمة لصراعات اليوم. فتطور الأفكار الديمقراطية، وانتشار التقدم التقني و والاقتصادي والفكري غير الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة سابقاً، وأشاع جواً من التسامح لم يكن معروفاً في ما مضى.

الأهداف التعليمية:

تنمية معارف الطالب بالفهم الجديد للدولة و وكيفية انحسار الصراع العنيف على السلطة.
تحديد مفهوم الدولة الوظيفية، (الدولة الليبرالية الحديثة).

الفقرة الاولى : إنكفاء الصراع الحاد

تلعب الايديولوجية، وطبيعة النظام المطلوب مواجهته دوراً أساسياً في تحديد سياق الصراع ومضمونه. فالايديولوجيات او العقائد السياسية المتطرفة ترفض عادة الانظمة القائمة، وتسعى لاستبدالها بانظمة أخرى تحلم بتكوينها على ضوء المثل التي تؤمن بها. في حين تقبل الايديولوجيات المعتدلة خوض صراعها السياسي ضمن قواعد اللعبة الديموقراطية السائدة. أي أن الصراع يكون على النظام لقلبه وتغييره، أو يكون من داخل النظام لتعديله وتطويره.

ولا يمكن التكهن مسبقاً بنتائج الصراع في حالة وجود أطراف متوازية القوى. لأن الصراعات تخضع لجملة من العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية، ولتقلبات مفاجئة في التحالفات، بفعل هذه المؤثرات، يمكن أن تؤدي الى نتائج غير متوقعة.

وتنشأ الصراعات، عادة، في المجتمعات المنقسمة على نفسها سياسياً بين الاطراف المؤيدة للنظام، وتلك المعارضة له. وقد ترتدي أحياناً لبوساً مختلفة تستهدف في ظاهرها النظام الموجود،إلا أنها تكون في حقيقتها صراعات بين عروق، وطوائف مختلفة، تسعى كل منها لاقامة المجتمع السياسي الذي يخلق لديها شعور بالاطمئنان،ويضمن لها البقاء.ونادراً ما نشهد إستقراراً في المجتمعات التعددية الاتنية،والدينية.فهي تعاني من إنقسام عميق يتمركز في ذاكرتها الارهنة، والماضية، ويؤثر على تطلعاتها المستقبلية، ويجعلها تعيش في حالة من العداوة الدائمة ذات الصبغة التاريخية. والامثلة على ذلك أكثر من أن تحصي في عالمنا المعاصر. فالصراع المذهبي بين الروتستانت والكوثوليك في إيرلندا، والصراعات التي تشهدها بعض مناطق الهند بين الطوائف المختلفة، والعداوات القديمة التي تحرك القبائل الافريقية ضد بعضها البعض، وغيرها من الحالات هي أبرز دليل على ما نقول.

بيد أن هذه الصراعات التاريخية ليست سمة دائمة لصراعات اليوم. فتطور الافكار الديموقراطية، وإنتشار التقدم التقني، والاقتصادي، والفكري، غيّر الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة سابقاً، وأشاع جواً من التسامح لم يكن معروفاً في ما مضى. وليس أدلّ على ذلك أكثر من نظرة سريعة نلقيها على الصراعات التي إجتاحت العالم منذ الربع الاخير من القرن الماضي، وحتى نهاية النصف الاول من القرن الحالي. ففي هذه الفترة، كانت الصراعات السياسية، على المستوى الداخلي الوطني، وعلى المستوى الدولي، تتميز بحدتها، وعنفها وشراستها. وقد ساهمت الافكار المتطرفة في إذكائها بطريقة مباشرة.

فالمتركسية كانت قد طرحت الصراع الطبقي كوسيلة لاقامة دولة البروليتاريا مكان الدولة البرجوازية. والفاشية، والنازية، سعتا لتكريس السيطرة العرقية على مستوى الامم والشعوب، وفي الحالتين كان الصراع

للحصول على السلطة وممارستها لتطبيق هذه الافكار الاداة الاساسية التي تحرك الدينامية السياسية في تلك الملايين من الناس. ولم يقتصر الامر عليها لوحدها، بل تجاوزها ليطال دولاً وشعوباً أخرى.

إلا أن العنف ليس الخاصية الوحيدة التي تميز المجتمعات الانسانية، أو تحركها في مسيرتها التطورية. ولو توقف الامر عند هذا الحد لكانت البشرية لا تزال تعيش في أطوارها البدائية الاولى.

فالتحولات الاقتصادية الكبرى، وما رافقها من تطور فكري وثقافي، أدت الى تغيير الكثير من المفاهيم السياسية، وخاصة في الانظمة الرأسمالية. ولم تعد المسألة المطروحة هي محاربة الاشتراكية كنقيض لحرية السوق، والمبادلات، والمبادرة الفردية، بمقدار ما كانت إستيعاب الجوانب الايجابية في هذه العقيدة، والاستفادة منها الى أقصى الحدود في تخفيف الشعور بالغبن لدة الطبقة العاملة، وبقية الشرائح الاجتماعية المحرومة. وقد ظهر هذا الامر جلياً في قيام معظم الدول الرأسمالية بتأميم مرافق هامة من القطاع العام، ولا سيما تلك التي تقدم خدمات حيوية للمواطنين، كالنقل،والتعليم،والصحة وغيرها. فضلاً عن المساعدات والتقديمات الاجتماعية الاخرى.

وبالمقابل، فان الانظمة الاشتراكية التي قامت في بعض الدول الديموقراطية، في غرب أوروبا وشمالها، عبر صناديق الاقتراع وليس بواسطة العنف، كانت حريصة على التمسك بالمؤسسات السياسية الاساسية، وإستبعاد المفهوم الماركسي للصراع.

فالتجربة الاشتراكية، في فرنسا والدول الاسكندينافية، لم تكن مستوحاة من التجربة السوفياتية، بمقدار ما كانت نابعة من حاجاتها الداخلية، ورغبتها باعادة تنظيمها الاجتماعي على اسس جدسدة. وقد أثبت إنتصار هذه الاحزاب في الانتخابات التشريعية قيمة الديموقراطية في تعديل العقائد والممارسات، وتحويل الصراعات من خطها الثوري العنيف الى مسارها السلمي.

إن اليسر الاقتصادي في هذه المجتمعات قاد الى ارتفاع في مستوى معيشة الافراد، وتغيير نمط علاقاتهم المتبادلة. ووفرة الحاجيات الضرورية لدى الطبقة العاملة أدت الى حالة من الرخاء في صفوفها دفعتها للتفتيش عن كماليات أخرى مادية، ومعنوية، فاقتناء السيارة، والتلفاز، والثلاجة، والمشاركة في النشاطات الرياضية، والاجتماعية، والثقافية، والتمتع بأوقات الفراغ والعطلات، كانت كلها أموراً تخفف من حدة مساوئ النظام الرأسمالي، بالمقارنة مع حالة العوز التي كانت تعيشها نفس هذه الطبقة العاملة في دول المنظومة الاشتراكية.وكان من شأن هذا الامر تعديل نفاهيم الطبقة العمالية للصراع في الانظمة الليبرالية. فقد إستنتجت هذه الطبقة إن بمقدورها الحصول على الكثير من المكتسبات بدون أن تكون

مضطرة لخوض كفاح مسلح ليست أكيدة من نتائجه وبدا لها أن هذه الانظمة تمنحها العديد من الحريات التي تسمح لهابمواصلة مسيرتها المطلبية. هذا فضلاً عن أن التجربة النضالية للطبقة العاملة في الانظمة الغربية أثبتت لها بشكل واضح أن ما تمتلكه من قدرات مادية لن يمكنها أبداً من الحصول على السلطة، وإحداث الانقلاب المطلوب في بنية الانظمة الرأسمالية. فالطاقات والموارد التي تسيطر عليها الطبقة الرأسمالية تؤهلها لان تكون الرابح الاكيد في صراعات من هذا النوع. وقد دلت على ذلك التجربة الاسبانية، حيث فشلت قوى اليسار في الحفاظ على السلطة بوجه قوى اليمين المحافظ المدعومة من كافة الانظمة الغربية، الليبرالية منها والفاشية على السواء. وكانت النتيجة إندلاع حرب أهلية طاحنة تركت آثاراً لا تمحى في جسد وروح الشعب الاسباني،وخسارة اليسار لمواقعه، وكادراته، وقواعده الشعبية.

إن هذه الرؤية الواقعية للامور ساهمت الى حد كبير في تراجع فكرة الصراع العنيف والحاد في صفوف هذه الطبقة. ولعب الازدهار الاقتصادي، كما قلنا، دوراً مباشراً في تغيير القناعات الثورية وتحويلها الى قناعات أكثر واقعية وإنسجاماً مع تطور هذه المجتمعات. ووجد اليسار نفسه مضطراً لاستبدال شعاراته السلطوية بشعارات إقتصادية–مهينة تمنح الطبقة العاملة المزيد من الرفاهية والرخاء.

وهكذا نرى أنه كان ثمة علاقة جدلية بين تراجع اليسار الثوري في الدول المذكورة، وإنكفاء حدة الصراع على السلطة. وحلت فكرة إيجاد تسوية محل الرفض المطلق الذي كانت تبديه القوى اليسارية تجاه الانظمة التي تحكنها. أي بمعنى آخر،أن النفعية الراهمنة،ومايمكن أن تحققه من مكاسب مرحلية أصبحت هي السائدة بمقابل فكرة التغيير الثوري السابقة.

وكان من أثر هذه التحولات العميقة أن طبعت الايديولوجيات اليسارية بطابعها. فهذه الاخيرة أعلنت، بشكل صريح، تخليها عن فكرة الصراع الطبقي، وعنتمسكها باللعبة الديموقراطية البرلمانية بكل ما تقتضيه من تنازلات على حساب عقيدتها.

إلا أنه قد يكون من المبالغ جداً القول بان هذه المجتمعات قد وصلت الى حالة الاستقرار التام النابع من رضى كلالفئات والطبقات عن السلطة التي تحكمها. والدليل على ذلك حركات الاحتجاج الاجتماعي، النقابي والطلابي، التي تجتاح هذه الانظمة بين الحين والآخر للتعبير عن رفضها للقرارات المناوئة لارادتها. غير ان هذه التحركات لا تتجاوز القيم العامة التي تستند اليها هذه المجتمعات بكل ما تستوجبه من إحترام لحرية الاخرين،والانحناء أمام إرادة الاكثرية.

وفي هذه النقطة بالذات يمكن الفرق بين ممارسات الانظمة الماركسية وتلك الليبرالية. فبالمقارنة مع الارغام المتناهي، الذي كان غالباً ما يصل الى حد القمع الذي إنتهجته الانظمة الماركسية التي كانت

ترى في كل محاولة للتعبير عن الرأي حركة موجهة ضد السلطة وإنحرافاً عقائدياً، فان انظمة الغرب الليبرالية عرفت كيف تتعاطى بمرونة ظاهرة مع هذه المسائل. وكانت تنطلق في مواقفها من القناعة القائلة بأن حماية النظام لا يمكنان تتم إلا من خلال إدماج كل العناصر، التي تحلم بتدميره، في داخل السياق الاجتماعي. وهو أمر يقتضي، بالطبع، المزيد من التساهل، والانفتاح، وكذلك قبول مشاركة هذه العناصر ليس في حركة المجتمع العامة، وإنما أيضاً في السلطة نفسها. وهذه المشاركة في السلطة هي التي جعلت قوى اليسار تنحو، أكثر فأكثر، صوب الديموقراطية وتتمسك بها. فما كانت قد عجزت عن الوصول اليه من خلال القوة الثورية إستطاعت تحقيقه الان عبر اواليات النظام الديموقراطية. وكان في هذا كسباً كبيراً يسمح لها بتوسيع قاعدتها الشعبية من خلال الخدمات التي تقدمها للفئات المحرومة عبر أجهزة السلطة التي تديرها. وهذا ما نراه في بعض الانظمة الليبرالية التي تشارك قوى اليسار في حكوماتها، أو في مؤسساتها الادارية.

كذلك، فقد تمثل الوجه الايجابي الآخر لهذه المشاركة في توضيح الصورة السلبية التي كانت تشرعها السلطة بوجه القوى المذكورة لتسمها بالتحجر العقائدي، او الارتباط الخارجي. وأثبتت قوى اليسار مرونتها وكفاءتها في ادارة مؤسسات الدولة، وكرست الهدف الذي كانت تسعى اليه دائماً ألا وهو تأكيد استقلاليتها ووضعها المصلحة الوطنية فوق اي إعتبار آخر.

الفقرة الثانية : عقلنة الصراعات

لم تعد وظيفة الدولة الحديثة تقتصر على ممارسة السلطة كأداة لفرض النظام داخل النسق الاجتماعي الذي تحكمه، بل تعدت ذلك لتشمل إهتماماتها شتى النشاطات، وضبط حركتها بما يتلاءم مع الصالح العام. أي أن التطور الصناعي، بما حمله من تقنيات جديدة فتحت آفاقاً واسعة امام الافراد زادت من حجم مطالبهم، فرض على هذه السلطة توجيه حركتها في إطار عقلاني لتحقيق نوع من الشراكة بينها وبين المحكومين. ولم تعد مسألة العلاقة بين الطرفين مجرد تبادل منفعي تقدم السلطة بموجبه بعض الخدمات للافراد مقابل حصولها منهم على الشرعية الضرورية لوجودها، وإنما إنتقلت الى ميدان يتناول دينامية المجتمع السياسي بطرفيه: الحاكم والمحكوم.

فالقوى الاجتماعية الفاعلة، وبسبب حرصها على المكتسبات التي حققتها خلال مسيرتها التطورية، لم تعد تتوجه للنظام القائم باعتباره خصماً لها يجب القضاء عليه، بل راحت تنطلق من قبولها له وتعديل أوالياته بما يخدم تطلعاتها. والسلطة من جهتها لم تكتف بواقعها القديم الذي يجعل منها هدفاً ثابتاً

لاحتجاج المحرومين، ولا أداة في خدمة أولئك الذين يحققون من خلالها مصلحتهم، وإنما سعت لتطوير ذاتها من خلال تنمية قوى الحركة داخل المجتمع نفسه. فالسلطة المتطورة هي بالضرورة – تلك التي تستند على قوى إجتماعية حية، وبنيات متطورة.

من هنا إدراك السلطة الحديثة بأن إمتصاص أسباب النقمة،المولدة للصراع على الصعيد الداخلي، تحتم عليها إقامة نوع من الشراكة بينها وبين رعاياها لإدارة شؤون المجتمع السياسية والاقتصادية وإكتساب ما يلزمها من القوة التي تمكنها من مواجهات التحديات على المستوى الخارجي. وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إلا عبر سياسة إقتصادية إجتماعية تولي إهتماماً خاصاً لقضايا التنمية بشتى أشكالها، والعمل على إزالة الفوارق الكبرى القائمة بين الطبقات.

فالثورة الصناعية الكبرى، بما احدثته من تمركز لرأس المال في أيدي قلة من الافراد، سمحت بشيوع الافكار القائلة بان التقدم الاجتماعي ليس ممكناً إلا بالقضاء على البنية الرأسمالية القائمة وإستبدالها بنظام يؤمن توزيعاً عادلاً للانتاج بما يتطابق مع كرامة الانسان وحريته. وهذا ما كانت تدعو اليه الايديولوجية الماركسية التي كانت تعتبر بأن المخرج الوحيد لخلاص العمال من بؤسهم هو في الثورة على النظام الذي يستغلهم. فالعمال الفقراء، الذين لا يملكون سوى قوة عملهم كمصدر لبقائهم، عليهم خوض صراع ثوري، عنيف ضد السلطة التي تستغلهم إذا ما أرادوا ربح حياتهم ومستقبلهم.

غير أن هذه العقيدة، وبالرغم من الاثر الذي تركته في صفوف الطبقة العاملة والمثقفة، والتعبئة الجماهيرية التي إستطاعت تحقيقها خلال فترة طويلة من الزمن لم تتمكن من الانتصار الكلي على الرأسمالية، وبدت في مراحل عديدة وكأنها تشكل حوافز تدفع هذه الاخيرة لتجاوز اخطائها، والانتقال الى مواقع جديدة تتحصن فيها بوجه الصراعات المحتملة ضدها.

فإنطلاقاً من إستيعابها للآثار السلبية التي ترافق نموها وتوسعها، عرفت الرأسمالية، ولا سيما في الانظمة المتقدمة، كيف تطور نفسها باتجاه إستقطاب شرائح واسعة من الطبقة العاملة الى جانبها، عن طريق الضمانات والتقديمات الاخرى التي خففت الى حد كبير من إتجاهاتها الثورية، وجعلتها تتخلى عن فكرة النضال ضد النظام لاسقاطه بالقوة.

وعلى هذا الاساس، قامت الانظمة الرأسمالية بتركيز جهودها في ميدان التنمية والادارة، لتحقيق نوع من التوازن الاجتماعي، وخلق قطاع عام يؤدي الى تكريس نوع من المساواة بين المواطنين عن طريق الخدمات التي يقدمها لهم. أي أن الدولة الرأسمالية الحديثة أردت، بالاستناد الى تجاربها، أن ليس بمقدورها السيطرة على الصراعات القائمة في المجتمع إلا بتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية فيه. فالصراع على السلطة كان دائماً، في مضمونه، صراعاً للحصول على هذه العدالة وتكريسها من خلال مؤسسات تضع حداً يسوء إستخدام السلطة أو تعسفها. فالمحكومون لا يعارضون السلطة إلا بعد تشكل قناعات راسخة لديهم بأنها لا تعمل على تحقيق مصالحهم بقدر ما تسعى لتأمين منافع الطبقة التي تتكون منها. ولذا، فان الصراع الذي عرفته المجتمعات الصماعية كان، خلال قرن من الزمن تقريباً، من نتاج وسواس الفقر، أي انه كان صراعاً من أجل الحياة والبقاء.

وقد أدرك المفكرون الليبراليون هذا الواقع الدقيق، ونادوا بضرورة إيجاد الحل المناسب له. وساهمت زيادة انتاج الثروات في تسهيل التوصل الى تسوية في هذا المضمار. فالسلطة الرأسمالية قبلت بالتخلي عن جزء من مكاسبها لصالح الطبقات الفقيرة. وهذه الاخيرة زادت من مطالبها الهادفة لرفع حصتها من الدخل الوطني العام. وهكذا أصبح الصراع يتركز ليس على أسس النظام الاجتماعي الذي يحكم المجتمعات المذكورة، وإنما على طريقة تعاطي سلطاتها مع الفئات الشعبية المحرومة. وقبول هذه الاخيرة في المجتمعات الصناعية التي تعيش فيها أصبح مشروطاً بتحسين عائداتها، وتطوير أوضاعها، ومقدار إستفادتها من الخدمات الحيوية التي تقدمها المرافق العامة.

وفي هذا الاطار يشير إدغار فور، رئيس وزراء فرنسا الاسبق، الى "أن المجتمعات الصناعية لم تكتشف إلا مؤخراً كل ما يؤدي الى الزيادة المنظمة في العائدات الوطنية، وفي الوقت نفسه، ومن أجل إستمرار هذه الزيادة، ضرورة توزيع العائدات بصورة عادلة أكثر فأكثر لكي يتم التوصل، بواسطة هذه الآوالية، الى تصحيح الاختلالات الدائمة والفوارق السابقة"[1]. فالاختلال في العائدات الفردية هو الذي يؤدي الى الفوارق الكبرى بين الطبقات، التي تؤدي بدورها الى إذكاء نار الصراعات الاجتماعية مما ينعكس حتماً، وبصورة سلبية، على ممارسات السلطة، وعلى وجودها نفسه.

من جهته، راى ريمون آرون أن الصراع بحد ذاته ليس هدفاً للطبقة العاملة. فهي تستطيع التخلي عنه إذا ما توصلت لتحقيق مطالبها بالطرق السلمية. ففي "فترة التنمية، فان المنظمات العمالية، وبصورة

1. أنظر :

Edgar Faure:«Prévoir le présent», paris 1966, p.50 in Burdeau, T3, p:704

عامة، ممثلي مختلف الفئات الاجتماعية لا يستطيعون إلا الاعتراف بأن التوافق والتسوية يعطيان نتائج أفضل من المعركة طالما أن ليس هناك من هدف آخر سوى إعادة توزيع العائدات"[2].

وتعتمد الدولة في إعادة توزيع العائدات على سياستها الاقتصادية، والمالية. فمن خلال منهجها الاقتصادي تحقيق التنمية الضرورية لاحداث التوازن في البنية الاجتماعية. وهذا يتم بثلاث وسائل أساسية:

أ) وضع خطة تنموية شاملة في مختلف القطاعات الانتاجية وتطويرها لزيادة الدخل الوطني العام.

ب) دراسة الجدوى الاقتصادية، ووضع سلم للأولويات بحيث تكون عملية التنمية متوازنة في شتى الحقول، وتؤدي الى الغايات المرجوة منها.

ج) إعتماد التوقع الدقيق لتجنب التصرفات الخاطئة التي تؤدي الى تبعثر الطاقات، ومراقبة المبادلات لمنع وقوع أية زيادة كبرى في الانتاج تؤدي الى إحداث البطالة.

وهذه الشروط إذا ما تحققت تكون كفيلة بإستبعاد كافة الصراعات، ولا سيما الازمات السياسية، التي تهدد النمو، وبالتالي الاستقرار الاجتماعي العام، الذي هو شرط أساسي لأية خطة تنموية فاعلة، ففي ظل التنمية التي يستطيع جميع الافراد تلمس نتائجها المباشرة من خلال إنعكاسها على أوضاعهم، يمكن التوصل الى التسوية المطلوبة التي تقضي بعقلنة الصراعات، وضبطها كمحرك للحياة الاجتماعية نحو الافضل، وبالعكس، فان غياب التنمية الحقيقية الشاملة يعيد الصراع الى ماهيته الاساسية، أي كوسيلة للتغيير السلطة القائمة وإستبدالها بسلطة أخرى.

إلا أن التنمية، وبالاضافة الى الامن والسلام الاجتماعي، تحتاج الى توافر الأدوات القادرة على تحقيقها. فهي لا يمكن أن تتم إلا في الدولة التي تمتلك ما يلزم من التجهيزات الصناعية، والاختصاصات التقنية المتنوعة، والكفاءات الادارية القادرة على الاشراف على خطة التنمية، ومراقبة تنفيذها. وبالاضافة الى هذه الشروط والعوامل الاساسية لا بد من وجود سياسة مالية واضحة على النهوض بأعباء الخطة التنموية دون ان يكون ذلك على حساب المواطنين، ولا سيما أصحاب الدخل المحدود منهم.

والموازنة العامة لأي بلد هي القاعدة التي تنطلق منها سياسته المالية، والاقتصادية. وهي تعكس بالدرجة الاولى سياسة الحكومة، وتوجهاتها الاجتماعية والتنموية. والدولة لا تستطيع التدخل في حياة

---

2. أنظر : R.Aron, in Burdeau,op. cite, p.706

المواطنين المالية إلا عن طريق الموازنة وما تتضمنه من ضرائب مباشرة وغير مباشرة. فهذه الاخيرة، أي السياسة الضرائبية هي مقياس تصميم السلطة على دعم التوسع الاقتسادي والتقدم الاجتماعي.

وليس هناك من موازنة صحيحة بدون تخطيط قادر على الاستفادة من كافة طاقات المجتمع. والتخطيط هو عمل الدولة الاساسي ومبرر وجودها. وبدونه لا يستطيع النظام القائم المحافظة على وجوده.والدولة التي لا تعتمد التخطيط تؤول حتماً الى الانهيار. وتبرز قيمة التخطيط من خلال الاستعدادات التي يتضمنها لخلق علاقة تكاملية بين الحكام والمحكومين. فبمقدار ما يستطيع الحكام حفز الافراد على قبول مشاريعهم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بمقدار ما يستطيعون إدخال السلطة في المجتمع ودفعه لقبولها. وهذه يتطلب تمسكاً فعلياً من جانب السلطة بالمفاهيم والقيم الديموقراطية. وعقلنة الصراعات تتوقف على هذا الامر بالذات. فالسلطة الواعية هي تلك التي تقنع مواطنيها بأنها موجودة لخدمتهم، وتمثيل إرادتهم. وأن ديموقراطيتها هي حقيقة قائمة في الممارسة وليست مجرد شعارات.

الفقرة الثالثة : الدولة الحديثة والديموقراطية

نعني بالدولة الحديثة هنا تلك الدولة الليبرالية التي تطورت في مؤسساتها وممارساتها بتأثير من التقدم الصناعي الكبير الذي يشهده عصرنا الحالي. فهي الشكل الراثي للسلطة في المجتمع الصناعي، بكل ما يتوجب عليها من دور إداري وخدماتي تجاه رعاياها في شتى الميادين والحقوق.ويميز الاستاذ دوفرجيه، بين هذين النمطين من الدولة. وبرأيه فان "الليبرالية الكلاسيكسة كانت تسلم بضرورة الخدمات ذات النفع المشترك: كالطرق المواصلات، والمراسلات البريدية، ووسائل الاعلام والتربية، وتنظيم الصحة، وإصدار العملة، وما الى ذلك، إلا أنها كانت ترى أن المبادرة الفردية والمشروع الحر يضمنان عمل هذه الخدمات باقصى درجة من النجع، باستثناء بعض الامور: كالقضاء، والشرطة، والجيش، والدبلوماسية. ففي هذه الميادين فقط، وهي ميادين متواضعة ثانوية، تكون الضرورة الى تنظيم إجتماعي تتولاه السلطة السياسية"[3]. أما بنية "المجتمعات الصناعية المعاصرة فتختلف عنذلك كل الاختلاف. فالخدمات الجماعية فيها كثيرة ضخمة. والاقتصاد بحاجة الى هذه الخدمات الجماعية: ادارة شؤون البلاد، الاشغال الكبرى، الطرقات، المواصلات السلكية واللاسلكية، البحث التقني في الميادين الاساسية، الخ. والخدمات الاجتماعية فيها تتسع بالضرورة: التربية والتعليم، الحماية من الاخطار، المعونة، الصحة العامة، الخ. والدفاع الخارجي يصبح في هذه المجتمعات الصناعية المعاصرة معقداً، واسع النطالق، باهظ التكاليف:

1. دوفرجيه، المرجع السابق، ص 238.

إن الجيوش الحديثة واحدة من أكبر المنظمات الانسانية، وتجهيزها يقتضي أكبر نفقة. صحيح أن جزءاً من هذه الخدمات يمكن أن يتولاه النشاط الخاص القائم على التنافس. ولكن هذا الجزء يقل يوماً بعد يوم بالقياس الى المجموع"[4].

وبمعنى آخر أن هذه الدولة الحديثة هي التي يغلب عليها الطابع الوظيفي Fonctionnel، التنظيمي، وتلعب دوراً مباشراً في إدارة شؤون المجتمع، وتمتلك الكفاءة والطاقة للقيام بذلك. والواقع أن تحمل أعباء من هذا النوع يستدعي توافر مواصفاته معينة في هذه الدولة أهمها : الديموقراطية والتنظيم.

فالدولة الوظيفية يجب أن تكون معبرة عن مختلف القوى الاجتماعية لأنها تفترض إنحسار الصراعات الكبرى فيها، وإقتصارها على المنافسات العادية التي تسم دينامية المجتمعات السياسية. وعقلانيتها تسمح لها بالغاء التناقضات القديمة الكبرى بين الاشتراكية والرأسمالية، التي كانت تبرر الصراع العنيف على السلطة، وإستبدالها بسياق جديد من التكامل الاجتماعي. واليسار واليمين فيها لا يعود سوى مجرد تيارات سياسية تتسابق على إستقطاب المؤيدين على أساس البرامج النضالية التي تقدمها من أجل تحقيق مكتسبات إضافية لهم. وهذا ما يفسر التحول النوعي في أدائها. فالمسألة لم تعد تتعلق بمهام هذه الدولة في المجتمع، وإنما الدور الذي تقوم من خلاله بالتأثير على وجود المجتمع نفسه.

وتاريخياً، كانت السلطة دائماً هي المنظم الاول للمجتمع والعامل على إرتقائه. وهو لم يصل الى حالته الراهنة إلا بفضل هذه السلطة المنظمة. إلا أن إتساع المجتمعات الانسانية، وتعقد علاقاتها وتشابكها، قد كشف صعوبة الاعتماد على المبادرة الفردية لحل المشاكل التي تعاني منها، ولضمان إستمرارها ووجودها. فهي أصبحت بحاجة لسلطة متطورة قادرة على إستيعابها وفهمها كوحدة كلية يتطلب الحفاظ عليها قدراً كبيراً من التنظيم والكفاءة. أي أن هذا التطور هو الذي فرض الوظيفة التنظيمية للدولة الحديثة.

والواقع أن مشكلات المجتمع الحديث لم يعد يطغى عليها الطابع الفردي بقدر ما أصبحت تنحو بإتجاه الجماعية. فالبطالة، والصحة، والتلوث، والبيئة، والكوارث الطبيعية تترك كلها آثاراً على المستوى الوطني كله. وهي مشكلات لا بد من إيجاد الحلول الناجعة لها. كذلك فان حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الخارجية. أو بالعكس مساعدتهاودعمها لكي تكون قادرة على التنافس مع صناعات الدول الاخرى، تلقي مسائل كبرى على الدولة لناحية تطوير إقتصادها، ورفع دخلها الوطني العام.

2. نفس المرجع، ص 239.

غير أن الدولة لا تستطيع القيام بما يتوجب عليها في هذا المجال إلا إذا إعتمدت العقلانية كمنهج يحكم قراراتها. والعقلانية، كما نعرف هي نقيض العاطفية. ودولة المجتمع الصناعي، الرأسمالية الجديدة، هي بعيدة كلياً عن هذه العاطفية. وقراراتها المتنوعة تتصف بتلك الواقعية الجافة التي تلامس أحياناً حدود اللاإنسانية.لكن ليس ثمة من سبيل آخر. فالمصلحة العامة تقتضي ذلك، ولذا لا بد من التمسك بها على مختلف المستويات.

وعقلانية القرارات تعني إتباع التخطيط، اي وضع سلم للأولويات، الامر الذي يفسر، في معظم الاحيان، الطابع الانتقائي الذي تتصف به أساليب عمل الدولة الوظيفية. وهذا ما يكشف لنا كيف يمكن أن تكون هذه القرارات توجيهية أو تدخلية أحياناً، أوليبرالية أحياناً أخرى بحسب ما تتطلبه الاوضاع التي يجب التصدي لها. وهي في إستخدامها لهذا السلوك أو ذاك إنما تسعى لضمان التناسق بين مختلف النشاطات بما يؤمن الخير العام.

بيد أن الدولة الوظيفية المعاصرة لا تستطيع التوصل الى حرية الحركة هذه ألا إذا كانت تحظى بتأييد ورضى الجماعة التي تدير شؤونها. فهذا شرط أساسي لاستمرارها بوظيفتها التنظيمية والتوفيقية في حدها المقبول والمطلوب، خصوصاً وأنها لا تمتلك المقدرة الشاملة على مواجهة كل نزاعات المصالح التي تسم المجتمعات الصناعية الحديثة.وبإعتبارها دولة ليبرالية بجوهرها، فانها تجد نفسها مضطرة للقبول بوجود هذه النزاعات، والتعاطي معها بصورة إيجابية، أي محاولة التوسط لحلها بما يرضي الاطراف المتنازعة. ألا أنه، وحتى في هذا المجال، فان سلطتها تبقى مقيدة بقبول الاطراف لدورها التحكيمي كوسيلة تعيد قبل كل شيء لغة الحوار والنقاش الى صفوف المتنازعين، ومساعدتهم على تقديم التنازلات المتبادلة بما يكفل ما يعتبرونه حقوقاً أساسية لهم.

والدولة الوظيفية نفسها هي سبب مباشر في إثارة نزاعات من نوع معين. فباعتبارها دولة صناعية متطورة، فإنها تشكل مصدراً كبيراً للمراكز والمناصب. وهذا عامل كاف لتحريك الدينامية الاجتماعية، ونقلها من إطار الصراع حول الملكيات الى إطار التنافس والنزاع على المناصب الحساسة أو الكبرىنظراً لما تمنحه لشاغليها من جاه ومكانة إجتماعية. وليس فق هذا أي تناقض بين دورها التوفيقي، وطبيعتها المولدة للنزاعات بين ما هو إجتماعي، وما هو سياسي، فالامران متلازمان دائماً في هذا النوع من المجتمعات المتطورة، حيث يبدو الفصل بين الاجتماعي والسياسي مهمة شاقة جداً إن لم نقل مستحيلة.

ونجاح الدولة الوظيفية في دورها التحكيمي، والتوفيقي، والتنظيمي، مصدر قلق لكثير من الفئات. فالاحزاب السياسية التي تستمد قوتها الشعبية من إيديولوجية الصراع ضد النظام، تجد نفسها هنا أمام

خطر إبتعاد قاعدتها عنها، والتخلي عن فكرة المواجهة الدائمة مع النظام القائم. والمثقفون يخشون من طغيان التكنوقراطية على المثل التي يطرحونها كبديل عن هذه الرأسمالية–الجديدة التي تخضع الفرد لنمط من العيش يبتعد عن الانسانية بقدر ما يقترب من الآلية. وقلق هؤلاء وأولئك ينبع من تعلقهم بمبادئ الحرية والديموقراطية. والسؤال الذي يراودهم دائماً هو: ما موقع الديموقراطية في الدولة الوظيفية؟ وهل ستكون هذه الديموقراطية خاضعة، هي الاخرى، لتأثير التكنوقراطية، والعقلانية المتزايدة، أم أنها ستبقى مستندة في وجودها الى إرادة الناس الذين تتوجه اليهم؟

من حيث المبدأ، ليس ثمة تناقض بين الديموقراطية والدولة الوظيفية. فهذه الاخيرة هي إستمرار لتقاليد وتراث لا تستطيع التخلي عنه دفعة واحدة. إلا ان تفسيراتها للديموقراطية تتأثر، بالضرورة، بالتقدم التقني الذي تعيش فيه. فتحول التقنيات وتطورها سيؤدي لا محالة الى تبدل العقليات وتغيرها بما يتناسب والسياق العام للمجتمع. وعلى هذا الاساس نستطيع التمييز في التطبيق بين الديموقراطية في الانظمة التقليدية والانظمة الحديثة أو المتطورة.

في النمط الاول تتكرس ديموقراطية النظام بمدى تطبق مؤسساته لشمولية الاقتراع، واحترام الحريات العامة، والفصل المتوازن بين السلطات بما يسمح بمراقبة مختلف اوجه النشاطات الحكومية.اما في النمط الثاني، أي الانظمة المتقدمة، فإنه، بالاضافة الى هذه المفاهيم الديموقراطية التقليدية، هناك تركيز أساسي على مستوى المعيشة من خلال توزيع الدخل الوطني بطريقة تقلل الفوارق بين الطبقات الى أقصى حد ممكن، وتأمين درجة معينة من الاستقرار تمنح المواطن فرصة التمتع بثمار الازدهار. فالديموقراطية هنا تقاس، بنظر المواطن، بإرتفاع مستوى معيشته بالدرجة الاولى. وإحتجاجه على السلطة لا يكون على وجودها، وإنما على كفاءتها، ومقدرتها على توفير القدر الاكبر من الكماليات التي أصبحت، بفعل التطور الاقتصادي، من الضروريات الحياتية بالنسبة له. وبالمقابل، تفهم الدولة الوظيفية الديموقراطية إنطلاقاً من وجود هذا التوافق العام حول المجتمع الاستهلاكي لتتمسك به كبديل ممكن عن صراعات الاحزاب السياسية. ولذا فإنها تحاول بكل طلاقاتها حصر كل ما هو سياسي داخل المؤسسة البرلمانية، وإعطاء الادارة صلاحيات تقريرية واسعة.

والادارة في الدولة الوظيفية هي المرآة العاكسة لديموقراطية النظام، والادارة التي تستمد سلطتها من الدولة، تستطيع دفع المواطنين للمشاركة بقراراتها، كل من خلال موقعه، بصورة ديموقراطية واسعة. وهذا أمر سهل التحقيق في إطار البلديات، والمجالس العامة والشعبية التي تعني مباشرة بانماء وتطوير

المناطق، أو النواحي المسؤولة عنها. وهذه المشاركة يمكن أن تبلغ درجة عليا من الفعالية إذا ما تمتعت بالاهلية اللازمة للمراقبة.

وتنبع أهمية الادارة في الدولة الحديثة من المهام الموكولة إليها. فهي أداة الدولة لتنظيم المجتمع وتنسيق نشاطات قطاعاته المختلفة كي يتمكن من الوصول الى الغايات التي يسعى اليها، مثلما هي وسيلتها التقنية المتخصصة لتحقيق ما ينتظره هذا المجتمع منها، ولا سيما على المستوى الاقتصادي. ولذا فان الدولة الوظيفية لا تستطيع الارتقاء إلا من خلال ادارة تتناسب وحجم التقدم التقني الذي تم تحقيقه.

ولعل هذا الجور المطلوب من الادارة، هنا، هو الذي يفسر الى حد بعيد حرص الدولة على أبعادها عن الصراعات السياسية العميقة. ففي الوقت الذي تمنح فيه الدولة هذه الادارة قسماً كبيراً من سلطتها، وتوزعها على مراكز القرار الاساسية فيها بطريقة تشجع على قيام سياسة إدارية ديموقراطية، فإنها، وبنوع من الدفاع الذاتي عن النفس تتمسك بعدم إنحياز الادارة السياسي لتبرهن على أن هدفها هو وضع هذه الديموقراطية في خدمة جميع أعضاء المجتمع بدون إستثناء.

تمارين:

عرف الإدارة في الدولة الوظيفية.

الوحدة التعليمية الثامنة

السياسة في التطبيق

1- الطبقة السياسية

الكلمات المفتاحية:

السياسة في التطبيق – الطبقة السياسية – رجل الدولة – الفئة الحاكمة – المعارضة.

الملخص:

إن السياسة في التطبيق تتجلى بصورة رجل الدولة الذي يحكم، والذي يجب أن يتمتع بمواصفات قيادية معينة، إضافة للمؤسسات التي تشارك الحاكم في الحكم، ووجود العارضة التي تلعب في الدول التسلطية دوراً مختلفاً عن الدور الذي تلعبه في الدول الديمقراطية.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بمسألة السياسة في التطبيق .
- تحديد مفهوم الطبقة السياسية وشخوصها ومؤسساتها والمعارضة.

أ- رجل الدولة

إن ما نعنيه هنا برجل الدولة هو ذلك الشخص الاستثنائي الذي يخرج عن المواصفات العادية التي يتمتع بها الحكام التقليديون، والذي يستطيع الامساك بمقاليد السلطة وممارستها كسياسي أصيل يمتلك حسّ الدولة ومصلحتها.

والواقع أن الرؤساء أو القادة الذي يتميّزون بمثل هذه المواهب هم نادرون، وقلّما تجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة في تاريخ دولة ما. وكم من دول لم تعرف في تاريخها رجال دولة عظام تعدّت شهرتهم حدود بلادهم، أو ساهموا بصنع الاحداث المحيطة بهم.

وقيمة رجل الدولة تنبع من كونه سياسياً بالدرجة الاولى. فهو لا يستطيع الارتقاء الى مصاف الكبار إن لم يكن حائزاً، بالفكرة، على طباع، ومواهب السياسي القادر على قراءة الاوضاع بطريقة تسمح له بإدراكها بعمق ليتمكن من إتخاذ القرار المناسب حولها. أي أن طريقته في التعاطي مع الامور تنجم عن مقدرة ذاتية تضعه في مرتبة متقدمة جداً على الآخرين، ولا سيما أولئك الذين يشكلون الحلقة الضيقة، حوله، من المعاونين والمستشارين. والتمايز الكبير بينه وبين هؤلاء هو الذي يجعل منه ذلك القائد الفذ الذي يعرف كيف يمسك باللحظة السياسية المناسبة وتحويلها لمصلحة بلده وشعبه. ورجل الدولة أو السياسي هو فوق العواطف الجياشة، والشعارات البراقة. فعقلانية تدفعه دائماً للتعبير عن عواطفه بصورة نبيلة، متكتمة غالباً، مثلما تؤدي به للنظر الى الافكار من زاوية فعاليتها، وقدرتها على خدمة الهدف الذي يسعى اليه، اي مصلحة السلطة التي يقوم على رأسها.

ويجسد رجل الدولة المرحلة التاريخية التي يعيشها في شخصه وسلوكه. فهو يمارس حياته الذاتية أو الخاصة بكثير من التواضع بحيث تغدو قدوة تحتذى بالنسبة للآخرين. وهذا ما يفرقه عن الحاكم العادي الذي يرى في السياسة أداة لتحقيق مآربه الخاصة. فرجل الدولة يعتبر دائماً أن السياسة هي الشكل الراقي لتحقيق وجود الامة التي يمثلها، ولذا فإنه، ومن خلال سعيه لهذا الامر، يقدر دائماً على إقناع شعبه بالمواقف التي يراها ضرورية لتحقيق هذا الهدف. وفي هذه النقطة بالذات تبرز قدرته على القيادة[1].

---

1. أنظر : أسوالد اشبنغلر: "تدهور الحضارة الغربية"، ترجمة أحمد الشيباني، منشورات دار الحياة بيروت، الجزء الثالث، ص 410-419.

ويميّز ماكس ويبر، في هذا الاطار، بين نمطين من رجال السياسة: ذلك الذي يعيش بواسطة السياسة، وذلك الذي يكرّس نفسه لأجل السياسة. الاول هو السياسي، الاداري، العادي، الذي يمارس السياسة كوظيفة. والثاني هو الذي يجعل منها هدف حياته، والنشاط الذي "يسمح له بايجاد توازن داخلي، والتعبير عن قيمته الشخصية عن طريق وضع نفسه في خدمة قضية تعطي معنى لحياته"[2].

كذلك يفرّق غايتانو موسكا بين القادة الكبار الذين يحتلون المواقع الاساسية في المجتمع، وبين مجموعة الكادرات الناشطة في الحياة اليومية للجماعة. ويذهب ليون دوغي في نفس الاتجاه عندما يرى بان الحكام يقسمون الى ممثلين للشعب، ووكلاء يؤمنون الاتصال بين الحكام والمحكومين دون أن يكونوا سياسيين لأنهم لا يقررون. وفي الاطار نفسه يرى شيلر بان "التاريخ هو محكمة العالم"، وهو يقرر ما إذا كان فلان رجل دولة أم لا. ويعتبر بان المنتصر، وليس المهزوم، هو رجل الدولة[3].

من حيث المبدأ، كل حاكم يجب أن يكون رجل دولة على حد تعبير مرسيل بريلو. إلا أن الواقع يثبت أن معظمهم ليس سوى إداري يقوم بوظيفة سياسة فرجال الدولة هم اولئك الذين يخلقون الحدث، ويتركون أثراً طويلاً بعد رحيلهم[4].

ويرى بريلو أن هناك مواصفات معينة لا بد من توافرها في من نصفه كرجل دولة وهي:

أ) الميل أو النزعة La vocation

إن ما يميز رجل الدولة عن السياسي العادي هو نوعية شخصيته. فهو يخضع لنداء صوت داخلي في أعماقه يدفعه لاعتبار المهمة المكطلف بها كرسالة عليه واجب القيامبها وتحقيقها. وهو يعيش مرحلة طويلة من المعاناة الذاتية التي تولد لديه النضج والوعي الكافيين لتصور رسالته التاريخية، وبالتالي القناعة الخاصة بأن ما من أحد آخر يستطيع الحلول محله في تأدية هذه الرسالة أو الواجب. وبدون هذا الايمان المطلق بالذات، وبقدسية المهمة الملقاة على عاتقه، فان السياسي، ومهما كانت القدرات التي يتمتع بها، يبقى عاجزاً عن الارتقاء الى المستوى المطلوب من الحركة التي تسمح له بتحويل أحلامه الى حقيقة واقعة. فالايمان، والارادة هما عنصرا النجاح الضروريين لعمل رجل الدولة.

---

2. أنظر : Max Weber.«Le savant et le politique»,union générale d'éditions, paris 1959, p 111.

3. أنظر : Marcel Prelot:«Sociologie politique», éd. Dalloz, 1973,p.305

4. نفس المرجع، ص 306.

ب) الطموح L'ambition

ورجل الدولة يجب أن يكون طموحاً قبل كل شيء. فالطموح هو ذلك الحافز الخفي الذي يجعله يرفض ما هو موجود وقائم، ليستبدله بواقع جديد آخر طبقاً للتصورات المرسومة في ذهنه. إلا أنهذا الامر يتطلب إرادة حازمة، وتصميماً قوياً على التقدم، وعملاً دؤوباً لا توقفه الاخفاقات العرضية أو المؤقتة. وبدون هذا العمل المستمر لا يستطيع رجل الدولة تحقيق أي نجاح يشكل خرقاً لرقابة التطور البطيء النابع من قوة الاشياء. فالدول لا تحكم بالصلوات كما يقول ميكافيللي.

ج) الحدس L'intuition والالهام L'inspiration

وهاتان صفتان ضروريتان لرجل الدولة. فبالحدس يستطيع دائماً سبر أغوار الارادة الشعبية وتطلعاتها،واكتشاف ما تريده الجماهير منه.وهنا تكمن أصالته إذ عليه أن يدرك دائماً بأن الشعب يرغب، بإستمرار، بالتغيير والتقدم، والحصول على ما ينقصه، إلا أنه غالباً ما يكتفي بما هو متوفر له، وخاصة إذا ما كان متطابقاً مع الحد الادنى للعيش الامن، والكريم. ولذا فإن رجل الدولة الحقيقي هو ذلك الذي يتمكن، بحدسه، من سماع هتاف الصامتين، أي تلك الاغلبية التي لا تعبر علناً، وفي كل الاوقات عن مطالبها. والحدس يتلازم مع الالهام. فبواسطة الحدس يستطيع رجل الدولة، فهم خلقيات المعطيات المتوافرة بين يديه، أي تلك العناصر المستترة بالفرصة الملائمة، وإكتشاف لحظة التقرير والاندفاع، أو الامتناع عن عمل معين دون أن يكون مضطراً للدخول في متاهات التفاصيل الصغيرة.

ويعلق سان سيمون[5] على هذه المسألة الاخيرة بقوله أن على رجل الدولة أن يكون "إختصاصياً في العموميات" وأن يبتعد عن التفاصيل لأن المعرفة المفرطة، والاحاطة بكل دقائق الاشياء، تؤدي برأيه الى الدخول في عملية لا نهائية من حساب السلبيات والايجابيات الامر الذي يولد التردد والشك اللذان هما نقاط ضعف الارادة السياسية.

د) الخيال السياسي L'imagination politique

وهو تعبير عن الثقافة الواسعة وليس هناك من رجال سياسة كبار يتمتعون بخيال واسع بدون ثقافة عامة تساعدهم على تخيل الحلول للاوضاع الصعبة أو العقدة، والثقافة هي الاحاطة الشاملة بالعلوم والاشياء. ويمكن أن تكتسب إما عن طريق التعليم التقليدي، واما بواسطة الجهد الذاتي. وبمقدار مايكون

1. المرجع السابق، ص 315–316.

رجل الدولة ميقفاً بمقدار ما يمتلك مخيلة واسعة تسمح له باستنباط آفاق جديدة للتقدم، وإثبات مقدرته الذاتية على التطور.

وللخيال السياسي مهمة مزدوجة: التوقع والتطور. الوجه الاول يمكن رجل الدولة من فهم سير الاحداث، والثاني من تجنب آثارها السلبية. فالسياسي يتعاطى مع الآخرين، أي البشر، وعليه دائماً معرفة تصرفاتهم، وردود فعلهم مسبقاً، حيال أية مسألة من المسائل. ولذا، فان خياله يجب أن يسمح له بقياس آثار اعماله، سلباً أو إيجابياً، ليقرر ما إذا كان عليه التوقف عن حد معين، أو المتبعة قدماً إذا ما وجد تأييداً ومساندة من الرأي العام حوله.

والخيال الكبير هو خيال متطور، يحاول دائماً الانطلاق من الحاضر للتوجه الى المستقبل. فقيمة رجل الدولة تكمن في ما يحاول رسمه من أطر متجددة، بنّاءة، وخلاقة للمجتمع. ومن هنا، فان ثقافته تساعده على إستلهام الماضي، وعبر التاريخ، في عملية تجديد الواقع الاجتماعي، وإرساء قواعده المستقبلية التي تمكنه دائماً من مواكبة العصر[6].

إن هذه المواصفات المجردة لا يمكن أن تنتقل الى واقعها الملموس إلا من خلال إقترانها بعناصر مادية أخرى. فشخصية الرجل السياسي، أي مظهره الخارجي، وحياته الخاصة، وسلوكه الذاتي، وإرادته الصلبة التي لا تلين امام الصعاب، وجراته على التقرير، وبلاغته في التعبير، وأسلوبه الخطابي في التوجه الى الجماهير لشرح أهدافه ومخططاته، هي كلها عوامل أساسية تجعل منه محور إستقطاب للادارة العامة. وأي نقص أو خلل في أحدها لا بد من أن ينعكس سلباً على حالة الجذب أو الانبهار التي يجب أن تولدها شخصية رجل الدولة لدى الاخرين. وهو بدون هذا السحر الذي يقيم صلة خفية بينه وبين الجماهير لن يتمكن أبداً من جعل إرادتها تتجسد في إرادته، ولا من إقناعها بأنه ذلك الشخص الملهم الذي تنتظره ليقودها في عملية العبور تجاه المستقبل.

1. المرجع السابق، ص 318-319

ب- الفئة الحاكمة

إلا أن رجل الدولة، وأياً تكن قدراته الذاتية، يدرك تماماً أن ليس بمقدوره ممارسة الحكم لوحده، وأن عليه تقاسم السلطة مع الاخرين، وإن بدرجات متباينة في الحجم والتأثير، بحسب قوة الاطراف المعنية بذلك. فبالاضافة الى المؤسسات الدستورية، كالبرلمان، والحكومة، والقضاء، التي تتوزع السلطات الاساسية في الدولة هناك الادارات العامة وما تمتلك من سلطة تقديرية وتنظيمية، وهناك مجموعة المستشارين والمعاونين، سواء أولئك الذين يتصدرون واجهة المسرح السياسي، أو أولئك الذين يقفون في الكواليس بعيداً عن الاضواء.وهؤلاء جميعاً يسميهم موسكا الطبقة السياسية الحاكمة التي تلعب دوراً كبيراً في رقي الامة أو إنحطاطها.

وهذه الطبقة الحاكمة هي التي تمارس عملية تنفيذ القرارات الصادرة عن السلطة المتمثلة في شخص رجل الدولة لوحده، في حالة الانظمة الفردانية، أو بالحكومة في حالة الانظمة الديموقراطية.

ويعطي موسكا دوراً كبيراً لهذه الطبقة الحاكمة التي يرى أن وجودها يدحض خطأين شائعين جداً:

الخطأ الاول القائل بان المجتمع يمكن أن يحكم ويقاد من قبل شخص واحد. فبرأيه، أن الشخص الموجود في أعلى هرم السلطة لا يستطيع أبداً ممارسة الحكم بدون دعم ومساندةطبقة تعمل على فرض إحترام اوامره وتنفيذها. وحتى إذا ما قبلنا مثلاً، بأن رجل الدولة يفرض سيطرته الكاملة على هذه الفئة أو الطبقة فانه لا يستطيع الدخول في خلاف منها، أو الاستغناء عن خدماتها قبل تأمين البديل لها عبر قيام طبقة أخرى أو فئة ضرورية له لممارسة عمله.

الخطأ الثاني، هو الاعتقاد بأن الجماهير قادرة على حكم نفسها بنفسها. فضمن إطار المنطق الذي يستبعد تمكن شخص بمفرده من حكم جماعة معينة من الناس دون أن يعتمد فيها على أقلية تسانده، فانه يكون من المتعذر، ودائماً في السياق التحليلي نفسه، قيام أقلية بحكم الاغلبية إلا إذا تمتعت بدرجة عالية من التنظيم. فهذا الاخير وحده هو الذي يسمح للأقلية بفرض سيطرتها على الاغلبية المبعثرة، أو التي تفتقر الى ذلك المستوى من التلاحم الذي يؤهلها لمقاومة الاقلية وهذا يرتبط مباشرة بحجم كل من الفئتين المتصارعتين. فالاقلية تستطيع تنظيم نفسها بفعل كونها أقلية قبل كل شيء، بالاضافة الى الدوافع والحوافز الاخرى التي تثيرها إمتيازات السلطة فيها. في حين تفتقر الاغلبية لمثل هذه الحوافز، فضلاً عن صعوبات التوفيق بين التيارات المختلفة التي تتنازعها بسبب إتساع حجمها[7].

---

1. أنظر : بريلو، المرجع السابق، ص 340-342.

ومع ذلك، فان الفئة أو الطبقة الحاكمة ليست كلها على درجة واحدة من النفوذ والتأثير، وإن كانت تلتقي كلها حول هدف واحد هو تكريس إرادة السلطة على المحكومين. فهناك داخل الفئة الحاكمة مجموعة من الحلقات المتصلة ببعضها البعض، والتي تمارس السلطة على درجات ومراتب معينة. والملاحظ أنه كلما ضاق حجم المجموعة داخل الفئة الحاكمة، كلما إتخذ القرار السلطوي شكلاً أكثر تمركزاً وفعالية.

ويأتي في رأس هذه الحلقات الرئيس أو الحاكم الذي يمسك بين يديه مقاليد تقرير الخطوط العامة الواجب إتباعها لتكريس إستقرار السلطة والمحافظة عليها. ويليه مباشرة القادة الكبار، كالوزراء، ومسؤولي القطاعات الكبرى، والاجهزة الامنية الذين يمتلكون جزءاً كبيراً من السلطة التقريرية بين أيديهم، ويمارسونها على ضوء مفاهيمهم الخاصة النابعة من تصوراتهم الذاتية لافضل الطرق أوالسبل الرامية لخدمة السلطة وضمان مصلحتها وإستمرارها.وهؤلاء يشكلون مايعرف باسم النخبة L'élite التي يقول عنها باريتو Pareto بانها مجموعة الاشخاص الذين يبرعون في ميدان إختصاصهم، والذين، لذا السبب، يحتلون عادة المراكز التي تمثل مصدر السلطة في الادارة، والاقتصاد، والجيش[8]. وتلعب هذه النخبة دور الوسيط بين مركز القرار، وبين المستويات أو الحلقات الاخرى التي تكون الادوات المباشرة لتنفيذ القرارات، والاوامر، والتوجيهات، في المجتمع.

وترى الماركسية بان الانظمة الرأسمالية تخلق دائماً نخبتها السياسية الحاكمة. فالثروة الاقتصادية هي التي تولد القوة السياسية، لن إمتلاك وسائل الانتاج يؤمن لطبقة الاغنياء ما يكفي من التفوق لارساء نفوذهم وسيطرتهم، مما يجعل الوظيفة السياسية حكراً عليهم دون الفئات الاخرى. ومهما حاولت الطبقة المسيطرة التخفيف من وطأة إحتكارها للسلطة عن طريق دعوة الجماهير للمشاركة فيها بواسطة الانتخابات، أو الاستفتاء أو غير ذلك، فان النتيجة ستكون هي ذاتها، أي بقاء السلطة في أيدي الطبقة المالكة لوسائل الانتاج، وتصبح عملية مشاركة الجماهير مجرد شكليات تخفي الحقيقة الاحتكارية للسلطة الرأسمالية.

والطبقة الحاكمة ليست، بالضرورة، متجانسة كلياً. فهي غالباً ماتشهد نزاعات، وصراعات داخلية، تثيرها إمتيازات السلطة نفسها، أو ميول السيطرة والتسلط الموجودة لدى بعض أطرافها. إلا أن صراعاتها هذه تبقى محصورة في أطر ضيقة طالما أن رأس السلطة قادر على ضبطها وإحتوائها. وهي لا تشكل خطراً فعلياً على النظام إلا في مرحلة بلوغ هذا الاخير مرحلة معينة من الضعف تسمح بخروج هذه

---

1. أنظر : بيردو، المجلد الثالث، ص 41.

الصراعات الى العلن، وتؤدي في النهاية الى إنتقال السلطة من مركزها القديم الى مركز جديد يحتم تكوين فئة حاكمة أخرى بديلة عن الفئة الاولى. إلا أنه وخارج هذه الخلافات المحتملة، فان الطبقة الحاكمة تسعى جاهدة، وفي كل الظروف والاحوال، للظهور بمظهر الجماعة المتلاحمة في إطار السلطة والعاملة على تحقيق اهدافها في ما تصبو اليه من تكريس لدور المؤسسات القائمة على فكرة القانون.

والواقع أن هذه الفكرة، بالتحديد، هي التي تمنح الفئة الحاكمة شرعيتها. وبدونها لا تستطيع الفئة المذكورة إقناع الغالبية المحكومة بأنها تمتلك السلطة التي تسمح لها بممارسة الوظيفة السياسية. فالنخبة المسيطرة، ومهما بلغت من شأن، لا تتمكن من فرض إرادتها على المجتمع الموجودة فيه إلا من خلال مؤسسات شرعية تسبغ صفة قانونية على قراراتها، ومواقفها، تعطيها الفعالية التنفيذية اللازمة لها. وهنا تكمن بالذات غاية ووظيفة المجتمع السياسي. فممثل السلطة الذي يمتلك حق التقرير يعكس في مواقفه إرادة النظام الذي كلفه القيام بمهمة معينة. ولذا تقع عليه، وهو وكل الفئة التي تشاركه هذا الحق، مسؤوليات كبرى لأن الدور الموكول ضمناً للفئة الحاكمة يتجاوز بكثير الشكل الظاهري لممارسة السلطة من خلال منطق الامر والخضوع ليصل الى جوهر حقيقته الذي هو خلق وتكريس قيم اجتماعية جديدة تعكس تصورات الحاكم، أو القيادة الحاكمة لبناء النمط الاجتماعي المرغوب. أي، بقول آخر، إن المهمة الاساسية للفئة الحاكمة هي خلق وتكوين قيم إجتماعية جديدة نابعة من أسلوبها الذلاتي في ممارسة السلطة. وهذا امر لا يمكن حصوله إلا إذا كانت الاكثرية المحكومة مقتنعة تماماً بضرورة التطور المشهود من جهة، وبكفاءة الفئة الحاكمة ومقدرتها على تحقيقه من جهة ثانية. وإلا، فإننا نشهد في الحالة المعاكسة بروزاً لفئة حاكمة تقتصر مهمتها على إدارة الاوضاع الاجتماعية السائدة دون إجراء أي تعديل فيها، الامر الذي سيؤدي لا محالة الى نشوء دينامية صراع جديدة تكون نتيجتها الحتمية تغيير السلطة القائمة.

من هنا الرابط الوثيق بين نجاح رجل الدولة في مهمته التاريخية، وبين وجود تلك الفئة المستنيرة المؤهلة لترجمة إرادته عبر التنظيمات التي تفرضها، والقرارات التي تتخذها.

وليس هناك من مجتمع سياسي ظهر فيه حكام أو رجال دولة من الطراز الذي نتحدث عنه بدون ذلك التوافق المطلوب، والتواصل الفعال بين حلقات السلطة على مختلف الصعد. فالمجتمعات المفككة سياسياً ليست عاجزة فقط عن إنتاج قيم جديدة متطورة، وإنما أيضاً عن خلق الظروف الكفيلة بالسماح للحاكم الموهوب بإبراز القدرات الدفينة في أعماق شخصيته بما يؤكد إستيعابه الشامل للواقع الراهن الذي يعيش فيه، وبما يتناسب ومستوى رؤاه الذاتية للمستقبل الذي يطمح بالوصول اليه.

ج- المعارضة

وإذا كانت الفئة الحاكمة، مع القاعدة الشعبية التي تدعمها، هي الوجه الايجابي الفاعل للسلطة التي يمثلها النظام السياسي، فإن المعارضة هي الشكل السلبي لهذا النظام باعتبار أنها لا تمتلك من سلطة نافذة سوى ذلك التأثير المحدود، وغير المباشر، على سلوك النظام الحاكم ومواقفه.

والمعارضة، كما نعلم، هي نقيض الموالاة. وهي تنشأ أصلاً عن تساؤل لدى الانسان حول صحة القرارات التي تتخذها السلطة، والاجراءات التي تحاول تنفيذها في السياق الاجتماعي، ومدى تطابق هذه القرارات مع تصوراته الذاتية، أو الاحكام القيّمية التي يحملها في داخله عن طبيعة وشكل النظام الاجتماعي الذي يرغب بالخضوع له. ويساهم الواقع الاجتماعي في تسهيل ظهور المعارضة فتركيب أي مجتمع من المجتمعات يبين إستحالة وجود شعب واحد في إرادة واحدة تعكس توجهات النظام. وأنه لا بد لبعض العناصر، ولأسباب عديدة، من الشعور بالتباعد بينها وبين النظام الذي يحكمها بحيث يؤدي ذلك الى قيام حالة من التنافر بين هذه العناصر وبين القابضين على زمام السلطة، وعندما يتحول هذا التنافر الى تناقض فعلي تصبح المعارضة حقيقة واقعة.

وبما أن المعارضة تمثل عادة ما ليس موجوداً في السلطة، فإن هدفها الاساسي يكون أولاً بالتركيز على سلبيات النظام القائم تمهيداً لتكريس فكرتها عن النظام الذي تتوخى إقامته.

وقد تكون المعارضة، إيجابية، بناءة، أو سلبية هدفها التغيير الجذري للنظام السياسي. ففي الدول الديموقراطية، مثلاً، تلعب المعارضة دوراً توجيهياً كجزء من الطبقة السياسية التي يقع على عاتقها واجب إرشاد المواطنين ودفعهم للعمل والمطالبة بتطوير النظام السياسي الموجود من خلال المؤسسات الشرعية، كما هي عليه الحال في معظم الانظمة الليبرالية. أي ان هذه المعارضة لا تتصدى لبنية المؤسسات الدستورية الاساسية، وإنما ترفض إستخدام الحكام لهذه المؤسسات، وللأسلوب الذي يتبعونه في معالجة قضايا الصالح العام عبرها.

ويختلف الامر في الانظمة التسلطية فالمعارضة التي ترفض إعتبار نفسها جزءاً من الطبقة السياسية المسيطرة، وتطرح نفسها بديلاً نهائياً عنها، تكون مضطرة لاتباع السرية في نشاطها خوفاً من قمع أجهزة النظام وبطشها. ولذا فغنها تحرص على البقاء، بقدر الامكان، بعيداً عن أعين أجهزة المراقبة البوليسية.

وهي غالباً ما تنطلق في عملية تعبئتها للجماهير من حولها، من التشديد على فساد النظام القائم برمته، بما في ذلك المؤسسات التي يرتكز عليها، لتطالب بإسقاطه، وإستبداله بنظام جديد يلّبي طموحات الجماهير ورغبتها بمواكبة مراحل التطور المحيطة بها.

ويتوقف مستوى تحرك المعارضة على تلك الدرجة التي يتيحها النظام الحاكم امام من هم خارج دائرة الولاء له. فبعض الدول، كبريطانيا، تفرد مساحة واسعة من الحرية، موازية تقريباً لتلك التي تمتلكها الفئة الحاكمة، حيث تستطيع المعارضة الاعلان صراحة عن برامجها، وآرائها في كل ما يدور من أحداث وأمور، وحيث تشكل حكومة ظل فعلية تتابع كل ما يحصل في البلاد على شتى الصعد، وفي كل الادارات. وما يقال عن بريطانيا يمكن قوله أيضاً عن بقية الدول الليبرالية كالولايات المتحدة، وفرنسا، والمانيا، ودول إسكندينافيا، مع بعض الفوارق الطفيفة في ما بينها لجهة تناوب السلطة بطريقة ديموقراطية. إلا أن ما يجمع بينها كلها هو تمسكها بالمؤسسات القائمة باعتبارها مرتكزات أساسية للنظام السياسي، في حين يتم التغيير على صعيد الممارسة والتطبيق ليس أكثر.

وتنطلق المعارضة في هذه الدول من مبدأي الشرعية والواجب السياسي. فالشرعية هي الصورة الواضحة للحرية بأبلغ معاينها والواجب هو الوجه الآخر لجوهر العمل السياسي الهادف. إذ لا يمكن تصور شرعية لوجود سياسي منظم للمعارضة بدون إعتراف النظام بحق خصومه السياسيين في التعبير عن رأيهم، وممارسة حريتهم بإتخاذ المسالك السلمية التي يرونها ملائمة لترجمة هذا التعبير الى مواقف وأفعال. وليس هناك من عمل سياسي يمكن أن يوجد ويستمر بدون إنطلاقه من واجب معين. وهذا الواجب هو إنساني بالدرجة الاولى لأن غايته الاساسية هي حماية الانسان، والحفاظ عليه، وتطوير الاوضاع والظروف التي يعيش فيها نحو الافضل.

وتنبع المعارضة، عادة، من حالة الشك التي يولدها سلوك النظام تجاه المواطنين. فبمقدار ما يرى هؤلاء بان النظام الذي يحكمهم لا يمثل طموحاتهم بمقدار ما تنشأ لديهم الرغبة بمعارضته.

أي بمعنى آخر أن النظام السياسي يلعب دوراً مباشراً في نشوء المعارضة. فهو بسلوكه التدخلي، الاجباري، في شؤون المجتمع يزيد من إحتمالات تقييد حرية الانسان. وهذا الاحساس بالحركة المقيدة يؤدي، بالضرورة، الى شعور آخر، هو التحرر، مبعثه غنطباع الفرد بالخضوع الى إرادة عليا ترغمه على

قبول ما لا يتمناه في كثير من الاحيان. إلا أن الواقع لا يتطابق دائماً مع رغبات الفرد، لأن "المحافظة على المؤسسات السياسية والاجتماعية، من أي نوع كانت، تستدعي بالضرورة إخضاع مصالح الفرد لمصالح المجموعة. وهذا يبرر فرض أشياء على أفراد معينين لا يفرضونها، عادة، على أنفسهم حتى ولو كانوا من محبي الخير للآخرين"[9].

والنظام الديموقراطي الحقيقي هو ذلك الذي يجد الطرق الكفيلة بتنظيم المجتمع، في نفس الوقت الذي يفسح فيه المجال أمام المعارضة لتحقيق وجودها ضمن إطار المؤسسات الدستورية، دون دفعها الى حالة الانفصال التام عنه بسبب الملاحقات المستمرة لأعضائها. إذ أن بوسع "السلطة التشريعية والقضائية إيجاد انظمة تستطيع توفير حماية معقولة لحق ممارسة المعارضة، وحق الانسان في أن يتحرر من شبح الملاحقات الاستفزازية. إن مثل هذه الملاحقة الاستفزازية يقضي على السلوك الذي يتطلبه النظام الدستوري، ويشكل سابقة تقضي على الترابط السياسي وتسمم مبدأ الشورى الديموقراطي"[10]. وهذا لا يمكن التوصل اليه إلا من خلال إقتناع النظام نفسه بأن الديموقراطية قادرة على توفير الميادين، والمؤسسات التي يمكن مناقشة الشؤون العامة فيها دون أن تصل الاطراف ذات الآراء المتباينة الى حد التنازع والصراع المباشر.

فالنظام الديموقراطي يجب أن يثبت، من خلال التطبيق، تمسكه الكلي بالحرية. وأن يبرهن على أن إيمانه بهذه الحرية يعني، بالتلازم، إحترام حرية الآخرين في التعبير عن آرائهم ومواقفهم. وهذا هو جوهر العدالة. بيد أن هذه الحرية هي نسبية دائماً وليست مطلقة فهي تحتاج لنظام ضبط يؤمن ممارستها بشكل عقلاني. وهذا النظام الضابط للحرية هو الضمانة الحقيقية لوجودها. والفوضى في تفسير الحرية لا بد من أن تؤدي، بالضرورة، الى فوضى أكبر في عملية تطبيقها. وهذا ما يطرح التساؤل التالي: الى أي مدى تستطيع الاقلية المعارضة التي تحولت الى أكثرية مع الوقت إحترام الاكثرية السابقة التي أصبحت أقلية بفعل إنهيار النظام الذي كانت تقيمه بدون إنزال التعسف بها؟

إن طبيعة الممارسة الديموقراطية في المجتمع هي التي تحدد الاجابة على هذا التساؤل. فالديموقراطية هي مسألة تراث تاريخي يتكون عبر الممارسة السليمة وليس بأي إسلوب آخر. والمجتمعات الديموقراطية الحقة هي تلك التي تؤمن تناوب السلطة سلمياً دون اللجوء الى العنف. وقد أثبتت التجارب ذلك فكل

---

1. أنظر : مورتون أ. كابلان: "المعارضة والدولة في السلم والحرب"، ترجمة سامي عادل، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، ص 24.

1. المرجع السابق، ص 97.

المجتمعات التي شهدت عملية تغيير في أنظمتها بالقوة كانت بعيدة كل البعد عن الممارسة الديموقراطية، ولم تستطع، وبالتالي، تجذيرها في حياتها السياسية في المراحل اللاحقة.

وتتبع أهمية المعارضة، في الدول الديموقراطية، من عنصرين أساسيين: تركيبها، والتأثير الذي تستطيع ممارسته على السلطة. فالمعارضة المؤلفة من أحزاب سياسية ذات برامج واضحة تمكنها من تعبئة قسم كبير من الرأي العام في صفوفها هي أقدر على التأثير من تلك المعارضة الانفلاشية المتولدة عن الاستيلاء العام الذي تستشعره مجموعة من الناس تجاه النظام. وهذا النوع من المعارضة قلما يستطيع إحداث تعديل جوهري في ممارسات النظام، إلا إذا تحول الى ثورة شعبية عارمة تستهدف تغيير النظام بالقوة. وفي هذه الحالة فإنه لا يمكننا التنبؤ مسبقاً بطبيعة دورات العنف التي يمكن أن يدخل فيها المجتمع. والثورة الفرنسية الكبرى هي أكبر دليل على ذلك. فهذه الثورة التي نجمت عن غضب شعبي عام تجاه النظام الملكي، وجدت نفسها، بعد القضاء على النظام المذكور، أسيرة تناقضاتها الذاتية التي قادتها الى مراحل طغيانية، فاقت في كثير من جوانبها التعسف الملكي، قبل أن تقع في قبضة الديكتاتورية العسكرية المتمثلة بالحكم البونابرتي. والامر نفسه حدث في كل التجارب الثورية اللاحقة المشابهة للثورة الفرنسية فمعظم هذه الثورات انتهت بدكتاتورية معينة.

من هنا قيمة الوضوح الفكري لدى الاحزاب المعارضة، أنه يمنعها من الشطط والانحراف عن الخط الذي طرحته كبديل عن ممارسات السلطة التي تناهضها إذ يفترض ان يقود هذا الوضوح الى خلق فئة، واعية، مستنيرة، داخل هذه الاحزاب تتمسك بمبادئ الحرية والعدالة التي قامت للدفاع عنها. وإلا، فإنها في حال إفتقارها لهذا الشرط الاساسي، ستجد نفسها واقعة تحت تأثير تلك الديماغوجية، العرقية، والقومية المتطرفة، التي ستقودها الى الديكتاتورية المطلقة كما حدث في إيطاليا الفاشية، والمانيا النازية.

والتنظيم والتلاحم بين أطراف المعارضة هو الذي يحدد درجة تأثيرها في السياق العام للمجتمع. فبمقدار ما تكون هذه المعارضة متناسقة في مواقفها، وتمثل قاعدة شعبية واسعة، بمقدار ما تستطيع الضغط على النظام القائم، وإجباره على تعديل سلوكه بما تتصوره ملائماً لمصلحة الجماعة.

ولذا يمكننا القول بأن القرار السياسي في المجتمعات الديموقراطية الحديثة هو من صنع المعارضة بقدر ما هو من صنع الفئة الحاكمة. فهذه الاخيرة تجد نفسها دائماً، وتحت ضغط المعارضة، مضطرة

للتصرف بأسلوب يسمح لها من تخفيف هذا الضغط وليس زيادته. وإلا فإنها ستخسر في الحالة الاخيرة، وستجد نفسها مجبرة على التخلي عن مواقعها. وهذا ما نلحظه في عمليات تبادل السلطة في المجتمعات الديموقراطية إذ عندما تعجز الفئة الحاكمة عن إستيعاب حالات الضغط العام التي تسببها لها المعارضة، فان النتيجة تكون، وكما نعرف، قبولها بإستبدال الادوار والمواقع مع الاطراف المناهضة لها.

ويبرز تأثير المعارضة الجلي في الاستراتيجية التي تتبعها الفئة الحاكمة على الصعيدين الداخلي والخارجي. ونادراً ما يتم تقرير الخطوات الواجب إتباعها في هذين المجالين دون أخذ ردود فعل المعارضة حيالها بعين الاعتبار.

تمارين:

اختر الإجابة الصحيحة: من رأى أن التاريخ هو محكمة العالم، هو:

1. ماكس ويبر
2. غاتيانو موسكا
3. شيلر
4. ليون دوغي

الإجابة الصحيحة رقم 3

2- الاستراتيجية السياسية

الكلمات المفتاحية:

الإستراتيجية السياسية – القرار السياسي وصنعه – قواعد اللعبة السياسية.

الملخص:

إذا كانت السياسة هي فن ممارسة السلطة، فإن الإستراتيجية هي مبرر وجودها سواء أكان ذلك على الصعيد الداخلي أم الخارجي .فالسلطة لا بد لها من خطة واضحة تحدد فيها الأهداف الكبرى التي يتوجب عليها تحقيقها لما فيه مصلحة المجتمع الذي تحكمه بدون عوائق كبرى تمنعه من ذلك.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بمسألة الإستراتيجية السياسية.
- تحديد مفهوم القرار السياسي والعوامل التي تتدخل في صنعه، وقواعد اللعبة السياسية.

أ- الارتباط الوثيق بين السياسة والاستراتيجية

إذا كانت السياسة هي فن ممارسة السلطة، فإن الاستراتيجية هي مبرر وجودها سواء اكان ذلك على الصعيد الداخلي أم الخارجي. فالسلطة لا بد لها من خطة واضحة تحدد فيها الاهداف الكبرى التي يتوجب عليها تحقيقها لما فيه مصلحة المجتمع الذي تحكمه بدون عوائق كبرى تمنعها من ذلك. ولذا، فانها تجد نفسها، في حال بروز عوامل تعيق أو تؤخر تنفيذها، مضطرة لاتباع السبل الكفيلة بتذليل مثل هذه العقبات.

وتجاوز الصعاب ليس مسألة يسيرة في كل الاحيان. فهو يفترض مرونة كبرى في الحركة، ويتطلب توافر امكانيات واسعة تسمح لهذه السلطة بتطويع ما يقف في طريقها، ووضعه في خدمتها.

وتقسم إستراتيجية السلطة عادة الى قسمين: وطني ودولي. وهما مرتبطان ببعضهما البعض إرتباطاً وثيقاً بحيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. فكل منهما يخدم الاخر بصورة مباشرة وهذا من صلب وحدة السلطة والنظام السياسي، وكلية حركته وشمولها.

وتتنوّع إستراتيجية السلطة، على الصعيد الوطني، بتنوّع الميادين التي تتصدّى لها، والاهداف التي تريد بلوغها وهي في كل الاحوال، تستوجب فهماً دقيقاً لمعطيات الواقع القائم. فالاستراتيجية المتبعة لتحقيق أعلى درجة من التلاحم السياسي على المستوى الداخلي، مثلاً، تتطلب معرفة عميقة بالشرائح أو الفئات التي تتكوّن منها المعارضة، وطرق التأثير عليها، ووسائل إستقطاب بعضها، أو تحييده بحسب ما تقتضيه الظروف السائدة. كذلك فإن الاستراتيجية الاجتماعية، أو الاقتصادية، تستوجب هي الاخرى وسائل تتناسب ومضمون الغايات التي وضعت لاجلها.

والاستراتيجية هي الشرط الاساسي الذي يمكّن الدولة منحفظ وجودها، وحماية مصالحها. من هنا ينشأ التطابق التام بين الدولة وبين الاستراتيجية لدرجة أن "الدولة تظهر وكأنها تعني إستراتيجية سلطة موجّهة للحفاظ على الابعاد الحيوية للجماعة والابقاء عليها. وتمثل سلطة الدولة طريقاً استراتيجياً للكفاح ضد الزوال، وتنظيماً، ومؤسسات تنشئ وسائل عمل تهدف لهذه الغايات، التي هي في جوهرها التصدي

لهشاشة الواقع، وإدخال الاستقرار الى قلب المجتمع. أي أن سلطة الدولة هي مجموعة الافعال المتناسقة، والمناورات الذكية من أجل الانتصار على الآوانية، وتفكك الاشياء"[1].

والاستراتيجية هي نقيض الارتجال والعفوية وتشكل درجة عليا من الفكر المنظم وتنطلق في جوهرها منالطموحات الكبرى للجماعة. ولذا، فإنها يجب أن تتجنب دائماً الفشل، وتحقق درجة معينة من النجاح الذي لا يمكن أن يتم إلا بواسطة العقل القادر على توقع الاشياء، ورسم طرق التعاطي معها بوضوح. وهذه هي مهمة الاستراتيجي الذي يجب أن يكون ذلك "الشخص الذي يسعى الى النصر إنطلاقاً من الواقع الموضوعي، والتوّجه الطبيعي للامور. فهو يفترض سيراً معيناً لكل عمل يخضع لضرورة داخلية، ويحصل على النصر بدون معركة عن طريق معرفة كيفية تنشيط دينامية التطورات المرتبطة بمجرى الاشياء"[2].

ويختلف المفهوم الاستراتيجي في التطبيق بإختلاف المدارس أو القادة. فالمدرسة الالمانية كانت مع كلاوزفيتز تطبق مع القرن التاسع عشر إستراتيجية المواجهة المباشرة قبل ان تنتقل، في ما بعد، مع هتلر الى إستراتيجية الحرب الخاطفة. والمدرسة الصينية، بقيادة ماوتسي تونغ، وهوشي منه في الفيتنام، إعتبرت أن حرب العصابات طويلة الامد هي أفضل إستراتيجية لإنهاك الخصم، وإستنزاف قواه نهائياً. وخلطت المدرسة الروسية مع تروتسكي ولينين بين مفاهيم تتراوح بين المواجهة المباشرة، والحرب بعيدة الامد.

ولم يكن المفكرون، بدورهم، على موقف واحد. فميشال فوكو Foucault يرى بأن السلطة هي لعبة إستراتيجيات معقدة، وذات معاني متعددة ومتشابكة. أما بيار بورديو Bourdieu فإنه يربط بين الطبقات الاجتماعية، ونزاعاتها، ويحلّل الاشكال الصغرى للسيطرة، والاستراتيجيات المحلية للسلطة[3]. فالصراعات من أجل السلطة تخضع، على حدّ قوله، لاستراتيجية نابعة من طبيعة كل طبقة وتمايزها عن الاخرى. ولذا فإنه لا يرى بان هناك إستراتيجية واحدة، وإنما مجموعة إستراتيجيات دقيقة مقنّعة بعلاقات العنف الرمزية.

---

1. أنظر :

Jacqueline Ruse: «Les theories du pouvoir», éd. L.G.F. 1994. Paris, p: 82

2. نفس المرجع، ص 47.

1. نفس المرجع، ص 208.

ومهما يكن من أمر، فان ما تجدر الاشارة اليه هو أن الاستراتيجية، التي قال عنها فوكو بأنه "مجموع الطرق المستخدمة لحرمان الخصم منوسائل المعركة، وإجباره على التخلي عن الصراع"[4]، تخضع بالضرورة لإعتبارات ذاتية وموضوعية. وهذا ما نراه واضحاً في إستراتيجية السلطة على الصعيد الخارجي.

فعلى المستوى الذاتي لا بد من توافر القائد الاستراتيجي الذي يتمكن من إختيار اهدافه بحرية كبرى، كما يقول ج.ب.ديروزيل. ومع أن إيديولوجيته، وطموحه، وطبعه يلعب دوراً كبيراً في هذا الاختيار، إلا أن وضعه كقائد هو الذي يسمح له بأن يعطي لاهدافه صفة "المصلحة الوطنية". فالسلطة التي يمتلكها تمكنه دائماً من إعتبار هذه الاهداف مطابقة للمصلحة الوطنية العامة[5].

والاستراتيجية متلازمة مع التكتيك الذي هو مجموعة الوسائل الموصلة الى الهدف الكبير. ولهذه الوسائل أشكال عديدة يمكن أن تتراوح بين الاقناع، والمساومة، والتهديد، وإستخدام العنف. وهي وسائل تطبق في ظروف معينة بحسب الاوضاع التي تمر بها القضية المطروحة بطريقة سلمية. وبدون هذا الحد الادنى لا يمكن التوصل الى نتيجة إيجابية. وغالباً ما يتخذ الاقناع صفة شخصية، في حوار مباشر بين قائد وآخر، أو بين الاطراف المعينة، بشرط توافر عنصر الثقة المتبادلة بينها. فبدون هذه الثقة تبقى المواقف متباعدة ويصعب التوصل الى قواسم مشتركة.

والمساومة هي طريقة أخرى للتوصل الى حد لقاء ثمن محدد وهي نوع من المفاوضات التي يتم فيها إقتراح بديل عما نريد الحصول عليه من الطرف الاخر. ويمكن لأحد الاطراف ممارسة ضغط معين فيها إذا كان يمتلك معطيات تسمح له بفرض شروطه ومطالبه. إلا انها، وفي كل الاحوال، تفترض درجة معينة من الثقة للوفاء المتبادل بالالتزامات، وإلا فشلت كأسلوب يهدف للتوصل الى نتائج إيجابية حول موضوع ما.

وبعكس الاسلوبين السابقين فان التهديد يفتقر كلياً الى عنصري الثقة والحوار، ويعتمد لغة القوة كوسيلة للتخاطب من دون الوصول الى حد إستعمالها. فالتهديد هو تلويح بإستخدام القوة. وهو يتم إنطلاقاً من عنصرين أساسيين: إمتلاك أحد الاطراف لدرجة معينة من القوة ومعرفة الطرف الآخر بذلك، والامكانية

---

2. نفس المرجع، ص 198.

3. أنظر :

J.B.Duroselle: «Tout empire perira», éd. De la Sorbonne, Paris,1981, p:88.

المتاحة لاستعمالها. وغالباً ما تلجأ الدول الى هذا الاسلوب لردع الخصم عن القيام بعمل ما يهدد مصالحها الاساسية.

وكان التهديد دائماً الوسيلة التي إستخدمتها الدول لتحقيق مآربها الكبرى. فاليونان قالوا "بأن الحرية مع الجيران يجب أن تقتصر على إمتلاك ما يلزم من قوة لردعهم". والرومان رأوا "بأن الحصول على السلام يقتضي التحضير للحرب" وهكذا ولا نزال نلاحظ حتى يومنا هذا شيوع هذا الاسلوب في العلاقات الدولية.

أما اللجوء الى العنف، فإنه يعني، وبكل بساطة، إستنفاذ كل الاساليب الاخرى التي لم تؤد الى حلول مرضية للاطراف الداخلة في نزاع معين. وهو الحرب بكلمة مختصرة. وتندرج الحرب في إطار الخيارات التكتيكية الكبرى. ويتطلب الدخول في الحرب إجراء حسابات دقيقة لموازين القوى الذاتية والعدوة. فالقرار المتعلق ببدء العمليات الحربية يجب أن يرتكز على معرفة كاملة برد فعل الخصم، وإمكانية الصمود والمقاومة لديه، وإلا يكون مثل هذا القرار مغامرة غير محسوبة النتائج، هذا إن لم يؤد الى ما هو مغاير للتوقعات المفترضة. ولذا، فان الدول لا تعتمد هذا الخيار إلا عندما تكون قد إقتنعت نهائياً بالوصول الى الطريق المسدود في كل أشكال المفاوضات والضغط الاخرى، وأنه لم يبق لديها سوى هذه الوسيلة للوصول الى أهدافها[6].

وتفترض الحرب توفر ثلاثة عناصر هامة لدى الطرف البادئ بها :

أ) إمتلاكه للبعد الجغرافي، أي لتلك المساحة التي تؤهله لرد الضربات المحتملة من الجانب الآخر، وحصر الخسائر الممكنة في حدها الادنى.

ب) تمتعه بالمواقع الاستراتيجية الهامة التي تمنحه تفوقاً ملحوظاً على الخصم، وتسمح له بحرية الحركة، على المستوى العسكري، بالمقارنة مع الطرف المقابل.

ج) توافر الموارد الاقتصادية، والتقنية اللازمة لتعبئة القوات المطلوبة، وتجهيزها بالمعدات الضرورية لتحقيق النصر.

وبدون وجود هذه المقومات تكون الحرب خاسرة سلفاً، وتصبح مجرد إنتحار. إلا أن الاستراتيجية، في حالة الحرب كما في حالة السلم، تحتاج الى قرار يرسم أطر ومراحل تنفيذها. فما هو القرار السياسي، ومن هي الاطراف التي تساهم بصنعه؟

---

1. نفس المرجع، ص 96-104.

ب- القرار السياسي وصنعه

لن نتعرض هنا للقرار السياسي بوصفه شكلاً أساسياً من أشكال القيادة، وحافزاً للصراع على السلطة، لأن ذلك من مهمة الدساتير التي تحدّد طرق تعيين الحكام، وإنتخابهم، والصلاحيات الممنوحة لهم في هذا المجال، وإنما سنحاول دراسته من زاوية العوامل التي تتدخل في صنعه على شتى المستويات.

وتنبع أهمية القرار السياسي من الانعكاسات التي يتركها على صعيد المجتمع والدولة. فبعض القرارات يمكن أن يكون مصيرياً يؤدي الى زوال الدولة كلياً، أو الى خسرانها لجزء من إقليمها، مثلما يمكن أن يساهم، بزيادة قوتها ومنعتها.

من هنا ضرورة دراسة إحتمالات المخاطر التي قد تحيط بوضع معين لا بد من إتخاذ قرار بشأنه، ومعرف نسبة الربح والخسارة التي يمكن أن تنجم عن التدخل لحسم هذا الوضع بصورة من الصور.

والواقع أن السلطة، هي بحد ذاتها، ممارسة للقرارات بنسب متفاوتة. فالتقرير هو جوهر العمل السياسي، والقاعدة التي ترتكز عليها السلطة في وجودها. ولذا، فان من يقف في أعلى هرم السلطة، سواء اكان فرداً أم مجموعة، هو الذي يمتلك عادة صلاحية التقرير.

وإتخاذ القرار هو مسألة صعبة ومعقدة. فكل قرار يتضمن في طياته حداً من المخاطرة. وركوب المخاطر هو، من حيث المبدأ، عمل إرادي بالدرجة الاولى. وتكون المشكلة سهلة عندما تظل محصورة في إطارها الفردي. فالانسان الذي يقرر المجازفة بماله أو حياته يدرك مسبقاً بان تبعات عمله هذا ستنعكس عليه شخصياً، أو في أقصى الحالات على عدد ضيق جداً من المحيطين به. بينما يختلف الامر كلياً بالنسبة للسياسي الذي يمسك بمقاليد السلطة. فقراره ليس ولا يمكن أن يكون شخصياً بنتائجه لأنه ينعكس، إجبارياً، على كامل المجموعة التي يتولى حكمها وإدارة شؤونها. فالفشل أو النجاح، وبالرغم من إرتدادهما المباشر، سلباً أو إيجاباً، على شخص القائد السياسي ومكانته، يطالات بالتأكيد الجماعة وأوضاعها.

وللمخاطرة، عامة، وجهين أساسيين :

- المخاطرة الايجابية التي يتم اللجوء اليها لربح شيء لا يمتلكه الطرف المجازف أصلاً.
- والمخاطرة السلبية التي تشكل نوعاً من الدفاع عن شيء يريد الخصم الحصول عليه.

وهنا تتدخل العملية الحسابية لتقدير النتائج التي يجب أن تدور حول المسائل التالية:

أ) معرفة ما إذا كان موضوع الرهان يستحق المجازفة فعلاً.

ب) تقدير الدرجة التي سنصل اليها في هذه العملية من خلال معرفة :

1- مدى نسبة تنالزل الخصم وتراجعه لتحديد مستوى القوة التي قد نكون مضطرين للجوء اليها لإرغامه على الاستجابة الكاملة لمطالبنا.

2- دراسة درجة الخسارة، بالمال والرجال، في حال قرر الخصم الدخول معنا في مواجهة مباشرة.

3- النتائج التي يمكن أن تترتب على عملية تنازل الخصم، بدون رفع التحدي أمامنا، ومعرفة ما إذا كان ذلك سيؤدي الى خسارة إحترام أطراف أخرى لنا، أو دفعها للتحالف ضدنا وزيادة تسلحها تحسباً لأي ضغط محتمل من جانبنا.

4- ماذا نربح من الفوز في إمتحان القوة مع الخصم؟ وهل الرهان المطروح يتطابق مع مدار الرهان الذي حددناه مسبقاً لانفسنا؟ وما هي الاثار السلبية التي يمكن أن تترتب على خسارتنا؟

إن هذه الاسئلة تبين لنا عمق العلاقة القائمة بين المجازفة وموضوع النزاع. والقرار السياسي ينطلق، بالضرورة، من فهم الترابط الدقيق بين هذين العنصرين، وإلا فقد صفته كقرار يشكل جزءاً من إستراتيجية معينة يجب بلوغها.

ولذا فإن من يمتلك سلطة القرار لا يكتفي بالانطلاق، من وجهة نظره الذاتية حول تقدير هذه العلاقة وتحديد حجمها. وإنما يلجأ، عادة، الى مصادر أخرى للاطلاع على رأيها حول الموضوع. ومن النادر جداً أن يتفرد مسؤول لوحده بإتخاذ قرار ذي أبعاد دولية أو وطنية مباشرة.

ففي الولايات المتحدة، مثلاً، وبالرغم من أن سلطة القرار موجودة بين أيدي رئيس البلاد، إلا أن هذا الاخير لا يتخذ أي قرار خطير إلا بعد إستشارة الكونغرس، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ومجلس الامن القومي، ووكالة المخابرات المركزية، ومجموعة الخبراء والاختصاصيين. فهؤلاء جميعاً يساهمون، بشكل أو بآخر، في صناعة القرار، الامر الذي ينفي صفة التفرد المطلق عنه. ويتمثل واجب هذه الهيئات والدوائر في تقديم وجهات نظرها حول النزاع القائم، أو المشكلة المطروحة، والاثار التي يمكن أن تترتب عليه في شتى المجالات، وقياس نسبة الربح والخسارة حوله. وعلى ضوء هذه الاستشارات يحدّد الرئيس الموقف الواجب إتخاذه.

وما يقال عن الولايات المتحدة الاميركية ينطبق أيضاً على الدول الاخرى التي يتصف فيها القرار بسمة جماعية ناجمة عن الحكومة كمالكة لصلاحية التقرير. وغالباً ما تعمد الحكومات في البلدان المذكورة الى تكوين هيئة مصغّرة من بين أعضائها توكل اليها مهمة الدخول في التفاصيل والحيثيات على ضوء الاعتبارات والوقائع المتوفرة.

ومن الطبيعي أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذا السياق جملة المعطيات الاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والسياسية، والايديولوجية ذات الصلة المباشرة بموضوع النزاع، وذلك نظراً للترابط الوثيق القائم بينها. فالقرار بالحرب هو "سياسة وإنما باساليب أخرى" على حد تعبير كلاوزفيتز وقد يكون القرار مباشراً أو غير مباشر.

فالقرار المباشر هو ذلك الذي تتخذه الدولة الداخلة في نزاع مع دولة أخرى حول موضوع معيّن. فهنا يكون مدار الرهان واضحاً ولا يحتاج الى أية تفسيرات إضافية من جانب الدولة المعنية التي تعتبر أن عليها الدخول في المجازفة بسبب إتصال مدار الرهان بمصالحها الوطنية الكبرى.

أما القرار غير المباشر فهو ذلك الموقف الذي تعلن فيه الدولة (أ) عن نيتها بالتصدي الفوري للدولة (ب) في حال قيامها بالاعتداء على الدولة (ج) أي أن هذا نوع من القرار المجمّد الذي يتحول الى حقيقة واقعة بمجرد حصول العدوان من الدولة (ب) على الدولة (ج). والقرار بحاجة لمن ينفذه، وإلا بقي بدون أي أثر. وتتوقف على طريقة التنفيذ نتائج هامة وأساسية، لأن القرار لا يتخذ شكله الملموس إلا عبر التنفيذ.

وأسلوب التنفيذ هو الذي يؤدي الى إنجاح القرار أو إفشاله وهو على درجات. فالمقرّر يرتبط بحلقة ضيّقة من المعاونين المقرّبين الذين يريدون عملية التنفيذ من خلال الاوامر، والتعليمات التي يوجهونها للدوائر المختصة. من هنا ضرورة الانسجام الكامل بين الفريقين: المقرّر والمنفذ لأن على هذا الانسجام تتوقف مسألة فهم الاوامر وطريقة تطبيقها بدقة.

ويتكوّن الطرف المنفّذ من كبار الدبلوماسيين والموظفين، المدنيين والعسكريين، من ذوي الخبرة والكفاءة الذين تسمح لهم مسؤولياتهم بالاشراف المباشر على خط سير التنفيذ ومعالجة أي خلل قد يخرجه عن المسار المرسوم، أو قد يسبّب إرباكات تؤدي الى نتائج سلبية. فالماكينة الحكومية او الجهاز الاداري

يتألف من دوائر مختلفة لا تتمتع كلها بمستوى واحد من الوعي والمسؤولية. ولذا يتم، إجمالاً، وضع بدائل عديدة للتنفيذ تسمح بتلافي أي خطأ في حال وقوعه.

ويلعب الحيّز الذاتي دوراً مباشراً في المخططات الاستراتيجية الكبرى. فالمقرّر يمتلك دائماً رؤيا خاصة عن مفهوم المصلحة الوطنية نابعاً من قيمه الشخصية التي يؤمن بها.فهو قد يرى بأنه صاحب رسالة معينة تدعوه لأن يكون ذلك القائد العبقري الذي إختارته العناية السماوية لإعلاء شأن الامة التي يمثلها وتكريس مجدها. وهذا ما نراه واضحاً لدى القادة في الانظمة التوتاليتارية. فالقرارات التي إتخذها كل من هتلر وموسوليني، وستالين، على الصعيد الوطني أو الدولي، لم تكن بعيدة على الاطلاق عن هذا المنحى.

وقد تؤثر جماعات الضغط، والقوى السياسية، على طريقة تنفيذ القرار. فهذه القوى قد لا تكون متفقة مع الاستراتيجية العامة للمقرّر، وترى فيها مجرد حوافز ذاتية للمجد الشخصي لا تمت الى المصلحة الوطنية العليا بأية صلة. وهذا امر شائع جداً في الانظمة الديموقراطية التي نرى فيها تباعداً في المواقف بين من يمثلون سلطة القرار، وأولئك الذين يخضعون له.

كذلك، يمكن أن يلعب البرلمان، كسلطة تشريعية، دوراً مؤثراً في سياق تنفيذ القرار. فالبرلمان، الذي لا يستطيع منع السلطة التنفيذية من ممارسة الصلاحيات التقريرية التي يمنحها إياها الدستور، يقدر على إعاقة عمل هذه السلطة من خلال حجب الوسائل المادية اللازمة لها في عملية التنفيذ. كما يمكنه، كسلطة مراقبة، التأثير على القرارات الاستراتيجية، ولا سيما تلك المتعلقة بإعلان الحرب، أو حالة الطوارئ أو غيرها. ففي كل هذه الاحوال يستطيع البرلمان عرقلة عمل المقرر ومنعه من التمتع بخيارات عدة. ولعل هذا الواقع هو ما يفسر عدم قيام المقرّر بأية محاولة من شأنها إستبعاد البرلمان عن المشاركة في القرارات المصيرية. وقد أثبتت التجربة بأن الانسجام بين السلطتين هو شرط ضروري ولازم لبلوغ الدولة أهدافها الكبرى، وأن الخلاف بينهما هو بالعكس المدخل لكل الازمات الوطنية.

ج- قواعد اللعبة السياسية

من حيث الشكل لا تختلف اللعبة السياسية عن أية لعبة أخرى تفترض وجود طرفين أو أكثر فيها يسعى كل منهما للفوز بالرهان الذي دخل في اللعبة على أساسه. أما من حيث المضمون فإنه غالباً ما يتم التماثل أو المقارنة بين اللعبة السياسية وألعاب الذكاء أو التخطيط كالشطرنج وغيرها، باعتبارها العاباً تتطلب مقدرة كبرى على حساب الاحتمالات لتوقّع تصرفات الخصم الممكنة.

ومع ذلك فان هنالك فوارق جوهرية بين اللعبة السياسية، التي تتخذ فيها قرارات حاسمة وكبرى، وبين اللعبة العادية مهما بلغت درجة أهميتها.

ففي اللعبة العادية نستطيع التوقف عن اللعب متى شئنا لأنها خاضعة لرغباتنا الخاصة. ونستطيع دائماً التهرب منها، على هوانا، حيث لا يمكن لأحد إجبارنا على المشاركة فيها إن لم نكن نريد ذلك فعلاً. في حين أن اللعبة السياسية، ولا سيما في حالات النزاع، ترغم الاطراف المعنية على الدخول فيها، والاستمرار في اللعب حتى النهاية، أي لحين التوصل الى حل ما.

كذلك، فان اللعبة العادية لا تخضع لظروف محددة في الزمان والمكان. فنحن قادرون على إختيار مكانها وتوقيتها بحسب رغبتنا، بينما أن اللعبة السياسية تكون مقيدة بجغرافية وزمن معين ولا نستطيع الابقاء عليها مفتوحة الى ما لا نهاية.

وتختلف مواقف اللاعبين السياسيين باختلاف الاهداف التي يرسمونها لانفسهم إنطلاقاً من أوضاع بلادهم الداخلية والقدرات والطاقات المتوفرة لهم.

وعلى اللاعب السياسي التمتع بدرجة عالية من هدوء الاعصاب، والتحليل العقلاني للمعطيات، والمقدرة الفائقة على المناورة والخداع. إذ عليه أن يعرف كيف يستوعب الحرب الاعلامية، والنفسية التي يشنّها الخصم ضده عبر مختلف وسائل الاعلام، والاشاعات، وغيرها من أساليب التشويش، وأن يمتصّ الضربات العسكرية الاولى في حال تعرضه لها، وأن يستعمل كل طرق التضليل الى أبعد الحدود لأن قواعد اللعبة الاساسية تقول أنك "إذا كنت غير قادر على النجاح، فإن عليك، تجنّب الفشل أو الخسارة، والمحافظة على المواقع التي أنت فيها بقدر الامكان".

وفي هذا الاطار يشير مايلز كوبلاند إلى أن "من السذاجة الخاطئة بمكان أن يفسر أي تصريح رسمي حول السياسة الخارجية بصفاء النية وخلوص السريرة، فالمناورة شرط أساسي لأي زعيم في اللعبة فهو يظهر ما لا يبطن، ويقول شيئاً ويعني به شيئاً آخر"[7].

وتنطلق اللعبة عادة في ما هو سياسي من التمييز النوعي بين الصديق والخصم. ومفهوم الخصم أو العدو يتضمن، على مستوى الواقع الملموس، إحتمالاً للصراع. فنحن لا ندخل في نزاع مع الاصدقاء أو الحلفاء، وإنما مع اولئك الذين تفصلنا عنهم الخصومة السياسية. فهذه الاخيرة هي أقوى من كل شيء آخر أنها تمثل أعلى مراحل الخصومة، ولاسيما عندما تتعلق بتعارض المصالح الوطنية الاساسية الخاصة بكل أمة. والنزاع، بحد ذاته، هو محاولة لوضع حد لهذه الخصومة بشكل أو بآخر[8].

ويتم الدخول في اللعبة بناء على قرار واضح يحدد درجة المشاركة، ومكانها، وزمانها. فاللعبة هي في الواقع أداة بيد كل امة لتثبيت مكانتها ودورها، مثلما هي الوسيلة التي تعبّر من خلالها عن مفاهيمها وإيديولوجيتها[9] لأن ليس ثمة صراع بدون مبرر وهذا المبرر غالباً ما يرتدي طابعاً قيمياً يعبّر عن التناقض المبدئي، أي الجوهري، مع الطرف الآخر. فنحن نرد العدوان، ونحاول تثبيت السلم، ونرمي الى فرض إحترام قواعد القانون الدولي، والخضوع لمبدأ الشرعية الدولية، ونرفض وصاية الآخر علينا، ونهب لنصرة المظلوم أو الضعيف وغير ذلك من الشعارات الكبرى التي تسمح لنا بتعبئة الجماهير بطريقة معينة وإلا سنكون عاجزين عن إقناع الامة ببذل التضحيات[10].

ويعتمد نجاحنا في اللعبة على دقة وإحكام الاستراتيجية التي نتّبعها، والتي تحتلف باختلاف المخطط السياسي، وطبيعة الاهداف التي نريد تحقيقها. والاستراتيجية، كما يقول كلاوزفيتر "هي فن إستخدام المعارك لبلوغ الهدف من الحرب" و "الحرب هي ذلك العمل العنيف الذي يرمي الى إجبار الخصم على تنفيذ إرادتنا".

ويحدّد ليوهامون دور الاستراتيجية الكاملة "بالتنسيق بين مختلف الاستراتيجيات العامة، السياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية والعسكرية. وأنها، بعد ضمانها لوحدة هذه المسائل، يجب أن تأخذ بالحسبان

---

1. أنظر : مايلز كوبلاند: "لعبة الامم"، ترجمة مروان خير، منشورات الانترناشنال، بيروت
2. أنظر : Carl Schmitt:«La notion de politique»,éd. Calmann- Lévy, Paris 1972, p:66-72
3. أنظر : Lucien Sfez: «Critique de la décision», éd. F.N.S.P. paris 1992, p: 24-27
1. أنظر : Léo Hamon :«La stratégie contre la guerre»,éd.B. grasset, Paris 1966, p:30

وضع العالم، والحالة الروحية للشعوب، وحالة الطرف الذي يقوم بالعم، والطرف الذي يجري العمل عنده، ودرجة مقاومته، ومستوى عبقريته الخاصة"[11].

وهذه الاستراتيجية لا تتدخل إلا عندما يثير الهدف المختار نزاعاً معيناً. وهي تنطلق من خطة سياسية. فالسياسة تتضمن دائماً إستراتيجيةمعينة، كوسيلة تقنية لتحقيق بعض الاهداف، دون أن تكون أسيرة لها.

ولا بد قبل الدخول في اللعبة من إجراء حساب دقيق لمختلف أنواع الاحتمالات لتقدير حظوظ النجاح الممكنة، التي نقرر على ضوئها الدخول في اللعبة أم لا. وهذه مسألة ليست سهلة على الاطلاق. فدراسة الاحتمالات تقتضي معرفة وافية بإمكانيات الخصم، وردود فعله، والتحالفات التي يمكن أن يعتمد عليها، مثلما تفترض تقديراً دقيقاً لامكانيات اللاعب الذاتية، وإطلاعاً على المناخ السياسي المحيط به في الداخل والخارج. أي أن عليه أن يحدد بصورة تقريبية المجرى العام للعبة، والبدائل التي يمكنه اللجوء اليها في حال إنحراف اللعبة عن المسار الموقع لها.

فاللاعب لايجب أن يكون، في أي حال من الاحوال، عرضة للمفاجآت الكبرى، لأن مثل هذه المفاجآت يمكن أن تؤدي به الى الخسارة، والخروج نهائياً من اللعبة.

وفي هذا الاطار، فان مخطط الحرب لدى اللاعب تكون مثلاً يجب أن يشمل مجموع الضربات المتوقعة، وأن يحدد له أفضل الخيارات للرد، وإلا يكون داخلاً في مغامرة خطيرة.

وعلى هذا الاساس، فان أفضل إستراتيجية يمكن أن يتبعها اللاعب دائماً تلك الاستراتيجية العقلانية التي تسمح له بالحصول على أفضل النتائج، ولا سيما إذا ما كان الآخرون يلعبون بنفس الطريقة.

وتظهر نظرية الالعاب عادة "كيف أن قرار المعركة، والتمييز بين الهجوم والدفاع، والغائية السياسية، تنتظم كلها في حقل نظري واحد هو حقل المعارك الممكنة. وكيف أن نتيجة هذه المعركة تعادل دائماً صفراً، باعتبار أن ما يخسره طرف معين يربحه الطرف الآخر"[12].

---

2. المرجع الاسبق، ص 46.

1. أنظر : André Glusksman :«Le discourse de la guerre»,éd. Crasset, Paris 1967, p:123-126

وتنطلق اللعبة من نقاط أساسية تحدد العلاقة النسبية بين موضوع الرهان والمجازفة لمعرفة ما إذا كان الامر يستحق فعلاً المخاطرة، وبذل تضحيات معينة في سبيله. والمبدأ الاول في هذا المجال هو ذلك الذي يقول بأن حجم المجازفة والثمن المترتب عليها يجب أن يتناسب، او يتلاءم مع مدار الرهان. بيد أن حساب الخسائر وأهميتها غالباً ما يرتبط بالتصور الذاتي لتقدير حجم الرهان الذي نقوم بالمجازفة من أجله. ومع أننا نعرف تماماً بان الارواح البشرية هي أعلى بكثير من المال، فاننا نقبل بالتضحية بها عندما يتعلق الامر بالدفاع عن مسألة لا يمكن قياسها، كالمكانة، والكرامة الوطنية، الامر الذي يطرح درجات معينة للمخاطرة. فخسارة قطعة من الارض مثلاً تبرر، برأينا، خسارة بشرية محدّدة. ونحن نقبل بسهولة أكبر التضحية بعدد أهم من الارواح عندما يتعلق الامر بالسيادة والاستقلال، إذ تصبح المقارنة عقيمة في هذه الحالة. وليس هناك من لاعب سياسي واحد يتردد لحظة واحدة بالمجازفة بكل ما يملك عندما تطرح القضية عليه بعبارات البقاء والفناء، والوجود واللاوجود.

ويلعب عنصر الزمن دوراً هاماً في تطور درجة المخاطرة أو تراجعها. فمع مرور الوقت نستطيع إكتشاف مدى التأييد الذي يلقاه، أو بالعكس مدى التنديد من قبل الرأي العام، الداخلي والخارجي، بالمبادرة التي إتخذناها. وهو عنصر لا يمكن تجاهله إطلاقاً في اللعبة السياسية الاستراتيجية وكم من الاحداث التاريخية، والقضايا المعقدة، لم تجد حلاً لها إلا بعد فترة من الزمن.

ويبقى فهم الاستراتيجية السياسية ناقصاً إذا لم نأخذ بعين الاعتبار مسألة السلوك السياسي. فهذا الاخير هو الذي يحدد لنا مستوى وعي اللاعبين السياسيين، ومقدرتهم على التخطيط، وإستيعابهم للظروف المحيطة بهم على مختلف الصعد، كما نرى في ما يلي.

تمارين:

اختر الإجابة الصحيحة من العمود الأول مع ما يناسبها من العمود الثاني:

العمود الأول	العمود الثاني
الحرب الخاطفة	لينين
حرب العصابات	كلاوزميتر
الحرب بعيدة الأمد	هتلر
المواجهة المباشرة	ماوتس كونغ

الإجابة الصحيحة:

- الحرب الخاطفة ← هتلر
- الحرب بعيدة الأمد ← لينين
- المواجهة المباشرة ← كلاوزميتر
- حرب العصابات ← ماوتس كونغ

3- السلوك السياسي

الكلمات المفتاحية:

مفهوم السلوك السياسي – عناصر السلوك السياسي – مشكلات السلوك السياسي.

الملخص:

إن السلوك الإنساني هو أساس علم السياسة ومبرر وجوده، والإنسان هو الذي يحدد أنماط وأشكال السلطة التي تحكم المجتمعات البشرية، وهو الذي يسمح بتصنيفها بحسب المعايير النظرية المعروفة.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بمسألة السلوك السياسي.
- تحديد مفهوم السلوك السياسي وعناصره ومشكلاته.

الفقرة الاولى : مفهوم السلوك السياسي

ما من شك على الاطلاق بأن السلوك الانساني هو أساس على السياسة ومبرر وجوده لأن السياسة في نهاية المطاف، لا يمكن أن تأخذ حقيقتها الملموسة إلا عبر الافراد الذين تتوجه اليهم، في جوهرها. وليس هناك من علم سياسة فعلي يمكن فهمه بصورة مادية إن لم يكن محوره الانسان. فهذا الاخير هو الذي يحدد انماط وأشكال السلطة التي تحكم المجتمعات البشرية، وهو الذي يسمح بتصنيفها بحسب المعايير النظرية المعروفة.

وممارسات الانسان ككائن حيّ داخل المجتمع، وما يعبّر عنه من مواقف مختلفة، كالولاء أو المعارضة، والاستسلام أو القتال، والتساهل والتشددّ، إنما تعكس سلوكاً سياسياً معيناً. وأحكام القيمة التي نصدرها على الانسان إنما هي، في الواقع، تصنيفات سلوكية. فعندما نحدّد معنى نظام من الانظمة، ونسبغ عليه صفة معينة، كالقول بأنه ديموقراطي أو ديكتاتوري، فإنما نعني بذلك واقعاً سلوكياً قبل كل شيء.

لكن كيف يمكن تحديد السلوك السياسي؟ وما الذي يدفع الانسان للتصرف، بشكل معين؟ إن الاجابة على ذلك تمثل معضلة لا يمكن حلها بسهولة.

ولكن، ولتجاوز هذه الصعوبات التحليلية، فإن لا بدّ من القول بأن فهم السلوك السياسي لا يمكن أن يتم إلا إنطلاقاً من التركيز على تصرفات الافراد التي تظهر الى العلن في سياق إجتماعي عام. فالسلوك السياسي الفردي هو ظاهرة مجتمعية، وليس ظاهرة شخصية منعزلة.

ويربط مرسيل بريلو بين السلوك comportement، والوضع situation، والحدث évènement، والطبع tempérament. فبرأيه أن القوى السياسية الفردية والجماعية، إنما تعبّر عن نفسها من خلال أفعال إنسانية. وهي في مسيرتها نحو السلطة تلاقي مجموعة من الظروف التي يكون عليها قبولها أو التصدي لها. وهذه الاوضاع المحيطة بالقوى المذكورة هي التي تخلق الحدث. والحياة السياسية هي سلسلة متواصلة من الاحداث. لكن لا بد من الاشارة هنا الى الصفة النوعية للحدث باعتباره ذلك الامر الذي يقلب الوضع القائم. وكي يكون ثمة حدث. فانه يجب أن يكون هناك تعديل جوهري على بنية المجتمع. من هنا القول بتراتبية أحداث تتراوح بين أزمة الحكومة وأزمة المجتمع مروراً بالنظام والدولة.

وإذا ما كان الوضع والحدث يشكلان عوامل اجتماعية للسلوك، فان الطبع هو الصفة الظاهرية له. والطبع هو مجموعة المعطيات النفسية–الجسدية التي تكوّن شخصية الفرد. وفي الطبع يمكن التمييز، على المستوى الجسدي، بين المواصفات العامة كالعمر، والجنس، واللون، والعرق، والمواصفات الفردية كالوراثة، والمواصفات الناجمة عن البيئة كالتربية، وهي كلها معطيات لها تأثير كبير على السياسة. وتنقسم الطباع الى أشكال عديدة تسمح بالحديث عن تصنيفات متباينة كالطبع المحافظ، أو الاصلاحي، أو الثوري، أو الاقتصادي الخ...

والسلوك ينجم عن الطبع، ويخضع لتأثير البيئة والعوامل الخارجية وهو الجواب المباشر الذي يبديه الطبع تجاه الوضع والحدث.

من الناحية الذاتية، السلوك هو طريقة معينة في التصرف. ومن الناحية الموضوعية هو مجموعة الافعال الخارجية التي تبرز من خلالها الشخصية الانسانية. وهناك فرق بين السلوك والموقف. فهذا الاخير يتضمن عنصراً إرادياً، أي أنه نتاج التفكير المسبق، في حين أن السلوك يكون غريزياً[1].

وتعتبر المدرسة الانجلو – سكسونية أن السلوك هو نوع من المقاربة للنظام إنطلاقاً من التصرفات الاجتماعية المعني بها الفرد السياسي. أي أنه دراسة إجتماعية للتصرفات الجماعية الموجهة من قبل خطاب السلطة في مجتمع كلي. ويقع التصرف أو السلوك السياسي في المحيط الذي تدور فيه التفاعلات المؤثرة، والاسئلة، والدعم، والاحتجاجات وغيرها من أشكال التعبير السياسي. ويشكل السلوك الانتخابي ميداناً خاصاً لعلم الاجتماع السياسي أنه يتمحور حول مستويين من التحليل: المستوى البيئوي – الجغرافي الذي يظهر توزيع الاصوات، مثلاً، على صعيد الدائرة الانتخابية، والمستوى النفسي الذي يقدّم المعلومات، إنطلاقاً من الوحدات الفردية، عن طريق التحقيق، والمحادثة، والمقابلة غير الموجهة.

المستوى الاول من التحليل يتميّز بتطور الآلة المنهجية التي تلجأ الى التحليل الاحصائي كوسيلة تسمح بمراقبة النتائج الانتخابية بسهولة فائقة. بينما يتشكل المستوى الثاني من التحليل من المواقف والحوافز، أي أنه يدخل مباشرة في الميدان الثقافي. فالمواقف السياسية تنجم عنسياق طويل من التأثيرات الثقافية.

---

1. أنظر، بريلو، المرجع السابق، ص 489–494.

وتمثل الثقافة السياسية، في النظام السياسي، العنصر الاكثر فرادة على المستوى الوطني والمناطقي. فهي كذاكرة منهجية تبرهن عن حساسية هامة تجاه التاريخ، أي تجاه التيارات البنيوية وعبر القومية الكبرى. وهي تفسر الفروقات القائمة بين الاحزاب التي تنتمي لتيار سياسي واحد، وتبيّن الاسباب التي تجعل المؤسسة التشريعية ، مثلاً، تتصرف في بلد ما بشكل مغاير عنه في بلد آخر[2].

وتتعلق الثقافة السياسية ببنيات السلطة والسيطرة في مجتمع معين. وهي طريقة في التفكير يجب تعلمها. ومن بين المفاهيم التي تشكل الثقافة السياسية هناك التحقق من الخصومات، وبنيات السلطة والسيطرة وتماثل القيم والمعايير السياسية. فالسلوك السياسي ينجم بالدرجة الاولى عن ثقافة نابعة من المحرضات، والمواقف، والتصرفات، والدراء وغير ذلك[3].

ويعطي ألموند Almond وفربا Verba تعريفاً للثقافة السياسية يتطابق كلياً مع المواقف: "فالافراد المتأثرين بحوافز معينة يردون بحسب مواقفهم وطبقاً لنموذجيات أو أدوار. وتسمى ردود الفعل هذه تصرفات. وتظهر التصرفات السياسية، في المجتمعات الصناعية الليبرالية، من خلال عدد محدد من الظواهر تتمحور حول النظام الانتخابي، أي من خلال الاجراء الذي يقوم بواسطته الخاضعون للنظام بتعيين ممثليهم وحكامهم"[4].

وتبدو دراسة التصرف السياسي كأرضية صالحة لتطبيق التقنيات الكمية التي يخضع إختيارها، وإمكانية إستخدامها لطريقة جمع وتحليل المعطيات. إلا أننا لا نستطيع تحديد بنية هذا التصرف إلا من خلال النزول الى أعماق الواقع الاجتماعي الخاضع للملاحظة، أي المستوى الثقافي الذي يضم المواقف، والقيم، والذاكرة الجماعية. فالبحث عنأسس التصرفات أو السلوكيات المراقبة يجبرنا على العودة الى القيم الاساسية للنظام الاجتماعي ولتاريخه. ومن خلال البحث بين مختلف مستويات الواقع الاجتماعي نستطيع فهم معنى هذه السلوكيات.

---

1. أنظر :

Daniel-Louis Seiler : «La politique comparée» éd. Armand colin,paris 1982, p:158

2. نفس المرجع، ص 151.

1. نفس المرجع، ص 152.

ففي المجتمعات التي تكون فيها الجماعات والطبقات الاجتماعية متميزة عن بعضها البعض بوضوح، فإن تصرفات الأفراد، والقيم التي يشاركون فيها، والاعمال الثقافية التي ينتجونها، تبرز العلاقة اليومية للجماعة أو الطبقة التي ينتمون اليها. وبمقدار ما تكون هذه التصرفات متباعدة بمقدار ما تكون العلاقات داخل الجماعة أو الطبقة تتسم بسمة تنازعية. فالثقافة الوطنية، التي يفترض مشاركة كل فرد فيها، ليست في أغلب الاحيان سوى الانعكاس لثقافة الطبقة السائدة أو المسيطرة.

وإختيار الفرد، كوحدة إختيارية للتحليل السلوكي، لا يعني تجاهل وجود المؤسسات التي لا يمكن ان تقوم بمعزل عن الافراد الذين يديرونها ويتولون شؤونها. ولذا فإن تحليل المؤسسات يجب أن يتم وفقاً لسلوك الأفراد. فالمؤسسات هي بحد ذاتها أنظمة مسلكية، وأنظمة عمل لا تستطيع الوجود بدون الافراد الذين يؤدي تصرفهم الى إنشائها.كذلك فاننا لا نستطيع تخيل وجود السلوك السياسي بعيداً عن شبكة العلاقات التي تقوم بين الافراد والتي تكوّن ما نسميه بالمؤسسات السياسية.

ولا يمكن عزل السلوك السياسي عن الاشكال الاخرى للسلوك الاجتماعي. فالسلوك السياسي هو، في الوقت نفسه، سلوك إنتخابي، وإداري، وقضائي، يتعلق، بسبب صفته الخاصة، بصنع السياسة العامة للمجتمع، وتجنيد الأفراد للعمل في المؤسسات السياسية.

ويختلف السلوك من مؤسسة لأخرى، فالسلوك الذي يحدث مثلاً في المؤسسة القضائية، أو الامنية، هو غير السلوك الذي يتم في المؤسسة الاقتصادية أو الاجتماعية.ومع أن هذه المؤسسات جميعاً ترتكز على جوهر سياسي نابع من طبيعة النظام والآواليات التي تحدد سيره وسلوكه، إلا أن هناك مؤسسات نشعر فيها بوطأة "السياسي" أكثر من المؤسسات الاخرى. فنحن لا يمكن أن ننظر الى السلوك الذي يتم داخل المؤسسة التنفيذية، أي الحكومة، وداخل المؤسسة التشريعية أو البرلمان إلا من زاوية سياسية بالدرجة الاولى، بينما نتقبل بسهولة أكبر التطلع الى المؤسسات الصحية، أو الزراعية، أو الاجتماعية وغيرها من زاوية الاختصاص، والميدان الذي تتوجه اليه.

والواقع أن السلوك يتحدد بجملة من العوامل الاجتماعية، والحضارية، والشخصية كما نرى في الفقرة التالية:

الفقرة الثانية : عناصر السلوك السياسي

إن المقصود بالعناصر هنا هو تلك العوامل التي تترك تأثيرها المباشر على السلوك الانساني، وهي تتحدد بالاطار الاجتماعي، والحضاري، والشخصي، أي ما يشكل البيئة العامة لنمو شخصية الفرد وتطورها. والواقع أن الانسان، ككائن إجتماعي، يجد نفسه مجبراً على إقامة علاقات مع أقرانه. وسلوكه هو إنعكاس في معظم الاحيان لهذه العلاقات. إلا أن العلاقات الاجتماعية ليست كلها علاقات سياسية، بالرغم من سيادة العنصر السياسي وسيطرته عليها.

بيد أن حتمية العلاقة بين ما هو سياسي وإجتماعي والتداخل بينهما يجعل الانطلاق من إعتبار الانسان كعامل سياسي كأفضل وسيلة لتحليل السلوك السياسي. وهذا يعني أن القالب الاجتماعي للسلوك البشري، بما في ذلك النشاط السياسي، يتألف من أعمال وأفعال متشابكة ومتداخلة في بعضها البعض بحيث يصعب الفصل بينها.

فنحن نفهم الانسان، بصفته الاجتماعية، إنطلاقاً من الزاوية السياسية التي تبيّن لنا مدى خضوعه للانظمة والقوانين وإحترامه للسلطة القائمة في المجتمع السياسي، مثلما نفهم صفته السياسية إنطلاقاً من هذه الاجتماعية التي تسمح له، بالمشاركة مع أقرانه، بتطوير المجتمع الذي يعيش فيه، والحفاظ على مؤسساته العامة. وليس هناك من إنسان سياسي خارج الاطار الاجتماعي كما أكد على ذلك أرسطو. فالعلاقات الشخصية للانسان، أو بالاحرى القالب الاجتماعي الذي يعيش فيه هو الذي يمنح سلوكه العام وسلوكه السياسي صفة مميزة.

وتبرز هذه الصفة المميزة للسلوك السياسي على مستويين : المستوى العمودي الذي يتشكل من علاقات الانسان بالجماعة المحيطة به، والمستوى الافقي الذي يكوّن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها والتي ترسم أطر العلاقات بين الافراد والجماعات.

والانسان في الحالتين يقوم بدور إجتماعي معين. فالعلاقات الاجتماعية في مفهومها البسيط هي تلك الروابط التي تقوم بين الافراد. والسلوك العام يتضمن بالضرورة هذه العلاقات إذ لا يمكن تحديد السلوك على المستوى الفردي إلا بالمقارنة مع الطرف الآخر. فسلوكنا هو دائماً تصرف معين نتخذه حيال أمر ما ناجم عن فعل أو إرادة الآخر.

والانسان الاجتماعي يتحدّد بالدور الذي يقوم به. ولذا فغننا نتحدث عن دور الاب في عائلته، والمعلم بين طلابه، والمسؤول في مؤسسته ألخ. إلا أن هذا الدور ليس آحادي الجانب. فالاب أو المعلم أو المسؤول له أيضاً علاقات آخرى، وأدوار إضافية، الى جانب دوره الاساسي، مما يؤدي بنا الى شبكة معقدة جداً من الادوار المتداخلة في بعضها البعض.

ويخضع الدور لسلسلة من البواعث أو المحرضات التي تطلق السياق المولد للسلوك، والتي هي عبارة عن متغيرات ديموغرافية، وإقتصادية، وثقافية. فالمتغيّرات الديموغرافية كالسن والجنس تسمح بالاحاطة بدرجة تكامل الافراد مع النظام السياسي. والمتغيرات الاقتصداية كالمهنة، والعائدات تلعب دوراً مباشراً في تحديد الوعي الطبقي. والمتغيرات الثقافية تظهر تأثير العقائد والتراث على سلوك الافراد السياسي[5].

والعلاقات المؤدية لنشوء الدور ليست ثابتة ونهائية. فهي تتبدل بتبدل المعطيات أو الظروف. فالدور الذي يقوم فيه فرد أو جماعة بأداء معين، قد يتحول بعد فترة وجيزة من الزمن الى دور ثان معاكس للاول تماماً. وهذا ما نلحظه بوضوح على المستوى السياسي. فكم من رجال طبقة حاكمة يتحولون من دعم السلطة الى معارضتها لاسباب ذاتية تتعلق بالدور الذين يطمحون الى القيام به. وتبدّل الادوار يؤدي بالضرورة الى تعديل في السلوك. فانتقال الافراد من جماعة سياسية لاخرى يحتم عليهم التكيّف مع عادات وسلوك هذه الجماعة والتقيّد بتعاليمها. وما يقال عن الجماعة يمكن أن يقال أيضاً عن الطبقة التي قد تشمل جماعات عديدة. ومع أننا ندرك تأثير بعض التباينات التي قد توجد بين مختلف الجماعات التي تشكل طبقة معينة على السلوك العام لهذه الطبقة إلا أن هذا السلوك لا يمكن أن يخرج، إجمالاً، عن التصورات الفكرية والاجتماعية لهذه الطبقة[6].

وسلوك الأفراد والجماعات هو حضاري بالدرجة الاولى بغضّ النظر عن مستوى تطور هذه الحضارة. والحضارة هي ذلك الاطار العام الذي يضم في طياته كافة مظاهر حياتنا اليومية بما في ذلك السلوك السياسي. ونحن لا نستطيع إطلاقاً فهم هذا السلوك السياسي ما لم ندرسه من الزاوية الحضارية، ونحدد

---

1. أنظر :

Daniel-Louis Seiler : «comportement politique comparé» éd. Économica, paris 1985, p: 58.

2. حول العامل الاجتماعي أنظر هاينز يولاو: "فن السلوك السياسي"، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت 1963، ص 41-64.

مكانه في المحيط الحضاري الاوسع شمولاً. وهذه المعالجة هي التي تسمح لنا بإقامة المقارنة بين سلوكنا السياسي وبين السلوك السياسي في حضارة نامية تفسح في المجال أمام سلوك مغاير كلياً؟

ومع أن ثمة تشابهات كبرى بين بعض مظاهر الحضارة في المجتمعات المختلفة، كممارسة نفس الطقوس الدينية، أو نفس الالعاب الرياضية، أو قيام قواسم مشتركة بين بعض العادات، إلا أن هذا لا يعني أن ثمة تطابقاً حضارياً على المستوى الكلي والشامل. فتنوع الحضارات المعاصرة أمر معروف، ويظهر جلياً في الممارسات السياسية والسلوكيات الاجتماعية.

ويتمحور التحليل الحضاري للسلوك السياسي حول تحديد آثار التراكم المعرفي في عملية التحول والتبّدل الاجتماعي. فالنماذج الحضارية في السلوك السياسي هي من نتائج هذا التراكم بالدرجة الاولى. ولذا فاننا نتحدث عن حضارة ديموقراطية في البدان المتطورة ذات التاريخ العريق في هذا النوع من الممارسة، كما نتكلم عن ممارسة سياسية متسلطة في مجتمعات كان الاستبداد دائماً السيد المطلق فيها. ولذا فإن التباينات بين حضارة وأخرى تلعب دوراً هاماً في تقرير طبيعة السلوك السياسي، الفردي، والعام. وعلى الباحث أن يأخذ هذه التباينات دائماً بعين الاعتبار كأمثلة تبرهن عن سياق سلوكي معين.

والحضارة ليست شيئاً ثابتاً يتمتع بالجمود بل هي أمر متحرك يتميز بدينامية مستمرة. وهذه الدينامية هي التي تفسر التحولات التي تطرأ على النشاط السياسي بحسب تطور المراحل الحضارية، وهي التي تجعل من مستويات التقييم التي نحكم بموجبها على السلوك السياسي مسألة نسبية تتعلق بعمق النتائج التي يتركها هذا السلوك على التطور الاجتماعي[7].

والسلوك ليس شيئاً قائماً بحد ذاته، ضمن الاطر الاجتماعية والحضارية، بمعزل عن الشخصية الانسانية. فالسلوك هو الوجه الظاهري الملموس لهذه الشخصية التي يصعب على الباحث في معظم الاحيان الدخول الى مكنوناتها العميقة المتعلقة بالاحاسيس والمشاعر. وهناك دائماً أساس شخصي للسلوك السياسي.

---

1. كذلك أنظر المرجع السابق حول العامل الحضاري، ص 65-87.

فالدوافع الشخصية، الواعية وغير الواعية، هي التي تحدد الى مدى بعيد المواقف التي يتخذها الأفراد على المستوى السياسي وغيره. والمواقف ليست، في النهاية، سوى المتغيّر الوسطي القائم بين البواعث والتصرفات. وهذا المتغيّر هو الذي يسمح لنا بفهم إختيار الفرد لهذا السلوك أو ذاك. والموقف، بحد ذاته، هو إستعداد عقلي وعصبي يستمد تنظيمه من التجربة ويمارس تأثيراً موجهاً وديناميا على ردود فعل الفرد تجاه كل الاشياء، وكل الاوضاع المتعلقة به[8].

والسلوك السياسي يتجاوب بسرعة مع المتطلبات الناشئة عن العلاقات الشخصية، والاهداف والقيم المشتركة. ولذا، فإن علم النفس الاجتماعي يعتبر بأن المواقف تدخل في سلسلة مكونة، على الصعيد النفسي، من القيم المتعلقة بالثقافة، وعلى الصعيد النفسي، من القيم المتعلقة بالثقافة، وعلى الصعيد النفسي، من البواعث، وعلى الصعيد العضوي، من الحاجات[9].

والمواقف لا يمكن فصلها عما هو ثقافي وإيديولوجي، أي عن نظام القيم التي يمكن إعتمادها كمبادئ في دراسة الاساس الشخصي للسلوك السياسي. ونظام القيم هو اكثر مركبات السلوك السياسي إستقراراً. فالناس يميلون عادة للتصرف، على ضوء قيمهم الذاتية، بطريقة منتظمة يمكن التنبؤ بها مسبقاً في السياسة وخارجها. مع ما نعرفه عن قيم الشخص صاحب السلوك. ولذا فإنه يمكن القول بان القيم الشخصية العميقة الجذور تعرب عن الاساس الشخصي للسلوك السياسي أكثر من أي مظهر آخر من مظاهر الشخصية.

والفرد هو إبن بيئته يكتسب خواصها، ويتبنى قيمها العامة ويضفي عليها صفة ذاتية بحيث تصبح قيمه الشخصية. إلا أن هذا لايعني إطلاقاً أن ثمة سلوكاً موحداً في بيئة سياسية متحدة. فالتنوع الكبير في السلوكيات الشخصية داخل نفس البيئة الاجتماعية هو الذي يمنحها تلك الدينامية الضرورية للتطور الحضاري العام. والفرق بين السلوكيات الفردية يتطابق مع الفروق القائمة بين البيئات المختلفة.

ويمثل السلوك السياسي رد فعل، على المستوى الشخصي أو الفردي، تجاه امر محدد ناجم عن باعث معين. مثلما يمثل، على المستوى الجماعي، عملاً منظماً من قبل سلطة قادرة على ممارسة الرقابة عليه وإستخدام الارغام كوسيلة لتوجيهه في منحى محدّد إذا إقتضى الامر ذلك.

---

1. أنظر : Louis-Daniel Seiler، المرجع السابق ، ص 88.
2. المرجع السابق، نفس الصفحة.

وتعكس الشخصية الدور الذي يتمكن الفرد من القيام به باعتباره رهناً بقدرات الشخص الذاتية. من هنا التمييز في السلوك السياسي، بين الدور العادي الذي يقوم به عامة الناس في المشاركة بالقرار السياسي عن طريق الاقتراع، وبين الدور الذي تقوم به القلة المسؤولة، او الطبقة المسيطرة على مقاليد الحكم لجهة صنع القرار السياسي العام الذي يوجه المجتمع، وينظم أموره[10].

الفقرة الثالثة : مشكلات السلوك

إن سلوك الفرد، على المستوى السياسي، كتصرف نابع من الذات يطرح جملة من المعضلات التي تتعلق بالبواعث، وبالتحليل، لمعرفة الدوافع الكامنة وراء الموقف الذي يتخذه الفرد إزاء حدث معين.

ومن المعروف أن الانسان هو كائن عقلاني بالدرجة الاولى يختار مواقفه على ضوء الغاية التي يسعى اليها، والوسائل المتوفرة لديه لتحقيقها. وهو يقوم بذلك إنطلاقاً من رغبته بالحصول على أكبر قدر من المنفعة بأقل جهد ممكن. وهذا أمر طبيعي، لأن ليس ثمة من إنسان يمكن أن يقدم على عمل ما إذا لم يكن يتوخى منه فائدة معينة، كما ترى ذلك المدرسة النفعية في علم النفس الاجتماعي. وقد أكدّ ماكس ويبر Max Weber على هذه المسألة بجعله عقلانية إختيار الوسائل المفتاح الاساسي لفهم الدينامية الرأسمالية. وشاركه في هذه النظرة الاقتصادي الاميركي ماكور أولسون Macour olson، الذي إقترح، تحت إسم الفردية المنهجية، رؤية منفعية جديدة.

والواقع أن هذا الموقف النفعي في السلوك الفردي يتطابق مع القيم السائدة في المجتمعات الصناعية، الليبرالية الغربية، التي يتمحور نظام القيم فيها حول مفهوم الكلفة/الربح، في حين أنه لا يشكل قاعدة صالحة للتطبيق في المجتمعات الاخرى[11]. فالسلوك السياسي في المجتمعات النانية مثلاً يتركز حول قضايا، مختلفة كلياً عن تلك الشائعة في المجتمعات المتطورة، تتسم بتصورات جماعية ذات منحى وجداني بعيد الى حد كبير عن المضمون المادي الذي يشكل صلب إهتمامات المجتمعات الصناعية.

وبما أنه لا يمكن فصل السياسة، وبالتالي السلوك عن قيم مجتمع معين، فان الفروقات القائمة بين المجتمعات المذكورة تقودنا للقبول بالنتيجة القائلة بأن التصرفات التي تحكم مواقف الناس فيها ليست هي

1.حول العنصر الشخصي في السلوك، أنظر هاينز يولاو،المرجع السابق،ص 88-111.

[11] . Comportement politique comparé, op. cité , p: 124-125.

نفسها. من هنا صعوبة المقارنة بين السلوك السياسي، الجكاعي والفردي، بين هذين النمطين من المجتمعات، لا سيما وأن لكل منهما نظامه الثقافي الذي يحدّد له فهماً معيناً للمشكلات التييواجهها، الامر الذي يؤدي بنا، بطبيعة الحال، الى الاقرار بخصوصية نوعية لكل مجتمع، وخضوعه لبواعث، ومحرضات سلوكية نابعة من واقع المجتمع ذاته، والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تتدخل في عوامل تطوره.

ومشكلات السلوك السياسي عديدة ومتشعبة، وتتوزع برأينا، على مستويين أساسيين: موضوعي ومنهجي، فعلى المستوى الموضوعي، نرى بأنه ليس من السهل دائماً الحكم بإيجابية أو سلبية سلوك معين إلا من خلال عملية قياس، ومقارنة دقيقة بين الخاص والعام. إذ يصعب، في حالات كثيرة، إستنباط قواعد ثابتة في هذا المجال، والتسليم بها بصورة نهائية، طالما أن الانسان صاحب السلوك هو كتلة من الاحاسيس والمشاعر، وخاضع لجملة من المؤثرات النفسية، والمادية، والفكرية، والاجتماعية وغيرها، وهي كلها عناصر ذات طابع قيمي وجداني، أكثر منها مادي بحت. والتطورات العامة المحيطة بالانسان من كافة الجوانب قد تجبره، في كثير من الاحيان، على تبديل قناعاته المسلكية بسرعة فائقة. والحال أن هذا الأمر يخلق لدى الباحث مشكلة من نوع جديد هي: إمكانية تبدل الموقف المدروس أثناء إخضاعه للبحث والتحليل.

وعلى المستوى المنهجي، فان مشكلات السلوك السياسي التي تنتج عن عمليات المراقبة والاختيار والمراقبة، بمعناها العام، هي نمط من السلوك يترتب عليه إعطاء أشكال معينة من المعاني للهدف موضوع المراقبة، كما هي الحال مع الام التي تراقب طفلها، أو المعلم الذي يراقب تلامذته في الصف أو الملعب وغير ذلك.

والمراقبة ليست عملاً عشوائياً، وإنما ترتكز على خطة علمية دقيقة لتجنب الوصول الى أخطاء في النتائج.فالمراقبة تأتي خاطئة،كما نعلم،عندما نعطي الهدف المراقب معنى خاطئاً بسبب سوء في الفهم أو التقدير الذاتي من جانب المراقب.

وتعتمد إيجابية المراقبة على مدى توفر الوسائل اللازمة لها. فمراقبة أي نمط من انماط السلوك السياسي يتطلب عملاً منظماً يقوم على عنصري الوقت والمال. وبدون هذا الامر الاخير، أي المال، يكون من الصعب جداً علينا إيجاد فريق البحث اللازم للتفرغ لدراسة المسألة المطروحة.

ومن المعروف بأن مراقبة السلوك السياسي هي عملية صعبة ومعقدة جداً. فدراسة صغيرة تحتاج دائماً الى وقت طويل، ناهيك عن التحاليل الكبيرة التي تتطلب عدة سنوات للتوصل الى نتائج ملحوظة.

وللحصول على مثل هذه النتائج التي يمكن إعتبارها كقوانين عامة للسلوك، فان علينا تكرار التجربة عدة مرات، أي إخضاعها لعملية إختبارية، لأنه وبدون عدد كبير من التجارب المكررة يكون من المستحيل علينا إثبات صحة أو خطأ أي أمر من الامور.

إلا أن صعوبة التجربة السلوكية في المجال السياسي تنبثق من حركية الواقع السياسي وتفاعله. فنحن لا نستطيع، غالباً، التحكم بظروف الاختبار، ولا القيام به ضمن نفس المعطيات الثابتة، الامر الذي يخلق لدينا معضلة ذات طبيعة منهجية. لكن، ومع كل ذلك، فان قيمة الاختبار في أبحاث السلوك السياسي هي أنه يؤدي دائماً الى توفير بيانات جديدة، أو معلومات حديثة. وعلى التحليل السلوكي تجنب المبالغة في تقدير المعلومات، والاعتماد، بالنظر الى صعوبات وسائل المراقبة المباشرة، على الآراء، والملاحظات، والتقارير الشفهية للسلوك، وبالاضافة لذلك، فإنه قد تكون للملاحظات الحسية نتائج على سلوك المراقبة.

ولا يستطيع الباحث في السلوك السياسي تجاهل دور المؤسسات حتى وإن كانت صغيرة، لأنها قد تكون عنصراً هاماً في النظام السياسي. فمن الناحية النظرية يمكن دائماً إعتبارب أية وحدة للتحليل السياسي كنظام مسكلي على علاقة بأنظمة العمل المسلكي الاخرى[12].

وتبقى مشكلة التغيّر بفعل عنصر الوقت أو الزمن من المعضلات الكبرى التييواجهها تحليل السلوك السياسي. فالبشر، والمؤسسات، كما قلنا، هي أدوات وأطر تخضع لقانون التطور ولا يمكن أن تتصف بجمود دائم. ولذا فإن علينا دائماً تجنب إجراء تحليلات تمتد على مرحلة طويلة من الزمن خشية الوقوع في حلقة مفرغة من المراقبة والاختبار البطيء.

---

1. حول معضلات السلوك أنظر هاينز يولاو، المرجع السابق، ص 112-133.

وأخيراً، لا بد من العودة مرة أخرى الى الانسان كحقيقة جوهرية في السلوك السياسي. والحال أن تركيب هذا الانسان نفسه يفرض علينا النظر اليه من زاوية ذاتية بحتة، وهذا أمر يتنافى الى حد بعيد مع قوانين البحث الموضوعية. لكن ما العمل طالما أن السلوك السياسي وغيره إنما هو تغيير مباشر عن النوازع الكامنة في الذات الانسانية؟

تمارين:

ما هي عناصر السلوك السياسي؟

الوحدة التعليمية التاسعة

القوى والجماعات السياسية

1- القوى المنظّمة

الكلمات المفتاحية:

القوى والجماعات السياسية – القوى المنظمة – الأحزاب – النقابات – القوات المسلحة.

الملخص:

الأحزاب هي تنظيمات سياسية متأسسة في هيئات محددة، وقد مهد لنشوئها نمو المؤسسات الانتخابية. وتعتبر من أهم عناصر الحياة السياسية . أما النقابات فهي عنصراً جديداً في الحياة السياسية أصبح يمتلك قوة أساسية في تطور النظام السياسي وخاصة على الصعيد الاقتصادي العام. وتلعب القوات المسلحة دوراً خطيراً في حياة الدول والشعوب، وتسعى الأنظمة المعاصرة لوضع القوة العسكرية بتصرف السلطة المدنية والخضوع لقراراتها، وإلى إبعاد الجيش عن السياسة.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بالقوى والجماعات السياسية المنظمة.
- تحديد مفهوم الأحزاب والنقابات والقوات المسلحة ودورها في الحياة السياسية.

الفقرة الاولى : الاحزاب

حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت كلمة حزب تعبّر عن مجرد إتجاه أو تيار سياسي، ولم تكن تعني ذلك التنظيم السياسي المتأسس في هيئات محددة، كما هي عليه الحال اليوم. وهذا يؤكد، من الناحية التاريخية، بأن وجود الحزب، بالمعنى المعاصر، هو ظاهرة حديثة تعود الى الفترة المذكورة. والواقع أن نموّ المؤسسات الانتخابية هو الذي مهّد لنشوء الاحزاب، في حين أن تطور السلطة الدولتية التي رافقت الثورة الصناعية، في ما بعد، هو الذي أمّن إنطلاقتها الكبرى[1]. أي أن الاحزاب قامت في البلدان التي كانت فيها المؤسسات البرلمانية، والحياة السياسية، أكثر تقدماً، وهو أمر كان واضحاً في كل من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا.

ويبدو أن ألكسي دي توكفيل كان أول من تكلم عن الاحزاب في كتابه "الديموقراطية في أميركا"، حيث حاول تصنيفها تبعاً لمذهبها وعملها، مميزاً بين الاحزاب الصغيرة التي "تفتن" المجتمع بمكائدها، وبين الاحزاب الكبيرة التي "تقلبه" بأفكارها، وأيضاً وفقاً للخيارات التي تدافع عنها: الحزب الذي يريد تقليص السلطة الشعبية، والحزب الذي يريد أن يمدّها الى ما لا نهاية[2].

وكانت الموازاة بين نشوء الاحزاب، وتطور الاقتراع العام جلية في بريطانيا، حيث إستحالت النوادي البرلمانية بالتدريج الى أحزاب كبرى مع إتساع حق الاقتراع، وكذلك ظهرت الاحزاب الاولى في فرنسا منذ عام 1848 مع تكريس الاقتراع العام[3].

ويشكل حضور الاحزاب جزءاً من تكوين الانظمة الديموقراطية الحديثة التي لا يمكن تصور العمل أو النشاط السياسي فيها بدون وجود أحزاب فاعلة ومتداخلة في الحياة السياسية العامة.

ويرى ماكس ويبر بان الاحزاب السياسية المعاصرة تمثل تكيفاً للبنية الحزبية مع الشروط الحالية لإحراز السلطة وممارستها. ويعتبرها كوليدة للديموقراطية، والاقتراع الشامل، وضرورة تنظيم الجماهير[4].

---

1. أنظر : "المجتمع الحديث في أبعاده الاساسية"، ترجمة وجيه أسعد، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق 1983، ص 13.

2. نفس المرجع، ص 16.

1. نفس المرجع، ص 14.

2. أنظر، ماكس ويبر، المرجع السابق، ص 114.

أ) **تعريف الحزب:** يقدم ريمون آرون تعريفاً للأحزاب "كتجمعات إرادية، منظمة بشكل ما، تدعي بإسم مفهوم معين للمصلحة العامة والمجتمع، تحمل مسؤولية الحكم لوحدها أو بالتحالف مع آخرين". وهو تعريف يسمح لنا بتحديد التجمعات السياسية طبقاً لاهدافها "الاحزاب التي تريد تحمل مسؤولية الحكم"، أي الاشراف على إتخاذ القرارات السياسية، وجماعات الضغط التي تريد الحصول على قرار محدّد، كما يسمح بالتمييز بينها طبقاً لاتساع مشروعها. فالاحزاب يحرّكها "مفهوم للمصلحة العامة" أو الدفاع عن مشروع شامل، في حين أن جماعات الضغط الاخرى تمثل مصالح خاصة، قطاعية، أو فئوية[5].

وفي الاطار نفسه، أي التفريق بين الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة يعتبر بعض المحللين أن قادة هذه الاخيرة، وبخلاف الاحزاب السياسية، لا ينتخبون من الشعب، وليسوا مسؤولين عن قراراتهم أمامه. وأن هدف الحزب السياسي هو الوصول الى السلطة أو المشاركة فيها، في حين تسعى جماعة الضغط للتأثير فقط على صنع السياسة العامة للدولة.

كذلك ثمة فروقبالنسبة للعضوية حيث تحاول الاحزاب إستقطاب كل الشرائح الاجتماعية من أجل الفوز بالسلطة، بينما ينتمي أعضاء الجماعة الضاغطة الى فئة أو شريحة إجتماعية معينة، كالمزارعين، والمتدينين وغيرهم. وهناك أخيراً فرق لناحية العدد. فالاحزاب السياسية الهامة لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، حتى في أكثر الدول ديموقراطية في العالم، في حين يتحدّد عدد الجماعات الضاغطة بالقضايا التي تهم المنتمين اليها، كمسائل البيئة، ونزع السلاح، وحماية المستهلك ألخ[6].

وبالرغم من وجود هذه الفوارق فقد آثرنا التطرق، هنا، للاحزاب السياسية، كجماعات ضغط منظمة في الصراع السياسي تبعاً لطبيعتها، وأغراضها، وأساليب عملها. وبرأينا أن التجربة الحزبية في العالم ترتكز على القناعة بان الانسان، كعضو فاعل في المجتمع الذي يعيش فيه، قادر على التعاون الارادي مع الغير على مختلف الصعد الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. وأن الحزب، كتنظيم عام، ينشّط لدى

3. أنظر : D.L.Seiler: «La politique comparée», op. cité, p:90.

6 . Michael G. Roskin: «Political science: an introduction», New jersey, éd. Prentice-Hall, 1977,p:182-199.

الفرد روح التعاون هذه عن طريق إصراره على ضرورة الاصلاحات الشاملة لمختلف وجوه الحياة الاجتماعية[7].

وعلى هذا الاساس يمكننا تعريف الحزب السياسي، إنطلاقاً من الغرض الذي يسعى اليه بأنه "مجموعة من الناس الذين توحدهم أفكار مشتركة حول دور الفرد والدولة، ويعملون للوصول الى السلطة أو المحافظة عليها عبر تنظيم الناخبين والدولة"[8]. وحتى غذا ما تعذر على الحزب الوصول الى السلطة فإنه سيحاول دائماً التأثير على أولئك الذين يقبضون على ناصية السلطة والضغط عليهم. من هنا جاء إعتبارنا للاحزاب السياسية كجماعات ضاغطة.

وربما كان من المفيد، لتبيان غرض الحزب السياسي بدقة ووضوح، تحديد مفهومه تحديداً جامعاً حسبما ورد في كتابات كبار علماء السياسة والاجتماع. وفي هذا الصدد يقول جان شارلو في مؤلفة عن الاحزاب السياسية بأن الحزب هو:

1. منظمة مستمرة تتجاوز، بمطامحها، قادتها.

2. منظمة محلية تقيم علاقات منظمة ومتنوعة على المستوى الوطني.

3. لها إرادة واضحة ومتعمّدة للفوز بالسلطة وممارستها لوحدها أو بمشاركة الغير، أو التأثير على هذه السلطة والضغط عليها في حال وجودها خارج الحكم.

4. ولها همّ بأن تجد لنفسها دعماً شعبياً عن طريق الاقتراع أو أية وسيلة أخرى[9].

ولا يتناقض هذا التعريف مع وجهات النظر الاخرى التي تعتبر الحزب "كجماعة من الافراد تعمل بمختلف الوسائل الديموقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معيّن متفق عليه بين أعضائه"[10]. أو "كمجتنعات معروفة وقوى ناشطة لاستقطاب التعبير عن الالتزام السياسي والحصول على السلطة أو

---

2. أنظر : أنيس مسلم "وسائل الاعلام بين الرأي العام والارادة الشعبية"، التعاونية اللبنانية للتأليف والنشر، بيروت 1984، ص 313.

8 . G.Satori «Partirs and party system», London, Cambridge, university press, 1976, p: 64

1. أنظر : Jean Charlot: «Les parties politiques» Armand-Colin,paris, 1971, p:22

2. أنظر: د. أحمد بدر: "دور الرأي العام في السياسة العامة"، الكويت، وكالة المطبوعات، 1973، ص 247.

المشاركة فيها"[11]، أو "كمنظمة جماهير تناضل للفوز أو للبقاء في السلطة بغية تحقيق اهداف إجتماعية وسياسية محدّدة"[12].

ونستنتج من هذه التعاريف بان السلطة هي الهدف الاساسي الذي تسعى اليه الاحزاب عامة، وذلك إما عن طريق الاقتراع الحر، وإما عن طريق الاكراه. وفي الحالتين، فإن الحزب يتوسل الرأي العام إما لاقناع أكبر عدد ممكن من الناس بتبني مبادئه والاقتراع لمرشحيه، وإما للحصول على دعمهم في حال لجوئه الى إستخدام العنف المادي من أجل الوصول الى السلطة.

وفي كل الاحوال لا بد من الاشارة الى أن الاحزاب السياسية هي آثار وعوامل للتطور العام. "فمن وجهة نظر معينة تكون الاحزاب من نتاج سياق التطور السياسي... ومن وجهة نظر أخرى يمكن إعتبارها كقوة مؤسساتية مستقلة تؤثر على التطور السياسي نفسه "[13].

ب) تصنيف الأحزاب: يبقى التصنيف التقليدي الذي قدّمه موريس دوفرجيه في عام 1951، في بحثه حول الاحزاب السياسية، هو الاكثر شيوعاً حتى اليوم. وبرأيه أن التمييز بين الاحزاب يرتكز، قبل كل شيء، على بنيتها، وليس على حجمها، لكي نقرر ما إذا كانت أحزاب أطر أم أحزاب جماهير. فبعض الاحزاب تعتمد على عدد مؤيديها أو مناضليها من أجل الفوز بالسلطة، في حين يفضل البعض الآخر منها إختيار نوعية معينة من الناس لبلوغ أهدافه.

1– أحزاب الاطر Les parties des cadres: يربط بعض الباحثين بين الجذور الاولى للديموقراطية الحديثة وبين نشأة أحزاب الاطر في مرحلة الاقتراع الضيق. ففي هذا العالم السياسي المحدود كانت أحزاب الاطر تمثل التعبير المباشر للطبقة المسيطرة. والواقع أن هذه الاحزاب كانت تحصر إهتماماتها بالنشاط الانتخابي، ولذا فإنها كانت تسعى دائماً لإستقطاب الاعيان أو النخب الاجتماعية الذين تمنحهممكانتهم تأثيراً كبيراً على الناخبين في مناصقهم، او الذين يستطيعون المساهمة بالحملات الانتخابية، بفضل ثرواتهم، من الناحية المادية. ولم تكن هذه الاحزاب تتعدى في معظم الاحيان، في وجودها، حدود الدائرة الانتخابية. أي أنها كانت عبارة عن لجان محلية تهتم بالشأن الانتخابي بالدرجة الاولى، لتعود بعد ذلك الى مشاغلها الخاصة. وكان التنظيم الداخلي في هذه اللجان ضعيفاً جداً بسبب

---

3. أنظر : Alain Birou: «Vocabulaire pratique des sciences sociales», Lyon, 1980,p:345.

[12] . Ehrlich Stanislaw: «Le pouvoir et les groupes depression», éd. Mouton, paris 1971. p: 41.

1. أنظر :

J.La Polombara et M. Wetner in Roger-gérard Schwartzenberg: «Sociologie politique», éd. Montchrestien, paris 1974, p: 498.

قلة عدد أعضائها، كما كانت تتمتع بحرية كبرى في الحركة دون أن تكون مرتبطة بهيئة مركزية تفرض عليها سلوكاً معيناً. فالدور الاول في هذه الاحزاب كان يعود لأولئك الذين يحالفهم الحظ في الانتخابات، ويصبحوا ممثلين لمناطقهم في البرلمان.

ويقول دوفرجيه "إن ما تحصل عليه أحزاب الجماهير عن طريق العدد، تحرزه أحزاب الاطر من خلال الانتقاء". والنوعية بالنسبة لاحزاب الأطر تفوق أي أمر آخر: سعة المكانة الاجتماعية، ومهارة التقنية، وأهمية الثروة[14]. لكن هذا لا يعني إطلاقاً أن أحزاب الاطر لا تفتح أبوابها أحياناً أمام الافراد العاديين. فهي تقوم بذلك في محاولة لتقليد أحزاب الجماهير. وهذه ممارسة شائعة جداً فيها، إذ يصعب الحديث فعلاً عن احزاب أطر بالمعنى الصافي للكلمة[15].

ويتقاطع التمييز بين أحزاب الاطر وأحزاب الجماهير مع ذلك الانقسام العقائدي التقليدي بين اليمين واليسار فأحزاب الاطر تتلاقى عادة مع نوع من النزاع المحدود بين تياري المحافظين والليبراليين، بينما يتخذ النزاع مع أحزاب الجماهير صفة الصراع بين الرأسمالية والإشتراكية[16].

2- أحزاب الجماهير Les parties des masses: ترافق بروز أحزاب الجماهير مع تطور الاقتراع من شكله المحدود أو الضيق الى شكله العام أو الشامل. فالجماهير التي حصلت على حقها في الاقتراع كانت تتمنى التصويت لمرشحين لا ينتمون للبرجوازية- حتى وإن كانت ليبرالية – ويفضلون عليها مرشحين قادمين من صفوفها الشعبية، ويعبرون عن تطلعاتها. وهكذا ظهر نمط جديد من الاحزاب يتجه نحو تنظيم الجماهير، وتثقيفها سياسياً، وتشكيل نخب جديدة. ويشدد شوارزنبرغ في هذا المجال على أن أحزاب الجماهير كانت من إختراع الحركات الاشتراكية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وأن تعميم هذه التجربة يتطابق مع إنتشار الديموقراطية. وقد تم تبني هذا النمط من التنظيم الجماهيري من قبل الاحزاب الشيوعية، والفاشية، وبعض الاحزاب الديموقراطية-المسيحية[17].

ويرى دوفرجيه في الاطار نفسه أنه "إذا كان الحزب هو التعبير السياسي عن الطبقة، فإنه ينبغي عليه أن ينزع، بصورة طبيعية، الى تأطيرها برمتها". وعلى هذا الاساس يسعى "الحزب الجماهيري الى تربية الطبقة العمالية تربية سياسية، ليستخلص من بينها نخبة قادرة على القيام بأعباء الحكومة وإدارة البلاد"[18].

---

1. انظر : M.Duverger: «Les parties politiques» éd. Armand Colin, paris 1969, p: 85

2. المرجع السابق، ص 86.

16 . R.G. Schwartzenberg: «Sociologie politique»,op.cité, p:491

4. المرجع السابق، ص 492.

1. المجتمع الحديث، ص 22.

كذلك يميز دوفريجه بين الاحزاب المرنة (من غير غنضباط في التصويت) ويدخل فيها أحزاب الاطر، وبين الاحزاب الصلبة أو الجامدة (مع إنضباط في التصويت ومركزية أكبر في التوجيه القيادي) ويدخل فيها الاحزاب الجماهيرية، كما يميّز بين الاحزاب المنخصصة التي لا ترمي الى تأطير الافراد في حياتها اليومية وتكتفي بالاستيلاء على السلطة، وبين الاحزاب الكليانية أو الشمولية التي تتطلب مشاركة تامة من قبل أعضائها باعتبار أن الشأن السياسي لا ينفصل عن الامور الاخرى التي تهم المجتمع. ويتلاقى مع هذا التصنيف الاخير الاحزاب الليبرالية من جهة، والاحزاب الماركسية من جهة أخرى التي تميل الى دمج مناضليها في مجموعة من التنظيمات الاضافية من اجل تأطيرهم بشكل كامل[19].

ويتبع الباحثون الانجلو –سكسون معايير اخرى لتصنيف الاحزاب على أساس:

أ– القاعدة المؤيدة للحزب وما إذا كان الحزب يمثل مطالب جماعة ضاغطة معينة.

ب– سياسة العضوية، كقبول أي شخص كان في عضوية الحزب أو قبول أفراد معينين من أندية وقطاعات محدذدة.

ج– إختيار مرشحي الحزب، إما من قبل الاعضاء، وغما من جانب القيادة العليا للحزب.

د– أهداف الحزب، وهي تتوزع بين الوصول الى السلطة، وبين تثقيف القاعدة على أساس إقامة المجتمع الذي تتوخاه.

هـ– موارد الحزب، أي طريقة تمويله من قبل الاعضاء، أو من قبل النقابات والشركات الخاصة والتكتلات الاقتصادية.

و– أصول الحزب، كأن يكون قد تشكل داخل الندوة البرلمانية أو خارجها[20].

3– الانظمة الحزبية Les systèmes des partis: وهي تتوزع بين أربعة نماذج أساسية:

أ– نظام الحزب الواحد Parti unique وهو الموجود في الانظمة الشمولية أو التوتاليتارية، كالاحزاب الشيوعية في منظومة الدول الاشتراكية السابقة، وكوبا، وكوريا الشمالية، والصين الشعبية وغيرها. وفي هذه الانظمة يكون الحزب المسيطر على النظام السياسي هو الوحيد المرخص له بالعمل السياسي دون سواه.

---

2. المرجع السابق، ص 26–27.

1. أنظر : Samuel Eldersveld «political parties: Abehavioural analysis», Chicago, Rand McNelly, 1964, p:118-134

ب- نظام الحزب المهيمن Party dominant، والمقصود به حزب مهيمن على الحياة السياسية العامة في البلاد، كحزب المؤتمر Congré في الهند، والحزب الديموقراطي الليبرالي في اليابان. والحزب المهيمن لا ينفي وجود أحزاب سياسية أخرى الى جانبه، بل يستفيد من ضعف تأثيرها، وإنقساماتها الداخلية ليطرح نفسه كممثل وحيد للأمة في تطلعاتها. ويسود هذا النمط من الاحزاب في أوروبا الشمالية، ولا سيما في السويد والنروج والدانمرك حيث يتمكن الحزب المسيطر من إحراز نسبة عالية من الاصوات، تقارب ألـ40% عادة، الامر الذي يسمح له دائماً بتشكيل الحكومة والامساك بدقّة السياسة العامة.

ج- نظام الحزبين Le Bipartisme، وهو النظام السائد في كل من الولايات المتحدة بين الحزبين الديموقراطي والجمهوري، وإنكلترا بين حزب العمال، وحزب المحافظين. وفي هذا النوع من النظام لا يكون امام المواطنين مجال كبير للاختيار، حيث تنحصر المنافسة للوصول الى السلطة بين حزبين فقط، وحيث يكون إنتقال السلطة من حزب لآخر شبه دوري تقريباً، ما خلا بعض الاستثناءات الطفيفة.

د- نظام تعدد الاحزاب Le Multipartisme، وهو الذي تتنافس فيه عدة أحزاب للوصول الى السلطة منفردة أو من خلال التحالف في ما بينها؟ وهذا النظام يسود معظم الدول الاوروبية الغربية بدرجة معيّنة من الاختلاف. ففي هولندا مثلاًَ كان هناك أربعة عشر حزباً ممثلاً في البرلمان بعد إنتخابات 1972، وفي إيطاليا كان هناك ثمانية أحزاب في البرلمان، وكذلك في فرنسا، وبلجيكا وغيرها[21].

4- وظائف الاحزاب Les functions des partis

إن للاحزاب وظائف عدة تتلخص بالامور التالية:

أ- تشكل الاحزاب نقطة إستقطاب وإنسجام. فهي تعمل على تقريب المرشحين أصحاب الميول الواحدة، وتوحيد إتجاهاتهم العامة، والاسهام في عرض المسائل السياسية على المواطنين وتوفير الحلول لها. وبعد وصوله الى السلطة يحاول الحزب تحقيق الانسجام بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، لا سيما وأن وصوله الى السلطة يكون نتيجة لحيازته على أكبر عدد من المقاعد النيابية بما يؤهله لتشكيل الحكومة.

ب- وللحزب السياسي عادة وظيفة إنتخابية تتمثل بإنتقاء المرشحين، وتنظيم الحملات الانتخابية، وحث الناس على الاقتراع وتعزيز المشاركة في العمل السياسي، والاهتمام بقضايا الشان العام.

---

1. لمزيد من الاطلاع حول الانظمة الحزبية، راجع موريس دوفرجيه وروجيه جيرارد شوارزنبرغ، المراجع المذكورة سابقاً.

ج- إختيار أصحاب الكفاءة العالية لتمثيله في الحكومة، سواء اكان هو الذي يشكل هذه الحكومة، أو كان طرفاً في تحالف حكومي. فالوظيفة الحكومية بما تمثل من مسؤوليات في إدارة الشؤون العامة تتطلب درجة فائقة من المهارة والمؤهلات العلمية.

د- وضع الدراسات في مختلف القطاعات وشتى الحقول حول القضايا العامة وتقديمها بشكل إقتراحات للحكومة، مباشرة، أو عبر نوابه.

هـ- خلق حالة من التكامل والتواصل بين الحزب وقواعده الشعبية عن طريق تلبية مطالب الجماعة، وتكوين إطار عام للمبادئ السياسية والايديولوجية. وهذا يقتضي تعبئة دائمة للمناصرين والمؤيدين وتهيئتهم للتكيف مع الامور السياسية والتعاطي بها ومعها[22].

ويفترض أن تتوسل الاحزاب من وظائفها هذه الاساليب الديموقراطية، وأن تستبعد العنف، بكل أشكاله، كطريقة عمل من أجل بلوغ السلطة، أو المشاركة فيها. إلا أن هذا الامر يبقى نظرياً. فالعديد من الاحزاب السياسية تستخدم العنف الى جانب الاقناع، والتبشير السياسي. وهذا ما نراه عبر تجارب الكثير من الاحزاب ولا سيما الفاشية والنازية. فهي بالاضافة الى أسلوب التعبئة الجماهيرية المباشرة، من خلال الندوات ووسائل الاعلام التي كانت تمتلكها لم تتورع أبداً عن إستخدام العنف كوسيلة لاستبعاد منافسيها عن الحلبة السياسية، وخاصة في مرحلة وصولها الى السلطة وما بعدها.

وعلى أية حال لا يجب التوقف عند بعض الممارسات السلبية التي تحيط بعمل بعض الاحزاب الكليانية أو الشمولية. فالاحزاب الديموقراطية تمثل حاجة ضرورية للخدمة العامة، وتوعية الجماهير، وتأهيلها لممارسة حقوقها العامة والفردية، وتأطيرها لتكريس مفهوم المواطنية الصادقة.

---

1. أنظر : Peter Merkl in la politique compare, op. cité, p: 92-93.

الفقرة الثانية : النقابات

تعتبر النقابات عنصراً جديداً في الحياة السياسية. فهي لم تدخل المسرح السياسي إلا منذ بداية القرن الحالي. إلا أنها وبسبب ما تمثله من قوى مهنية–إجتماعية أصبحت قوة أساسية في تطور النظام السياسي وخاصة على الصعيد الاقتصادي العام.

والنقابة من حيث المبدأ مختلفة كلياً عن الحزب. فهذا الاخير يسعى لتحقيق هدف سياسي عام، في حين أن النقابة تسعى لبلوغ المصالح الخاصة المتعلقة بمهنة محددة.

والحدث عن الحركة النقابية يعني رؤية شمولية لواقع التنظيم المهني الذي يمكن أن يتراوح بين النقابات العمالية على مستوى المصانع، أو المهن البسيطة، حتى النقابات المتخصصة على مستوى المهن الحرة، مروراً بأرباب العمل، وهي ليست مقتصرة على قطاع محدد، فقد تكون داخلة في شتى الميادين بدون إستثناء.

والفارق الاساسي بين النقابة والحزب، هو أن النقابة تدعو أعضاءها أو منتسبيها للعمل من أجل تطوير أوضاعهم الذاتية، أي أنها تحثهم للنضال على أرض الواقع المحيط بهم الذي يعيشون فيه يومياً، في حين أن الحزب يدعو أعضاءه للنضال على صعيد سياسي عام يهم المجتمع بأكمله[23].

وإذا ما كانت الحركة النقابية تحاول الابتعاد بقدر الامكان عن السياسة فذلك لأن لها فسلفتها الخاصة التي تلعب فيها المهنة دور القاعدة والمركز لكل شيء. فهي ترى، كما يقول مرسيل بريلو بأن النظام الاجتماعي القائم، والذي ترفضه، يجب أن يدمّر من قبل المهن المتمردة، وأن المهن المتحررة من القيود والعوائق هي التي تقود الى تكوين النظام الاجتماعي الجديد[24].

والسلطة النقابية لا تدّعي الحلول محل سلطة الدولة، وغنما تعتبر نفسها قوة كبقية قوى الامر الواقع الاخرى التي تحاول الحصول على مطالب معينة من النظام السياسي.

1. أنظر : بريلو، المرجع السابق، ص 464.
2. أنظر : بريلو، المرجع السابق، ص 477.

وتنقسم الاتجاهات النقابية الى عدة تيارات. فهناك التيار الاصلاحي، على الطريقة الاميركية، الذي يريد تحقيق مطالبه من داخل النظام الرأسمالي عبر تحسين أوضاع العمال عن طريق زيادة الاجور، وتخفيض ساعات العمل، وإتخاذ الاجراءات الوقائية المتعلقة بظروف العمل نفسه. وقد تطور هذا التيار في بعض دول أوروبا، كإلمانيا، وبلجيكا، وهولندا، وسويسرا، والدول الاسكلنديناڤية حيث كانت النقابات متحالفة مع الحزب الاشتراكي وتمتلك في الآن نفسه رؤية إشتراكية للمجتمع. ولذا فقد نشأ نوع من تقسيم العمل أو المهام بين النقابات والحزب الاشتراكي في هذه الدول: فالنقابات تقود النضالات العمالية، وتقدّم النصح للحزب الاشتراكي على صعيد التشريعات الاجتماعية، وتدعمه في الانتخابات، والحزب يلعب دور المناطق باسم هذه النقابات في البرلمان.

أما التيار الثاني، فقد عرف باسم النقابية الثورية، وهي الحركة التي كانت قائمة في فرنسا قبل 1914، وتعتبر بان الحركة النقابية هي الوحيدة القادرة على تحقيق التغيير الثوري في المجتمع. فالتحول الاجتماعي، بحسب أنصار هذا التيار، لا يمكن أن ينجم عن صندوق الاقتراع، ولا عن التمرد، وإنما عن الاضراب العام وبواسطته، وكي تستطيع الحركة النقابية بلوغ أهدافها فان عليها أن تكون مستقلة كلياً عن أرباب العمل والدولة، حتى وإن كانت دولة البروليتاريا، وعن الاحزاب السياسية ولا سيما الحزب الاشتراكي.

لينين كان ضد هذين التيارين، ويرى أن الحركة النقابية يجب أن تقاد من قبل الحزب الشيوعي الذي يمثل طليعة البروليتاريا. فالنقابة لا يمكن أن تكون سوى المدرسة الابتدائية للشيوعية.ويمكن قبول غير الشيوعيين فيها من أجل تكوين وعيهم السياسي. وبرأيه أن النقابة في النظام الرأسمالي هي عامل إضطراب مطلبي، في حين أنها في النظام الاشتراكي هي عامل تقدم وتطور لانها تساعد النظام على ضبط وإحتواء ردود الفعل العمالية.

لكن، ومهما يكن وضع العلاقات التي تقيمها الحركة النقابية مع النظام السياسي، فان ما من شك على الاطلاق بان النقابات، التي تشكلت في الاساس لمحاورة أرباب العمل، أصبحت تؤلف اليوم قوة سياسية منظمة لا يستهانبها أبداً. فهي، وبفعل اتساع حق النشاط السياسي، أصبح لها كلمتها في كل الشؤون العامة التي تهم المجتمع، وتراقب بدقة السلوك الاقتصادي والاجتماعي للنظام القائم، وتتصدى له في كثير من الاحيان، والواقع أن ما ساهم باعطاء الحركة النقابية هذه الفعالية السياسية هو الدولة نفسها.

فالنظام الذي يمثل، في المجتمعات الصناعية المتطورة، مصالح أرباب العمل، إضطر لطرح نفسه كوسيط وحكم بين هؤلاء الاخرين وبين العمال ولاسيما من خلال الاتفاقيات الجماعية المتعلقة بشروط العمل حيث منح هذا النوع من الاتفاقيات قوة شرعية بفعل الموافقة والتصديق عليها. ومع أن عقد العمل الجماعي لا يشكل بحد ذاته قاعدة شرعية، إلا أن المكانة التي يحتلها في النظام القضائي تعطيه صفة آمرة في علاقات العمل نفسها، إلا أن الحركة النقابية التي تفاوض على هذا النوع من العقود تمكنت من ممارسة ضغوطها على الدولة لتقوم، بدورها، بممارسة نفوذها وتأثيرها على أرباب العمل وإجبارهم على تقديم تنازلات معينة.

من هنا تحولت النقابات الى تجمع ضاغط يؤثر على الحكام مباشرة ويدفعهم لاخذ مواقفها بعين الاعتبار. وقد إستطاعت النقابات المسيّسة، أي تلك التي تمتلك تصوراً سياسياً معيناً عن النظام الذي تطمح بالوصول اليه، من ترك بصماتها الواضحة على مسيرة التطور الاجتماعي والاقتصادي في الدول الديموقراطية. فوجودها في لجن التحكيم الاداري والعمالي، وفي هيئات الضمان الاجتماعي، وفي مؤسسات الصحة والوقاية، والتأهيل المهني، ومجالس إدارات المؤسسات المؤممة، جعلها تشارك مباشرة في وضع المخططات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة.

والحقيقة أن الحركة النقابية في المجتمعات الصناعية أصبحت قائمة في قلب الدينامية السياسية. فالنظام يحاول، بكل الوسائل، إستقطابها الى جانبه أو على الاقل التخفيف من قوة وحدة حركتها المطلبية، والاحزاب السياسية تحاول التلاقي معها في أطر تحالفية معينة. وقد وعت هذه الحركة أهمية المواقع التي تحتلها داخل التركيبة السياسية- الاجتماعية لهذه الانظمة بفعل المكانة الفعّالة التي يحتلها الأُجراء في النظام الرأسمالي، وراحت تفاوض على مطالبها بقوة وإصرار لتتمكن من تحقيق النجاحات اللازمة لتكريس دورها. وبفضل هذه النضالات المستمرة تمكن العمال في هذه الدول من تحسين أوضاعهم بشكل ملحوظ، وتحولت النقابات الى حركة وظيفية قادرة على إدخال تعديلات جوهرية على قلب العقيدة الرأسمالية، ولا سيما على مستوى التشريعات الاجتماعية[25].

وهكذا، فان الديموقراطية الغربية ساهمت في تطوير المشاركة العمالية في الحياة السياسية والاجتماعية، وفي القرارات المتعلقة بالتوجهات الاساسية. غير أن هذه المشاركة في المؤسسات الحكومية، التنظيمية والتشريعية، خلقت وضعاً جديداً للعلاقة بين العمال والسلطة. فبفعل المشاركة في

---

1. أنظر في هذا المجال، جورج بيردو، المجلد الثاني، ص 317-325.

السلطة فان الحركة العمالية تخلت عن إستقلالها الذاتي، وأصبحت مضطرة للتوافق مع إهتمامات السلطة نفسها.

إن محاولات ممثلي العمال للحصول من البرلمان على قوانين مؤيدة للمصالح العمالية، أو لزيادات في الاجور، أو لتحسين ظروف العمل يعني أن هؤلاء يدعمون، بصورة غير مباشرة، النظام الذي كانوا يرغبونه بتبديله في ما مضى. فهو بلجوئهم اليه للحصول على مطالبهم يبررون وجوده باعتباره الجهة القادرة على تلبية ما يطمحون بالحصول عليه.

غير أن تداخل الحركات العمالية في الأوالية السياسية وما يؤدي اليه ذلك من تخليها عن كثير من الامور والمسائل يطرح التساؤل عما إذا كانت فعالية العمل هي التي تحتوي السياسة، أم أن السياسة هي التي تلحق قوة العمل بها، وتخضعها لإرادتها[26]. وكانت هذه القضية بالذات وراء المناقشات الكبرى التي دارت داخل الحركة النقابية في المجتمعات الصناعية الغربية لتحديد موقفها من السلطة. القبول بالارتباط السياسي الواضح بالنظام كان معناه التخلي عن رسالتها التي تجعل منها الممثل عن الطبقة العاملة والمدافع عنها. فهذه السلطة، التي قبلت الحركة العمالية بالمشاركة في بعض مؤسساتها، لم تكن أبداً تلك التي تمثل مصالح العمال الحيوية، وإنما هي سلطة رأسمالية تحتل فيها القوى الاقتصادية مكاناً متميزاً يمنع العمال من المساهمة فيها بشكل فعّال. فضلاً عن ذلك، فان قادة الحركة النقابية لم يكونوا قادرين، في تعاونهم مع السلطة، الى حد ما، على تجاهل القاعدة التي إنتخبتهم والتي ترتكز أصلاً على دعائم مطلبية. ولعل هذا ما يفسّر لنا سبب محافظة الحركة النقابية في الديموقراطيات الغربية على دورها كقوة ضغط أساسية في الانظمة المذكورة.

الفقرة الثالثة : القوات المسلحة

تعتبر القوات المسلحة، أو الجيش، في كل دول العالم القوة الاجتماعية الاكثر تنظيماً بسبب تكوينها ذاته، والإنضباط والتسلسل الدقيق اللذين ترتكز عليهما، واللذين بدونهما لا تتمكن من القيام بالمهام المطلوبة منها بشكل صحيح.

والواقع أن أهمية القوات المسلحة تأتي من كونها صورة مصغرة عن المجتمع بكافة طبقاته وشرائحه وفئاته. فهي لا تتسم بصفة طبقية معينة تسبغ عليها ذاتاً خاصة، وبالتالي سلوكاً وقيماً محددين ناجمين

---

2. أنظر : بيردو، المجلد السابع، ص 369.

عن تراكم إجتماعي– تاريخي ضمن سياق إقتصادي معين، كما هي الحال مع الواقع الثقافي الخاص بأية طبقة إجتماعية، بل أن سلوكها وقيمها يعكس المثال الاعلى الذي يترجم مبادئ الامة وأخلاقها، وما تطمح أن تكون عليه. ولعل هذا ما يفسّر أسباب تلك التسميات العديدة التي أطلقت على القوات المسلحة في مختلف الدول باعتبارها "**درع الامة**" و"**سياج الوطن**"، وذلك التمجيد الذي أسبغ على "**الجندي المجهول**" كرمز للمواطن الذي يضحي بحياته في سبيل رفعة الامة والذود عن كرامتها. وقد درجت العادة، منذ أقدم العصور وحتى اليوم، على إعتزاز الامم بما تلك من جند تشكل قوتها الضاربة، ومرادفاً للسلطة بكل معانيها.

وكان من شأن خطورة الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في حياة الدول والشعوب، أن قامت الانظمة الحديثة بوضع القوانين الكفيلة بتنظيمها، وتحديد دورها، وتعيين المهام المطلوبة منها، والمسؤوليات الملقاة على عاتقها. وتنحو هذه الانظمة المعاصرة لوضع القوى العسكرية بتصرف السلطة المدنية والخضوع لقراراتها، والى أبعاد الجيش عن السياسة من أجل الحفاظ على هيبته ومكانته. والصراعات السياسية ليست، في نهاية الامر، سوى خطر يؤدي الى إضعاف قوة الجيش إذا ما غرق فيها، وتأثر بانقساماتها.

ويرى موريس دوفرجيه في هذا المجال:

"أن القوات المسلحة تشكل خطراً دائماً داخل كيان الدولة. فهي سند السلطة، ويكفي أن تكفّ عن الخضوع لهذه السلطة حتى تتسلم زمام الامور والحكم وتصبح بدورها مصر السلطات. إلا ان الجيش لا يلعب دائماً دور الباحث عن السلطة بمقدار دور الحامي للأمة... وفكرة طاعة الحكومة هي الفضيلة المثلى التي يتمتع بها إنطلاقاً من مفهوم الواجب، والشرف، والاخلاص... وعدم الطاعة يعني الخيانة. وواجب الدفاع عن الوطن يعني المحافظة على القيم الوطنية والتراث القومي. ففي زمن الحرب يطلب من الجندي أن يقاتل حتى الموت في سبيل وطنه وأمته. ولذا فان من الطبيعي أن تكون النزعة الوطنية حادة في صفوف القوات المسلحة على عدم الفصل بين تمجيد وتقديس الوطن، وتمجيد وتقديس الامانة والاخلاص. فبالنسبة للجيش ليس هناك من فصل بين الدولة والامة. فالدفاع عن الدولة التي تمثل النظام السياسي هو دفاع عن الامة. "[27].

1. أنظر : موريس دوفرجيه: "في الدكتاتورية" ترجمة د. هشام متولي، منشورات عويدات، بيروت 1965، ص 89.

وبالرغم من أن النزاعات والتوترات الحالية دفعت بالكثير من الدول للمحافظة على جيش قوي، وعلى قوة عسكرية ضارية، إلا أن القوات المسلحة بقيت في معظم الدول، الديموقراطية والكليانية على حدٍ سواء، تلك الأداة التقنية التي يستخدمها الحكام لمصلحة الامة. وإنحصر دور الجيش في التحضير للحرب وخوضها بدون أن يتدخل في السياسة، لأن خضوعه للسطة المدنية هو شرط أساسي لفعاليته[28].

ولم يكن مبدأ التفريق بين القوى المدنية والقوى العسكرية يمثل أي تراجع بالنسبة للجيش الذي كان يعتبر أن "السياسي" و "العسكري" لا ينتميان لنفس المحيط أو البيئة. فالعالم العسكري، هو عالم مغلق، ومستقل، يشكل مفهوم الوطن مثاله الاكبر. وهو عالم بعيد عن أساليب السياسة القائمة على الشك، والخداع، والمساومة. إنه عالم مؤلف من مفهوم واضح بما يكفي عن المجد الوطني لتحديد السلوك العسكري. وكان لتجربة الجيش التدخل في السياسة، كما حصل في فرنسا خلال عام 1958 و1960[29]، والتي كادت أن تهدد النظام والانضباط داخل المؤسسة العسكرية، أن فضلت القوات المسلحة في الدول الديموقراطية الانسحاب من اللعبة السياسية التي لم تكن تتلاءم مع دورها وواجباتها.

إلا ان هذا لا يعني أبداً أن الجيش غير معني اليوم على الاطلاق بالشأن السياسي. فالعسكريون، كما يقول دوفرجيه هم "بشر يهتمون بالسياسة شأنهم في ذلك شأن بقية المواطنين في الدولة الحديثة حيث تكون المساهمة في الحياة السياسية علنية"، وهذا ما يوكد على أن "إبعاد الجيش عن أحداث السياسة أمر على غاية من الصعوبة"[30].

ويبرز تدخل الجيش في القضايا السياسية الكبرى ذات الانعكاسات الوطنية الشاملة. فالجيش لا يتدخل في الصراعات الحزبية الداخلية من أجل الوصول الى السلطة، وإنما في المسائل المتعلقة بقوة الدولة ومنعتها، ووحدة الأمة وإستمرارها. وهو تدخل نراه بوضوح على عدة مستويات. فعلى المستوى السياسي، أصبح الجيش يدرك تماماً أن الصفة العسكرية للنزاعات بين الدول لم تعد هي الحاكمة، وأن الصراعات الحديثة يمكن أن تتخذ طابعاً سليماً أو عنيفاً. ولذا فإن الجيش يرى ضرورة المشاركة في المناقشات الهادفة لتحديد مفهوم العدو باعتبار أن ذلك لا ينفصل عن الرؤيا الشاملة للمصلحة الوطنية. وهذا يعني

---

2. أنظر : بيردو، المجلد الثالث، ص 254 وما يليها.

1. الاشارة هنا الى تدخل الجيش في السياسة، ومحاولة بعض كبار الضباط القيام بإنقلاب عسكري يمنع السلطة السياسية من منح الجزائر، التي كانت مستعمرة فرنسية آنذاك، إستقلالها.

2. أنظر : دوفرجيه، المرجع السابق، ص 92.

أن الجيش لم يعد مجرد قوة ضاغطة على السلطة للحصول على بعض المطالب المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، وإنما أصبح قوة مشاركة في تحديد سياسة السلطة على الصعيد الخارجي. ولعل أبرز مثال نورده هنا هو ذلك الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية لتحديد السياسة الواجب إتباعها لمواجهة الخطر الشيوعي، الصيني والسوفياتي، وأثره على إستمرار الحرب في الفيتنام لفترة طويلة.

وقد ساهمت السلطة السياسية نفسها في إفساح المجال أمام الجيش للتدخل في السياسة.

فعلى المستوى الصناعي والعلمي، كان الجيش يطالب السلطة السياسية بتخصيص الاعتمادات اللازمة لتطوير البحث العلمي الذي يمكن أن يقدم للجيش، وسائل تجهيز حديثة، أو أسلحة متطورة من شأنها زيادة فعاليته وقوته. وكان المبرر البسيط لذلك أن النقص في الاعتمادات اللازمة لتطوير القطاع الصحي أو التربوي لا يمكن أن يشكل تهديداً خطيراً لحياة الامة ووجودها، في حين أن النقص في التسلح يمكن أن يعرض الامة لكل أنواع المخاطر بدون إستثناء. ووجد الجيش في بعض الاوساط السياسية أصواتاً مدافعة عن رأيه هذا، حيث راح هؤلاء السياسيون يطالبون بتزويد الجيش بكل ما يحتاجه من تجهيزات وأموال تمكنه من المحافظة على المصالح الاساسية للامة.

وتقوم بعض الانظمة لضمان ولاء الجيش، بإغراق القوات المسلحة في السياسة عن طريق بث مبادئ الواجبات الوطنية، والتوجيه القومي ضمن إطار المذهب الرسمي للدولة[31] وهذا ما حصل في الانظمة الشيوعية السابقة، وفي ظل النظامين الفاشي والنازي. فقد تمت فعلياً عسكرة هذه المجتمعات، بحيث غدا الفصل بين السياسي والعسكري أمراً عسيراً. حتى القادة أنفسهم، والذين هم مدنيون في الاصل، لم يتورعوا عن إرتداء البذة العسكرية كدليل على الاهمية الكبرى التي كانوا يولونها للقوات المسلحة في تنفيذ مخططاتهم السياسية. إلا أن هذه العسكرة للمجتمع المدني كانت تتم تحت إشراف الحزب الحاكم وسيطرته.

ويورد مرسيل بريلو، ثلاثة نماذج للعلاقة بين السلطة السياسية والسلطة العسكرية:

أ) خضوع السلطة السياسية للقوة العسكرية، كما هي الحال في الانظمة الديكتاتورية. فهذه الانظمة هي عسكرية بحت ودور الجيش فيها أساسي.ومع أن هناك عناصر مدنية تشارك في السلطة السياسية إلا أن الجيش هو الذي يمتلك السلطة الفعلية ويوزع صلاحياتها على هواه.

---

1. دوفرجيه، المرجع السابق، ص 92.

وغالباً ما يقوم القادة في النظام الديكتاتوري بتقديم هذا الخضوع من جانب السلطة السياسية للسلطة العسكرية على أنه مؤقت. فهو يهدف، كما يقولون، الى إعادة النظام الى البلاد، ومعاقبة المجرمين، وتنقية الوضع تمهيداً للعودة الى الحكومة المدينة والدستورية.

إلا أن الواقع يشير الى أن هذه الحالة المؤقتة تدوم طويلاً في معظم الاحيان، لأن الحكومات العسكرية لا تتخلى عن السلطة بالسهولة التي يمكن أن نتخيلها. وهذا مثال رأيناه في إسبانيا في عهد الجنرال فرنكو، ولا نزال نراه في كثير من دول القارة الافريقية، وأميركا اللاتينية، وبعض دول الشرق الاوسط كتركيا، حيث يلعب الجيش الدول الاول في السياسة الوطنية[32].

ب) خضوع القوة العسكرية للسلطة الحزبية، حيث يلعب الحزب الدور الاساسي في الاشراف على الجيش وتعيين قياداته من بين الحزبيين المعروفين بولائهم للنظام، أو من الضباط الذين أدخلوا في الحزب لضمان إخلاصهم، كما كانت عليه الامور في روسيا السوفياتية في زمن ستالين، والمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية. فالحزب الحاكم في هذه الدول كانيمارس تسلطاً واضحاً على كل مرافق الدولة ومؤسساتها، بما في ذلك المؤسسة العسكرية، ويراقبها بدقة لمنع أي خروج من جانبها على إرادة الحزب وسيطرته[33].

ج) خضوع القوة العسكرية للسلطة الديموقراطية، وهي من أولى إهتمامات النظام الديموقراطي.

والواقع أن كل نظام يحاول تطبيق هذا الامر وفقاً لتقاليده، وتجاربه، ونظامه الدستوري. ففي سويسرا مثلاً، لا يعدو الجيش كونه عبارة عن ميليشيا مسلحة لا تمتلك قائداً في زمن السلم، ويتم إنتخاب قائدها من قبل المجلس التشريعي في حالة بروز خطر مباشر للحرب.

أما في الولايات المتحدة فإن خضوع القوة العسكرية للسلطة السياسية إنما هو التعبير المباشر عن النظام الرئاسي. فالكونغرس هو الذي يتخذ القرارات حول المسائل العسكرية. والرتب العليا للضباط لا يمكن أن تمنح بدون موافقة مجلس الشيوخ. والرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ليس على الصعيد النظري، كما تنص على ذلك معظم دساتير الانظمة الديموقراطية، بل فعلياً حيث يستطيع التدخل في كل الشؤون العسكرية، وخاصة على مستوى القرارات المتعلقة ببدء العمليات الحربية[34].

---

1. مرسيل بريلو، المرجع السابق، ص 354-355.
2. المرجع السابق، ص 356.
1. المرجع السابق، ص 363.

تمارين:

اختر الإحابة الصحيحة: إن أول من تكلم عن الأحزاب في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" هو:

1. ريمون آرون
2. الكسي دي توكفيل
3. جان شارلو
4. موريس دوفيرجيه

الإجابة الصحيحة رقم 2

2- القوى الفاعلة

الكلمات المفتاحية:

القوى والجماعات السياسية – القوى الفاعلة – البيروقراطيون – الجسم الانتخابي – الرأي العام.

الملخص:

تعتبر الإدارة البيروقراطية العمود الفقري للدولة الحديثة، وهي تتكون من نخبة اجتماعية على درجة عالية من الكفاءة العلمية والفنية تدير المرافق العامة وتخطط للمشاريع التنموية.ولا يمكن تجاهل الدور الهام الذي تلعبه الانتخابات، والتي تشكل إحدى سمات النظام الديمقراطي. ويشكل الرأي العام أحد مكونات الإرادة الاجتماعية السياسية التي يعول عليها بشكل كبير في العصر الحديث.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بالقوى والجماعات السياسية الفاعلة .
- تحديد مفهوم البيروقراطية والجسم الانتخابي والرأي العام ودورها في الحياة السياسية.

الفقرة الاولى : البيروقراطيون

تتميز المجتمعات الصناعية المتطورة بوجود نخبة إجتماعية، على درجة عالية من الكفاءة العلمية والفنية، تدير المرافق العامة، وتخطط للمشاريع التنموية على مختلف الصعد. وتتمتع هذه النخبة التي تحكم إدارات الدولة بتأثير ونفوذ كبيرين على السياسة العامة للنظام، وتلعب دوراً أساسياً في تكريس سلطة النظام نفسه. فهذه المجتمعات تجد نفسها مضطرة لتوفير حاجات مواطنيها في مختلف القطاعات، وتقديم خدمات عامة لا تستطيع تأمينها إلا من خلال هذه النخبة الفاعلة، ولذا، فإن ماكس ويبر رأى في هذا النوع من السلطة "النموذج الاكثر نقاوة للسيطرة الشرعية بوسائل القيادة الادارية البيروقراطية"[1].

والحقيقة أن هذه الادارة البيروقراطية هي العمود الفقري للدولة الحديثة. وهذه الاخيرة مدينة بتماسكها، وتقدمها الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، لهذه الفئة، الحاكمة عملياً، والتي تمتلك سلطة القرار الفعلي في مختلف القضايا. ويقول البير تيبو في هذا الصدد "بأن وحدة الامبراطورية الشاسعة لا يمكن أن تتم إلا بواسطة بيروقراطية، ومراسلات، ومكانة كبرى ممنوحة لرجل الادارة، الكاتب، الى جانب القائد العسكري"[2]. فالسلطة، إذن، من هذا المنظار هي إدارية – تقنية بالاضافة الى كونها سلطة عسكرية تسهر على النظام العام لمنع أي خلل يهدّد أمن الدولة وإستقرارها.

وسمة المجتمع الصناعي المتقدم هي أنه يفرز دائماً، من خلال إدارته، فئة متجدّدة، على الصعيد التقني، قادرة على تنظيمه عقلانياً. وهذا ما نلاحظه من خلال دراستنا لمراحل تطور هذا النوع من المجتمعات. فالبيروقراطية فيها لم تتحول، على غرار دول العالم الثالث، الى سلوك روتيني خامل يعرقل النمو والازدهار، وإنما الى عامل من عوامل الرقي والتقدم.

وتستمد البيروقراطية تأثيرها على النظام السياسي من الدرجة الكبرى من التنظيم الذي تتمتع به، والذي يعطيها مقدرة مباشرة على الفعل–الحركة، والتقرير، مما يجبرنا على عدم تجاهل وجودها كإحدى قوى الدينامية السياسية. وقد عدّد مرسيل بريلو المواصفات الملازمة لهذه البيروقراطية والتي تجعل منها قوة نافذة في هذه الدول، على الشكل التالي:

1. أنظر: بريلو، المرجع السابق، ص 384.
2. نفس المرجع، ص 387.

1) قيام هذه البيروقراطية داخل سلطة القرار الرسمي، حيث لا وجود لها خارج إطار المرفق العامالذي تديره بناء على معايير يحدّدها القانون بدقة.

2) تمتعها بسلطة خاصة تمكنها من إعطاء الاوامر الضرورية لتنفيذ المهام المطلوبة. وهي سلطة إرغامية موضوعة في خدمة الموظفين الذين يمارسونها على مستويين: داخلي وخارجي. فعلى المستوى الداخلي تتخذ هذه السلطة شكل التراتبية، من الاعلى إلى الاسفل، حيث يقوم رؤساء الادارات بتوجيه الاوامر لمرؤوسيهم الذين ينفذونها بإنقياد تام. وعلى المستوى الخارجي، أي العلاقات مع المواطنين، حيث يتمكن الموظفون من غخضاع المواطنين لسلوك معين، من الناحية الادارية، في كل المعاملات والشؤون التي تخصّهم.

3) درجة التنظيم الداخلي التي تلازم هذه البيروقراطية. فالعمل الاداري ليس إرتجالياً أو عفوياً، وإنما هو عمل منظم يرتكز على القواعد الادارية، والقوانين المرعية الاجراء، ويعتمد على الوثائق المكتوبة، كالملفات والمحفوظات، التي تتم العودة اليها كلما دعت الحاجة.

4) إستقرار الموارد المالية. فالموظفون يتقاضون مرتباً ثابتاً مرتبطاً بمواقعهم دون أن يكون لذلك أية علاقة مع الانتاجية أو الخدمات التي يقدمونها، لأن الادارة موجودة أصلاً لتلبية إحتياجات المواطنين، وليس بهدف الربح الخاص.

5) إضطرار الدول المتطورة الى إختيار كبار موظفيها من بين النخبة العلمية والتقنية، الامر الذي يفسر إهتمامها بالمعاهد الفنية العالية، ومعاهد التدريب الاداري التي تقوم بإعداد الموظفين إعداداً جيداً يسمح لهم بالقيام بمهامهم على اكمل وجه. والواقع أن هذه النخبة تشكل، في ما بينها، عالماً خاصاً مترابطاً ببعضه البعض عبر شبكة من العلاقات الناشئة عن ظروف الدراسة، والتأهيل الفني، التي تؤدي الى تكوين عقلية خاصة بأعضائها، وتخلق لديهم مثلاً معيّنة عن الدولة وطرق تطويرها بمنأى عن الصراعات السياسية.

والواقع أن كبار الموظفين نادراً ما يتأثرون بالتبدلات السياسية داخل الحكم. فهم يعتبرون انفسهم حراساً على مصالح الامة والوطن بغضّ النظر عن التيار السياسي الحاكم. وهذا صحيح الى حد بعيد لأنهم يؤمنون إستمرارية الدولة، ومرافقها العامة، والتي بدونها تتوقف البلاد عن التطور. فالقوة التقنية التي يمتلكونها تؤهلهم للامساك بمؤسسات الدولة، وعدم الانصياع بسهولة للحكومة التي لا تعجبهم. وهذا ما

يمنحهم تلك القوة الكبرى، والنفوذ المتزايد الذي يفرض وجودهم داخل القوى التي تثقل على النظام السياسي وتجبره على أخذهم بعين الاعتبار.

وفضلاً عن ذلك، فغن ما يمنح الادارة وموظفيها هذا الحجم من التأثير داخل النظام السياسي هو أن هذه الادارة تحاكم نفسها بنفسها ولا تخضع لقوة العدالة التي تفصل في المنازعات بين المواطنين. فالموظف الذي يرتكب مخالفة معينة أثناء قيامه بعمله يتلقى عقوبة من رئيسه، أو من الهيئة المكلفة بذلك ضمن قواعد القانون الإداري. وهذا الامر يعطي الادارة الكثير من الاستقلال وحرية الحركة، لأن القانون يطبق عليها من داخلها،وليس من قبل جهاز منفصل عنها كالسلطة القضائية، مثلاً.

ومع أن الدولة تحاول التخفيف من سيطرة الادارة ونفوذها عن طريق تحديد درجات المسؤولية، وعدم السماح للموظفين بإستخدام أموال الدولة وممتلكاتها لمآربهم الخاصة، ومنعهم من إستغلال السلطة التي يتمتعون بها لغايات شخصية، إلا أن هذا كله لا يلغي القوى الكبرى التي تتمتع بها الادارة على صعيد التأثير على القرار السياسي العام.

ويحدّد سيرينييه Serrigny الادارة بأنها "ذلك الجزء من القانون العام الذي يتضمن علاقات الحكام والمحكومين في تفاصيل تنفيذ الاجراءات التي تحكم هذه العلاقات".[3] ففي حين يضع القانون الدستوري مبادئ هذه العلاقات، فإن القانون الاداري هو الذي يحدد القواعد المتعلقة بتنفيذها ونتائجها.

ويميّز موريس هوريو، في هذا المجال، بين المصالح السياسية والمصالح الادارية. فالاولى هي عامة تتعلق بالامة أو الدولة، والثانية هي خاصة تتعلق بالمصالح الفردية للجمهور[4].

وتساهم بعض العوامل الموضوعية بقوة الادارة البيروقراطية داخل النظام السياسي، وتمكنها من الدفاع بشدة عن إستقلالها الذاتي بوجه السياسيين. وهذا ما نراه بوضوح من خلال العلاقة التي تقوم بين الوزير وإدارته. إذ غالباً ما تكون سلطة الوزير مقيّدة ببعض الاوضاع التي تمنعه من السيطرة الكلية على الادارة التي يشرف عليها. ويمكن تحديد هذه العوامل على الشكل التالي:

---

1. نفس المرجع، ص 397.

2. نفس الصفحة.

أ) حجم الوزارة وإتساع الشؤون التي تعالجها، الامر الذييمنع الوزير من الاطلاع على هذه الشؤون كلها بصورة تفصيلية، حيث أنه لايعرف، في معظم الاحيان، إلا المواضيع التي يطلبها بالتحديد، ويضطر بالنسبة لبقية القضايا اللجوء الى معاونيه لحلّها وإتخاذ القرار المناسب بشأنها.

ب) عدم إختصاص الوزير من الناحية التقنية. فالحقائب الوزارية توزع، كما نعلم، على أساس سياسي وليس تقنياً مما يجعل الوزير مجبراً على الأخذ برأي الخبراء في وزارته، وتبنيها، والدفاع عنها أمام الحكومة. وهذا يؤدي، بالطبع الى زيادة تأثير التكنوقراط ونفوذهم داخل السلطة السياسية. وقد علق أحد الباحثين على هذا الواقع بقوله "أن محترفي السياسة لا يستطيعون تكوين رأي مختص بدون مساعدة التقنيين. وليس هناك من رجل دولة يجرؤ على التدخل في المواضيع التقنية بدون جيش من الخبراء الذين يهمسون في أذنه ما يجب أن يفعل ويقول"[5].

ج) وينجم العامل الثالث عن اللاإستقرار الحكومي. فغالباً ما يترك الوزير وزارته في الفترة التي يبدأ فيها بالتعرف اليها عن كثب. وهذا عائد لطبيعة منصبه السياسي نفسه. فوجوده هو والحكومة التي يشارك فيها يخضع لتأثير التحالفات السياسية وتبدلاتها. وحتى عندما يتسلم أحد السياسيين وزارة معينة فانه يجد نفسه، في البداية، يطبق خطة لم يقم هو بوضعها، أو أنه بعد مرحلة من الوقت يعمد الى تحضير ميزانية لوزارته قد لا يتمكن من تنفيذها. أي أنه وبمقابل التبدل المستمر الذي يطرأ على أوضاع الوزراء فإن هناك نوعاً من الثبات والاستقرار في أوضاع الموظفين، والخبراء، الامر الذي يكسبهم نفوذاً كبيراً على السلطة السياسية وتحركاتها[6].

الفقرة الثانية : الجسم الانتخابي

لا أحد يستطيع تجاهل الدور الهام الذي تلعبه الانتخابات، التشريعية أو الرئاسية، في النظام الديموقراطي، فهي إحدى سمات النظام الاساسية التي يستحيل، بدونها، إطلاق صفة الديموقراطي عليه. والسبب في ذلك يعود الى أن الناخبين هم الذين يحدّدون، عن طريق الاقتراع، من هو الحزب أو التيار السياسي الذي يجب أن يمتلك الاكثرية البرلمانية التي تؤهله لتشكيل الحكومة، أو لتسلم سدّة السلطة العليا

---

3. نفس المرجع، ص 400.

1. حول البيروقراطية والنخب الاجتماعية أنظر :

Nicos Poulantzas: «Pouvoir politique et classes sociales».

في البلاد. ونرى هذه الممارسة بصورة جلية في الدول ذات التراث الديموقراطي العريق كالولايات المتحدة الاميركية، وبريطانيا، وفرنسا، وغيرها من دول أوروبا الغربية والشمالية.

والواقع ان اهم إنجازات الديموقراطية كان "هذا التقدم المستمر في تحويل مفهوم الشعب الى مؤسسات ذات نتائج عملية. ولا ريب بان الدليل المباشر على ذلك هو توسيع حق التصويت، حيث لم يصبح الحكم بالشعب حقيقة واضحة الا بعد أن كسبت أكثرية الراشدين حق الاقتراع"[7].

ولكي تكون هذه الممارسة صحيحة فإنه يجب تعميم حق الانتخاب على كل أفراد الشعب البالغين سن الرشد القانوني الذي يؤهلهم لذلك، في الوقت نفسه الذي يجب أن يفسح فيه المجال أمامهم لإمكانية الاختيار بين مرشحين أو حزبين ضمن إطار عملية نزيهة تجرى في مواعيد دورية ثابتة تسمح للشعب بتحقيق التغيير الذي يصبو اليه. ولذا، فإننا نعتبر بأن القانون الانتخابي الذي يضم جميع المواطنين الراشدين ليس سوى تطبيق لمفهومي الحرية والمساواة التي تقوم عليهما الديموقراطية الحقيقة[8].

وقيمة اللانتخابات هي أنها "تشكل الحدث الاسمى الذي يعبّر فيه الشعب عن رأيه. ففي هذا الوقت، وبهذه العملية، يؤكد المواطنون الخاضعون للقانون بأنهم أسياد أولئك الذين يسنّونه. وعندما تجري ديموقراطية معينة إنتخاباً، فإنها تدعو بذلك مواطنيها لأن يعلنوا، فردياً أو جماعياً، ما يريدون. وهكذا، فإن الكثير من الامور يتوقف على الطرق الذي تجري فيها الانتخابات. وأنه إذا ما فشلت هذه الانتخابات فإن الديموقراطية هي التي تفشل"[9].

من هنا نفهم أسباب إهتمام المفكرين في تحليلاتهم بتكوين القوى التي تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في سيرة النظام السياسي، وإعتبارهم الجسم الانتخابي في طليعة هذه القوى لأنه يشكل مصدر الطاقة السياسية في الانظمة الديموقراطية. فالنظرية الديموقراطية تؤكد على أن "الحكومة تمارس السلطة التي يمنحها إياها الشعب، وأن الموافقة الشعبية هي مصدر حق الحكومة في العمل"[10].

ونظراً للاهمية المتزايدة التي يمثلها الجسم الانتخابي في تقرير سلطة الاحزاب وقوتها، فإن هذه الاخيرة راحت تركز جهودها على الطريقة المثلى لاستقطابه الى جانبها من خلال طرح البرامج التي تتلاءم

---

2. أنظر لسلي ليبسون: "الحضارة الديموقراطية" منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، 1964، ص 100.

1. المرجع السابق، ص 103.

2. المرجع السابق، ص 109.

3. المرجع السابق، ص 112.

وإتجاهاته الكبرى. فالسلطةالناجمة عن الاقتراع هي الوحيدة التي تستطيع الادعاء بشرعيتها لكونها ناتجة عن الارادة الحقيقية للجسم الانتخابي. أي بمعنى آخر أن السلطة السياسية المطلقة في النظام الديموقراطي هي بين أيدي الشعب الذي يقرر منح الحكومة تلك السلطة المعنوية التي تستمد منها قوتها الشرعية.

ويشكل الجسم الانتخابي قوة ذات طبيعة خاصة. فهو أصلاً قوة محايدة تمنح سياسات متباينة الطاقة الضرورية للعمل، ولا سيما عندما تتوزع أصواته بين عدة فئات أو تيارات سياسية، أو حينما تؤدي عملية الاقتراع الى تغيير أولئك الموجودين في السلطة وإستبدالهم بفريق عمل جديد.

وهو أيضاً في الوقت نفسه قوة إصطناعية يخضع في بنيته التكوينية للقواعد والنصوص التيتنظمه، مثلما هو قوة مجزأة أو منقسمة الى عدة إتجاهات تتباين في التعبير عن نفسها[11].

وخاصية الجسم الانتخابي كذلك هي غموضه في معظم الاحيان. إذ غالباً ما يصعب تحديد هذه القوة وأهدافها قبل ظهور نتائج الاقتراع، وبحسب الاصوات التي تحصل عليها الفئات المتنافسة. أي أن ليس له أهدافاً محدّدة مسبقاً بطريقة تحوله الى قوة مساندة لإنشاء نظام سياسي معيّن.فهو يفتقد الى ذلك التنظيم الذي يحوله الى كتلة سياسية واضحة المعالم بالرغم من تأثيره وفعاليته.

ويرى البعض في الجسم الانتخابي قوة موحدّة ومجزأة في آن واحد، بالاضافة الى الاعتراف به كمصدر وحي للنشاط الحكومي. فعندما نقول مثلاً، أثناء إستفتاء معين، بان إرادة الشعب عبّرت عن نفسها بموقف ما، فإننا نقصد بذلك موقفاً موحداً أو قوة موحدّة. في حين أن الواقع يظهر أن هذا الجسم الانتخابي نفسه مؤلف من تيارات مختلفة، يمين، يسار، وسط ألخ[12]...

---

1. أنظر : بيردو، المجلد الثالث، ص 193.
2. المرجع السابق، نفس الصفحة.

وتستطيع السلطة التحكم الى حد بعيد بإرادة الجسم الانتخابي، أو قسم واسع منه على الاقل، وذلك عن طريق التقنيات التي تقترحها هذه السلطة لممارسة حق الاقتراع. فالجسم الانتخابي يتألف، كما نعلم، من أفراد يختلفون في أوضاعهم الاجتماعية، وإتجاهاتهم السياسية، الامر الذي يسمح للسلطة بالسيطرة على جزء من إرادتهم، والتأثير عليها، وتوجيهها حيثما تشاء عبر تقسيم الدوائر الانتخابية الهادف لتشجيع إتجاه سياسي معين لتحقيق النجاح في المناطق التي يمتلك فيها درجة عالية من النفوذ.

مثلما تستطيع هذه السلطة السماح لبعض الجماعات بإثبات تفوقها على الفئات الاخرى، كما هي الحال في نظام الاقتراع على دورتين. وهذا معناه أن الجسم الانتخابي يخضع في كثير من الاحيان لنفوذ السلطة التي تستطيع التحكم بجزء منه. وأهمية هذا الجزء تتعلق بمدى فعالية أجهزة السلطة والوسائل التي تستخدمها من جهة، وبضعف أو بقوة الاحزاب السياسية المناهضة لهذه السلطة، والتي تستطيع بدورها التأثير على الغالبية العظمى من الجسم الانتخابي، وتوجيهها وفقاً لمخططاتها ومصالحها.

وأهمية قرارات الجسم الانتخابي حول توجيه الحياة السياسية هي التي تبرر تلك الفائدة الكبرى التي نعلقها من ناحية التحليل الاجتماعي–السياسي، على معرفة الدوافع التي تجعل الناخب يصوّت بطريقة معينة دون الاخرى. أنه عندما نعرف الدوافع التي تتحكم بمضمون بطاقة الاقتراع، فإنه يصبح من الممكن توجيه هذه البطاقة في إطار معين من خلال التأثير على هذه الدوافع. ولذا، فانه غالباً ما تسبق الحملات الانتخابية دراسات إجتماعية على مستوى الدوائر الانتخابية لتحليل العوامل الموضوعية التي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك الناخبين.

إلا أن معرفة دوافع الاقتراع، كما يقول جورج بيردو، لا تمثل سوى الجانب النفعي بالنسبة للمرشحين. فعلى الصعيد العام لا يكفي معرفة الطريقة التي صوت بها المقترعون، وإنما يجب فهم الاسباب التي حدت بهم للتصويت بمثل هذه الطريقة. فحساب الاصوات لا يساوي شيئاً إذا ما تجاهلنا الاسباب. وتنحو الاحزاب عادة تفسير الاصوات المؤيدة لها كدليل على قبول برامجها. لكن هل كل الذين يصوتون للاحزاب يؤيدون كامل برامجها أمبعض بنودها فقط؟ وكيف، بالمقابل، تستطيع السلطة تفسير إرادة الشعب؟ فهل لموقف الشعب علاقة بسياستها الخارجية أو الداخلية، ام بموقفها حيال المسائل الاقتصادية وغيرها؟ وهل تم التصويت الى جانب مرشحي السلطة للموافقة على هذه المواقف أو بسبب الخشية من الاخرين؟

كذلك فان على المعارضة التمييز بين الاصوات التي تنالها لكونها معارضة فقط، وبين الاصوات التي تأتيها للموافقة على خططها وأهدافها. فالاصوات التي تؤيد المعارضة غنطلاقاً من البرامج التي تعلنها هي وحدها التي تسمح لها بالادعاء بأنها تشكل بديلاً عن الحكومة القائمة[13].

وأخيراً لا بد من الملاحظة بأنه من النادر رؤية الجسم اللانتخابي يحقق إجماعاً كاملاً على موقف معين في النظام الديموقراطي. فهناك دائماً أكثرية وأقلية تتوزع بين هذا الطرف وذلك. والجهة التي تنال أغلبية الاصوات تصر على القول بأنها حصلت على الارادة الشعبية التي تمنحها الشرعية اللازمة للوصول الى الحكم. وهذا من طبيعة اللعبة الديموقراطية.

لكن ماذا نقول، والحالة هذه، عن الاقلية الخاسرة في الانتخابات الرئاسية في فرنسا مثلاً، ولا سيما عندما تتقارب هذه الاقلية مع الاكثرية بفارق بسيط من الاصوات. وأين تقف، في مثل هذا الوضع، الارادة الشعبية العامة؟

إن الجواب على هذا السؤال يستدعي، بالضرورة، إعادة النظر بمفهوم الديموقراطية نفسها، وعدم إعتبارها، كما يحدث غالباً، بأنها ديموقراطية النصف زائد صوت واحد.

1. أنظر : بيردو، المجلد الثالث، ص 197.

الفقرة الثالثة : الرأي العام

لم يزل الرأي العام يشغل إهتمامات العلماء المفكرين الدراسين للشأن العام، والراغبين في فهم حقيقة الواقع الاجتماعي. فهو يعكس الى حد بعيد تصورات الجماعة، ويظهر الاتجاهات الكبرى التي تتوخاها حيال قضية معينة. وقلما تجاهل الفلاسفة قيمة الرأي العام كأحد مكوّنات الارادة الاجتماعية– السياسية، فارسطو أشار، ومنذ القديم، الى فضيلة "الرأي الشعبي"، وتبعه في ذلك مكيافيللي، وهو يقدم نصائحه للامير، قائلاً : "ينبغي أن يكون المرء جديراً بمحبة الشعب لأنه هو الاقوى والاكثر قدرة". ورأى هوبس بأن العالم "يحكمه الرأي العام"، مثلما تحدّث روسو بوضوح عن مفهوم "الارادة العامة".

وعرّف غبريال دوتارد الرأي العام بأنه "مجموعة الاحكام الرائجة لدى الناس التي تخصّ المشكلات الحالية"، أي أنه ذلك الحكم الجماعي الصادر حول واقعة أو أمر معين[14].

وقد بلغ الاهتمام بالرأي العام، في عصرنا هذا، مستوى كبيراً من جانب الحكام والمسؤولين الذين شجعوا على قيام المؤسسات الاستطلاعية التي تدرس إتجاهات الآراء، ومواقف الناس من القضايا الكبرى كالحرب والسلم، وحقوق الانسان، والانتخابات، والاوضاع المعيشية، والبيئية، والصحية وغيرها.

فهؤلاء الحكام كانوا يدركون تمام الادراك بأن نقطة الضعف الاساسية في نظام حكمهم ستظل، بالطبع، عدم إستطاعتهم التعرف الى حقيقة الرأي العام، وأنهم إذا ما أرادوا أن يكون حكمهم ديموقراطيا، فإن عليهم الاطلاع على رغبات الشعب، وميوله، وحاجاته[15].

وكان الرئيس الاميركي روزفلت من بين أولئك الحكام الذين يعلقون أهمية خاصة على الرأي العام، ويستطلعون مواقفه طيلة الحرب العالمية الثانية. وعلى هذا الاساس رأى اللورد بريس "أن الديموقراطية لا تبلغ أوجها الا حين يأتي اليوم الذي يمكن فيه معرفة إرادة الشعب في كل وقت بدون اللجوء الى الانتخابات"[16].

ويتميّز الرأي العام بخصائص معينة أهمها:

– أنه لا يظهر إلا إزاء مسألة محدّدة. فالمرء لا يعبّر عن رأيه إلا في قضايا معينة.

– إنه موقف شفهي يبرز العقلية التي تجنح بالفرد للسلوك على نحو معيّن إزاء مشكلة تتعلق بالمصلحة الجماعية.

---

1. أنظر : المجتمع الحديث، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 68.
2. أنظر: د. عبد الكريم اليافي، "تمهيد في علم الاجتماع"، منشورات جامعة دمشق، ص 401.
1. المرجع السابق، ص 402.

وهنا لا بد من التفريق بين الرأي العام، والمواقف الشخصية التي يعلنها رجال السياسة وغيرهم في وسائل الاعلام الجماعية كالصحف، والتلفزيون، والاذاعة، أي أنه لا يجب الخلط بين هذه المواقف وبين الرأي العام المعبّر عن مجموع إرادات الافراد. كذلك لا بد من الاشارة الى انه لا يكون ثمة رأي عام عندما يكون المقصود مشاركة عامة من قبل الافراد في قيم معترف بها بصورة جماعية شاملة[17].

والرأي العام هو ظاهرة إجتماعية تلعب في الدول الديموقراطية دور الرقيب على الممارسات السياسية والاداء الحكومي. وقد ساهمت عوامل عديدة في بلورته ومضاعفة فعاليته أهمها:

1. تطور وسائل الاعلام الحديثة وإرتفاع قدرتها على تكوين وتوجيه آراء الناس.
2. إتساع رقعة الديموقراطية في العالم، وإزدياد نسبة المتعاطين بالامور العامة.
3. نمو الثقافة والتعليم وإنتشارهما بشكل كبير الامر الذي يساهم بتطور الوعي الاجتماعي والسياسي.
4. شيوع الانظمة الديموقراطية التي تعتمد الحوار والمناقشة اللذين لا يخفى تأثيرهما على تكوين الرأي العام.
5. وجود العوامل النفسية التي تحرك الرأي العام كالعواطف، والافكار، والعادات، والتقاليد، وإرادة التسلط، أو محاولة إقناع الغير.
6. بروز الحدث الخارجي الذي يقود الى ردات فعل داخلية عديدة تؤدي الى توحيد الرأي العام أو إنقسامه[18].

ولا بد من الاشارة هنا الى أن هذه العوامل مجتمعة تساهم بتكوين الرأي العام الذي يمر بأربعة مراهل هي:

أ- الرأي السطحي، وهي المرحلة التي يبدأ فيها الرأي العام بالتشكل إنطلاقاً من حدث أو واقعة معينة.

ب- القناعة الذاتية لدى الافراد.

ج- الجدل الحماسي الذي يؤدي الى بلورة آراء الافارد وتفاعلها بحيث تشكل تياراً معيناً.

د- الاستغراق في القضية المطروحة وتحولها الى نقطة مركزية في تفكير الافراد.

والرأي العام يدعي العقلانية، ويحمل في طيّاته رغبة الصوابية، ويفترض التعددية إنطلاقاً من الايمان بالحرية، ويتخذ صفات القانون الاخلاقي في مجتمع معين بإعتبار أن هذه الحرية يجب أن تكون هادفة

---

2. المجتمع الحديث، المرجع السابق، ص 71.

1. أنظر: Gaston Berger: «L'opinion politique, phénomène humain», éd. P.U.F, paris 1951, p: 72.

لخير المجتمع وليس لضرره[19]. وهو متحرك، غير ثابت، يخضع في تبدلاته للتطورات والمؤثرات الخارجية التي تدخل على الحدث وتعدله بحيث يتغير الموقف منه. ولذا فإن ثمة إرتباطاً عضوياً بين الرأي العام والحرية. فالرأي العام لا يمكن أن يتجلى بصورة صادقة إلا في ظل نظام ديموقراطي يؤمن بالحرية ويمارسها كدليل على إيمانه بالمساواة بين الافراد. بيد أن هذا لا يعني أن الرأي العام هو وقف فقط على المجتمعات الديموقراطية. فحتى في المجتمعات الشمولية أو الكليانية هناك رأي عام من نوع معين، وهو الذي تسيطر عليه الحكومة القائمة وتوجهه لخدمة أغراضها السياسية، ناهيك عن الرأي العام المستتر، أو المعارض الذي يتحيّن الفرص للكشف عن نفسه.

ويرتبط إهتمام الحكومة، على مختلف أنواعها، بالرأي العام بالعوامل التالية:

1. إزدياد حاجة المواطنين للمعلومات.

2. حاجة الدولة الى دعم الشعب في عملية الانماء.

3. قدرة السلطة التنفيذية على تجاوز المجالس التمثيلية عبر توجهها المباشر الى الرأي العام عن طريق وسائل الاعلام.

4. إزدياد وعي العامة.

5. تطور وسائل الاتصالات والمواصلات[20].

ويبقى ثمة سؤال أساسي لا بد من طرحه هنا، وهو: من يحرك الرأي العام؟

الواقع أن وسائل التأثير على الرأي العام عديدة ومتنوعة، إلا أنه يمكن التركيز على أهمها وهي:

أولاً : وسائل الاعلام المختلفة، المكتوبة، والمسموعة، والمرئية. فهذه الوسائل تلعب دوراً أساسياً في التأثير على الرأي العام وتحريكه تبعاً لاستقلالها وتمسكها بحريتها الذاتية في طرح المسائل بموضوعية متناهية، كما هي الحال في الانظمة الديموقراطية، أو بحسب خضوعها وولائها للنظام السياسي، كما هو الامر في معظم الانظمة الشمولية.

ثانياً : قادة الرأي من المثقفين والمفكرين ورجال السياسة الاحرار. فهؤلاء يستطيعون، بما يمتلكون من قدرة على المناقشة والاقناع، تحريك الرأي العام في الاتجاه الذي يعتبرون أنه يحقق المصلحة العامة. وهم يلعبون دوراً بارزاً ومؤثراً في الحياة الاجتماعية والسياسية في الانظمة الديموقراطية، ويشكلون جزءاً لا يستهان به من الجماعات الضاغطة.

---

2. أنظر: أنيس مسلم، المرجع السابق، ص 236–237.

1. أنظر: د. أحمد بدر، المرجع السابق، ص 223–224.

وأخيراً لا بد من الاشارة الى أن الرأي العام ليس كلياً، بل يضم تيارات عديدة تتراوح بين المعتدلين الموضوعيين الذين يشكلون الغالبية الفاعلة، والمتطرفين الذين تتسم مواقفهم بالتزمت، وأحياناً كثيرة بالتعصب الاعمى في المسائل السياسية، أو الدينية، أو العرقية، أو الطبقية، أو الجنسية في معاداتهم للمرأة ودورها في المجتمع، وأولئك الذين لا رأي لهم ويعيشون في حالة إنطواء على الذات، أو عدم إهتمام بقضايا المجتمع والوطن الذين ينتمون اليه.

تمارين:

اختر الإجابة الصحيحة: خصائص الجسم الانتخابي:

1. يشكل الجسم الإنتخابي قوة ذات طبيعة خاصة.
2. هو قوة اصطناعية
3. خاصية الجسم الانتخابي
4. الجسم الانتخابي تتجلى بوضوحه في معظم الأحيان
5. الجسم الانتخابي قوة موحدة ومجزأة في آن واحد

الإجابة الصحيحة رقم 3

3- الجماعات الضاغطة

الكلمات المفتاحية:

القوى والجماعات السياسية – مفهوم الجماعات الضاغطة وتصنيفها –وظائف الجماعات الضاغطة – طرق عمل الجماعات الضاغطة.

الملخص:

ترتبط أهمية الجماعات الضاغطة بالدور الفاعل الذي تلعبه داخل النظام السياسي للتأثير على قرارات السلطة من خارجها، فهي لا تسعى للوصول إلى السلطة، كما هو الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية، وإنما لجعل قرارات هذه السلطة تتطابق مع أفكار ومصالح الفئات التي تمثلها.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بالقوى الضاغطة في النظام السياسي.
- تحديد مفهوم الجماعات الضاغطة وتصنيفها ووظائفها وطرق عملها.

الفقرة الاولى : مفهوم الجماعات الضاغطة وتصنيفها

ترتبط أهمية الجماعات الضاغطة بالدور الفاعل الذي تلعبه داخل النظام السياسي للتأثير على قرارات السلطة من خارجها. فهي لا تسعى للوصول الى السلطة، كما هو الامر بالنسبة للاحزاب السياسية، وإنما لجعل قرارات هذه السلطة تتطابق مع أفكار ومصالح الفئات التي تمثلها.

وقد برز هذا النوع من الجماعات في الولايات المتحدة الاميركية، عن طريق ظاهرة اللوبي، التي أولتها إهتماماً كبيراً في حياتها السياسية العامة، لاسيما وأن هذه الجماعات إتخذت صفة الفئات القادرة على التدخل في الانتخابات عبر منحها أموالاً، ودعماً بشرياً، للمرشحين الذين يؤيدون أهدافها أو توجهاتها.

من هنا نرى العلاقة القائمة بين الجماعة الضاغطة من جهة والليبرالية الديموقراطية من جهة أخرى. فهذه الجماعة تتحرك بسهولة ويسر، وبطريقة علنية ومباشرة في الانظمة الديموقراطية مستفيدة بذلك من مناخ الحريات السياسية والمدنية القائمة في هذه الانظمة، أي أن الجماعة الضاغطة هي أحد مظاهر الديموقراطية الحديثة إذا صح التعبير. وعلى هذا الاساس يمكن تعريف الجماعة الضاغطة كما يرى شوارزنبرغ بانها "تنظيم مشكّل للدفاع عن مصالح، ولممارسة ضغط على السلطات العامة من أجل الحصول منها على قرارات متوافقة مع مصالحه" وهو تعريف يفترض وجود ثلاثة عناصر: الجماعة المنظمة، والدفاع عن المصالح، وممارسة الضغط[1].

وعنصر التنظيم ضروري لوجود الجماعة الضاغطة. فالحالات التي تؤدي الى بروز مواقف عرضية، لا تعني وجود جماعة ضاغطة بقدر ما تعني وجود نشاط ضاغط غير منظم. في حين إن إلتقاء المصالح الكبرى وقيام علاقات جماعية مستمرة هو الذي يحدد مدى إتساع وأهمية الفئات التي قررت التكوّن في جماعة ضاغطة. وهذا لا يمكن التوصل اليه بدون وضوح المصالح التي تدافع عنها هذه الفئات، لا سيما وأن المصالح هي العنصر المحرك لها في النشاطات التي تقوم بها.

ومع أن تعبير الجماعة الضاغطة نشأ في الولايات المتحدة الاميركية. إلا أن المؤلفين الاميركيين يفضلون إستخدام تعبير "جماعة المصالح". وهذه الاخيرة لا تتحول، برأيهم، الى جماعة مصلحة سياسية أو جماعة ضاغطة إلا إذا حاولت التأثير على قرارات السلطة العامة[2].

ويعكس تنوع الجماعات الضاغطة وتعددها البنيات الاجتماعية– الاقتصادية، والمنازعات الايديولوجية في بلد معين. ويمكن للدول المتشابهة في هذه البنيات، والمتقاربة بالمستوى الفكري، أن تتشابه أيضاً

---

1. أنظر: شوارزنبرزغ، مرجع مذكور سابقاً، ص 587

1. نفس المرجع، ص 590.

بجماعات الضغط فيها. ويقسم جان مينو الجماعات الضاغطة في العالم الغربي الديموقراطي الى سلسلتين منالاجهزة. فبعضها غرضه الاساسي الحصول على مكاسب مادية للمنتسبين اليها، أو حماية الاوضاع المكتسبة، نازعة بذلك الى زيادة رفاهية الفئة الممثلة، والرئيسية فيها هي المنظمات المهنية. والاجهزة الاخرى تجد سبب وجودها في الدفاع عن الاوضاع الروحية والأخلاقية، وهي ذات نزعة إيديولوجية[3].

أ) المنظمات المهنية: وتضم ثلاثة قطاعات أساسية: العمال، أرباب العمل، والزراعة. وتتفاوت هذه القطاعات بالتجمعات التي تضعها، أو بالنشاطات التي تقوم بها، إلا ان بنيتها تخضع لعنصرين: التخصص والتجمع.

فالتخصص هو الذي يمنح هذه الجماعات قاعدة متجانسة تزيد من قدرة العمل لدى المسؤولين. ويبرّر الميل الى التجمع بمنافع ووجهات نظر مشتركة تتأكد رغم التناقضات المهنية والجغرافية. فمع أن لصناعيي النسيج والمعادن هموماً خاصة، إلا أن موقفهم حول عدة مشاكل مثل السياسة الاجتماعية للدولة، هي واحدة أو متشابهة. وهكذا نصل الى مركز واسع مكلف بالكفاح بإسم التجمع المعني[4].

ب) التجمعات الايديولوجية: وهي مجموعة إتجاهات متضاربة في الرأي والمواقف في كثير من الاحيان بسبب تباين نشاطاتها، إلا أنه يجمع بينها قاسم مشترك واحد هو الدفاع عن موقف إخلاقي- إنساني، إنطلاقاً من فكر معين أو إيديولوجية محددة. ولذا فإن تأثيرها في ممارسة الضغط على الحكومة يظل متفاوتاً بحسب أهمية كل فئة من فئاتها، والقوة التي تستند اليها، وهي غالباً قوة عددية ومالية تسمح لها بخوض حملات إعلامية فاعلة. ويخضع تأثير هذه الفئات لمقدرتها على تعبئة قسم كبير من الرأي العام حول أهدافها. ففي إلمانيا مثلاً تلعب "جماعة الخضر" دوراً فاعلاً في تثقيف المواطنين والضغط على الحكومة. وفي الولايات المتحدة تقوم الجمعيات المناهضة للتمييز العنصري بدور لا يمكن تجاهله في إقرار المساواة بين البيض والسود على شتى الصعد. وفي فرنسا تخوض عصبة التعليم معركة حامية

2. أنظر: جان مينو "الجماعات الضاغطة"، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات 1971، ص 10.

1. نفس المرجع، ص 13-14.

في سبيل العلمانية، مثلما تقوم الاتحادات الطلابية بنشاط ضغط واسع على الحكومة، ولا سيما في ما يتعلق بتعديل المناهج التربوية[5].

وتلعب الكنيسة الكاثوليكية، بشكل خاص، دوراً واسعاً في الحياة الاجتماعية والسياسية لبعض الدول كإيطاليا وأسبانيا، وتقدم لقسم هام من الناس تصورهم عن الحياة. وهدف الكنيسة، كما نعرف، هو السهر على النظام الاجتماعي الذي هو نظام الحياة، ولذا فإنها تحرك قطاعات واسعة من الفئات المنظمة، وخاصة على المستوى الاحزاب اليمينية. وينبع ضغط الكنيسة على السلطة من واقع المؤسسات الاجتماعية والمهنية التي تسيطر عليها، بالاضافة الى تأثيرها المباشر على كثير من رجال السياسة والشأن العام. وهو ضغط كبير تجد الدولة نفسها عاجزة حياله في كثير من الاحيان.ولعلّ السبب في ذلك يعود الى الاساس الديني للسلطة في هذه الدول[6]. ففي مرحلة معينة من التاريخ كانت السلطة الدينية والزمنية مجتمعة بيد شخص واحد. ولم يتم الفصل بين هاتين السلطتين إلا بعد صراع طويل. ألا أن ذلك لم يؤد الى التناقض الكلي بينهما.

وتستمد جماعات الضغط قوتها من أمرين أساسيين: عدد الاعضاء والطاقة المالية. فالعدد، كما يقول جان مينو، هو وحده عامل قوة في الانظمة التي يضطر فيها رجال السياسة الى أن يطلبوا دورياً ثقة الناخبين. فإمتلاك النقابات المنتسبة الى "مؤتمر إتحاد النقابات". في فرنسا لعدة ملايين من الاعضاء يوضح الاهمية المنسوبة لتصريحات القادة النقابيين. وتشكل الاهمية العددية بالنسبة للقادة ورقة رابحة جوهرية، ولا سيما إذا ما إستطاعت الجماعة تحريك عدد أعلى بكثير من رقم أعضائها العاديين[7]. إلا ان العدد ليس عنصراً ثابتاً، فهو معرض دائماً للإستبدال والتغيّر. ومع ذلك فإنه يبقى ذلك العنصر الاساسي الذي يترك تأثيراً واضحاً على السلطات العامة، والرأي العام على السواء.

وتستفيد جماعات الضغط من المساعدات المادية التي تتلقاها من أعضائها على شكل إشتراكات منتظمة، أو هبات وتبرعات تفرضها ظروف المسألة موضوع الصراع مع السلطة. وفي هذا الصدد لا بد من الاشارة الى أن الكتل الاقتصادية، من تجار وصناعيين وملاكين زراعيين، تتمتع بقدرة أكبر من

---

2. حول دور الطلاب الضاغط، أنظر: د. حسن صعب: "ثورة الطلاب في العالم" منشورات دار العلم للملايين، بيروت، 1968.

1. أنظر: Georges Balandier: «Anthropologie politique», P.U.F, paris 1967, p: 117-144

2. أنظر: جان مينو، المرجع السابق، ص 22–23.

سواها من التجمعات الاخرى في هذا المجال. فهذه الكتل الاقتصادية الكبرى تستطيع ممارسة ضغط مباشر على الهيئات السياسية ولا سيما تلك التي تعتمد عليها في تمويل حملاتها الانتخابية.

ويبقى للتنظيم الجيد الدور الاول في فعالية الجماعة الضاغطة. فالعدد، وإن كان كبيراً، قد يكون محدود التأثير في بعض الاحيان إذا لم يترافق بإلتزام واضح من جانب الاعضاء بالتوجيهات التي تصدرها قيادة الجماعة، كذلك، فإن لسعة الجماعة بين الناس، والاحكام الاخلاقية التي يصدرها هؤلاء عليها شأن كبير. ويساعد قدم الجماعة عادة على إرساء سلطتها: "ويبدو أن العامل – المفتاح في هذا المجال يكمن في نوع من التقييم ذي القواعد الذي يقوم به الجمهور". ففي فرنسا مثلاً فان إتحاد أرباب العمل لا يلقي صدىً واسعاً في الاوساط الفكرية. وكذلك التجار الذين لا يتمتعون بسمعة حسنة في أغلب الاوقات. و"يدخل أيضاً في الحساب وزن مختلف الاعمال التي تقوم بها الجماعات دون الاهتمام الكافي بردود الفعل المحتملة عند الضحايا، فالانقطاع عن تسليم المنتجات التي لا غنى عنها، كالحليب مثلاً، وسدّ الطرقات الذي يتم أيام الاعياد لم يزيدا، ولا شك، من شعبية الفلاحين في الاوساط المدنية"[8].

وتبدو الجماعات الضاغطة متنافرة ومتناقضة بين بعضها لاسباب إيديولوجية وسياسية الامر الذي يضعف قوة تأثيرها ويسمح للسلطات العامة بعلب دور الحكم القوي بينها. إلا أن هذه الصراعات الاجتماعية والمهنية ليست سمة ثابتة من سماتها. فهي تميل في أحيان كثيرة لتجاوز إنقساماتها العقائدية وصراعاتها الاجتماعية لتحقق حالة تحالف وتعاون بين مختلف أطرافها، وخاصة عندما يكون ثمة قضية واحدة يهمها الدفاع عنها. ولكن لا بد من الاشارة هنا الى أن هذا التعاون لا يلغي كلياً حالة التنافر بينها، وإنما يستبدلها بحالة من الاهتمام المشترك الذي تفرضه قضية معينة من القضايا.

ولا يقتصر تكوين الفئات الضاغطة على أولئك الموجودين خارج إطار الحكم وأجهزة السلطة. فنحن قد نرى جماعات ضاغطة من داخل مؤسسات الدولة نفسها. فوزارة الزراعة هي، في جميع البلدان كما يقال، جهاز ضغط حكومي في خدمة الفلاحين والادارة بمجموعها تعمل كجماعة ضغط من نوع اللوبي "Lobly" والجيش هو من القوى الضاغطة الكبرى أو البارزة[9]. فالادارة والجيش يمكن أن يتحولا الى جماعات ضاغطة أساسية إذا خرجا عن وظائفهما الاصلية وحاولا توجيه القرارات الحكومية، وتجميدها عند الاقتضاء. وهنا لا بد من التمييز بين وضع الجيش كقوة ضاغطة ووضعه كقوة مسيطرة على زمام

---

1. مينو، المرجع السابق، ص 27.

2. المرجع السابق، ص 34.

الامور السياسية وتسييرها من وراء الستار. فالحالة الثانية لا تشكل ضغطاً حقيقياً، وإنما تغييراً في موازين القوى التي يتألف منها النظام السياسي[10].

الفقرة الثانية : وظائف الجماعات الضاغطة

لا تستطيع الجماعات الضاغطة الوصول الى أهدافها إلا عبر سلسلة من الاجراءات الاولية التي يجب عليها القيام بها لتتمكن من إحداث التأثير المطلوب. وهذه الاجراءات تدخل في سياق المهام الوظيفية الملقاة على عاتق هذه الجماعات. من هنا يقتضي علينا، قبل النظر في أساليب تأثير الجماعات الضاغطة، التطلع بسرعة الى وظائفها.

ويمكن إدراج هذه الوظائف في ما يلي:

أ- **وظيفة صياغة المطالب:** وهي وظيفة مفصلية في العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، وتعني تلط الطريقة التي تقوم، بواسطتها، الجماعة الضاغطة بتحديد طلباتها للمسؤولين السياسيين الذين يمتلكون سلطة إصدار القرارات. وتقوم الاحزاب السياسية، عادة، بدور المنسّق والدامج بين مختلف الطلبات المتعلقة بأهداف جماعية. وهناك بالاجمال أربعة خطوط تميّز طرق بيان المصالح.

1. يمكن للطلبات أن تكون واضحة (عندما يعلن قادة أرباب العمل عن مطلب محدد). أو خفية الى حد ما (السلوك المعبّر عن إستياء، أو البطء في العمل الخ).

2. يمكن أن تكون مجرد شعارات منتشرة في الرأي العام على غرار "نريد أن يتغيّر هذا الوضع" ، أو أن تكون مطالب نوعية (كزيادة الحد الادنى للاجور).

3. وقد تكون عامة (المطالبة بزيادة الضرائب على الاغنياء) أو خاصة (تخفيف الضرائب على المواد الاولية والحياتية).

4. يمكن لبيان المطالب أو صياغتها أن يتخذ شكل التفاوض، أو شكل التعبير عن موقف شكر أو غضب معيّن.

والحقيقة أن فعالية النتائج ترتبط دائماً بالأسلوب المتبع. فبمقدار ما تكون الطلبات ضمنية وعامة، بمقدار ما يكون ثمة صعوبة عملية في إبراز قيمة المصالح وترجمتها في قرارات سياسية. كذلك، فإن

---

1. نفس المرجع، ص 35.

المواقف الايديولوجية المتشدّدة، والطلبات الخاصة جداً، والمواقف العاطفية، تجعل من الصعب التوفيق بين المصالح المتباعدة[11].

وفي المنحى ذاته يفرّق جان مينو بين ثلاث وظائف للجماعات الضاغطة:

أولاً : تقديم معلومات كاملة ظرفية تتعلق بالوضعية القائمة. وبغياب المستندات الملائمة فإن المسؤولين عن الدوائر الادارية معرضّون لإرتكاب أخطاء خطيرة حول معنى ومحتوى التدابير الواجب إتخاذها، أو التعديلات الواجب القيام بها أثناءي التنفيذ. والحق، أن قادة المنظمات المهنية هم، في الغالب، في أفضل وضع لتقديم هذه المعطيات.

ثانياً : قبول أصحاب العلاقة بالتدابير المطلوبة. ويؤدي قادة الجماعات خدمات كبرى بقبولهم عرض العمل، الذي بوشر به، على أنصارهم وتوجيههم لتطبيقهتطبيقاً صحيحاً. ويمكن إعتبار القيام بكل هذه الوظائف أو بجزء منها هو، وفقاً للحالة، مفيد أو لا غنى عنه في جميع قطاعات العمل الحكومي.

ثالثاً : وتقدم المنظمات الشعبية للمجتمع خدمة تركيز و"عقلنة" أمنيات وحركات قد تتخذ غالباً، بدونها، شكلاً مشوّشاً وعنيفاً وذا نتائج غير متوقعة. والخطأ هو في الظن أن إلغاء التجمع أو تنظيمه يضع نهاية للمطالب ذات المرمى الايديولوجي أو المادي التي يعبّر عنها. ومن المؤكد أن الدفاع عن مصالح مجموعة من الناس بواسطة جماعة منظّمة بقوة يقوي طاقة ضغط المجموعة. وفي الوقت نفسه يسيّر هذه الطاقة في إتجاه يسهل المساومة والتسوية السلمية في النهاية[12].

ب – وظيفة ضمنية للتكامل: في الواقع، أن الجماعات الضاغطة تمارس وظيفة مطلبية ظاهرة، وتمارس أيضاً وظيفة تكاملية ضمنية. فبطريقة غير مباشرة، تقوم الجماعات الضاغطة بخدمة النظام القائم عن طريق تقنين سيل المطالب بعد تنقيتها من حماسها الثوري. وتثير هذه المعضلة "الاحتجاج – التكامل" خلافات بين قيادات المنظمات العمالية وقواعدها. وكثيراً مايرد المناضلون على إعتدال القيادة بإضرابات فورية. والواقع أن المسؤولين النقابيين يجدون أنفسهم أحياناً مضطرين للتوصل الى تسويات مع أرباب العمل والحكومة حول زيادات الرواتب. وهو أمر ترفضه القواعد التي ترى في هذا النوع من الاتفاقات "التكاملية" إضراراً بمصالحها.

---

1. أنظر: شوارزنبرغ، المرجع السابق، ص. 623.

2.أنظر: مينو، المرجع السابق،ص.109–110.

ج- الجماعات الضاغطة كبدائل عملية عن الاحزاب السياسية: وتستطيع الجماعات الضاغطة لعب دور البدائل الوظيفية عن الاحزاب السياسية إذا ما قصّرت هذه الاخيرة في مهمتها التوفيقية والدمجية بين مختلف أنواع المطالب. وفي هذه الحال، فان النقابات العمالية هي التي تقوم بهذه الوظيفة. فعن طريق دراستها لمصالح المهن والفئات المختلفة، فإن هذه النقابات تدخل نوعاً من الإنسجام في التعبير عن طلباتها عن طريق جمع مطالب العمال والتنسيق بينها. ويمكن للحكومة الاعتراف بهذه النقابات كأطراف محاورة، والالتزام معها بسياسة تشاور.

ومن شأن هذا الامر إلحاق الضرر بالمصلحة العامة. فالحوار مع مندوبي الفئات الخاصة يحوّل الفرد الى عنصر إجتماعي-إقتصادي مرتبط بمصالح فئة، وليس مواطناً واعياً لاهمية التضامن الوطني[13].

كذلك فإن تدخل فئات الضغط بهذا الشكل يمكن أن يؤدي الى أضرار حقيقية، حيث تحاول كل فئة أن ترمي على الآخرين مسؤولية تحمل الاعباء الوطنية، حيث يمكن أن يختل التوازن بين المصالح بسبب عدم المساواة في الاوضاع بين الجماعات المختلفة، الامر الذي يعطي كل منها وسائل تأثير غير متكافئة، ويمنح نشاطها فعالية متباينة[14].

الفقرة الثالثة : طرق عمل الجماعات الضاغطة

تتنوع أشكال تدخلات الجماعات الضاغطة وتشمل، عملياً، معظم ميادين الحياة السياسية. ويبرز هذا الامر بصورة جلية من خلال ثلاث مستويات أساسية هي:

أولاً : المستوى السياسي: إن قادة الجماعات الضاغطة لا يستطيعون الادعاء دائماً، بحيادهم السياسي. فهم يمارسون نشاطهم مع السلطات القائمة وبمواجهتها في معظم الاحيان، إذ أنهم يحاولون إقامة إتصال مباشر مع السلطة عن طريق إشراك بعض ممثليهم في الحياة السياسية، مثلما يقومون بالتعبير عن مصالح الجماعات التي يمثلونها أمام السلطة الحاكمة. والواقع أن تطور الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للدولة قد سمح بقيام مثل هذه الاتصالات وطوّرها الى أبعد الحدود. وكثيراً ما تقتضي بعض السياسات الحكومية مناقشات مبدئية تسمح للجماعات الضاغطة بالتدخل فيها بصورة

---

1. أنظر : شوارزنبرغ، المرجع السابق، ص 625.
2. المرجع السابق، ص. 626

مباشرة. وفي معظم الاوقات تكون إقتراحات القوانين التي يتقدم بها بعض النواب مستوحاة من دراسات أعدت من قبل جماعات المصالح.

والدولة نفسها تسهّل عملية تدخل هذه الجماعات. فالمؤسسات العامة، التربوية والصحية والاجتماعية وغيرها، تتشاور مع هذه الجماعات، وتبني معها صلات رسمية مؤقتة (كالندوات، أو كإستقبال قيادات الجماعات من قبل اللجان أو الكتل النيابية، أو الوزراء) أو مؤسساته (من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجان التخطيط المشتركة وغيرها).

وهذا الواقعيؤكد الصفة السياسية لعمل الجماعات الضاغطة التي تحاول التأثير على قرارات السلطة، وتوجيه عمل الآلة الحكومية، بما يخدم مصالحها.

وتقيم الجماعات الضاغطةمعالاحزاب السياسية علاقات ترتدي أشكالاً عديدة. ويأتي في مقدمها تأييد الجماعة الضاغطة لأحد المرشحين الذي دعم مطالبها، أو تعهد بالقيام بذلك. وغالباً ما تقوم بعض الجماعات بسؤال المرشحين عن برامجهم، ومواقفهم المحتملة إزاء القضايا التي تهمها لتقرر الموقف الذي يجب إتخاذه. ويمكن أن تسعى الجماعة لاقامة علاقات ممتازة مع حزب معين عن طريق تقديم الاعانات المالية له مقابل دفاعه عن مطالبها.

من جهتها، فان الاحزاب نفسها تحاول خلق جماعات ضاغطة، هي المنظمات الواجهية، لتستخدمها في سبيل الدفاع عن أهدافها الخاصة، وهذا ما نراه في كثير من الجمعيات والهيئات الشعبية وغيرها المرتبطة مباشرة ببعض الاحزاب.

ثانياً : التأثير على الرأي العام: لا تستطيع الجماعات الضاغطة تجاهل الثقل المعنوي الذي يمثله الرأي العام في كثير من البلدان، ولذا فإنها تحاول إدخاله في نشاطها. ويختلف التعاطي مع الرأي العام بإختلاف أهداف الجماعات الضاغطة. وقد تكون الغاية من ذلك تربوية في بعض الاحيان، كالجماعات المهتمة بحقوق الانسان التي تقوم بشرح هذه الحقوق للمواطنين وتعلمهم على طرق الدفاع عنها، أو قد تكون توجيهية تربوية، كما هو الحال مع الجماعات العاملة ضد إنتشار الكحول والمخدرات بين الشباب وغير ذلك.

وتهتم الجماعات الضاغطة بالرأي العام من خلال العلاقات التي تحاول بنائها مع القطاعات التي تمارس دوراً بارزاً في تكوينه، كالقطاع الاعلامي. وهي تستخدم في هذا السبيل مختلف الوسائل المتاحة

لديها، كشراء مساحات إعلانية في الصحف، أو القيام بدعايات مدفوعة الثمن في محطات التلفزيون والاذاعة، الى ما هنالك من طرق معروفة.

ثالثاً : أشكال الضغط: تحاول الجماعات الضاغطة إتباع كل السبل والاساليب التي توصلها لغاياتها. وهي في هذا المجال لاتتوانى عن ممارسة التصعيد، بأعلى مراحله، إذا وجدت أن طرقها العادية لم تجد نفعاً. ويمكن تعداد أشكال الضغط التي تلجأ اليها الجماعات على النحو التالي:

أ- **محاولة الاقناع:** وهي أبسط الاساليب وأسهلها. وتقتصر على سعي الجماعة لإقناع السلطة المختصة بأحقية مطالبها التي ترفقها بالوثائق اللازمة، والمعدّة بعناية، حول المسائل التي يجري بحثها. وتعتبر الاتصالات المباشرة من أفضل وسائل الاقناع، إذ تستطيع الجماعات الضاغطة من خلالها البرهان على صحة مواقفها، وإقناع المسؤولين بصوابية وجهة نظرها.

ب- التهديد : وهو الاسلوب الذي تعمد اليه الجماعات الضاغطة عندما تفشل في إجراء محادثات مع السلطة لإقناعها بأحقية مطالبها. ويتخذ التهديد أشكالاً متنوعة. فهو يكمن، بالنسبة للبرلمانيين، في ما يسمّونه "التهديد بعدم الانتخاب مرة أخرى". وبالنسبة للوزارة يتمثل بتحريك الجماعات الضاغطة لمؤيديها من النواب لسحب الثقة من الحكومة وإسقاطها، أو دفعها للاستقالة. وبالنسبة للموظفين يتمثل الامر بالتركيز على أخطائهم، أو بإستغلال بعض جوانب حياتهم الخاصة.

ج- دور المال : لا يخفى على أحد ما لسلاح المال من تأثير على الحياة السياسية في معظم الدول. والمال، فضلاً عن انه يسمح للجماعات الضاغطة بتلميع صورتها الشعبية عن طريق الدعاية والاعلام، فإنه يشكل أيضاً بالنسبة لها وسيلة ضغط فاعلة.

ويبرز دور المال على مستويين: فردي وجماعي.

فعلى المستوى الفردي تعمد الجماعة الضاغطة الى رشوة بعض المسؤولين للحصول على مواقفهم على مطالبها دون قيد أو شرط.

وعلى المستوى الجماعي: تستخدم الجماعات الضاغطة عنصر المال لدعم الاحزاب السياسية وتمويل نشاطاتها الدعائية، وحملاتها الانتخابية. وهو أمر شائع جداً في العمل السياسي في الديموقراطيات الغربية، كالولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، والمانيا،وبلجيكا وغيرها.

د- **عرقلة العمل الحكومي:** عن طريق:

1. رفض التعاون مع السلطات العامة.
2. الضغط على خزينة الدولة عن طريق تصعيد الازمات المالية
3. رفض دفع الضرائب.

4. شلً حركة الدولة بواسطة الاضرابات في القطاعات الكبرى، كالنقل، والصحة، والتعليم، والكهرباء وغيرها[15].

وفي النهاية، لا بد من القول، إن أهمية الجماعات الضاغطة تنبع ليس فقط من عدد أعضائها، أو القطاعات التي تمثلها، وإنما من فعالية نشاطها، ومقدرتها على تحقيق غاياتها بطريقة إيجابية يتعذر فيها على هذه السلطة تصويرها وكأنها حجر عثرة في سبيل تطور النظام السياسي والمجتمع.

تمارين:

ما هي أشكال الضغط التي تلجأ اليها الجماعات الضاغطة؟

1. حول عمل الجماعات الضاغطة، أنظر جان مينو، المرجع السابق، ص 40-70.

الوحدة التعليمية العاشرة
التجربة السياسية السورية

1- مراجعة تاريخية للتجربة السياسية في سوريا

الكلمات المفتاحية:

التجربة السياسية السورية – الواقع السياسي قبل الاستقلال – الواقع السياسي بعد الاستقلال – ثورة الثامن من آذار – الحركة التصحيحية.

الملخص:

لابد عند عرض التجربة السياسية في سوريا من الفصل بين مرحلتي ما قبل الاستقلال من الاستعمار الفرنسي وما بعد الاستقلال، وقيام ثورة آذار، وتتويجها بالحركة التصحيحية.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بالواقع السياسي في سوريا قبل الاستقلال وبعده.
- تحديد أهمية ثورة آذار والحركة التصحيحية في الواقع السياسي السوري .

مراجعة تاريخية للتجربة السياسية في سوريا

إذا أردنا عرض التجربة السياسية أو الحياة السياسية في سوريا فمن الطبيعي من وجهة النظر التاريخية أن نفصل بين مرحلتين رئيستين، مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال وذلك قبل الخوض في دراسة شاملة لاهم ما يميز ملامح السياسة السورية.

الفقرة الأولى: الواقع السياسي في سوريا في مرحلة ما قبل الاستقلال:

من المفيد أن نعرض للواقع السياسي في سوريا في مرحلة ما قبل الاستقلال لأنها بطبيعة الحال أسست لما آلت إليه الحياة السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال، ولن نطيل العرض بل سنقتصر على مرحلتين رئيسيتين كان لهما شديد الأثر في تاريخ سوريا السياسي.

1- سورية في ظل الاحتلال العثماني:

في سنة 1516 سقطت سوريا في أيدي الأتراك العثمانيين، وباتت جزءاً من الدولة العثمانية التي استمرت سيطرتها على البلاد مدة أربع قرون، شهدت خلالها سوريا تراجعاً كبيراً في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. في عام 1916 استغل العرب الحرب العالمية الأولى ليعلنوا ثورتهم الكبرى ضد الحكم العثماني. انطلقت الثورة من الحجاز بقيادة الشريف حسين وبمساعدة من القوات الإنكليزية، وحاول العثمانيون قمعها بوحشية؛

وفي السادس من أيار (مايو) 1916 علق جمال باشا (السفاح) المشانق في دمشق وبيروت للعشرات من الزعماء الوطنيين السوريين الذين اهتموا بالعمل على استقلال البلاد العربية. لكن سرعان ما تمكنت الثورة العربية يساندها احرار الفكر ودعاة القومية العربية من أبناء سورية من الانتصار على العثمانيين،

وفي عام 1918 دخلت إلى دمشق القوات العربية والإنكليزية منهية 400 عام من الاحتلال العثماني.

2- مرحلة الانتداب الفرنسي ومرحلة ما قبل الاستقلال:

في العام 1918 أعلن السوريون استقلالهم تحت قيادة الملك فيصل الأول، ابن الشريف حسين. إلا أن بريطانيا وفرنسا، المنتصرتين في الحرب العالمية الأولى، كانتا تخططان لاقتسام المناطق التي حررت من السيطرة العثمانية فيما بينهما. ووفقاً لاتفاقية سايكس–بيكو السرية، حيث اتفقت الدولتان على تقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، وعلى أن تكون سوريا في منطقة النفوذ الفرنسية.

في أوائل عام 1920 نزلت القوات الفرنسية على الساحل السوري، وبعد عدة معارك مع الجيش السوري المتأخر عدة وعديداً وخاصة معركة ميسلون التي قادها وزير الدفاع آنذاك الشهيد يوسف العظمة، ومع الثوار الذين تصدوا للفرنسيين في عدة مناطق من البلاد، تمكن الفرنسيون من إخضاع سوريا لسيطرتهم، وأعلن عام 1923 بداية الانتداب الفرنسي على سوريا بتفويض من عصبة الأمم.

قرر السوريون مقاومة الاحتلال الجديد، ففي عام 1925 أعلنوا ثورتهم ضد الانتداب، ودارت معارك طاحنة بين الثوار والقوات الفرنسية في منطقة جبل العرب ومحيط دمشق وفي كل أنحاء البلاد، وقصف الفرنسيون العاصمة انتقاماً لمساعدة أهلها للثوار، وتمكنوا في النهاية من قمع الثورة، إلا أن المقاومة استمرت بشكلها السياسي.

في سنة 1936 وافقت فرنسا على منح سوريا استقلالاً جزئياً، ووقعت معاهدة بين البلدين تنص على منح سوريا الاستقلال، إلا أن فرنسا تنصلت من بنود المعاهدة بسرعة، وبقيت قواتها على الأرض السورية وظلت فرنسا الحاكم الفعلي للبلاد. خلال الحرب العالمية الثانية، أصبحت سوريا تحت سيطرة حكومة فيشي الفرنسية الموالية للألمان، وشهدت الأراضي السورية صداماً بين قوات حكومة فيشي وقوات فرنسا الحرة والقوات البريطانية، انتهى بسيطرة الحلفاء على سوريا سنة 1941، وتقديمهم الوعود باستقلال البلاد التام بعدما تنتهي الحرب.

انتهت الحرب سنة 1945 وتنصل الفرنسيون من وعودهم مجدداً. قاوم السوريون؛ وفي 29 أيار 1945 ردت فرنسا بوحشية من جديد، إذ قصفت مبنى البرلمان السوري في دمشق مما ادى الى استشهاد عدد كبير من المواطنين، مدنيين، وعسكريين، مما أثار المزيد من الاحتجاجات في سوريا والعالم العربي، وانتقلت الأزمة إلى مجلس الأمن الدولي الذي طالب بجلاء القوات الفرنسية عن البلاد. في 17 نيسان

1946، وتحت ضغوط دولية متزايدة، انسحبت آخر القوات الفرنسية من سوريا، وأعلن ذلك اليوم، الذي شكل بداية عهد جديد، عيداً وطنياً.

الفقرة الثانية:الواقع السياسي في سوريا في مرحلة ما بعد الاستقلال:

1- الواقع السياسي بعيد الاستقلال:

تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بعدم الاستقرار السياسي، ففي عام 1948 أعلنت دولة إسرائيل على أرض فلسطين العربية، وكانت سوريا من بين الدول العربية التي أرسلت قواتها إلى فلسطين للتصدي للدولة الصهيونية الوليدة. خسر العرب الحرب، وفي تموز (يوليو) 1949 كانت سوريا آخر الدول العربية التي وقعت اتفاقية هدنة مع إسرائيل. كانت تلك هي بداية الصراع العربي الإسرائيلي، الذي لا زال مستمراً حتى اليوم.

في 1949، تلقت الديمقراطية في سوريا ضربة موجعة، بقيام أول انقلاب عسكري في البلاد بقيادة حسني الزعيم. لم يدم حكم الزعيم سوى 139 يوماً، أزيح بعدها بانقلاب قاده سامي الحناوي، الذي سرعان ما قلب حكمه العقيد أديب الشيشكلي. استمر حكم الشيشكلي حتى سنة 1954، عندما أجبرته المعارضة الشعبية المتزايدة على الاستقالة ومغادرة البلاد. عادت الحياة الديمقراطية نسبيا، لكنها لم تثمر ولم تستمر نتيجة ما واجهت من اضطرابات سياسية أتت هذه المرة من الخارج.

كما تطورت العلاقات السورية السوفييتية في أواسط الخمسينات، وبالتالي بدأت علاقات سوريا مع الغرب تسوء، ووجدت سوريا نفسها في متاهات الحرب الباردة وما نتج عنها من قيام أحلاف وتكتلات في الشرق الأوسط.

في عام 1957 كادت الخلافات بين سوريا وجارتها الشمالية تركيا، أن تصل إلى حد المجابهة العسكرية، فقد حشدت تركيا قواتها على الحدود مهددة بغزو سوريا.

ازداد التقارب السوري مع الاتحاد السوفييتي، وازدادت الفرقة مع الغرب، وكانت التهديدات الغربية أحد العوامل التي دفعت السوريين إلى الاتحاد مع مصر في دولة واحدة أطلق عليها اسم الجمهورية العربية المتحدة، تم إعلانها في 22 شباط (فبراير) 1958، واختير الرئيس المصري جمال عبد الناصر رئيساً لها.

لم تستمر الوحدة مع مصر طويلاً، فقد كان حل الأحزاب السياسية السورية وتطبيق الأنظمة الاشتراكية في سوريا من الأسباب التي دفعت الجيش السوري إلى فصم الوحدة وإعلان الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة في 28 أيلول (سبتمبر) 1961.

2- مرحلة ثورة آذار :

في 8 آذار (مارس) 1963 قاد حزب البعث العربي الاشتراكي انقلاباً آخر، عرف باسم ثورة آذار. أنهى البعث القطيعة مع مصر وأعلن نيته إعادة الوحدة، إلا أن المفاوضات التي جرت بهذا الخصوص باءت بالفشل. كانت الخلافات التي نشبت داخل حزب البعث نفسه عائقاً أمام تنفيذ مشروعه التنموي في سوريا، وتميزت أواسط الستينات بمزيد من الاضطرابات السياسية، قادت إلى حركة 23 شباط (فبراير) 1966 التي وضعت -إلى حد ما- حداً للخلافات الحزبية.

في أيار (مايو) 1967، كانت الاشتباكات الحدودية السورية-الإسرائيلية، التي نتجت أساساً عن تعدي إسرائيل على المنطقة منزوعة السلاح، قد وصلت ذروتها. قامت إسرائيل باعتداءات واسعة على أهداف سورية في الجولان، وحشدت قواتها على خط الهدنة مهددة بغزو سوريا. ردت مصر، التي كانت تربطها بسوريا اتفاقية دفاع مشترك، بحشد قواتها أيضاً في سيناء. تصاعد التوتر في المنطقة، وقامت مساع دولية حثيثة لمنع نشوب الحرب، إلا أن إسرائيل فاجأت العالم بعدوانها على كل من سورية ومصر والأردن صباح 5 حزيران (يونيو) 1967. ابتدأ العدوان الإسرائيلي بضربة صاعقة للقوة الجوية المصرية والأردنية، تقدمت بعدها القوات البرية الإسرائيلية في سيناء والضفة الغربية للأردن لتحتلها في غضون أربعة أيام. في 9 حزيران (يونيو)، ورغم قبول الدول العربية بوقف إطلاق النار، هاجمت إسرائيل القوات السورية في الجولان، وتمكنت من احتلال هذه الهضبة الإستراتيجية بحلول يوم 11 حزيران (يونيو) 1967.

كانت الهزيمة العربية مفاجئة للجميع. وقرر العرب الاستمرار في الصراع، وعدم الاعتراف بإسرائيل وعدم التفاوض معها. في تلك الفترة التي تلت الحرب، كانت سوريا تزداد ابتعاداً عن محيطها العربي، وكان حكم البعث في دمشق يزداد ابتعاداً عن الشعب. كان هذا ما دعا وزير الدفاع حافظ الأسد إلى القيام بحركته التصحيحية في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 1970. أعاد الأسد سوريا إلى محيطها العربي، وبدأ يعمل على تعزيز الجبهة الداخلية استعداداً للمعركة ضد إسرائيل، فأعيد نشاط مجلس الشعب (البرلمان)

وتم تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية 1972 التي ضمت الأحزاب السورية تحت قيادة البعث، وتم إصدار دستور جديد للبلاد 1973.

3- مرحلة ما بعد الحركة التصحيحية:

لم ينتظر السوريون طويلاً؛ في 6 تشرين الأول (أكتوبر) 1973، بدأت سوريا ومصر، في وقت واحد، هجوماً مباغتاً على القوات الإسرائيلية في الجولان وسيناء المحتلين. وبينما تمكن المصريون من عبور قناة السويس وحرروا الضفة الشرقية لها، كانت القوات السورية تتقدم فوق أراضي الجولان الوعرة وشارفت على الوصول إلى خط الهدنة لعام 1949. إلا أن إسرائيل كثفت هجماتها على الجبهة السورية مع تدفق المساعدات الأميركية إليها، نتيجة التوقف المفاجئ للهجوم المصري في سيناء، وشنت هجوماً معاكساً ناجحاً تمكنت خلاله من إعادة احتلال الأراضي التي حررها السوريون. في 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1973 قبلت سوريا بقرار مجلس الأمن 338 الداعي إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة.

حين بدا أن القرار 338 لن يجد طريقه إلى التنفيذ، تابعت سوريا ضغطها العسكري بإشعال حرب استنزاف ضد إسرائيل في الجولان، استمرت 82 يوماً، وانتهت بوساطة أمريكية بالتوصل إلى اتفاقية لفك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل، أعادت الأخيرة بموجبها شريطاً من الأراضي المحتلة يتضمن مدينة القنيطرة، كبرى مدن الجولان. فوجئ السوريون عندما دخلوا إلى القنيطرة المحررة بأن المدينة تعرضت لتدمير إسرائيلي منظم وشامل، لم يوفر حتى دور العبادة والمستشفيات، ولا تزال حتى اليوم شاهداً حياً على الوحشية الإسرائيلية.

في عام 1976، أرسلت سورية قواتها إلى لبنان بقرار من الجامعة العربية لمساعدته في إنهاء الحرب الأهلية الطائفية التي اندلعت هناك. كان على القوات السورية التصدي للجيش الإسرائيلي خلال غزو إسرائيل للبنان عام 1982، ودارت معارك جوية وبرية طاحنة بين الطرفين. في كانون الأول (ديسمبر) 1990 تمكنت سوريا وحلفاؤها اللبنانيون من وضع حد للحرب الأهلية، وبقي الجيش السوري في لبنان للحفاظ على الأمن والاستقرار، ولتقديم الدعم لقوات المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي الذي استمر في جزء من الجنوب اللبناني.

في عام 1980 كانت سوريا واحدة من الدول العربية القليلة التي وقفت ضد الحرب العراقية–الإيرانية. كانت الثورة الإسلامية في إيران قد أنهت تبعية إيران للغرب، وأعلنت دعمها للقضية الفلسطينية، فرأت سوريا أن الحرب هي حرب التوقيت الخاطئ ضد العدو الخاطئ. في آب (أغسطس) 1990، وبعد عامين فقط على نهاية غير مثمرة للحرب العراقية الإيرانية، قام الرئيس العراقي صدام حسين بغزو الكويت وهدد بغزو السعودية أيضاً. أرسلت سوريا قواتها للدفاع عن السعودية وانضمت إلى التحالف الدولي الذي أخذ على عاتقه تحرير الكويت خلال حرب الخليج الأولى سنة 1991.وعلى اثر ذلك وعدت الولايات المتحدة حينئذ بإيجاد حل سلمي عادل للصراع العربي–الإسرائيلي.

في تشرين الأول (أكتوبر) 1991، قبلت سوريا دعوة الولايات المتحدة إلى مؤتمر دولي للسلام يعقد في مدريد. انطلقت بعد المؤتمر مفاوضات ثنائية بين الدول العربية وإسرائيل على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ القرارات الدولية الداعية إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، لم تسفر عن نتيجة بسبب التعنت الإسرائيلي المستمر. تعرضت سوريا لخيبة أمل بتوقيع الفلسطينيين اتفاقيات سلام منفردة مع إسرائيل سنة 1993، وأخرى بتوقيع الأردنيين سلاماً منفرداً أيضاً سنة 1994. عارضت سوريا الاتفاقيات الفلسطينية–الإسرائيلية التي لم تعد سوى القليل جداً من الحقوق الفلسطينية. تمسكت سوريا ولبنان بوحدة مسارهما التفاوضي، ورفضا أي سلام لا يعيد الأرض المحتلة بشكل كامل. استمرت سوريا في دعم المقاومة الوطنية اللبنانية التي كانت تحارب الإسرائيليين في جنوب لبنان، وتمكنت في أيار (مايو) 2000 من إجبار الإسرائيليين على الانسحاب من المناطق المحتلة، باستثناء منطقة صغيرة تعرف باسم مزارع شبعا، لا تزال مصدراً للتوتر في جنوب لبنان.

في 10 حزيران (يونيو) 2000، توفي الرئيس حافظ الأسد. وانتُخب في تموز السيد الدكتور بشار الأسد رئيساً للجمهورية، ليقود عملية التحديث والإصلاح التي يعلق السوريون عليها الكثير من الآمال.

تمارين:

اختر الإجابة الصحيحة: حصلت سورية على استقلال جزئي عن فرنسا في عام:

1. 1935
2. 1936
3. 1937
4. 1938

الإجابة الصحيحة رقم 2

2- مراجعة تاريخية للتجربة السياسية في سوريا

الكلمات المفتاحية:

التجربة السياسية السورية بعد الحركة التصحيحية – الرؤيا السياسية في الدستور السوري – الجبهة الوطنية التقدمية – العمل النقابي – مسار السلام.

الملخص:

تميزت التجربة السياسية السورية بعد الحركة التصحيحية بتبني الدستور السوري لرؤيا سياسية تقوم على نظام ديمقراطي شعبي تمثيلي، قومي واشتراكي، يأخذ بمبدأ الحزب القائد تسانده جبهة وطنية تقدمية مشكلة من الأحزاب الفاعلة في الحياة السياسية السورية. ويعتبر العمل النقابي واحداً من أهم مظاهر الحياة السياسية السورية.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بالواقع السياسي في سوريا بعد الحركة التصحيحية.
- تحديد أهمية الرؤيا السياسية في الدستور السوري، وآلية سير الحياة السياسية من خلال الجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي.

مظاهر وسمات الحياة السياسية في سورية بعد الحركة التصحيحية

أما إذا أردنا تسليط الضوء على أهم ما يميز مظاهر وسمات الحياة السياسية في ظل الحركة التصحيحية فنقف عند نقاط هامة :

الفقرة الأولى: الرؤية السياسية في دستور الجمهورية العربية السورية:

بالرجوع إلى مقدمة الدستور ومواده، وخصوصاً مواد الفصل الأول (1-12) من الباب الأول منه، يمكننا تحديد أهم مميزات النظام السياسي الذي جاء به هذا الدستور نحددها بالآتي:

أولاً- نظام ديمقراطي

تتجلى الطبيعة الديمقراطية لنظام الحكم الذي أقامه الدستور الدائم من خلال النص صراحةً على مبدأ الديمقراطية الشعبية، و على تلبية متطلبات الديمقراطية التمثيلية.

ا-الديمقراطية الشعبية

جاء في مقدمة الدستور التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه، أن إنجاز الدستور يأتي "تتويجاً لنضال شعبنا على طريق مبدأ الديمقراطية الشعبية". و تم التأكيد على ذلك في المادة الأولى من الدستور التي نصت: "الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية شعبية...". و جاء في الفقرة الثانية من المادة الثانية على أن "السيادة للشعب و يمارسها على الوجه المبين في الدستور". و نصت كذلك المادة /10/ على أن "مجالس الشعب مؤسسات منتخبة انتخاباً ديمقراطياً يمارس المواطنون من خلالها حقوقهم في إدارة الدولة و قيادة المجتمع".

II–الديمقراطية التمثيلية

تقوم الديمقراطية التمثيلية، على أربعة أركان هي : وجود هيئة نيابية منتخبة ذات سلطة فعلية، و تأقيت مدة العضوية في هذه الهيئة، و تمثيل النائب للأمة بكاملها، و استقلال الهيئة النيابية عن الناخبين.

و نص الدستور الدائم على توافر هذه المقومات. فنصت المادة /50/ منه على قيام مجلس الشعب، المنتخب أعضاؤه من الشعب مباشرةً، بممارسة السلطة التشريعية في الدولة. و حددت المادة /51/ منه ولاية هذا المجلس بأربع سنوات لا يجوز تمديدها إلا في حالة الحرب. و نصت المادة /52/ منه على أن "عضو مجلس الشعب يمثل الشعب بأكمله و لا يجوز تحديد وكالته بقيد أو شرط.

ثانياً– نظام قومي

يتصف الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية لعام 1973 بطابعه القومي. و يعتبر هذا الطابع تجسيداً دستورياً لأهم أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي. و هذا ما يوضح تغليب البعد القومي في السياسة السورية في مختلف المجالات.

و يظهر الطابع القومي للدستور في أولى العبارات التي تبتدئ بها مقدمته التي نصت على أنه: "استطاعت الأمة العربية أن تنهض بدور عظيم في بناء الحضارة الإنسانية حين كانت موحدة..". و أضافت أنه : "صمدت الأمة العربية في وجه التحديات و رفضت واقع التجزئة و الاستغلال..". و تتوج هذه المقدمة طابعها القومي من خلال المنطلقين الأول و الثاني، كما أشرنا إليهما سابقاً، اللذين يؤكدان على أهمية الوحدة العربية و العمل العربي المشترك.

و يتجلى الطابع القومي للنظام الذي أقامه الدستور الدائم من خلال الفقرة الأولى من المادة الأولى التي تحدد الاسم الرسمي للدولة "بالجمهورية العربية السورية". و تقدم هذه التسمية الجانب القومي العربي على الجانب القطري السوري. و تبين الفقرة الثانية من نفس المادة البعد الجغرافي القومي للدولة، عندما نصت على أن "القطر العربي السوري جزء من الوطن العربي". و تضيف الفقرة الثالثة من نفس المادة إلى البعد الجغرافي للدولة بعدها البشري القومي عندما نصت على أن "الشعب في القطر العربي السوري جزء من الأمة العربية يعمل و يناضل لتحقيق وحدتها الشاملة".

و يتجلى هذا الطابع القومي للنظام الذي أقامه الدستور الدائم أيضاً من خلال المادة /4/ من الدستور التي تعتبر اللغة العربية لغة رسمية وحيدة للبلاد. و يتجلى هذا الطابع كذلك من خلال المادة /7/ التي تتضمن القسم الدستوري. حيث يشير هذا القسم إلى ضرورة قيام من يقسم على الدستور بالعمل على تحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة و الحرية و الاشتراكية. و يتجلى هذا الطابع أخيراً بشكل غير مباشر من

خلال عدد من المواد الأخرى تشير إلى أهداف الأمة العربية أو بناء المجتمع العربي (المواد 8، 11، 21، 23، 24، 40، 42، 45، 49)

ثالثاً– نظام اشتراكي

يتصف الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية لعام 1973 بطابعه الاشتراكي. و يتجلى هذا الطابع بدايةً من خلال المنطلق الثالث من المنطلقات الرئيسية للدستور : "إن السير باتجاه إقامة النظام الاشتراكي بالإضافة إلى أنه ضرورة منبعثة من حاجات المجتمع العربي فإنه ضرورة أساسية لزج طاقات الجماهير العربية في معركتها ضد الصهيونية و الإمبريالية". و يعتبر هذا النص تجسيداً دستورياً لأهم أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي ربط بين قضية الاشتراكية بمحتواها الثوري التقدمي من جهة و الوحدة العربية و الحرية من جهة أخرى[1].

و أكدت الفقرة الأولى من المادة الأولى من الدستور الدائم على الطبيعة الاشتراكية لنظام الحكم في الجمهورية العربية السورية بنصها على أن : "الجمهورية العربية السورية دولة ... اشتراكية...". و يترسخ هذا الطابع في العديد من المواد المتعلقة بالمقومات الاقتصادية و الاجتماعية للدستور و بممارسة الحقوق و الحريات العامة.

بيد أن الاشتراكية التي تعتبر إحدى خصائص النظام الذي أقامه الدستور الدائم ليست سوى مفهوم متطور مع حالة تطور المجتمع لا يمكن تحديده في قالب جامد. و هو ما أوضحه السيد رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد في كلمته التي ألقاها في الجلسة الختامية للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي حين قال: "**أما الاشتراكية فهي مفهوم يطبقه كل مجتمع على طريقته و بالشكل الذي يحقق مصلحته. إنها مفهوم مرن لا يمكن تحديده في قالب جامد محدد فهناك الاشتراكية الفرنسية و قاعدتها الشعبية هي الأقوى اليوم، و اشتراكية الصين التي تذهل العالم الغربي..**". و هذه النظرة المتطورة لمفهوم الاشتراكية هي التي تفسر التحولات الاقتصادية التي بدأت تشهدها سورية منذ عدة سنوات، على الرغم من المحافظة على الطابع الاشتراكي للنظام الاقتصادي القائم في ظل الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية.

[1] –انظر خصوصاً المادة /4/ من دستور حزب البعث العربي الاشتراكي.

رابعاً- نظام يأخذ بمبدأ الحزب القائد والجبهة الوطنية التقدمية

أقام الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية نظاماً سياسياً يقوم على مبدأ الحزب القائد و الجبهة الوطنية التقدمية. و تجسد ذلك من خلال المادة /8/ من الدستور التي نصت على أن : "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع و الدولة، و يقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات الشعب و وضعها في خدمة أهداف الأمة العربية".

ا-مبدأ الحزب القائد

أرسى الدستور الدائم مبدأ الحزب القائد في المجتمع و الدولة، و أعطى هذه القيادة لحزب البعث العربي الاشتراكي في المادة /8/ من الدستور : "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع و الدولة...".

ولم يتجسد هذا الدور القيادي لحزب البعث العربي الاشتراكي صراحة في نصوص الدستور إلا من خلال مادتين فقط. الأولى هي في الفقرة الثانية من المادة /8/ السابقة التي تؤكد على هذا الدور القيادي بنصها على أن حزب البعث العربي الاشتراكي "يقود جبهة وطنية تقدمية". و الثانية هي الفقرة الأولى من المادة /84/ التي جسدت هذا الدور القيادي من خلال دور الحزب في كيفية انتخاب رئيس الجمهورية بنصها على أن : "يصدر الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي...".

تمّ التنويه في مقدمة الدستور، التي تعتبر كما أشرنا سابقاً جزءاً لا يتجزأ منه، إلى دور حزب البعث العربي الاشتراكي في قيادة ثورة الثامن من آذار 1963، و إلى كون هذا الحزب أول حركة في الوطن العربي، أعطت الوحدة العربية محتواها الثوري الصحيح، و كللت مسيرة الحزب النضالية بالحركة التصحيحية في 16 تشرين الثاني 1970.

و يضاف إلى ذلك التأثير الواضح لفكر و مبادئ و شعارات حزب البعث العربي الاشتراكي في العديد من الأحكام التي تضمنها الدستور الدائم للبلاد. و يظهر هذا التأثير في: الطابع القومي، و الطابع الاشتراكي اقتصادياً و اجتماعياً و ثقافياً، و الديمقراطية الشعبية، و القسم الذي يتضمن أهداف الحزب...الخ[2].

[2]-في الحقيقة لن نتطرق في هذا المقام إلى شرح الأسس الفكرية و التنظيمية لحزب البعث العربي الاشتراكي لأن ذلك يحتاج إلى مؤلف كامل، و كذلك لكون هذه الأفكار و المبادئ و الأطر التنظيمية معروفة و سهلة التناول في الكثير من المراجع، خصوصاً تلك الصادرة عن مكتبي الإعداد و التنظيم القطريين.

و يتجسد الدور القيادي لحزب البعث العربي الاشتراكي للمجتمع و الدولة من خلال انتشار تنظيماته في كافة أنحاء البلاد و على كافة النشاطات العامة، و من خلال تواجد و قيادة أعضائه لمختلف المنظمات الشعبية و النقابات في المجتمع، و مختلف هيئات الدولة العليا، خاصةً السلطتين التنفيذية و التشريعية.

و لكن الدور القيادي للحزب و خصوصاً علاقته بالدولة و السلطة لم يكن مؤطراً ضمن قواعد تنظيمية محددة و واضحة، مما أدى في بعض المراحل إلى تداخل وصل إلى حد التماهي بين الحزب و الدولة، و هذا ما أشير إليه في المؤتمر القطري التاسع للحزب الذي انعقد في حزيران 2000. ففي الجلسة الختامية للمؤتمر و بعيد انتخابه أميناً عاماً للجنة المركزية للحزب طرح الدكتور بشار الأسد الأمين القطري للحزب و رئيس الجمهورية مسألة العلاقة بين الحزب و السلطة فقال : "**إن السؤال الذي يطرح نفسه و يطرحه البعض.. كيف ننظم علاقة الحزب بالسلطة بطريقة لا يتجاوز فيها الحزب دوره بالانغماس في تفاصيل العمل الإداري و السلطوي، و لا تتجاوز فيها السلطة الإدارية وظيفتها بمحاولة الهيمنة على المؤسسة الحزبية و هذه العلاقة بحاجة إلى دراسة موضوعية على كافة المستويات من أجل علاقة سليمة و أكثر فاعلية للمجتمع**".

الفقرة الثانية :الجبهة الوطنية التقدمية:

يشكل إحداث جبهة تضم القوى الوطنية والتقدمية في سورية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، إحدى طموحات الحركة التصحيحية منذ قيامها. فقد جاء في البيان الصادر عن القيادة القطرية المؤقتة في 16 تشرين الثاني 1970 أنه : "ينبغي حشد الطاقات التقدمية، و الشعبية، و وضعها في خدمة المعركة، و ذلك من خلال تطوير العلاقات باتجاه جبهة تقدمية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي".

و تحقق هذا الطموح في 7 آذار 1972، عندما تم التوقيع على ميثاق للجبهة الوطنية التقدمية، التي ترسخ وجودها دستورياً بالمادة /8/ من الدستور التي تنص على أن : "حزب البعث العربي الاشتراكي ... يقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات الشعب و وضعها في خدمة أهداف الأمة العربية".

و سنبين في هذا الصدد أهم ما جاء في ميثاق الجبهة، و نظامها الأساسي الذي ينظم مؤسسات الجبهة وصلاحياتها و آليات عملها.

1-ميثاق الجبهة

يتألف ميثاق الجبهة من: مقدمة، و تحديد لمهامها على صعيد القطر و على الصعيدين القومي و الدولي، و خاتمة.

-المقدمة:

تتحدث مقدمة الميثاق عن نهضة العرب الحديثة، التي أعطت الثورة العربية الأبعاد التحررية و الوحدوية و الاشتراكية من خلال مواجهتها للواقع و رؤيتها العلمية للمستقبل. و اعتبرت أن أهداف الأمة العربية تتمثل في الوحدة و الحرية و الاشتراكية التي بشر بها و أغنى مضامينها و أكد على تلازمها حزب البعث العربي الاشتراكي.

و أشارت المقدمة كذلك إلى الدور الذي لعبته ثورة 23 تموز (يوليو) في مصر في تفاعل حركة الثورة العربية مع حركات التحرر العالمية و التجارب الاشتراكية. و أكدت على أهمية بناء مجتمع الوحدة و الحرية و الاشتراكية لتخطي واقع التجزئة و الرجعية.

و تلبية لدعوة الرئيس الراحل حافظ الأسد اجتمعت القوى الوطنية التقدمية في القطر العربي السوري، و أقامت جبهة وطنية تقدمية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، لتكون الطريق إلى التنظيم السياسي الموحد لفصائل الثورة العربية.

و تعتبر المقدمة "أنّ ما قام به حزب البعث العربي الاشتراكي بعد الحركة التصحيحية من انفتاح على الجماهير و القوى الوطنية، و تفاعل هذه القوى إيجابياً مع الإستراتيجية العامة التي رسمها الحزب في بيان القيادة القطرية المؤقتة و المؤتمر القطري الخامس و المؤتمر القومي الحادي عشر، و تأييداً للخطوات التي سار فيها الحكم بقيادة الرئيس حافظ الأسد في مجال العمل الداخلي و العربي و الدولي... أدى إلى خلق المناخ الملائم لقيام هذه الجبهة و أرسى دعائم بنائها". و تضيف أخيراً "أنّ حزب البعث العربي الاشتراكي...من واقع تحمله قيادة الدولة و المجتمع منذ ثورة آذار حتى اليوم، و ما حققه من إنجازات في مختلف المجالات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، هو المؤهل لأخذ موقع القيادة في هذه الجبهة، و لأن يكون الدعامة الأساسية في بنائها"... "و تتجسد قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي للجبهة بتمثيله بالأكثرية في مؤسسات هذه الجبهة جميعها، و بأن يكون منهاج الحزب و مقررات مؤتمراته موجهاً أساسياً لها في رسم سياستها العامة و تنفيذ خططها".

-**مهام الجبهة:**

حدد ميثاق الجبهة مهامها على الصعيد الداخلي وعلى الصعيدين القومي والدولي. وما يهمنا هنا باعتبار الجبهة مؤسسة دستورية هو مهامها على الصعيد الداخلي، و لذلك لن نتطرق إلى مهامها على الصعيدين القومي و الدولي. و أهم مهام الجبهة على هذا هي :

1. تحرير الأرض العربية المحتلة بعد الخامس من حزيران عام 1967 كهدف مرحلي في نضال الأمة، و هذا الهدف يتقدم جميع الأهداف المرحلية الأخرى، و في ضوئه يجب أن نرسم خططنا في كافة المجالات.
2. إقرار مسائل الحرب و السلم.
3. إقرار الخطط الخمسية و مناقشة السياسة الاقتصادية.
4. رسم خطط التثقيف القومي الاشتراكي.
5. العمل على استكمال بناء النظام الديمقراطي الشعبي و مؤسساته الدستورية و مجالسه المحلية.
6. متابعة استكمال البناء الديمقراطي للمنظمات الشعبية و المهنية.
7. العمل على توفير جميع الطاقات لدعم القوات المسلحة في الصمود و المواجهة. و تتعهد أطراف الجبهة غير البعثية، لمنع أي صراع أو تناحر في أوساطها، بعدم القيام بأي نشاط حزبي أو تكتلي داخل الجيش و القوات المسلحة.
8. العمل المتواصل من أجل الوصول بالحوار الإيجابي، و التفاعل الجماهيري داخل الجبهة إلى التنظيم السياسي الموحد.
9. باعتبار أن الطلاب هم جيل المستقبل و من الواجب تهيئة أحسن الشروط لتحقيق وحدة إرادتهم و اتجاهاتهم، لا بد من أجل الوصول إلى هذا الهدف من أن ينتهي التنافس الحزبي في أوساطهم. لذلك فإن أطراف الجبهة غير البعثية تتعهد بالعمل على وقف نشاطاتها التنظيمية و التوجيهية في هذا القطاع[3].

---

[3] -في الحقيقة، إن أغلب هذه النقاط التسع التي جاءت تحت عنوان مهام الجبهة الوطنية التقدمية على صعيد القطر، ليست مهام بمعنى الكلمة، و إنما مجرد أسس للعمل.

و يطمح ميثاق الجبهة في خاتمته جعل تجربة الجبهة في سورية نموذجاً يحتذى به في الوطن العربي الكبير، لتلتقي القوى الوطنية و التقدمية في جبهة واحدة ضد قوى التخلف و التجزئة و الاستعمار لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة و الحرية و الاشتراكية.

الفقرة الثالثة: العمل النقابي كواحد من أهم مظاهر الحياة السياسية:

تشهد سورية انتخابات نقابية بفرعيها العمالي والمهني، وتأخذ هذه الدورة شكلاً جديداً من العمل الانتخابي بعد توفر هامش ديمقراطي لم يكن متاحاً من قبل، ولا نغالي عندما نقول إن النقابات هي أرقى أشكال المجتمع المدني الحديث، كما أنها وسيلة اتصال سريعة بين الدولة وبين المواطنين المنتسبين إلى هذه النقابات، ووسيطاً بين أعضاء المهنة والمجتمع، وكلما كانت النقابات قوية كان المجتمع راسخاً مستقراً.

إن النقابات ليست فقط وليدة المجتمعات الرأسمالية بهدف الدفاع عن حقوق العمال، بل إنها موجودة في المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات النامية، حتى إن مهمتها في هذه المجتمعات أخطر، ومسئولياتها أكبر، من حيث الدفاع عن مصالح أعضائها وحماية حقوقهم وصيانة مكتسباتهم، لا بل وتزيد مهمة النقابات في المجتمعات النامية في الدفاع عن أعضائها ضد أي صورة من صور الانحراف البيروقراطي، والتي تحاول إساءة تفسير القوانين والنظم بما يضر بمصالح العمال والمهنيين وأوضاعهم، كما إن هذه المنظمات تشارك في وضع جميع القوانين واللوائح الناظمة لعملها.

ظهرت النقابات في سورية في بداية القرن المنصرم، وعلى العكس من الدول الغربية التي كان ظهور النقابات فيها مرتبطاً مع الثورة الصناعية، فإن ظهور النقابات عندنا ارتبط بارتفاع مستوى التعليم وازدياد عدد خريجين الجامعات على اختلاف شرائحهم، وبقيت النقابات من دون قانون حتى إقرار الدستور الدائم في سورية عام 1973، حيث نظم العمل النقابي ومما جاء فيه:

1- لكل مواطن حق المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2- حق القطاعات الجماهيرية في إقامة تنظيمات نقابية أو اجتماعية أو مهنية أو جمعيات تعاونية للإنتاج أو الخدمات. وحددت القوانين إطار هذه التنظيمات كما حددت عملها ونظمت علاقاتها (الفصل الرابع، الباب الأول، المادة 48).

3- للمواطنين الحق في ممارسة حقوقهم، والتمتع بحرياتهم وفقاً للقانون (الباب الأول، الفصل الرابع، المادتان 26 و27).

4- المنظمات الشعبية والجمعيات التعاونية تنظيمات تضم كل قوى الشعب العاملة من أجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أفرادها (الباب الأول، الفصل الأول، المادة رقم 9).
وبقي الوضع هكذا حتى عام 1980، حين حُلت النقابات نتيجة للوضع الأمني الذي عصف بسورية في تلك المرحلة، لتعود في عام 1981، ولكن بتعديلات ناظمة جديدة تلائم أزمة تلك المرحلة، فظهرت بعض الوصاية على النقابات، حيث تم ربطها بحزب البعث العربي الاشتراكي عن طريق مكتب المنظمات ومكتب نقابات المهن العلمية في القيادة القطرية.

الفقرة الرابعة: مسار السلام من أهم المحطات في السياسة السورية:

بدأ هذا المسار بالتبلور بعد الموافقة السورية على المشاركة في أعمال مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد بين 30 أكتوبر/ تشرين الأول و 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 1991 وانبثق عنه إطاران للتفاوض، هما إطار المفاوضات الثنائية وإطار المفاوضات متعددة الأطراف، وعلى الصعيد السوري الإسرائيلي وجوهره قضية الجولان، أي قضية استعادة سوريا لأراضيها التي احتلت من قبل إسرائيل في حرب العام 1967 التي حررت منها سوريا خلال وبعد حرب العام 1973 نحو 50 كيلومترا مربعا وما زال منها تحت الاحتلال الإسرائيلي نحو 1200 كيلومتر مربع. ويشكل القسم المحتل من الجولان لإسرائيل ثروة بكل المقاييس الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية والمائية قد يقدم الإسرائيليون على المساومة عليها حال اقتناعهم بأن اتفاقية سلام مع سوريا ستحقق لإسرائيل إنجازات كبيرة على الصعيدين العربي والإقليمي.

ووفقا لمعطيات إسرائيلية وفي مقدمها الحديث الصحفي الذي أدلى به وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشي دايان لصحيفة "يديعوت أحرونوت" وتحديدا لمراسل المجلة التابعة لهذه الصحيفة، ولم يتم نشره إلا في 27 أبريل/ نيسان 1997 أوضح دايان أن احتلال الجولان لم يتم من أجل حماية أمن المستوطنات الإسرائيلية، فإسرائيل كانت هي البادئة بمناوشات الحدود في 80% على الأقل من

الحالات. وذكر دايان "كنا نرسل جرارا لحرث إحدى المناطق ونحن نعلم سلفا أن السوريين هم الذين سيبدؤون إطلاق النار، فإن لم يفعلوا كنا نطلب من الجرار أن يتقدم مسافة أبعد إلى أن يستثير غضب السوريين فيبدؤوا بإطلاق النار، عندئذ كنا نستخدم المدفعية، وفي مرحلة لاحقة استخدمنا كذلك القوات الجوية، وكانت الأمور تسير على هذا النحو".

ومما لا بد ذكره أن إسرائيل تحقق جراء احتلالها للجولان رزمة من الفوائد منها:

- استغلال نحو 200 ألف دونم من مساحة الجولان كمحميات طبيعية.
- تشغيل نحو 23,5% من إجمالي المستوطنين في الجولان، وتزويد الأسواق الإسرائيلية بنحو 70% من احتياجاتها من الأزهار ونباتات الزينة.
- وسياحيا توظف إسرائيل أماكن الجذب السياحي الكثيرة في الجولان لتنشيط حركة السياحة فيها.
- ومائيا من المعروف أن المصادر المائية المتوفرة في الجولان تغطي أكثر من 12% من حاجة إسرائيل إلى المياه التي تقدر بنحو 1800 مليون متر مكعب سنويا.
- وأمنيا وعسكريا يتيح موقع الجولان الجغرافي ميزات إستراتيجية كثيرة لإسرائيل لجهة السيطرة وتهديد العمق السوري.

مر المسار التفاوضي السوري–الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد للسلام بعدد من المراحل والمحطات، فقد التقى الوفدان السوري والإسرائيلي للتفاوض في واشنطن وأجريا جولات عديدة من المفاوضات. كان من أبرزها الجولة التي حضرها رئيسا أركان الجيشين السوري والإسرائيلي حكمت الشهابي وإيهود باراك، وتم فيها تجاوز مستوى الفصل بين المبادئ والتفاصيل بحيث تم السير بشكل متواز في الترتيبات الأمنية والجدول الزمني للانسحاب والتطبيع. وأيضا اجتماع آخر على مستوى رئيسي الأركان عقد عام 1995 وانتهى إلى اتفاق على إقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين الجانبين، وإنشاء مناطق آمنة،

وإقامة مراكز للإنذار المبكر تسمح لكل جانب بمراقبة الآخر، إضافة إلى إيجاد آلية للإشراف على هذه الترتيبات.. وبعد تسلم بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية بموجب نتائج انتخابات الكنيست 1996 مر المسار التفاوضي بمرحلة جمود إلى أن استؤنفت المفاوضات أواسط ديسمبر/ كانون الأول 1999 بعد أشهر قليلة من فوز إيهود باراك برئاسة الحكومة الإسرائيلية، في واشنطن ولاحقا في شيبرذتاون برعاية الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون وبحضور وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ورئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك الذي وافق على استئناف المفاوضات من آخر نقطة وصلت إليها. وتم في شيبرذتاون مناقشة ملفات تتعلق بمدى الانسحاب والترتيبات الأمنية وطبيعة السلام والموارد المائية، وطرحت إدارة الرئيس كلينتون أمام المتفاوضين "وثيقة عمل" تشمل تقويم وفهم الولايات المتحدة لنقاط الخلاف بين الجانبين لكي تستخدم لتسهيل عمل اللجان التفاوضية الأربع التي شكلت، وهي لجنة ترسيم الحدود ولجنة المياه ولجنة التدابير الأمنية ولجنة علاقات السلم العادية. وقدم الوفد السوري رزمة تعديلات على الوثيقة الأميركية ركزت على الانسحاب الكامل من الأراضي السورية المحتلة حتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، وعلى إزالة المستوطنات الإسرائيلية منها، باعتبار أن هاتين النقطتين سبق أن حسمتا واتفق عليهما في مفاوضات سابقة، إضافة إلى التركيز السوري على تلازم المسارين اللبناني والسوري وتعديلات سورية أخرى تتعلق بمسألة تشغيل محطة إنذار مبكر تقام على جبل الشيخ. وفي موضوع المياه نصت التعديلات السورية على أن حل هذه المسألة يجب أن يستند إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي المتضمنة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية، ونظرا للتناقضات بين التعديلات السورية والإسرائيلية على الوثيقة الأميركية تجمد المسار التفاوضي السوري–الإسرائيلي ولم تثمر محاولة الرئيس كلينتون المتمثلة في اجتماعه بجنيف مع الرئيس حافظ الأسد قبل أشهر قليلة من وفاته عن أي تقدم لاستئناف المفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي.

ويتضح من حالة الركود المتكررة في المفاوضات السورية–الإسرائيلية أن الزمن ليس عاملا محايدا، حيث إنه قد يلعب لصالح أحد الطرفين دون الآخر. وقد كان الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد مؤهلا بما لا يقارن مع أي من الزعامات السورية الأخرى لاتخاذ قرارات مصيرية على مستوى السلام مع إسرائيل. وكان المبدأ الحاكم لإستراتيجية التفاوض السورية خلال عهده هو إستراتيجية "الطريق المزدوج: double tracking" القائمة على مبدأ التحرك على أكثر من محور في وقت واحد، محور التشدد الذي ينطوي على عناصر عديدة منها تدعيم القوة العسكرية والتحالف مع إيران والجماعات الراديكالية ودعم الأنشطة العسكرية المقاومة ضد إسرائيل، ومحور المساومة الذي يتضمن الدخول في المفاوضات وإبداء قدر محسوب بدقة من المرونة سواء في المفاوضات نفسها أو في العلاقات المرتبطة بها.

العلاقة بين هذين المحورين هي علاقة بسيطة ومباشرة على النحو التالي، توظيف عناصر التشدد للضغط على إسرائيل من أجل إجبارها على تقديم تنازلات في المفاوضات. وتتميز هذه الإستراتيجية بالبساطة والكلاسيكية وتتطابق إلى حد كبير مع السياسة التقليدية في نموذجها التقليدي الذي تطور منذ نشأة النظام الدولي الحديث في القرن السابع عشر وفقد بمرور الزمن قدرا كبيرا من فاعليته ربما إلى الحد الذي لا يجعله صالحا للتطبيق على كل حالات العلاقات بين الدول المنخرطة في صراعات ثنائية أو إقليمية أو عالمية. وينطبق هذا إلى حد كبير على المفاوضات السورية–الإسرائيلية التي جرت على امتداد قرابة عقد من الزمن بين حكومتين تتأثر سياستهما الخارجية بدرجة أكثر مما يبدو معتادا بين الدول، فالسياسة الإسرائيلية هي إلى حد كبير دالة في السياسة الداخلية، وفي مثال المفاوضات السورية–الإسرائيلية فإن المعارضة الشديدة التي أبداها الرأي العام الإسرائيلي إزاء مسالة الانسحاب من الجولان دفعت رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابيين إلى إعلان أن أي اتفاق سيتم التوصل إليه مع سوريا سوف يتم عرضه للاستفتاء الشعبي العام قبل أن يصبح نهائيا.

بالمقابل أبدت قطاعات من الرأي العام السوري معارضتها لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وبرز جدل صاخب في أوساط الإنتل جنسيا (الطبقة المثقفة) السورية حول مفهوم التطبيع وحول جدوى سلاح المقاطعة الاقتصادية. وتصدرت قضية السلام حملات الانتخابات التشريعية السورية للدور التشريعي السابع، وخاصة في أوساط المرشحين المستقلين.

تمارين:

اختر الإجابة الصحيحة: احتلت اسرائيل هضبة الجولان السورية بتاريخ:

1. 5 حزيران 1967
2. 7 حزيران 1967
3. 9 حزيران 1967
4. 11 حزيران 1967

الإجابة الصحيحة رقم 4

3- المشهد السياسي في سوريا بعد عام 2000

الكلمات المفتاحية:

المشهد السياسي السوري بعد عام 2000 – أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية – أحزاب المعارضة – مسيرة التطوير والتحديث في ظل قيادة الرئيس بشار الأسد.

الملخص:

يمكن وضع خارطة حزبية للمشهد السياسي السوري حالياً تحت بندين: أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، والأحزاب الموجودة خارج هذه الجبهة التي تلعب, إن صح القول، دور المعارضة. ولقد انطلق الرئيس بشار الأسد في عملية التطوير والتحديث منذ توليه السلطة، تلك العملية المرتكزة على أسس ومحاور وأدوات لابد منها لتحقيق غايات تلك العملية.

الأهداف التعليمية:

- تنمية معارف الطالب بالواقع السياسي في سوريا بعد عام 2000.
- إلقاء الضوء على أهمية عملية التطوير والتحديث التي يقودها سيادة الرئيس بشار الأسد، وعلى الخارطة الحزبية في سوريا حالياً.

الفقرة الأولى: الخارطة السياسية في سوريا بعد عام 2000:

يبدو من المهم وضع خارطة الحياة السياسية كما تبدو اليوم في المشهد السوري، وهذا ما يدفع لرسم ما يشبه الخارطة الحزبية السورية و بشكل مبدئي فإن الخارطة الحزبية يمكن أن تندرج ضمن تبويبين: الأول يضم أحزاب الجبهة الوطنية، والثاني باقي الأحزاب الموجودة خارج هذه الجبهة. لكن من الصعب استبعاد عدد لا بأس به من الجمعيات التي تتداخل مع العمل السياسي، لأنها ورغم كونها خارج الجبهة فهي تعمل وفق "نشاط اهلي" لكنها تضم عددا من "معتزلي" الحياة السياسية، وهي أيضا تراقب المشهد السياسي بشكل أو بآخر.

الجبهة الوطنية التقدمية تضم الأحزاب التالية:

حزب البعث العربي الاشتراكي

الحزب السوري القومي الاجتماعي.

الحزب الشيوعي السوري جناح بكداش.

الحزب الشيوعي السوري جناح يوسف الفيصل

الحزب الوحدوي الاشتراكي العربي.

حركة الوحدويين الاشتراكيين.

حزب الاشتراكيين العرب.

حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي.

حزب العهد الوطني.

هذه الأحزاب تملك تمثيلا برلمانيا ضمن قائمة الجبهة الوطنية التقدمية. التي تحمل تمثيل العمال والفلاحين بما يقارب 51% في حين النسبة الباقية لبقية فئات المجتمع، علماً أن عدد أعضاء الحزب القائد للدولة والمجتمع الممثلين يجب أن يصل إلى 160 عضو من أصل 250.

إن عدد أعضاء العاملين في أي حزب يشكل مؤشرا هاما لانتشاره، و في سورية وبالنسبة لحزب البعث بشكل خاص يعبر عن قوته وتأثيره على باقي الحياة السياسية كونه ووفق المادة الثامنة من الدستور قائد الدولة والمجتمع، فمهما حاول البعض التشكيك بعدد أعضاء الحزب، أو حتى بدرجة انخراطهم ضمن العمل السياسي، ولكن الترابط والتكامل الواضح ما بين الحزب والدولة يعطيهم تأثيرا واضحا، فمنذ ظهور الجبهة الوطنية التقدمية تم تكريس هذا التكامل حتى أنه لا يمكن عملياً الفصل ما بين سياسة الدولة والحزب.

وإذا كان البعض يقدر عدد البعثيين في سورية بملونيين، فيمكننا أن نتخيل مدى دور حزب البعث في الحياة السياسية للمجتمع، ونحن هنا نحاول تقديم وصف أولي للمشهد السياسي، فالحديث عن الحياة السياسية لا بد أن يبدأ من هذا التوزع الذي شكل عبر الزمن واقعا لا يمكن تجاهله، أو التقليل من تأثيره ليس فقط على البرامج السياسية بل أيضا على "الثقافة الاجتماعية "التي لا ترى "مؤسسة حزبية" قائمة وفاعلة ساهمت في رسم ملامح الحياة السياسة في سوريا بقدر "حزب البعث العربي الاشتراكي".

بعد عام 2000 سُمح لأحزاب الجبهة بأن ترفع اسمها فوق مكاتبها، وأن تصدر صحفا باسمها، وكان واضحا أن هذه الإجراءات سعت إلى تكريس دور هذه الأحزاب، فكان من الصعب على أحزاب الجبهة إعادة تأسيس وجودها وحضورها في المجتمع دون تحول في بنيتها، أو حتى في برامجها

السياسية. فحزب البعث قام عمليا وخلال مؤتمره القطري العاشر بخطوة أولى في تحوله الداخلي، معلنا صراحة تحوله إلى "اقتصاد السوق الاجتماعي"، ومهما اختلفنا في تفسير هذا المصطلح وتجسيده في خطط التنمية لكنه إعلان عن الخروج من "عملية التحول الاشتراكي "نحو مذهب اقتصادي جديد.

وضمن الجبهة الوطنية التقدمية يمكن أن نلحظ النشاط الحزبي وفق خطوط عريضة:

- البلاغات والمهرجانات والمناسبات التي تعتبر النشاط الأكثر حضورا على الساحة السورية بالنسبة للأحزاب، وربما من المفيد مراجعة المواقع الرسمية لهذه الأحزاب لملاحظة أن المناسبات هي تأكيد للحضور الحزبي.
- الخط الثاني هو الحزب الشيوعي الذي يصدر جريدة النور. وبعيدا عن الحركة الإعلامية التي تقوم بها جريدة النور، لكن من المهم قراءة مجموعة "المشاريع" الموجودة ضمن وثائق الحزب التي تتحدث عن "الديمقراطية" و "الإصلاح الاقتصادي".
- الخط الثالث يضم بمجمله مجموع الأحزاب "الاشتراكية "وهي أحزاب تصنف أحيانا بـ"الناصرية" ومن الصعب تلمس نشاط خاص بها باستثناء المهرجانات.
- الخط الرابع هو الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي دخل مؤخرا على الجبهة، وهو إضافة لممارسته في تسجيل المواقف الوطنية والنضالية وخاصة في لبنان وكذلك السياسية وإقامته للندوات الفكرية وإصداره لجريدة ~"البناء " التي تعبر عن فكره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي, الا أن ما يميزه هو امتداده خارج سورية، وعمله الدؤوب لخلق نهضة اجتماعية رائدة
- المسألة اليوم لا ترتبط فقط بتواجد هذه الأحزاب داخل الحياة السورية، سواء توسعت مشاركتها أو تقلصت، لأن السؤال الأساسي هو عن "الإضافة "التي يمكن أن تقدمها هذه الأحزاب على المشهد السياسي عموما. فإذا كان صحيحا أن الحياة السياسية بقيت في ظروف صعبة لمراحل طويلة، لكنها اليوم باتت تمتلك أدوات لا يمكن إغفالها، في وقت نجد أن هيئات ومنظمات "غير حزبية" قادرة على ممارسة نشاطات أوسع من أي نشاط سياسي حزبي.

الفقرة الثانية :أحزاب "المعارضة" والخارطة السياسية:

يعتبر البعض أن الحديث عن "المعارضة" في سورية مبالغ فيه، لأن الحياة السياسية تحوي "نشطاء" وليس معارضة بالمعنى الكامل للكلمة، لكن الواقع أن هذه "المعارضة" مهما قلت فاعليتها لا يمكن تجاوزها أو اختصارها بـ"نشطاء" فقط لثلاث اعتبارات:

ربما لأول مرة منذ عقدين تعلن المعارضة عن نفسها ويجمعها "بيان" وأسست مواقع إلكترونية، والأهم من ذلك أن هذا الحضور المتواضع يتم تحت أنظار الدولة التي تتعامل معه بشكل لا يختلف عن باقي الدول في العالم عموما.

تقوم هذه التشكيلات بنشاطات متعددة، فالحضور الضعيف لنشاطها لا يقلل من أهمية هذا التحرك، على الأخص أنها حاولت منذ عام 2000 التأسيس لخطوات تحرك مثل" الحوار الوطني"، وطرحت بعض التصورات تحت غطاء "المجتمع المدني". وكانت تحركاتها أيضا تشمل البيانات أو الاحتجاجات أو حتى الحوار مع الدولة.

التشكيلات المعارضة تحظى بحضور إعلامي في الصحف العربية، وهي تحظى اليوم بقراءات ودراسات، ما يعني أنها غدت جزء من الواقع السياسي السوري رغم ضعف تأثيرها.

وبالإجمال فإن ما ينطبق على أحزاب الجبهة ربما ينسحب على "الأحزاب المعارضة"، التي يشكل بعضها امتدادات لأحزاب الجبهة خارج الحياة السياسية الرسمية، وما يمكن أن نواجهه اليوم عبر الأحزاب هو تمايزها عن أحزاب الجبهة باستثناء "المواقع السياسية".. فهل هناك بالفعل افتراقات فكرية أو تمايزات في البرامج السياسية؟

وفق بعض القراءات فإن "المعارضة" طرحت ثقافة التغيير لكنها لم تتحول إلى "قوة تغيير "، لكن هذا "الإقرار" يحتاج إلى تدقيق، فليس هناك انفصال واضح ما بين الثقافة والآلية، وما قدمته المعارضة السورية لم يكن من نتاج عملها، لأن معظمها يعود إلى أصول حزبية شمولية وليس ليبرالية، فالتحول الطويل الذي خاضته باتجاه تبني "الليبرالية" كان بعامل التحولات الدولية، وربما بـ"تقادم" الأنظمة الشمولية في العالم، فهذه المعارضة لم تكن تملك من "قوة تغيير" سوى ما أنتجته ثقافة التغيير في العالم، حتى أن المصطلحات كانت نفسها، والانطلاق من حقوق الإنسان باتجاه الحقوق السياسية لم يكن مختلفا عما

حصل في عدد من دول العالم. فثقافة التغيير التي يتم الحديث عنها لم تتبلور بعد ضمن "أحزاب المعارضة"، ولم يظهر "حزب جديد" يطرح مثل هذه الثقافة وفق برنامج يتعامل مع المعطيات السورية بالدرجة الأولى.

بالطبع فإن الحديث عن تضييق الحريات ربما يفوق مسألة التفكير بوسائل "الثقافة الديمقراطية"، لأن التحرك الديمقراطي لا يمكن أن يكون وليد لحظة، وهو أيضا لا يُبنى على مطالب لا تجد مؤسسات أهلية يمكن أن تتحرك من أجلها .وبغض النظر عن حجم المقالات الطويلة والتحليلات التي تناولت المعارضة السورية طوال السنوات السبع الماضية لكن المسألة تبدو وكأنها تدور في حلقة واحدة، أضاف إليها احتلال العراق "حصارا فكريا" جديدا حول تأثير المناخ الإقليمي على سورية، فالتجارب التي تحيط بسورية هي نماذج فاشلة لمحاولات التغيير الديمقراطية عنوة كما في العراق، أو سلميا كما في مصر ومناطق السلطة الفلسطينية وحتى في لبنان.

فالعلاقة ما بين ثقافة التغيير وقوة التغيير تحتاج إلى بنية حزبية جديدة حاولت بعض الأحزاب القيام بها، لكنها في النهاية استبدلت الأسماء دون أن تمتلك طاقة على التحرك، كما حصل في "حزب العهد" ضمن الجبهة الوطنية أو الحزب الشيوعي بقيادة رياض الترك الذي تحول إلى حزب الشعب الديمقراطي السوري. فهناك ضرورة لتفكير جديد لا يمكن أن ينشأ دون حوار في كل أزمات الحياة السياسية، وإشباع التجارب السابقة بدراسات تستطيع تحرير الأحزاب من تاريخها كي تعيد علاقاتها بالمصالح الاجتماعية سواء عبر الدولة أو ضمن المجتمع الأهلي.

صورة الخارطة السياسية اليوم هي ما يجب إيضاحه، إذا كانت الديمقراطية جزء ضروريا لرسم هذه الخارطة لكنها يجب أن لا تكون مظهرا شعاراتيا على سياق "الديمقراطية هي الحل" أو "العلمانية هي الحل" أو غيرها، لأن هذه الضرورات هي مفردات للتعامل السياسي لا تغني عن البحث الدائم عن صياغات جديدة تضمن العودة إلى "الحياة السياسية" وإلى ظهور الأحزاب من جديد كمؤسسات قادرة على التطور والارتقاء بمصالح الناس بدل العودة بها إلى مراحل ما قبل السياسة.

الفقرة الثالثة: الرؤية السياسية للسيد الرئيس بشار الأسد في التطوير والتحديث:

لقد انطلق سيادة الرئيس بشار الأسد في عملية التطوير والتحديث من و عيه **لعصره**، من حيث جوهره ومضمونه وبنيته وتركيبه وخصائصه وسماته ومنظومة قيمه في مرحلته الراهنة ومسارات تطوره العامة وقد حدد سيادته مجموعة من الأسس لعملية التطوير والتحديث وهي:

1- أهمية التغيير التي يجب أن تنطلق من المتطلبات التي يفرضها تطور المجتمع ومن حاجات التغيير بالنسبة إلى مجتمعنا وفي ضوء ظروفنا وبما ينسجم مع التطورات التي يشهدها العالم
2- الرؤية العلمية المنهجية وهي القاعدة لأي عملية تطوير وتحديث والعامل على تحقيقها في الواقع.
3- الموضوعية وهي معرفة الواقع كما هو بالنظر إلى أي موضوع من أكثر من زاوية ومن ثم تحليله بأكثر من طريقة حتى الوصول إلى الاحتمال الأفضل أو الأقرب للصحة.
4- الاستمرار والتواصل بحث يضيف كل جيل جديداً إلى ما سبق وبهذه العملية التراكم الحضاري مرتكزاً لعملية التغيير ودافعا لحركتها وتقوية فاعليتها
5- دور الإنسان ومكانته فعملية التطوير والتحديث في المقام الأول موضوع إنساني لأن الإنسان هو أداة تحقيقها وهدفها وغايتها.

ولقد حدد سيادة الرئيس محاور أساسية لعملية التطوير والتحديث وهي متكاملة فيما بينها:

المحور الأول: ويتضمن طرح أفكار جديدة في جميع المجالات سواء بهدف حل مشكلاتنا ومصاعبنا الراهنة أم بهدف تطوير الواقع الحالي.

المحور الثاني: تطوير أفكار قديمة لا تناسب واقعنا مع إمكانية الاستغناء عن أفكار قديمة لا يمكن تجديديها ولم يعد ممكنا الاستفادة منها.

المحور الثالث: ويتضمن تطوير أفكار قديمة ثم تجديدها لكي تتناسب مع الأهداف الحاضرة والمستقبلية وحدد سيادة الرئيس معايير التطوير والتحديث وفق الآتي:

المعيار الأول : عامل الزمن واستغلاله بحده الأقصى بهدف تحقيق الانجازات بأقصر مدة ممكنة

المعيار الثاني: وهو طبيعة الواقع والظروف التي تحيط بنا الداخلية منها والخارجية.

المعيار الثالث: وهو الإمكانات المتوافرة بين أيدينا للحصول إلى الهدف المحدد .

المعيار الرابع: وهو المصلحة العامة وهي معيار وهدف في وقت واحد.

أما فيما يتعلق بادوات التطوير والتحديث فقد حددها الرئيس الأسد كما يلي :

1- الفكر المتجدد (المبدع) الذي لا يتوقف عند حد معين ولا يحصر نفسه في قالب جامد

2- النقد البنّاء الذي هو نقيض الفوضى والذي يجب أن يؤدي إلى خدمة المصلحة العامة

3- وضع إستراتيجية عامة للتطوير بحيث تكون متكاملة شاملة لجوانب المجتمع ومظاهره كلها. المؤسسات والفكر المؤسساتي الذي يؤمن أن كل مؤسسة تمثل الوطن مهما كان حجمها واختصاصها وتمثل سمعته ووجه الحضاري.

وقد أكد أن امتلاك الفكر الديمقراطي يعزز الفكر والعمل المؤسساتي والديمقراطية واجب للآخرين قبل أن يكون واجب لنا..

4- المسائلة بحيث تشمل الفرد والمؤسسات

5- الديمقراطية التي ترتكز على مشاركة الجميع ومسؤوليتهم . " إن الديمقراطية هي فكر وممارسة والفكر الديمقراطي هو الأساس والممارسات الديمقراطية هي البناء، وبكل تأكيد جميعنا يعلم أن الأساس عندما يكون ضعيفا فإن البناء يكون مهدداً بالتداعي والسقوط وعندما يكون الأساس قويا ستكون النتيجة بناء متيناً قادرا على الصمود في وجه الهزات مهما كانت شدتها"

6- الشفافية,وهي الوضوح والصدق والجرأة والصراحة وتشمل الإنسان والأسرة والمجتمع بأبعاده المختلفة

7- المنصب والمسؤولية ,وقد بين سيادة الرئيس أن المنصب ليس هدفا بل هو وسيلة لتحقيق الهدف ، وشرعية الحكام والمسؤولية ترتكز على :

أ- ثقة الشعب و محبته

ب- السلوك والنهج الذي يسير عليه الحكام والمسؤولون

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فيمكن تلخيص أهم ما تضمنته النظرة السياسية للسيد الرئيس بشار الأسد بما يلي:

1- الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي بشكل تام ومحاولة تشكيل رؤية مشتركة.

2- ترسيخ مفهوم السيادة الوطنية بوجه كل ما تعرضت له سورية من ضغوط.

3- الحرص الكامل على خيار المقاومة ودعمها بشكل تام كخيار أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي .

4- السلام هو خيار استراتيجي ولكن لا يكون على حساب الحقوق.

تمارين: اختر الإجابة الصحيحة للعمود الأيمن مع ما يناسبها من الأيسر:

المؤتمر القطري العاشر للحزب	○ جريدة النور
الأحزاب الاشتراكية	○ اقتصاد السوق الاجتماعي
الحزب الشيوعي	○ جريدة البناء
الحزب السوري القومي الاجتماعي	○ الناصرية

الإجابة الصحيحة:

المؤتمر القطري العاشر للحزب ← اقتصاد السوق الاجتماعي

الحزب الشيوعي ← جريدة النور

الأحزاب الاشتراكية ←الناصرية

الحزب السوري القومي الاجتماعي ← جريدة البناء

لائحة المصادر العربية:

1) جورج سباين: "تطور الفكر السياسي"، دار المعارف، مصر 1964.

2) د. محمود خيري عيسى ود. بطرس غالي: "المدخل في علم السياسة": مكتبة الانجلو – المصرية، القاهرة 1991.

3) د. محمد علي محمد ود. علي عبد المعطي محمد :"السياسة بين النظرية والتطبيق"، دار النهضة العربية، بيروت 1985.

4) روبرت هيلدونر: "قادة الفكر الاقتصادي"، ترجمة د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية.

5) د. عزمي رجب: "مبادئ الاقتصاد السياسي"، دار العلم للملايين، بيروت، 1964.

6) د. محمد عبد المعز نصر: "في النظريات والنظم السياسية"، دار النهضة العربية، بيروت 1972.

7) د. ملحم قربان: "المنهجية والسياسة"، دار الطليعة، بيروت 1969.

8) د. راشد البراوي: "المذاهب الاشتراكية الموحدة"، مكتبة الانجلو – المصرية، القاهرة، 1967.

9) د. خضر خضر: "مدخل الى الحريات العامة وحقوق الانسان"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس – لبنان، 1996.

10) جان باتيست ديروزيل: "التاريخ الدبلوماسي منذ 1919 وحتى أيامنا هذه"، ترجمة د. خضر خضر منشورات دار المنصور، طرابلس لبنان، في جزئين.

11) دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، ترجمة د. خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، 1985.

12) د. علي صادق أبو هيف: "القانون الدولي العام" منشورات منشأة الاسكندرية، 1992

13) د. عصام سليمان: "مدخل الى علم السياسة"، بيروت 1996.

14) د. إدمون رباط: "الوسيط في القانون الدستوري العام"، دار العلم للملايين، بيروت، 1964 في ثلاثة أجزاء.

15) د. إبراهيم شبلي: "مبادئ القانون الدولي العام"، الدار الجامعية، بيروت.

16) جان مينو :"مدخل الى علم السياسة"، منشورات عويدات، بيروت، 1967.

17) جان مينو: "الجماعات الضاغطة"، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، 1971.

18) هارولدلاسكي : "أسس السيادة"، دار المعارف بمصر

19) روبرت م. ماكيفر: "تكوين الدولة"، ترجمة د, حسن صعب، دار العلم للملايين.

20) د. حسن صعب: "ثورة الطلاب في العالم"، دار العلم للملايين، بيروت، 1968.

21) د. حسن صعب: "علم السياسة"، دار العلم للملايين، بيروت 1966.

22) موريس دوفرجيه: "مدخل الى علم السياسة"، ترجمة د. سامي الدروبي ود. جمال الاتاسي، دار دمشق.

23) موريس دوفرجيه: "في الديكتاتورية" ترجمة د. هشام متولي، منشورات عويدات، بيروت 1965.

24) أسوالد إشبنغلر :"تدهور الحضارة الغربية"، ترجمة أحمد الشيباني، بيروت، في ثلاثة أجزاء.

25) مورتون أ. كابلان :"المعارضة والدولة في السلم والحرب"، ترجمة سامي عادل، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

26) مايلز كوبلاند: "لعبة الامم"، ترجمة مروان خير، منشورات الانترناشنال سنتر، بيروت.

27) هاينز يولاو: "فن السلوك السياسي"، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1963.

28) مجموعة من المؤلفين: "المجتمع الحديث في أبعاده الاساسية"، ترجمة وجيه أسعد، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق 1983.

29) د. أنيس مسلم: "وسائل الاعلام بين الرأي العام والارادة الشعبية"، التعاونية اللبنانية للتأليف والنشر، بيروت، 1984.

30) د. أحمد بدر: "دور الرأي العام في السياسة العامة"، وكالة المطبوعات، الكويت.

31) لسلي ويبسون: "الحضارة الديموقراطية"، دار الافاق الجديدة، بيروت، 1964.

32) د. عبد الكريم اليافي: "تمهيد في علم الاجتماع"، منشورات جامعة دمشق.

33) د. محمد عاطف غيث: "قاموس علم الاجتماع"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979.

34) د. جميل صليبا: "القاموس الفلسفي"، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، جزئين.

35) أحمد عطية الله: "القاموس السياسي"، دار النهضة العربية، مصر، 1974.

36) الموسوعة السياسية، بإشراف د. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974.

37) موسوعة العلوم السياسية، منشورات جامعة الكويت، 1994، مجلدين

38) لسان العرب المحيط.

39) المنجد في اللغة والاعلام.

لائحة المصادر الأجنبية

1) ARDENTI Hannah: «du mensonge à la violence», éd. Calmann- Lévy, paris 1972.

2) BURDEAU Georges: «Méthode de la sciences politique», éd. Dalloz, paris, 1959.

3) BURDEAU Georges: «Traité de sciences politique »,10v. éd. L.G.D.P. paris, 1967.

4) BRIMO Albert :«Les Méthode des sciences sociales», éd. Montchrestien, Paris, 1972.

5) BRAUD Philippe et BURDEAU François:«Histoire des idées politiques dépuis la révolution», éd. Monchrestien, paris, 1983.

6) BOURLATSKI Fédor: «L'état moderne et la politique», éd. Du progress, Mascou, 1979.

7) BIROU Alain: «Vocabulaire pratique des sciences sociales», éd. Mouton, paris 1971.

8) BERGER Gaston: «L'Opinion politique», éd. P.U.F. paris, 1951.

9) BALANDIER Georges: «Anthropologie politique», éd. P.U.F. Paris, 1967.

10) CAVARE Louis: «Droit international public positif», 2t, éd. Pédone, 1963.

11) CAVILLIER C : «Manuel de sociologie» 2t éd. P.U.F. Paris, 1963.

12)CHARLOT Jean : «Les parties politiques», éd. Armand-Colin, Paris, 1971.

13) DEAT Marcel :«Sociologie», éd. Alcan,paris, 1925.

14) DUROSELLE j.B.: «Tout empire périra», éd. De la Sorbonne, paris, 1981.

15) DUVERGER Maurice : « Constitutions et documents politiquies», éd. P.U,F, paris, 1968.

16) DUVERGER S.J : «Les parties politiques», éd. Armand Colin, paris, 1969.

17) ELDERSVELD S.J : «Political parties: A Behavioural analysis», Chicago, Rand McNELLY, 1964.

18) FREUND Julien :«L' Essence du politique», éd. Sirey, Paris, 1965.

19) GRAWITZ Madleine :« Méthode des sciences sociales», éd. Dalloz, Paris, 1979.

20) GLUCKSMAN André: «Le discourse de la guerre», éd. Grasset, paris, 1966.

21)HAMON Léo : «La Stratégie contre la guerre», éd. B. Graddet, paris, 1966.

22) JOUVENEL Bertrand de : «Du pouvoir», éd. Hachette, paris, 1972.

23) LEFEBVRE Henri: «De L'Etat, L'Etat dans le monde moderne», éd. U.G.E. paris, 1976.

24) LALANDE André : «Vocabulaire Technique et critique de la philosophe», éd. U.G.E. paris, 1972.

25) MOSCA G. : «Histoire des doctrines politiques», éd. Payot, paris, 1955.

26) PARINI philippe : «Institutions politiques», éd. Armand Colin, paris, 1984.

27) PRELOT Marcel : «Sociologie politique», éd. Dalloz, paris, 1973

28) POULANTZAS Nicos : «Pouvoir politiques et classes sociales» 2t, éd. Maspéro, paris, 1971.

29) REMOND René : «Introduction à l'histoire de notre temps», 3t, éd. Du Seuil, paris, 1974.

30) RUSE Jacqueline : «Les theories du pouvoir», éd. L.G.F. paris, 1994.

31) ROSKIN Michael G: «Political science an introduction», Prentice-Hall, New-Jerrey, 1977.

32) RONGERE Pierrette :« Méthode des sciences sociales», éd. Dalloz, 1975.

33) SATORI G: «Parties and Party system», Cambridge University press, London, 1976.

34) SCHWARTZENBERG Roger-Gérard: «Sociologie politique», éd. Montchrestien, paris, 1974.

35) Sociologie La, 3t, Marabout, Bélgique, 1973.

36) SFEZ Lucien: «Critique de la décision» éd. F.N.S.P, paris 1992.

37) SEILER Daniel-Louis: «La politique comparée», éd. Armand Colin, paris, 1982.

38) SEILER Daniel-Louis: «Comportement politique comparé», éd. économica, paris, 1985.

39) TOUCHARD Jean: «Histoire des idées politiques», éd. P.U.F, paris, 1971.

40) VILLEY Saniel : «Petite histoire des grandes doctrines économiques», éd. P.U.F. paris. 1974.

41) WEBER Max: «Le savant et le politique», éd. U.G.E. paris 1959.

42) Ency. Larousse.

43) Dictionnaire LITTRÉ

44) Dictionnaire ROBERT